

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عيسى بن محمد بن عيسى مسلي كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراة في تخصص : الكتاب والسنة
عنوان الأطروحة : ((الأهديت التي أعلام الإمام أحمد جمعاً ودراسة مقارنة))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المنافش الخارجي

المنافش الداخلي

المشرف

الاسم : د. محمد بن عبد العزيز الزهراني

الاسم : د. جدي بن مهدي الزهراني الاسم : د. عبد الله بن علي إغامدي

التوقيع : [م]

التوقيع : [م]

التوقيع : [م]

يعتمد

رئيس قسم الكتاب والسنة

الاسم : د. محمد بن أحمد الزهراني

التوقيع : [م]

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٩٨٨

الأحاديث التي أعلّها



الإمام أحمد

جمعاً ودراسة مقارنة ٣٩٨٨

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الحديث الشريف وعلومه

تقديم الطالب

عيسى بن محمد بن عيسى مسلمي

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور : سعدي بن مهدي الهاشمي

الأستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى

المجلد الأول

٥١٤٢٢ هـ

المخلص

تضمن هذا البحث بعد المقدمة قسمين وخاتمة وفهارس :

القسم الأول : الدراسة وفيه بابان رئيسان حوى أولهما ترجمة للإمام أحمد بن حنبل ، ثم تعريفاً بعلل الحديث لغة واصطلاحاً وأنها تطلق - من حيث الأصل - على الأسباب الخفية التي تكون في الأحاديث التي ظاهرها السلامة والصحة . وقد يطلق المحدثون - أحياناً - العلة على كل سبب مؤثر في الحديث ظاهراً كان أو خفياً .

ويتبع ذلك بيان مكانة الإمام أحمد وإمامته في علم علل الحديث الذي هو من أدق علوم الحديث وأشرفها ثم ختم هذا الباب بالتعريف بأبرز رواة العلل عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

الباب الثاني من الدراسة : وفيه بيان منهج الإمام أحمد في علل الحديث . وتضمن هذا الباب أمرين رئيسين .

أولهما : مصطلحات الإمام أحمد في رد الحديث وإعلاله وحوى من أنواع علوم الحديث : المنكر ، والغريب ، والموضوع ، والباطل ، وما لأصل له ، والمرسل والمدلس .

ثانيهما : مباحث مهمة في منهج الإمام أحمد في علل الحديث ، وفيه أنه قد يطلق القول بإعلاله الحديث ولا يقصد إلا وجهاً فيه ، ثم قرائن العلة عند الإمام أحمد ، ثم بيان شرطه في مسنده وأنه قد خرج فيه بعض الأحاديث التي أعلاها ، ثم بيان موقفه من اختلاف الوصل والإرسال والرفع والوقف .

القسم الثاني الأحاديث المعلولة ودراستها وتخريجها وفق الترتيب التالي :

١- تم ترتيب جميع الأحاديث على الأبواب ، ابتداءً بالإيمان ثم أبواب العبادات فالمعاملات ثم بقية الأبواب ٢- ذكر نص الإمام أحمد في العلل ، ثم متن الحديث ، ثم التوسع ما أمكن في تخريج الحديث من كتب السنة وجمع طرقه وأسانيده .

٣- بيان السبب الذي أعل الإمام أحمد الحديث من أجله ، ثم ذكر كلام بقية الأئمة في الحديث وخصوصاً الأئمة البارزين في علم علل الحديث كابن مهدي ، وابن المديني ، وابن معين ، ثم البخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، ثم العقيلي ، وابن عدي ، ثم الدارقطني . وغيرهم .

٤- الترجمة الوافية للراوي الذي حصل منه الوهم أو الخطأ في الحديث ، وبيان منزلته عند علماء الحديث ونقاده .

٥- إن كان في الحديث علة أخرى ، أو أمر يحتاج إلى تنبيه أو استكمال ، فيكون بيان ذلك في آخر الحديث بعد وضع العنوان المناسب لكل منها .

وختم البحث كان فيه الإشارة والإيجاز لأبرز نتائجه . ثم الفهارس التفصيلية .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

عميد الكلية

د. عبد الله بن عمر الصمحي
١١/١٤

المشرف

أ. د. سعدي بن مهدي الهاشمي

١٠ / ١١ / ١٤٢٤ هـ

الطالب

عيسى بن محمد بن عيسى مسلمي
١١/١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثناء ودعاء

الحمد لله أولاً وآخراً . والحمد له ظاهراً وباطناً .

ثم الحمد له على ما أنعم به علي من اختيار هذا البحث وإتمامه فله الحمد كما يحب ربي ويرضى .

ثم ... ما أنا ؟ وما عملي ؟ لولا فضلها ، ودعاؤهما ، وحثهما ، بعد فضل الله علي وعليهما .

إنهما أبي وأمي ، ربياني صغيراً ، وكان لهما - ولا يزال - الفضل الكبير في إرشادي وتعليمي وتسديدي . ثم في حثي علي مواصلة الدراسة والطلب .

لقد تحملا في سبيل ذلك شيئاً كبيراً كثيراً ، فجزاهما الله عني خير ما جزى والداً عن ولده ، وكتب لهما أجرهما ورفع درجاتهما في عليين .

ثم إنني لأسدي الشكر والدعاء لمن رافقتني هذا البحث خطوة خطوة موجهاً ، ومرشداً ، ومسداً .

إنه أستاذي ومشرفي . صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور / سعدي بن مهدي الهاشمي . الذي بذل جهداً كبيراً في تسديد هذا البحث وتقويمه ، منذ بداياته الأولى ، وحتى الانتهاء منه .

فجزاه الله عني خيراً ، وأجزل له الأجر والثواب ، وزاده علماً ، وتوفيقاً وتسديداً ، وجعله مباركا أينما كان .

ثم الشكر والدعاء لكل من له فضل علي - في هذا البحث وغيره - من مشايخي وزملائي وإخواني وآل بيتي . ممن أفادني بتعليم ، أو حث ، أو دعاء ، أو نصح ، أو غيره ، فجزى الله الجميع عني خيراً .

كما أشكر جامعة أم القرى وكلية الدعوة وأصول الدين ومشايخها الفضلاء ، وأساتذتها النبلاء الذين يبذلون جهودهم ووقتهم في خدمة العلم وطلابه فجزى الله الجميع خيراً .

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (١)

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٢)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٣)

أما بعد : فإن الله سبحانه وتعالى من علينا بنعمة الإسلام ، وميزنا عن سائر الأمم بحفظ السنة القرآن ، وتكفل بذلك حيث قال سبحانه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٤) فلا يزداد فيه ولا ينقص منه ، ويدخل في ذلك - لازما له - حفظ السنة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، فإنه لا يتم حفظه إلا بحفظها ، إذ هي بيان لمجمله وتقييد لمطلقه ، وتخصيص لعامه ، وغير ذلك من أنواع البيان الذي حوته أخبارها ، وتضمنته آثارها ، وهي التطبيق العملي للقرآن ودين الإسلام ،

(١) سورة آل عمران آية (١٠٢)

(٢) سورة النساء آية (١)

(٣) سورة الأحزاب آية (٧١)

(٤) سورة الحجر آية (٩)

الذي كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تتلقاها الأمة بالقبول والتسليم إلى قيام الساعة .

وقد سخر الله تعالى جماهير من رواة الحديث ونقلته في كل عصر ومصر ، ينقلونها لمن بعدهم جيلا فجيل ، وعصرا فعصر ، منذ عهد الصحابة الكرام ، إلى أن دونت وضبطت ، ثم رويت ونقلت مصنفات محفوظة مضبوطة بحمد الله تعالى .

أنفوا في سبيل ذلك الأعمار ، وقضوا في حفظها وضبطها آناء الليل والنهار، ولم يحل بينهم وبين جمعها تفرق الشيوخ في البلدان والأمصار ، كلا ، بل قطعوا في سبيل ذلك الفياقي والفقار ، إلى ربهم بذلك كله يتقربون ، وفي ذات الله كل مشقة يستعذبون ، حتى جمعوها وضبطوها ، حفظا وكتابة ، رواية ودراية ، فجزاهم الله عن أمة نبيه خير الجزاء ، إذ حفظوا لها الدين بحفظ السنة ، فكان في ذلك - بحمد الله - بقاء الملة .

ومن غرائب ما حصل لبعضهم مارواه ابن أبي حاتم عن أبيه إذ قال :

"سمعت أبي يقول : "لما خرجنا من المدينة ، من عند داود الجعفري . . . (١) وركبنا البحر ، وكنا ثلاثة أنفس ، أبو زهير المرورودي ، شيخ ، وآخر نيسابوري ، فركبنا البحر ، وكانت الرياح في وجوهنا فبقينا في البحر ثلاثة أشهر ، وضاعت صدورنا ، وفني ما كان معنا من الزاد ، وبقيت بقية فخرجنا إلى البر ، فجعلنا نمشي أياما على البر ، حتى فني ما كان معنا من الزاد والماء ، فمشينا يوما وليلة ، لم يأكل أحد منا شيئا ، ولا شربنا ، واليوم الثاني كمثل ، واليوم الثالث ، كل يوم نمشي إلى الليل ، فإذا جاء المساء صلينا وألقينا بأنفسنا حيث كنا ، وقد ضعفت أبداننا من الجوع والعطش والعياء ، فلما أصبحنا اليوم الثالث جعلنا نمشي على قدر طاقتنا ، فسقط الشيخ مغشيا عليه ، فجئنا نحركه وهو لا يعقل ، فتركناه ومشينا أنا وصاحبي النيسابوري قدر فرسخ أو فرسخين ، فضعفت وسقطت مغشيا علي ، ومضى صاحبي وتركني ، فلم يزل هو يمشي إذ بصر من بعيد قوما قد قربوا سفينتهم من البر ،

(١) - هو داود بن عبد الله الجعفري ، مديني ، قال أبو حاتم : كان ثقة . الجرح والتعديل ٤١٧/٣

ونزلوا على بئر موسى صلى الله عليه وسلم ، فلما عاينهم لوح بثوبه إليهم فجاءوه معهم الماء في إداوة ، فسقوه واخذوا بيده ، فقال لهم : الحقوا رفيقين لي قد ألقوا بأنفسهم مغشياً عليهم ، فما شعرت الا برجل يصب الماء على وجهي ، ففتحت عيني فقلت : اسقني فصب من الماء في ركوة أو مشربة شيئاً يسيراً ، فشربت ورجعت إلي نفسي ، ولم يروني ذلك القدر ، فقلت : اسقني ، فسقاني شيئاً يسيراً ، وأخذ بيدي ، فقلت : ورائي شيخ ملقى ، قال : قد ذهب إلى ذاك جماعة ، فأخذ بيدي وأنا أمشي أجر رجلي ، ويسقيني شيئاً بعد شيء ، حتى إذا بلغت إلى عند سفينتهم ، واتوا برفيقي الثالث الشيخ ، واحسنوا إلينا أهل السفينة ، فبقينا أياماً حتى رجعت إلينا أنفسنا ، ثم كتبوا لنا كتاباً إلى مدينة يقال لها راية إلى واليهم ، وزودونا من الكعك والسويق والماء ، فلم نزل نمشي حتى نفذ ما كان معنا من الماء والسويق والكعك ، فجعلنا نمشي جياً عطاشاً على شط البحر ، حتى وقعنا إلى سلحفاة قد رمى به البحر مثل الترس ، فعمدنا إلى حجر كبير فضربنا على ظهر السلحفاة فانطلق ظهره ، وإذا فيها مثل صفرة البيض ، فأخذنا من بعض الأصداف الملقى على شط البحر ، فجعلنا نغترف من ذلك الأصفر ، فنتحساه حتى سكن عنا الجوع والعطش ، ثم مزرنا وتحملنا حتى دخلنا مدينة الراية . . . (١)

ومن المعلوم أنه قد طرأ على السنة ما طرأ من الخطأ والوهم ، والتصحيح والتحريف والزيادة والنقصان ، وغير ذلك مما لا يسوغ معه الاحتجاج والاستدلال ، حتى يميز صحيحها من سقيمها ، وسليمها من معلولها ، حماية لها مما ليس منها ، وتنقية لها مما أدخل فيها ، خطأ ووهماً ، أو كذباً واختلاقاً ، فاقترضى ذلك جهداً آخر مقارناً لروايتها فعمل علماء الحديث على تنقية أسانيدنا ومتونها ، وبيان صحيحها من ضعيفها ، أما الخفي من عللها فإنما قام ببيانه أعلام علمائها .

وكان من أولئك العلماء الأعلام ، وكبار الجهابذة النقاد ، إمام السنة وناصرها في زمانه ، وحافظ الحديث في عصره ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١) فقد كان - رحمه الله - صيرفي الحديث حقاً ، والعالم بعلمه خفيها وجليلها صدقاً .

(١) مقدمة الجرح والتعديل ١/٣٦٤

وأثنى عليه - في ذلك وغيره - كبار أئمة الحديث ونقاده .

قال أبو حاتم الرازي : "كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث ، بصحيحه وسقيمه . . . وكان الشافعي يقول لأحمد : حديث كذا وكذا ، قوي الإسناد ومحفوظ ؟ فإذا قال : نعم ، جعله أصلاً وبني عليه"

وعقد ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل باباً قال فيه :

"باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلم الحديث ، بصحيحه وسقيمه ، وتعديله ناقله الأخبار وكلامه فيهم" (١) .

وقد مكنه من ذلك - رحمه الله - إضافة لفقهاء الثاقب : أحاطته الواسعة بأكثر طرق الحديث وأسانيده .

قال ابنه عبد الله : "قال لي أبو زرعة : أبوك يحفظ ألف ألف حديث ، فقيل له : وما يدريك ؟ قال : ذاكرته فأخذت عليه الأبواب"

قال الذهبي : "فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله" (٢)

وقال إبراهيم الحربي : "رأيت كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين" (٣) .

وبعد : فرغم قلة الزاد ووعورة هذا الطريق ، فقد استعنت بالله تعالى ، واستخرته في دراسة الأحاديث التي أعلاها هذا الإمام ، وجعلت لذلك عنواناً هو :

"الأحاديث التي أعلاها الإمام أحمد ، جمعاً ودراسة مقارنة"

أهمية البحث وفوائده

وتبرز أهمية البحث وفوائده فيما يلي :

أولاً : من حيث أهمية علم علل الحديث وشرفه ، فقد نص على ذلك الأئمة

١ - مقدمة الجرح والتعديل ٣٠٢/١

٢ - سير أعلام النبلاء ١١/١٨٧

٣ - سير أعلام النبلاء ١١/١٨٨

الحفاظ .

روى أبو عبدالله الحاكم بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : "لأن أعرف علة حديث ، هو أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ، ليست عندي" (١) .

وقال ابن الصلاح : "اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها" (٢) .

ثانياً : من حيث مكانة الإمام أحمد في هذا العلم ، فقد جمع بين الحفظ والجمع الواسع ، وبين الفقه الثاقب ، وقد أتى عليه - في هذا وفي غيره - كبار أئمة الحديث وحفاظه .

ثالثاً : الوقوف على حقيقة المصطلحات الحديثية التي يستخدمها الإمام أحمد ومدلولاتها عنده .

رابعاً : أنه بجمع كلام الأئمة الحفاظ عن الحديث الواحد إلى كلام الإمام أحمد ، كابن معين ، والبخاري ، ثم أبي زرعة ، وأبي حاتم ، ثم الدارقطني ، وغيرهم يبرز منهج القوم في هذا العلم، ويوقف على طرائق إعلاهم للحديث .

خامساً : إبراز مكانة الأئمة المتقدمين وجلالتهم في هذا الشأن وفضلهم على من بعدهم ممن يكتفى - في كثير من الأحيان - بظواهر الأسانيد .

سادساً : معرفة قدر من الأحاديث المعلولة ، والوقوف على أسباب العلل التي فيها ، وهذا أحد فوائد دراسة العلل ، معرفة السليم من السقيم .

١ - معرفة علوم الحديث ص ١١٢

٢ - علوم الحديث ص ٤٢

محتوى البحث

تضمن البحث بعد المقدمة قسمين وخاتمة وفهارس .

القسم الأول : الدراسة ، وفيها بابان .

الباب الأول : ترجمة الإمام أحمد ومكانته في علل الحديث .

وفي هذا الباب فصول :

الفصل الأول : ترجمة الإمام أحمد .

الفصل الثاني : التعريف بعلة الحديث .

الفصل الثالث : مكانة الإمام أحمد في نقد الحديث وعلة .

الفصل الرابع : رواية العلة عن الإمام أحمد .

الباب الثاني : منهج الإمام أحمد في علل الحديث .

وفي هذا الباب فصلان .

الفصل الأول : مصطلحات الإمام أحمد في رد الحديث وإعلاله .

الفصل الثاني : مباحث مهمة في منهج الإمام أحمد في العلة .

وأنهيت هذا القسم بذكر منهج البحث الذي سرت عليه في دراسة الأحاديث التي

أعلها الإمام أحمد .

القسم الثاني : وفيه الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد وقمت بدراستها والكلام على

تخريجها وعلة ، وهذا القسم هو جل البحث وأساسه وأكثره .

الخاتمة : وضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها .

ثم ختمت البحث بفهارس تفصيلية أرجو أن تيسر الاستفادة مما جاء فيه

وبعد : فقد استفرغت في هذا البحث وسعي ، وبذلت فيه جهدي فما كان فيه من صواب فهو من الله ، وله الفضل والمن ، وما كان فيه من زلل أو خطأ فمن نفسي والشيطان ، وأستغفر الله ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

والحمد لله آخرا ، كما له الحمد أولا .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الطالب

عيسى بن محمد المسلمي

مكة شرفها الله تعالى

١٤٢٢/٢/٢٦ هـ



القسم الأول

الدراسة

الباب الأول

ترجمة الإمام أحمد

ومكانته في علل الحديث ونقده

الفصل الأول : ترجمة الإمام أحمد

الفصل الثاني : التعريف بعلل الحديث

الفصل الثالث : مكانة الإمام أحمد في نقد

الحديث وعلله

الفصل الرابع : رواة العلل عن الإمام أحمد

الفصل الأول

ترجمة الإمام أحمد

الإمام أحمد بن حنبل

ترجمة الإمام أحمد من أكثر تراجم أعلام الملة في الكتب انتشاراً ، وهي من أبرزها سعة وطولاً . ذكراً لمناقبه وفضائله ، وأخباره وقصصه ، أوبياناً لما حصل له في محنته .

وقد صنفت مصنفات خاصة في ترجمته ، ومناقبه ، أومحنته ، فحرصت في هذه الترجمة على الأخذ من أول المصادر وأوثقها ، مما كتبه أبناؤه وتلاميذه مثل ما صنّفه ابنه صالح ، أو ابن عمه حنبل ابن إسحاق ، في سيرته ومحنته ، أو ما وجدته في كتب المسائل والعلل التي يرويها تلاميذه . ثم مارواه الأئمة عن تلاميذه كما في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . ومالم أجده من أخباره المهمة عندهم أخذته من عموم كتب التراجم والسير ، والمناقب التي صنفت في ذلك وتحاشيت البسط والتطويل ، وإلا لطل الأمر جداً .

وهذه إشارة موجزة لبعض المصنفات التي عنيت بترجمة الإمام أحمد أومحنته على الخصوص . (١)

١ - سيرة الإمام أحمد بن حنبل .

لأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل . طبع الكتاب بهذا العنوان ، ولم تتضمن مخطوطته عنواناً ، فاخترت بعض المفهرسين هذا العنوان . وأكثر ما فيه عن المحنة . وقد أشار إليه الذهبي ، وأنه صنف فيها . (٢)

٢ - ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل .

لابن عمه حنبل بن إسحاق بن حنبل .

٣ - "أخلاق أحمد" في مجلد .

(١) ومالم أعلق عليه منها فهر مطبوع .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٦٤/١١ .

لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون .الخلال ، جامع علوم الإمام أحمد . (١)

٤ - "مناقب أحمد"

لأبي محمد ، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس ، ابن أبي حاتم الرازي . (٢)

٥ - "فضائل أحمد"

لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي . (٣)

٦ - كتاب في مناقب الإمام أحمد .

لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ، الخطيب البغدادي . (٤)

٧ - مناقب الإمام أحمد .

لأبي بكر أحمد ابن الحسين البيهقي . (٥)

٨ - مناقب الإمام أحمد بن حنبل .

لأبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي .

٩ - محنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل .

لعبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٠٠) .

١٠ - الجواهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل .

لمحمد بن السعدي الحنبلي (ت ٩٠٠) . (٦)

(١) سير أعلام النبلاء ١١/١٨٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/١٧٨ .

(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٣٧٨ .

(٤) تاريخ بغداد ٤/٤٢٣ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٨/١٦٦ .

(٦) ومن مصادر ترجمة الإمام أحمد سوى ما ذكر : مقدمة الجرح والتعديل ١/٢٩٢ وحلية الأولياء ٩/١٦١ . والإرشاد للخليلي (المنتخب) ٢/٥٩٧ .
وتاريخ بغداد ٤/٤١٢ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٣١٩ . وتاريخ دمشق ٥/٢٥٢ وتهذيب

وهذا أو ان الشروع في الترجمة

اسمه ونسبه :

قال صالح بن أحمد بن حنبل : وجدت في بعض كتب أبي نسبه :

"أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد . . . فساق نسبه إلى : "شيبان بن ذهل بن ثعلبة" ثم ساقه إلى "إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليه السلام"

وساقه مثله ابنه عبد الله ، واعتمده أبو بكر الخطيب (١)

فهو ذهلي ، ينتهي نسبه إلى أبي العرب إسماعيل بن الخليل عليهما السلام (٢) .

وكنيته : أبو عبد الله وهذا مستفيض مشهور .

وهو بغدادي الولادة والنشأة ، مروزي الأصل كما سيأتي .

مولده :

قال صالح بن أحمد : "سمعت أبي يقول : ولدت في سنة أربع وستين ومائة ، في أولها ، في ربيع الأول وجيء بي حمل من مرو .

"وتوفي أبوه محمد بن حنبل ، وله ثلاثون سنة ، فوليته أمه" (٣)

الكمال ٦٨/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٧٧/١١ . وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات ٢٤١-٢٥٠) ص ٦٣ . والوافي بالوفيات ٣٦٣/٦ . وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٥/١ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٧/٢ ، والبداية والنهاية ٣٤٠/١٠ . والنجوم الزاهرة ٣٠٤/٢ . وطبقات المفسرين ١٧/١ وغير ذلك كثير وانظر حاشية تاريخ الإسلام للذهبي إن أردت المزيد .

١ - تاريخ بغداد ٤١٤/٤ ، وتاريخ دمشق ٢٥٦/٥ .

٢ - سيرة الإمام أحمد ، لابنه صالح بن أحمد ص ٣٠ وانظر تاريخ بغداد ٤١٣/٤ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٣١٩ وتاريخ دمشق ٢٥٢/٥ ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٣٨ وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات ٢٤١ - ٢٥٠) ص ٦٣ وجميع الإحالات فيما يأتي هي لهذا المجلد ، وسير أعلام النبلاء ١٧٨/١١ .

٣ - سيرة الإمام أحمد لابنه صالح ص ٢٩

وكذا قال عبد الله : "ولد أبي - رحمه الله - سنة أربع وستين" (١) .

فهو "مروزي الأصل ، قدمت أمه بغداد ، وهي حامل ، فولدته ونشأ بها" (٢) .

١ - العلل ، رواية عبد الله (١٢١٧)

٢ - تاريخ بغداد ٤١٢/٤ وتاريخ دمشق ٥/٢٥٢ ، و٢٥٨ ، و٢٦٠

رحلاته العلمية وطلبه للحديث :

بدأ الإمام أحمد طلب الحديث ببغداد وعمره ستة عشر عاماً ، وأخذ عن المحدثين بها ، وخصوصاً هشيم بن بشير ،

وأول رحلة خرج فيها ، كانت سنة ثلاث وثمانين ومائة ، خرج إلى الكوفة ، وعمره حينئذ تسعة عشر عاماً ، ثم ارتحل بعدها إلى البصرة ، سنة ست وثمانين ومائة ، وهو ابن اثنين وعشرين عاماً .

قال صالح بن أحمد : قال أبي : " طلبت الحديث وأنا ابن ست عشرة سنة " ومات هشيم ، وأنا ابن عشرين سنة ، وأنا أحفظ ما سمعت منه . . . وخرجت إلى الكوفة سنة مات فيها هشيم - سنة ثلاث وثمانين ومائة - وهي أول سنة سافرت فيها . . . وأول خروجه خرجتها إلى البصرة ، سنة ست وثمانين " (١) .

وقال عبد الله بن أحمد : " أول شيء طلب الحديث في سنة تسع وسبعين " (٢) .

ورحل للحج وطلب الحديث إلى مكة فحج خمس حجج ، كان عمره في أول حجة حجها نحواً من اثنين وعشرين عاماً ، وارتحل إلى اليمن للأخذ عن عبد الرزاق ، وقد تجاوز الثلاثين من عمره .

قال صالح بن أحمد بن حنبل لأبيه : أي سنة خرجت إلى سفيان بن عيينة ؟

قال : في سنة سبع وثمانين . . . وهي أول سنة حججت ، وسنة إحدى وتسعين . . . وفي سنة ست وتسعين ، وأقيمت سنة سبع وتسعين ، وخرجت سنة ثمان وتسعين ، وأقيمت سنة تسع وتسعين عند عبد الرزاق " (٣) .

قال : وحججت خمس حجج ، ثلاثاً (٤) راجلاً ، أنفقت في إحدى هذه الحجج

١ - سيرة الإمام أحمد لابنه صالح ص ٣١ وانظر حلية الأولياء ١٦٣/٩ .

٢ - العلل ، رواية عبد الله (١٢١٧)

٣ - سيرة الإمام أحمد ص ٣٢

٤ - كذا وفي الجرح والتعديل : " ثلاث وهو الصواب

ثلاثين درهما" (١) .

وروى عبد الله بن أحمد ، عن أبيه نحو ذلك أيضا ، فقال : "سمعتَه يقول : وافيت سفیان أربعة مواسم ، كل ذلك أسمع منه ، وأقامت بمكة سنةً ، وأول سنة حجبت سنة سبع وثمانين الثانية سنة إحدى وتسعين ومائة" (٢) . زاد في موضع : "و الثالثة سنة ست وتسعين" (٣) .

وقال عبد الله عن أبيه أيضا : "جاءنا موت سفیان بن عيينة ، ونحن عند عبد الرزاق ، في سنة ثمان وتسعين" (٤) .

فهذه رحلاته إلى الكوفة ، ومكة ، واليمن .

ورحل أيضا مرات إلى البصرة ، وأخذ عن شيوخها .

قال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه : "أول سنة قدمت البصرة ، في أول رجب سنة ست وثمانين .

وقدمت السنة الثانية في سنة تسعين ، وأقمنا على غندر ، وكنا نختلف إلى عبد الرحمن ، وإلى ابن أبي عدي . . .

وقدمت في السنة الثالثة في سنة أربع وتسعين ، في ذي القعدة ، فأقامت على يحيى بن سعيد إلى سنة خمس ، فأقامت بقية ذي القعدة ، وذا الحجة ، ومحرم ، وصفر ، وشهر ربيع الأول ، وشهر ربيع الآخر ، وخرجت في جمادى الأولى في آخرها . .

وقدمت في السنة الرابعة سنة مائتين ، فأقمنا على أبي داود (٥) ، ثم تحولنا إلى عبد الصمد ، وكنا نختلف أيضا إلى البرساني ، وقد سمعت منه قبل ذلك في سنة أربع وتسعين ما أردت من حديث ابن جريج ، وكنت أختلف إلى عبد الرحمن ، وبهز ،

١ - سيرة الإمام أحمد ص ٣٣ ، وتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ٣٠٤

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٤٦١١)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٦٠١٩)

٤ - العلل ، رواية عبد الله (٥٩٠٦)

٥ - هو الطيالسي

وأنا مقيم على يحيى بن سعيد ، وكنت أختلف إلى عثمان بن عمر ، سنة مائتين" (١) .

زاد عبد الله في موضع : "ولم أدخلها بعد ذلك" أي بعد المائتين (٢) .

ورحل أيضا إلى الشام ، للعلم والرباط .

قال ابن عساكر : "كان قد خرج إلى الشام قاصدا لمحمد بن يوسف الفريابي ، إلى قيسارية ، فبلغته وفاته في الطريق ، فعدل إلى حمص ، فسمع بها أبا اليمان الحكم بن نافع ، ويزيد بن عبد ربه ، وبشر بن شعيب بن أبي حمزة . . . واجتاز بدمشق ، وسمع من أهل دمشق ، من الوليد بن مسلم ، وزيد بن يحيى بن عبيد" (٣) .

وعن الإمام أحمد أنه قال : "كُتبت عن مبشر الحلبي ، خمسة أحاديث بمسجد حلب ، كنا خرجنا إلى طرسوس ، على أرجلنا" (٤)

وقال أيضا : "خرجت إلى الثغر على قدمي"

وعن عبد الله بن أحمد قال : "خرج أبي إلى طرسوس ، ورابط بها ، وغزا . . ." (٥) .

ويجمل ما تقدم قول أبي بكر الخطيب : "رحل إلى الكوفة ، والبصرة ، ومكة والمدينة ، واليمن ، والشام ، والجزيرة" (٦) .

ذكر شيء مما نقيه في الرحلة

قال صالح بن أحمد : "خرجت إلى الكوفة ، فكنت في بيت ، تحت رأسي لبنة ،

١ - العلل ، رواية عبد الله (٥٩٠٢) إلى (٥٩٠٦) واختصره في (٥٧٧٢) .

٢ - العلل ، رواية عبد الله (١١٨)

٣ - تاريخ دمشق ٢٥٢/٥ - ٢٥٣

٤ - "طرسوس" بفتح أوله وثانيه ، وسينين مهملتين ، بينهما واو ساكنة ، بلدة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب ، وبلاد الروم ، معجم البلدان ٣١/٤

٥ - تاريخ دمشق ٢٩٨/٥ وسير أعلام النبلاء ٣٠٨/١١ ، و٣١١ ، و٣٢٠

٦ - تاريخ بغداد ٤/٤١٢ ، وتاريخ دمشق ٢٦٣/٥ وتاريخ الإسلام ص ٦٥

فَحُمِّمْتُ ، فَرَجَعْتُ إِلَى أُمِّي - رَحِمَهَا اللَّهُ - وَلَمْ أَكُنْ اسْتَأْذَنْتَهَا" (١) .

وقال عبد الله بن أحمد : "حدثنا علي بن الجهم بن بدر قال : كان لنا جار فأخرج إلينا كتابا فقال : أتعرفون هذا الخط ؟ قلنا : نعم . هذا خط أحمد بن حنبل ، فقلنا له : كيف كتب ذلك ؟ قال : كنا بمكة مقيمين عند سفیان بن عيينة ، ففقدنا أحمد بن حنبل أياما لم نره . . . فجننا إليه . . . وإذا عليه خلقان ، فقلنا له : ياأبا عبد الله ، ماخبرك ، لم نرك منذ أيام ؟ فقال : سرقت ثيابي ، فقلت له : معي دنائير ، فإن شئت خذ قرصا ، وإن شئت صلة ، فأبى أن يفعل ، فقلت : تكتب لي بأجرة ؟ قال : نعم ، فأخرجت دينارا ، فأبى أن يأخذه ، وقال لي : اشتر لي ثوبا ، واقطعه بنصفين ، يعني إزارا ، ورداء ، وجئني ببقية الدينار ، ففعلت ، وجئت ، بورق ، وكاغد ، فكتب لي ، فهذا خطه" (٢) .

وفي رحلته إلى اليمن أكرى نفسه من جمالين إلى أن جاء صنعاء ، وعرض عليه أصحابه المواساة ، فلم يقبل (٣) .

قال الرمادي : "سمعت عبد الرزاق وذكر أحمد ، فدمعت عينه ، وقال : قدم ، وبلغني أن نفقته نفدت ، فأخذت عشرة دنائير ، وعرضتها عليه ، فتبسم ، وقال : ياأبا بكر ، لو قبلت شيئا من الناس ، قبلت منك ، ولم يقبل مني شيئا" (٤) .

وقال إسحاق بن راهوية : "كنت أنا وأحمد باليمن ، عند عبد الرزاق . . . فاطلعت على أن نفقته فنيت ، فعرضت عليه فامتنع ، فقلت : إن شئت قرصا ، وإن شئت صلة ، فأبى ، فنظرت فإذا هو ينسج التكاك (٥) ، ويبيعه ، وينفق" (٦) .

ومع كل ماأصابه - رحمه الله - من النصب والتعب ، والفاقة ، فقد كان راضيا

١ - سيرة الإمام أحمد ص ٣٣

٢ - تاريخ دمشق ٣٠٢/٥ ، وتاريخ الإسلام ص ٧٨ ، وسير الأعلام النبلاء ١١/١٩١ .

٣ - مقدمة الجرح والتعديل ٣٠١/١ ، وتاريخ الإسلام ص ٩٣ ، وسير أعلام النبلاء ١١/٢٠٦ و٢١٤ .

٤ - سير أعلام النبلاء ١١/٢٢٩

٥ - جمع تكة ، وهي رباط السراويل ، لسان العرب ١٠/٤٠٦ .

٦ - تاريخ الإسلام ص ٧٨ .

بذلك أن كان في سبيل العلم ، مغتبطا بما حصل .

قال أحمد الدورقي : "لما قدم أحمد بن حنبل من عند عبد الرزاق رأيت به شحوبا بمكة ، وقد تبين عليه النصب ، والتعب ، فكلمته ، فقال : هين فيما استفدنا من عبد الرزاق" (١) .

شيوخه :

شيوخ الإمام أحمد الذين أخذ عليهم ، وروى عنهم لا يكادون يحصون كثرة ، الذين روى عنهم في المسند يزيدون عن ثمانين ومائتي شيخ (٢) .

وقد كان له اختصاص ببعض الشيوخ ، إما من حيث الملازمة ، أو كثرة الرواية ، أو ضبط حديثهم ونحو ذلك .

ومن أولئك الشيوخ :

هشيم بن بشير (ت ١٨٣) فقد أخذ الإمام أحمد أول مأخذ الحديث عليه ، وكتب عنه ولازمه نحو من أربع سنين .

قال صالح بن أحمد ، عن أبيه : "أول سماعي من هشيم ، سنة تسع وسبعين . . . إلا أنني لم أعتد بعض سماعي ، ولزمناه سنة ثمانين ، وإحدى وثمانين وثلثين ، وثلث ، ومات في سنة ثلاث ثمانين ، فكتبنا عنه كتاب الحج ، نحو من ألف حديث ، وبعض التفسير ، والقضاء ، وكتبا صغارا . قلت يكون ثلاثة آلاف ؟ قال : أكثر" (٣) .

ومن أولئك الشيوخ : وكيع بن الجراح (ت آخر ١٩٦ ، أو أول ١٩٧)

١ - سير أعلام النبلاء ١١/٢١٥ وانظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٥٧ .

٢ - انظر سير أعلام النبلاء ١١/١٨١

٣ - سيرة الإمام أحمد لابنه صالح ص ٣٣ وحلية الأولياء ٩/١٦٤ وسير أعلام النبلاء ١١/١٨٣ ، وفي أحاديث هذا البحث عدد غير قليل من أحاديث هشيم أعلها الإمام أحمد فيظهر أنه من أعلم الناس بحديثه إن لم يكن أعلمهم على الإطلاق .

قال المروزي : "سمعت أبا عبد الله يقول : ما كتبت عن أحد أكثر من وكيع" (١) .

وقال عبد الله بن أحمد : " قال لي أبي : خذ أي كتاب شئت من كتب وكيع ، فإن شئت أن تسألني عن الكلام ، حتى أخبرك بالإسناد ، وإن شئت بالإسناد ، حتى أخبرك بالكلام" (٢) .

ومنهم : عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨) .

قال الإمام أحمد : "كتبت عن ابن مهدي نحو عشرة آلاف" (٣) .

ومنهم محمد بن جعفر (غندر) (ت ١٩٣ ، أو ١٩٤) .

قال الإمام أحمد : "كتبنا حديث غندر على الوجه ، وأعطانا الكتب ، فكنا ننسخ منها" (٤) .

ومنهم : سفيان بن عيينة (١٩٨) فقد تقدم أنه رحل إليه في مكة غير مرة . وروى عنه كثيرا .

ومنهم : عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١) تقدم أنه مكث عنده سنة باليمن .

ومنهم : يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨) قال الذهبي : "سمع من . . . يحيى القطان ، فبالغ" (٥) .

وسمع من خلق غير هؤلاء ، منهم : الشافعي ، وابن علية ، وعفان ، ومعمربن سليمان ، ومعاذ بن معاذ ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وعلي بن المديني ، وأبو بكر

١ - سير أعلام النبلاء ٣٠٧/١١

٢ - تاريخ الإسلام ص ٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٨٦/١١ .

٣ - سير أعلام النبلاء ٣٠٨/١١

٤ - سير أعلام النبلاء ٣٠٨/١١

٥ - سير أعلام النبلاء ١٨٠/١١

بن أبي شيبة ، وغيرهم (١) .

تلاميذه :

جمع الإمام أحمد - رحمه الله - حديثا كثيرا ، وعمر حتى بلغ سبعة وسبعين عاما . فروى عنه وسمع منه خلق .

قيل إنه كان يجتمع في مجلسه زهاء خمسة آلاف ، أو يزيدون ، خمسمائة ؛ يكتبون ، والباقون ، يتعلمون منه حسن الأدب ، والسمت (٢) .

وقد جمع الخلال جزءا في تسمية الرواة عن الإمام أحمد ، قال الذهبي : سمعناه . . . فعد فيهم : " وكيع بن الجراح ، ويحي بن آدم " (٣) .
وهذان من قدماء شيوخه .

وكذا روى عنه من شيوخه : عبد الرزاق ، والحسن بن موسى الأشيب ، ولم يسمه ، بل يقول : حدثني الثقة .

ومن أقرانه : علي بن المدني ، ويحي بن معين ، وغيرهما .

وروى عنه من مشاهير أصحابه ابنه صالح ، وعبد الله ، وابن عمه : حنبل بن إسحاق ، والمروزي ، والميموني ، وأبو بكر الأثرم ، وأبو طالب أحمد بن حميد ، وإبراهيم بن هانئ النيسابوري ، وإسحاق الكوسج .

وروى عنه ، وسمع منه الإمامان الحافظان : أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان .

قال ابن أبي حاتم : " سمعت أبي يقول : " أتيت أحمد بن حنبل في أول ما التقيت معه سنة ثلاثة عشرة ومائتين . . . " (٤) .

وروى عنه خلق كثير ، آخرهم الحافظ المسند أبو القاسم عبد الله بن محمد

١ - انظر تاريخ بغداد ٤/٤١٢ وسير أعلام النبلاء ١١/١٨٠ وتهذيب الكمال ١/٦٨

٢ - سير أعلام النبلاء ١١/٣١٦ .

٣ - سير أعلام النبلاء ١١/١٨٣

٤ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٣ .

البغوي (ت ٣١٧) (١) .

روى عنه البخاري حديثاً واحداً ، وعن أحمد بن الحسن عنه حديثاً آخر ، وحدث عنه مسلم ، وأبو داود ، بجملة وافرة ، وروى أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، عن رجل ، عنه (٢) .

أوصافه ولباسه :

قيل في وصفه : "كان شيخاً مخضوباً ، طوالاً ، أسمر ، شديد السمرة" (٣) .

قال العباس بن الوليد النحوي : "رأيت أحمد بن حنبل رجلاً حسن الوجه ، ربعة من الرجال ، يخضب بالحناء خضاباً ليس بالقاني .

في لحيته شعرات سود ، ورأيت ثيابه غلاظاً ، إلا أنها بيض ، ورأيتته معتماً ، وعليه إزار" (٤) .

وقال الحسين بن الحسن الرازي : "رأيت على أحمد بن حنبل كبلاً ، يعني : الفرو الغليظ" (٥) .

وقال الفضل بن زياد : "رأيت على أبي عبد الله في الشتاء قميصين ، وجبة ملونة بينهما ، وربما لبس قميصاً ، وفرواً ثقيلاً ، ورأيتته عليه عمامة فوق القلنسوة ، وكساء ثقيلاً"

قال : "ورأيت عليه في الصيف قميصاً ، وسراويل ، ورداء ، وكان كثيراً مايتشح فوق القميص" (٦) .

وقال صالح بن أحمد : "كان خفه قد أتى عليه نحو من خمس عشرة سنة ، قد

١ - تاريخ دمشق ٥/٢٥٣ والوافي بالوفيات ٦/٣٦٤ .

٢ - سير أعلام النبلاء ١١/١٨١ ، وتهذيب الكمال ١/٦٩ .

٣ - تاريخ دمشق ٥/٢٦٠ وتاريخ الإسلام ص ٦٥ .

٤ - تاريخ دمشق ٥/٢٦٠ وتاريخ الإسلام ص ٦٦ وسير أعلام النبلاء ١١/١٨٤ .

٥ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٧ .

٦ - سير أعلام النبلاء ١١/٢٢٠ .

رقع برقاع عدة" (١) .

وقال الميموني : "مارأيت عمامة أبي عبد الله قط إلا تحت ذقنه ، ورأيت يكره غير ذلك" (٢) .

وقال الميموني : "ما أعلم أنني رأيت أحدا أنظف بدنا ، ولا أشد تعاهدا لنفسه ، في شاربته ، وشعر رأسه ، وشعر بدنه ، ولأنقى ثوبا

بشدة بياض من أحمد بن حنبل ، كان ثيابه بين الثوبين ، تسوى ملحفته خمسة عشر درهما ، وكان ثوب قميصه يؤخذ بالدينار ، ونحوه ، لم يكن له دقة تتكر ، ولا غلظ ينكر ، وكان ملحفته مهذبة" (٣) .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : "كان أحمد بن حنبل إذا رأته تعلم أنه لا يظهر النسك ، رأيت عليه نعلا لا يشبه نعل القراء ، له رأس كبير معقف ، وشراك مسبل ، كأنه اشترى له من السوق ، ورأيت عليه إزارا ، وجبة برد مخطط"

قال ابن أبي حاتم : "أراد بهذا - والله أعلم - ترك التزين بزى القراء ، وإزالته عن نفسه ما يشتهر به" (٤) .

ويستفاد مما تقدم أنه كان - رحمه الله - يلبس لباسا متوسطا ، ويعتني بنظافته ، وتعاهد شعره ، وهذا هو اللائق بإمام أهل السنة ، أن يتبع السنة .

عيشه وزهده ، وورعه :

قال الميموني : "كان منزل أبي عبد الله ضيقا صغيرا ، وينام في الحر في أسفله" (٥) .

وقال الحسن بن محمد بن الحارث : "دخلت دار أحمد ، فرأيت في بهوه حصيرا

١ - سيرة الإمام أحمد ص ٩٧ .

٢ - سير أعلام النبلاء ١١/٢٩٨ .

٣ - سير أعلام النبلاء ١١/٢٠٨ ، و ٣٠٧ ، وتاريخ الإسلام ص ٨١ .

٤ - تقمة الجرح والتعديل ص ٣٠٦ .

٥ - سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٥ .

خلقا ، ومخدة ، وكتبه مطروحة حواليه" (١) .

وقال صالح بن أحمد : "كان له لبد يجلس عليه ، وقد أتى عليه سنين كثيرة ، حتى قد بلي" (٢) .

وقال صالح أيضا : "كان كثيرا مايتدم بالخل ، وربما رأيته يأكل الكسر ، فينفض الغبار عنها ، ثم يصيرها في قصعة ، ويصب عليها الماء حتى تلين ، ثم يأكله بالملح ، ومارأيته اشترى رمانا ولا سفرجلا ، ولا شيئا من الفاكهة إلا أن يشتري بطيخة ، فيأكلها بالخبز ، أو عنبا ، أو تمرا ، فأما غير ذلك فما رأيته ، وما اشتراه

قال : "وكان قديما - قبل أن نأخذ من السلطان - يأكل عندنا ، وربما وجهنا بالشيء فيأكل منه" (٣) .

يعني : فلما أخذوا ، هجر طعامهم .

قال صالح : "وكان ربما أخبز له ، فتصير له في فخارة : عدس وشحم" (٤) .

وقال المروزي : قال أبو عبد الله في أيام عيد : "اشتروا لنا أمس باقلى ، فأبي شيء كان به من الجودة" .

وسمعه يقول : "وجدت البرد في أطرافي ، وماأراه إلا من إدامي ، الملح ، والخل" (٥) .

قال صالح بن أحمد عن أبيه : "إن كانت والدتك في الغلاء تغزل غزلا رقيقا ، فتبيع الأستار بدرهمين ، أقل ، أو أكثر فكان ذلك قوتنا" (٦) .

قال صالح بن أحمد : "شهدت ابن الجروي - أبا الحسن - وقد جاءه بعد

١ - سير أعلام النبلاء ٣٢٦/١١

٢ - سيرة الإمام أحمد ص ٤٣ ، وتقديم الجرح والتعديل ص ٣٠٠

٣ - سيرة الإمام أحمد ص ٤١ ، وتقديم الجرح والتعديل ص ٣٠٤

٤ - سيرة الإمام أحمد ص ٤٠ ، وتقديم الجرح والتعديل ص ٣٠٤ .

٥ - سير أعلام النبلاء ٣٢٦/١١

٦ - سيرة الإمام أحمد ص ٤١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠٩/١١ .

المغرب (يعني أباه) فقال : أنا رجل مشهور ، وقد أتيتك في هذا الوقت ، وعندى شيء قد أعددت لك ، فأحب أن تقبله ، وهو ميراث فلم يزل به ، فلما أكثر عليه ، قام ودخل .

قال صالح : فأخبرت عن حسن قال : قال لي أخي : " لما رأيتك ، كلما ألححت عليه ازداد بعدا ، قلت أخبره كم هي ، قلت يا أبا عبد الله ، هي ثلاثة آلاف دينار ، فقام وتركني " (١) .

وقال صالح : دخلت يوما على أبي أيام الواثق - والله يعلم علي أي حالة نحن - وقد خرج لصلاة العصر ، وكان له لبد يجلس عليه ، قد أتى عليه سنين كثيرة ، حتى قد بلي ، وإذا تحته كاغد ، وإذا فيه :

" بلغني ياأبا عبد الله ، ماأنت فيه من الضيق ، وماعليك من الدين ، وقد وجهت إليك بأربعة آلاف درهم ، على يدي فلان لتقضي بها دينك ، وتوسع على عيالك ، وماهي من صدقة ولازكاة ، وإنما هو شيء ورثته من أبي "

فقرأت الكتاب ، ووضعته ، فلما دخل ، قلت له : ياأبت هذا الكتاب ، فأحمر وجهه ، وقال : رفعته منك ، ثم قال : تذهب بجوابه ، فكتب إلى الرجل :

" وصل كتابك إلي ، ونحن في عافية ، فأما الدين ، فإنه لرجل لايرهقنا ، وأما عيالنا فهم في نعمة ، والحمد لله" . . .

فلما مضت سنة ، أقل ، أو أكثر ؛ ذكرناها فقال : " لو كنا قبلناها ، كانت قد ذهبت " (٢) .

وقد جاء عن الإمام أحمد سبب عدم أخذه لأعطياتهم فقال : " لو أعلم أن هذا المال يؤخذ من وجهه ، ولايكون فيه ظلم ، ولاحييف ، لم أبال " (٣) .

١ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٠ ، وقد سبق ذكر طرف من مثل هذا عند الكلام على ماأصابه في الرحلة ، وأنه لم يأخذ من عبد الرزاق .

٢ - سيرة الإمام أحمد ص ٤٣ ، ومقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٩ ،

٣ - محنة الإمام أحمد لحنبل ص ٨٩ وسير أعلام النبلاء ١١/١٢١ .

وفي رواية عنه : "ليس هو عندي حرام ، ولكن تنزهت عنه" (١) .

لزومه للسنة والأثر

كان الإمام أحمد - رحمه الله - حريصا على السنة ، واتباع الأثر ، اعتقادا ، وعملا ، وسلوكا ، في السراء والضراء ، والمنشط والمكره حتى صار إمام أهل السنة بلا مدافعة ، بل صار هذا الوصف الجليل : "إمام أهل السنة"؛ لا ينصرف عند الإطلاق ، إلا إليه ، ولا يقع عند عدم التقييد إلا عليه ، بل إن حبه صار سمة عند الأمة على أهل السنة ، وعكس ذلك ، فبغضه علامة على أهل البدعة .

وفيما يلي طرف يسير من أخباره ، وكلام الأمة في ذلك .

قال المروزي : قال لي أحمد : "ما كتبت حديثا؛ إلا وقد عملت به . حتى مر بي : "أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً" فأعطيت الحجام ديناراً حين احتجمت" (٢) .

وروى ابن أبي حاتم بسنده ، عن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال : "مارأيت مصليا قط أحسن صلاة ، من أحمد بن حنبل ، تكبيره ورفع رأسه ، وسجوده ، وقعوده بين السجدين ، وتشهده . . . وما رأيت أحدا أشد اتباعا لأحاديث السنن منه ، يضعها مواضعها" (٣) .

وكان ينهى عن الأخذ عن أهل البدع .

روى عنه أنه قال : "إياكم أن تكتبوا - يعني : عن أحد من أصحاب الأهواء - قليلا ، ولا كثيرا ، عليكم بأصحاب الآثار والسنن" (٤) .

وقال المروزي : قلت لأبي عبد الله : "من مات على الإسلام والسنة ، مات على

١ - تاريخ الإسلام ٣٢٦/١١ .

٢ - مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٣٢ وتاريخ الإسلام ص ٨٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٣/١١

٣ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٧ ، ومناقب الإمام أحمد ، لابن الجوزي ص ٢٢٩ .

٤ - سير أعلام النبلاء ٢٣١/١١

خير فقال لي : اسكت ، من مات على الإسلام والسنة؛ مات على الخير كله" (١) .

وذكر صالح بن أحمد في سياق مرض أبيه دخول الناس عليه فقال : "وجاء رجل من جيراننا قد خضب ، فدخل عليه ، فقال أبي : إني لأرى الرجل يحي شيئاً من السنة ، فأفرح به ، فدخل ، فجعل يدعو له ، فجعل يقول له : ولجميع المسلمين" (٢) .

لقد كان أبو عبد الله علماً في السنة ، ولقي في سبيل ذلك مالقي ، في المحنة وغيرها ، وجعل الأئمة محبته علامة على أهل السنة لأنه إمامهم .

عقد ابن أبي حاتم باباً في ترجمة الإمام أحمد قال فيه :

"باب استحقاق الرجل السنة بمحبة أحمد بن حنبل"

ثم روى بسنده عن قتيبة بن سعيد قال : "إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل؛ فاعلم أنه صاحب سنة وجماعة"

وقال قتيبة في رواية : " . . . فاعلم أنه على الطريق ."

ثم قال ابن أبي حاتم : "سمعت أبي يقول : "إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل، فاعلموا (٣) أنه صاحب سنة" (٤) .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبا جعفر محمد بن هارون المخرمي المعروف بالفلاس يقول : "إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل ، فاعلم أنه مبتدع ضال" (٥) .

وأختم بقول الإمام الذهبي : " وللإمام أحمد كلام كثير في التحذير من البدع وأهلها، وأقوال في السنة ، ومن نظر في كتاب "السنة" لأبي بكر الخلال رأى فيه علماً غزيراً ، وثقلاً كثيراً . . . وإلى الإمام أحمد المنتهى في معرفة السنة ، علماً ،

١ - مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٣٤ وسير أعلام النبلاء ١١/٢٩٦

٢ - سيرة الإمام أحمد ص ١٢٢ ، وسير أعلام النبلاء ١١/٣٣٥

٣ - في مقدمة الجرح والتعديل : "فاعلم" والتصويب من تاريخ دمشق .

٤ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٨ وتاريخ دمشق ٥/٢٩٣

٥ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٨ وتاريخ دمشق ٥/٣٩٤

وعملا . . . " (١) .

أزواجه وأولاده :

تزوج الإمام أحمد زوجتين ، ولد له من كل واحدة منهما ابن واحد .

وتسرى واحدة على الصحيح ، وأنجب منها ذكورا وإناثا .

ولم يتزوج إلا بعد الأربعين ، فيما قيل عنه .

قال المروزي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : "ماتزوجت إلا بعد الأربعين" (٢) .

وهذا - إن صح عنه - فهو على التقريب ، لا التحديد ، فإن أكبر أولاده : صالح

بن أحمد ، ولد سنة (٢٠٣) (٣) . وله حينئذ تسع وثلاثون سنة .

وأول أزواجه : عباسة بنت الفضل (٤) وولدت أكبر أولاده صالح بن أحمد .

فلما ماتت تزوج بعدها : ریحانة ، فأنجبت عبد الله بن أحمد ثم توفيت .

فاشترى بعدها : "حسناً" فولدت له .

قال أبو بكر الخلال في كتاب "أخلاق أحمد" :

"أملی علي زهير بن صالح بن أحمد قال : تزوج جدي : عباسة بنت الفضل من

العرب ، فلم يولد له منها غير أبي ، وتوفيت فتزوج بعدها ریحانة ، فولدت :

عبد الله ، عمي ، ثم توفيت . . . " (٥) .

فصالح هو أكبر أولاده ، وبعده عبد الله ، أصغر منه بعشر سنين (٦) .

١ - سير أعلام النبلاء ١١/٢٩١ .

٢ - مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٣٧٣ ، وسير أعلام النبلاء ١١/١٨٧ وتاريخ الإسلام ص ٦٧ .

٣ - تاريخ بغداد ٩/٣١٩ وسير أعلام النبلاء ١٢/٥٣٠ .

٤ - مناقب الإمام أحمد ص ٣٧٣ .

٥ - مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٣٧٣ ، وسير أعلام النبلاء ١١/١٨٥ .

٦ - انظر سير أعلام النبلاء ١١/١٨٥ ، و ٣٣٣ .

قال زهير : "فاشترى حُسْن (يعني بعد موت ريحانة ، أم عبد الله) ،

فولدت : أمّ علي زينب ، وولدت الحسن والحسين ، توأما ، وماتا بقرب ولادتهما ، ثم ولدت الحسن ، ومحمدا ، فعاشا ، حتى صار لهما من السن نحوا من أربعين سنة ، ثم ولدت سعيداً"

وسعيد هذا ، هو آخر أولاده"وأصغرهم ، قال حنبل : "ولد سعيد قبل موت أحمد ، بنحو من خمسين يوماً" (١) .

وقيل إن أحمد اشترى جارية ثانية وسماها : "ريحانة" قال ذلك : أحمد بن جعفر بن المنادي .

قال الذهبي : "لم يتابع ابن المنادي على هذا" (٢) .

وعلى ماتقدم ، فعدد أولاد أحمد ثمانية ، كلهم ذكور سوى زينب ، وكلهم من مولاته حسن ، سوى صالح وعبد الله .

ولم يتزوج سوى اثنتين وجارية واحدة على الأرجح .

قال ابن الجوزي :

"ما عرفنا أن أحمد - رضي الله عنه - تزوج سوى المرأتين ، اللتين ذكرناهما ، أم صالح ، وأم عبد الله ، ولا تسرى إلا بهذه الجارية التي ذكرنا أخبارها ، واسمها : "حسن" ، إلا أن أبا الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن المنادي ذكر . . . فأشار إلى قوله المذكور آنفاً . (٣) .

قال الذهبي : "انقطع عقب أبي عبد الله ، فيما نعلم" (٤) .

١ - محنة الإمام أحمد لحنبل ص ٩٢ وتاريخ الإسلام ص ٩٦

٢ - تاريخ الإسلام ص ٩٦ .

٣ - مناقب الإمام أحمد ص ٣٧٧

٤ - سير أعلام النبلاء ١١/٣٣٣

من أقواله :

أثرت عن الإمام أحمد كلمات في أبواب الإيمان ، والعلم والزهد ، وغير ذلك ، هي قواعد جامعة ، أو حكم نافعة ، يحسن الإستفادة منها ، خصوصا أنها صدرت من إمام ، هو إمام أهل السنة والجماعة ، وفيما يلي نماذج لذلك .

قال أبو داود : " سمعت أحمد بن حنبل يقول : " الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص . البر كله من الإيمان ، والمعاصي تنقص الإيمان " (١) .

وقال الميموني : قال لي أحمد : " يا أبا الحسن ، إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام " (٢) .

وقال أبو يوسف يعقوب بن إسحاق : " سمعت أحمد بن حنبل - وسئل عن التوكل - فقال : قطع الاستشراف ، بالإياس من الخلق ، قيل له : فما الحجة فيه ؟ قال : قول إبراهيم عليه السلام لما وضع في المنجنيق ، ثم طرح في النار ، اعترض له جبريل عليه السلام ، فقال : هل من حاجة ؟ فقال : أما إليك فلا . . . " (٣) .

وقال - رحمه الله - : " ماشبهت الشباب إلا بشيء كان في كمي فسقط " (٤) .

وقال أيضا : " الرؤيا تسر المؤمن ولا تغره "

قال هذا لرجل صالح أدخله المروذي عليه فقال له : " إن أُمِّي رأت لك مناما ، هو كذا وكذا ، وذكرت الجنة ، فقال : يا أخي ، إن سهل بن سلامة كان الناس يخبرونه بمثل هذا ، وخرج إلى سفك الدماء ، وقال : الرؤيا تسر المؤمن ولا تغره " (٥) .

وقال صالح بن أحمد : ذكر يوما عنده رجل فقال : يا بني ، الفائز من فاز غدا ،

١ - سير أعلام النبلاء ٢٨٧/١١

٢ - سير أعلام النبلاء ٢٩٦/١١ .

٣ - تاريخ دمشق ٣٠٨/٥

٤ - سير أعلام النبلاء ٣٠٥/١١

٥ - سير أعلام النبلاء ٣٠٥/١١

ولم يكن لأحد عنده تبعه" (١) .

وقال صالح أيضا : "كنت أسمع أبي كثيرا يقول : اللهم سلم سلم" (٢) .

مرضه ووفاته :

بدأ به المرض ليلة الأربعاء الثالث من شهر ربيع الأول ، سنة إحدى وأربعين ومائتين ، واستمر مرضه نحو من عشرة أيام ، وتوفي - رحمه الله - يوم الجمعة الثاني عشر من ربيع الأول ، وقد تم له سبع وسبعون سنة وأيام .

قال صالح بن أحمد : "لما كان أول يوم في شهر ربيع الأول ، سنة إحدى وأربعين ومائتين ، حم أبي ليلة الأربعاء ، فدخلت عليه يوم الأربعاء ، وهو محموم ، ينتفس تنفسا شديدا ، وكنت قد عرفت علته ، وكنت أمرضه إذا اعتل"

قال : وقال : اقرأ علي الوصية ، فقرأتها عليه ، فأقرها ، ولم يزل عقله ثابتا ، وهو في خلال ذلك يقول : كم اليوم في الشهر ؟ فأخبره " (٣) .

قال عبد الله بن أحمد : "سمعت أبي يقول : استكملت سبعا وسبعين سنة ، ودخلت في ثمان ، فحم من ليلته ، ومات يوم العاشر" (٤) أي اليوم العاشر من مرضه .

قال حنبل : "فلم يزل في علته إلى يوم الجمعة وهو اليوم العاشر من مرضه ، وفيه توفي" .

قال : "فلما أضحى النهار ، قبض رضي الله عنه ودفن من آخر النهار ، يوم الجمعة" (٥) .

وقال المروزي : "مرض أبو عبد الله ليلة الأربعاء لليلتين خلتا من ربيع الأول ،

١ - سيرة الإمام أحمد ص ٤٥ وتقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٥

٢ - سيرة الإمام أحمد ص ٤٦ وسير أعلام النبلاء ١١/٢٠٩

٣ - سيرة الإمام أحمد ص ١٢١ - ١٢٣ وتاريخ دمشق ٥/٣٢٥ وتاريخ الإسلام ص ١٣٧ وسير أعلام النبلاء ١١/٣٣٤ .

٤ - سير أعلام النبلاء ١١/٣٣٤ وتاريخ الإسلام ص ١٣٧

٥ - محنة الإمام أحمد لحنبل بن إسحاق ٩٣ - ٩٤

مرض تسعة أيام" (١) .

قال صالح بن أحمد : "توفي أبي - رحمه الله - في يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول ، من سنة إحدى وأربعين ومائتين ، فكان سنه من يوم ولد إلى أن توفي سبعة وسبعين ، رحمة الله عليه" (٢) .

كذا قال صالح : "لثلاث عشرة" وقال عبد الله ومطين والبخاري ، وغير واحد : لاثنتي عشرة" (٣) . ولعل الفرق في حساب ليلة المرض أو عدمه .

وقول صالح بن أحمد المتقدم : "فلما كان في أول يوم من شهر ربيع الأول حم أبي ليلة الأربعاء" ليس على التحديد ، فإنه إذا مات يوم الجمعة الثالث عشر ، أو الثاني عشر ، لم يكن بداية مرضه ليلة الأربعاء ، إلا في اليوم الثاني أو الثالث من الشهر كما تقدم عن المروزي أنه قال : "مرض أبو عبد الله ليلة الأربعاء ، لليلتين خلنا"

ثم قول المروزي : "مرض تسعة أيام" لم يحسب يوم الوفاة وهو اليوم العاشر من مرضه ، رحمه الله .

وصلى عليه خلق كثير ، ربما لم يجتمع لغيره مثله .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة يقول : "بلغني أن المتوكل أمر أن يمسخ الموضع الذي وقف الناس عليه ، حيث صلى على أحمد بن حنبل ، فبلغ مقام ألفي ألف وخمسمائة ألف" (٤) .

وهذا أكثر ما قيل في العدد الذي صلى عليه ، وقيل دون ذلك ، وأقل ما قيل فيه قول البيهقي :

١ - تاريخ الإسلام ص ١٣٨ ، وسير أعلام النبلاء ١١/٣٣٦ .

٢ - سيرة الإمام أحمد ص ٣٠ .

٣ - انظر تاريخ دمشق ٥/٣٢٧ - ٣٣٠ وتاريخ بغداد ٤/٤٢٢ وتاريخ الإسلام ص ١٣٩ وسير أعلام النبلاء ١١/٣٣٧ .

٤ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣١٢ .

"بلغني عن أبي القاسم البغوي أن ابن طاهر أمر أن يحزر الخلق الذين في جنازة أحمد ، فاتفقوا على سبعمائة ألف نفس" (١) .

قال صالح بن أحمد في سياق مرض أبيه : "قال لي جئني بالكتاب الذي فيه حديث ابن إدريس ، عن ليث ، عن طاووس : "أنه كان يكره الأنين" فقرأته عليه ، فلم يئن إلا في الليلة التي توفي فيها" (٢) .

وقد رؤيت له منامات كثيرة ، منها مارواه ابن أبي حاتم ، عن أبيه قال : "رأيت أحمد بن حنبل في المنام فرأيت أنه أضخم مما كان وأحسن وجهها وسحنة ، فجعلت أسأله الحديث وأذاكره" (٣) .

ونكر ابن عساكر جملة وافرة مما رئي للإمام أحمد رحمه الله (٤) .

قال الذهبي : "وليس أبو عبد الله ممن يحتاج تقرير ولايته إلى منامات ، ولكنها جند من جند الله ، تسر المؤمن ، ولاسيما إذا تواترت" (٥) .

وصيته :

قال صالح بن أحمد : "وأوصى وصيته :

بسم الله الرحمن الرحيم

"هذا ما أوصى به أحمد بن محمد حنبل :

أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمد عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ، ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

وأوصى من أطاعه من أهله وقرابته أن يعبدوا الله في العابدين ، ويحمدوه في

١ - سير أعلام النبلاء ٣٤٠/١١ وتاريخ الإسلام ص ١٤٢ .

٢ - سيرة الإمام أحمد ص ١٢٣ .

٣ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣١١ .

٤ - انظر تاريخ دمشق ٣٣٣/٥ - ٣٤١ .

٥ - سير أعلام النبلاء ٣٥٣/١١

الحامدين ، وأن ينصحوا لجماعة المسلمين .

وأوصى : أني قد رضيت بالله ربا ، وبالإسلام ديننا ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا .

وأوصى : أن لعبد الله بن محمد ، المعروف بفوران عليّ نحو خمسين ديناراً ، وهو مصدق فيما قال ، فيقضى ماله عليّ من غله الدار - إن شاء الله - فإذا استوفى؛ أعطي ولدي صالح وعبد الله ابنا أحمد بن محمد بن حنبل كل نكر وأنثى عشرة دراهم ، بعد وفاء ماعلي لأبي محمد"

شهد : أبو يوسف ، وصالح ، وعبد الله ابنا أحمد بن محمد بن حنبل" (١)

١ - سيرة الإمام أحمد ص ١٠٥

المحنة

ما زال المسلمون على منهج السلف ، أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه ، وتنزيله ، غير مخلوق ، حتى نبغت المعتزلة والجهمية ، فقالوا بخلق القرآن ، متسترين بذلك في دولة هارون الرشيد .

ثم خلفه المأمون ، فتردد في حمل الناس على القول بذلك ، حتى قوي عزمه على ذلك في السنة التي مات فيها . (١)

فقام إسحاق بن إبراهيم بامتحان الناس في ذلك .

قال صالح بن أحمد : "فأجاب القوم جميعا غير أربعة ، أبي - رحمه الله - ومحمد بن نوح ، وعبيد الله بن عمر ، والحسن بن حماد ، سجادة ، ثم أجاب هذان .

وبقي أبي ، ومحمد بن نوح في الحبس ، فمكثا أياما في الحبس ، ثم ورد كتاب من طرسوس بحملهما (٢) ، فحمل أبي ومحمد بن نوح - رحمة الله عليهما - مقيدين ، زميلين ، أخرجوا من بغداد ، إلى الأنبار .

قال صالح بن أحمد ، عن أبيه : " فانطلق بنا حتى دخلنا الرحبة ، فلما . . . خرجنا من الرحبة ، عرض لنا رجل فقال : أيكم أحمد بن حنبل ؟ فقيل : هذا ، فسلم على أبي ثم قال : يا هذا ، ما عليك أن تقتل هاهنا ، وتدخل الجنة ، هاهنا ، ثم سلم وانصرف ."

ورواه حنبل أيضا (٣)

وقال عباس الدوري : سمعت أبا جعفر الأنباري يقول : لما حمل أحمد إلى المأمون أخبرت ، فعبرت الفرات ، فإذا هو جالس في الخان ، فسلمت عليه ، فقال :

١ - تاريخ الإسلام ص ٩٧

٢ - يعني إلى المأمون

٣ - سيرة الإمام أحمد ص ٤٨ ، ٤٩ ومحنة الإمام أحمد لحنبل بن إسحاق ص ٣٨ ، وتاريخ الإسلام ص ٩٧

ياأبا جعفر ، تعنيت ، فقلت : يا هذا ، أنت اليوم رأس ، والناس يقتدون بك ، فوالله لإن أجبت إلى خلق القرآن ، ليجيب خلق ، وإن أنت لم تجب ، ليمتحن خلق من الناس كثير ، ومع هذا إن الرجل إن لم يقتلك تموت ، لا بد من الموت ، فاتق الله ولا تجب ، فجعل أحمد يبكي ، ويقول : ماشاء الله ، ثم قال : ياأبا جعفر ، أعد علي ، فأعدت عليه ، وهو يقول : ماشاء الله (١) .

وعن الإمام أحمد قال : " ماسمعت كلمة منذ وقعت في هذا الأمر ، أقوى من كلمة أعرابي ، كلمني بها في رحبة طوق ، قال : "ياأحمد ، إن يقتلك الحق مت شهيدا ، وإن عشت؛ عشت حميدا ، أقوى قلبي " (٢) .

قال صالح بن أحمد ، عن أبيه : " فلما صرنا إلى أذنه ، ورحلنا منها - وذلك في جوف الليل - فتح لنا بابها ، لقينا رجل ، ونحن خارجون من الباب ، فقال : البشري ، فقد مات الرجل ، وكنت أدعوا الله أني لأراه " (٣) .

قال صالح : " فردا في أقيادهما إلى الرقة ، وأخرجا من الرقة في سفينة مع قوم محبسين ، فلما صارا بعانة ، توفي محمد بن نوح ، وتقدم أبي فصلى عليه ، ثم صار إلى بغداد ، وهو مقيد . . . فمكث في الحبس .

قال أبي : فكنت أصلي بهم ، وأنا مقيد "

ومكث على هذا في السجن مدة .

قال صالح : " فمكث في السجن منذ أخذ وحمل إلى بغداد وضرب وخلي عنه : ثمانية وعشرين شهرا " (٤) .

١ - تاريخ دمشق ٣١٢/٥ وسير أعلام النبلاء ٢٣٨/١١

٢ - تاريخ الإسلام ص ٩٨

٣ - سيرة الإمام أحمد ص ٤٩ ، ونحوه في محنة الإمام أحمد لحنبل بن إسحاق ص ٣٩

٤ - سيرة الإمام أحمد ص ٥٠ وتاريخ الإسلام ص ١٠٩ وسير أعلام النبلاء ٢٥٢/١١

وأما حنبل فقال : "مكث في السجن نيفا وثلاثين شهرا" (١) .

ثم أرسل له بعد ذلك من يناظره في الحبس ، واستمر هذا ثلاثة أيام ، ثم أمر المعتصم بحمله إليه .

قال صالح بن أحمد ، عن أبيه : "جاءني الرسول ، فأخذ بيدي ، فأدخلني الدار ، وإذا هو جالس (يعني المعتصم) وابن أبي دؤاد حاضر ، وقد جمع أصحابه ، والدار غاصة بأهلها . . . وقد أثقلتني الأقياد ، فلما مكثت هنيهة ، قلت : تأذن في الكلام ؟ قال : تكلم ، قلت : إلام دعا إليه رسوله ؟ قال : إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، قال : فقلت : فأنا أشهد أن لا إله إلا الله

قال أبي : ثم قال : ناظروه وكلموه .

قال : فجعل يكلمني هذا ، وهذا فأرد على هذا ، ثم أقول : "يا أمير المؤمنين أعطوني شيئا من كتاب الله ، أو سنة رسول الله أقول به" وجعل صوتي يعلو أصواتهم .

قال : فلما كان في اليوم الثاني ، أدخلت عليه فقال : ناظروه ، كلموه ، قال : فجعلوا يتكلمون ، هذا من هاهنا ، وهذا من هاهنا ، فأرد على هذا وهذا ، فإذا جاءوا بشيء من الكلام ، مما ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا فيه خبر ، ولا أثر ، قلت : ما أدري ما هذا .

قال : فلما كان في اليوم الثالث : أدخلت عليه ، والقوم حضور ، فجعلت أدخل من دار إلى دار ، وقوم معهم السيوف ، وقوم معهم السياط ، وغير ذلك من الزي ، والسلاح . . . ولم يكن في اليومين الماضيين كثير أحد من هؤلاء . . . ودار بيننا كلام كثير ، فقلت : يا أمير المؤمنين أعطوني شيئا من كتاب الله ، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم

ثم قال للجلادين : تقدموا ، فقال لأحدهم : أوجع ، قطع الله يدك ، فتقدم فضربني سوطين ، ثم تنحى ، ثم قال لآخر : أدنه ، أوجع ، شد ، قطع الله يدك . . .

^١ - محنة الإمام أحمد ص ٤٠ وسير أعلام النبلاء ١١/٢٤٣ وجاء فيه : "تحو من ثلاثين شهرا" فإن كان هذا مضبوطا صحيحا فقولته قريب مما قاله صالح بن أحمد .

ثم يقول بعضهم : يا أمير المؤمنين دمه في عنقي .

ثم لم يزل يدعو بجلاد بعد جلاد ، فيضربني بسوطين ، ويتتحي وهو يقول : شد ، قطع الله يدك .

قال : فذهب عقالي ، فما عقلت ، إلا وأنا في حجرة مطلق عني الأقياد ، فقال لي إنسان ممن حضر : إنا أكبيناك على وجهك . . . ودسناك ،

قال صالح : ثم خلي ، فصار إلى المنزل ، ووجه إليه الرجل من السجن ممن يبصر الضرب والجراحات ، يعالج منه ، فنظر إليه فقال : والله لقد رأيت منه ضرب السيوط ما رأيت ضرباً أشد من هذا . . . ثم مكث يعالجه ماشاء الله ، ثم قال : إن هذا شيء أريد أن أقطعه فجاء بحديدة ، فجعل يعلق اللحم بها ، ويقطعه بسكين معه ، وهو صابر يحمد الله لذلك فبراً منه ، ولم يزل يتوجع من مواضع منه ، وكان أثر الضرب بينا في ظهره إلى أن توفي رحمة الله عليه . (١) .

وقد كان مجموع ماضربه : نيفاً وثلاثين (ثلاثة أو أربعة وثلاثين) سوطاً . (٢)

وكان ذلك في أواخر رمضان سنة تسع عشرة ومائتين (٣)

وظل الإمام أحمد بعد ذلك يحضر الجمعة والجماعة ، ويفتي ويحدث أصحابه ، حتى مات المعتصم ، وولى هارون ابنه ، المعروف بالوائق ، فأظهر المحنة والميل إلى ابن أبي دؤاد .

قال حنبل : "قبيما نحن في أيام الواثق ، في تلك الشدة وما نزل بالناس منه ، إذ جاء يعقوب بن بحر في جوف الليل برسالة إسحاق بن إبراهيم إلى أبي عبد الله ، فدخل على أبي عبد الله ، فقال له : يقول لك الأمير إسحاق بن إبراهيم : إن أمير المؤمنين قد ذكرك ، فلا يجتمعن إليك ، ولا يأتينك أحد ، لاتساكني بأرض ، ولا مدينة أنا فيها ، فاذهب حيث شئت من أرض الله" .

١ - سيرة الإمام أحمد ص ٥١ - ٦٣ ومحنة الإمام أحمد لحنبل بن إسحاق ٤١ - ٦٢

٢ - محنة الإمام أحمد لحنبل ص ٥٨ .

٣ - محنة الإمام أحمد لحنبل ص ٤٢ ، و ٤٩ .

قال حنبل : فاخْتَفَى أبو عبد الله بقية حياة الواثق وولايته ، في غير منزله ، بالقرب ، يعني بمنزل أبي محمد فوران ، ثم عاد إلى منزله بعد أشهر ، أو سنة، لما طفا خبره ، فلم يزل مختفياً في البيت ، لا يخرج إلى الصلاة ، ولا غيرها ، حتى هلك الواثق .

قال حنبل : ثم ولى جعفر المتوكل ، فلما ولي انكشف ذلك عن المسلمين ، وأظهر الله السنة وفرج عن الناس" (١) .

وقد ارتفع ذكر الإمام أحمد في الآفاق بعد المحنة ، وأتت عليه ، وعلى صبره وصدقه بالحق : العلماء والأئمة ، في عصره وبعد عصره .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة يقول : " لم أزل أسمع الناس يذكرون أحمد بن حنبل بخير ، ويقدمونه على يحيى بن معين ، وأبي خيثمة ، غير أنه لم يكن من ذكره ما كان فلما امتحن ارتفع ذكره في الآفاق . . . " (٢) .

وقيل لبشر بن الحارث حين ضرب أحمد بن حنبل : " لو قمت فتكلمت كما تكلم أحمد بن حنبل ، فقال : " لأقوى عليه ، إن أحمد قام مقام الأنبياء" (٣) .

وقال بشر أيضاً - وقد سئل عن أحمد - : " أنا أسأل عن أحمد ؟ - رحمة الله عليه - إن ابن حنبل أدخل الكير ، فخرج ذهباً أحمر" (٤) .

وقال علي بن المدني : " إن الله أعز هذا الدين برجلين ، ليس لهما ثالث ، أبو بكر الصديق ، يوم الردة ، وأحمد بن حنبل ، يوم المحنة" (٥) .

١ - محنة الإمام أحمد لحنبل بن إسحاق ٦٩ - ٧٣ .

٢ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٩ .

٣ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٣١٠ ، وتاريخ دمشق ٢٨٧/٥ وتاريخ الإسلام ص ٧٣ وسير أعلام النبلاء ٢٠٢/١١

٤ - تاريخ دمشق ٢٨٧/٥ وسير أعلام النبلاء ١٩٧/١١ .

٥ - تاريخ بغداد ٤١٨/٤ وتاريخ دمشق ٢٧٨/٥ وتاريخ الإسلام ص ٧١ وسير أعلام النبلاء ١٩٦/١١

وقال قتيبة بن سعيد : "لولا أحمد بن حنبل ، لأحدثوا في الدين" (١) .

وقال الذهبي : "الصدع بالحق عظيم ، يحتاج إلى قوة وإخلاص ، فالمخلص بلا قوة ، يعجز عن القيام به ، والقوي بلا إخلاص يخذل ، فمن قام بهما كاملا فهو صديق" (٢) .

هذا عند العلماء والأئمة وأما في نفسه فقد كان - رحمه الله - على الضد من ذلك ، على عادة السلف والعباد ، في غمط النفس في ذات الله تعالى .

قال صالح بن أحمد : "سمعت أبي يقول : "والله لقد أعطيت المجهود من نفسي ، ولو ددت أني أنجو من هذا الأمر كفافا لاعلي ولالي" (٣)

فرحم الله أبا عبد الله "عن الدنيا ماكان أصبره ، وبالماضين ماكان أشبهه ، وبالصالحين ماكان ألحقه ، عرضت له الدنيا فأباها والبدع فنفاها" (٤) .

١ - تاريخ بغداد ٤/٤١٧

٢ - سير أعلام النبلاء ١١/٢٣٤

٣ - سيرة الإمام أحمد ص ٦٣ .

٤ - تاريخ الإسلام ص ٧٤ ، وسير أعلام النبلاء ١١/١٩٨

الفصل الثاني التعريف بعلم الحديث

التعريف بعلة الحديث

العلة في اللغة :

قال ابن فارس : "عل العين واللام ، أصول صحيحة ، أحدها : تكرر ، أو تكرير .

والآخر : عائق يعوق ،

والثالث : "ضعف في الشيء" .

وقال أيضاً : "العلة : المرض ، وصاحبها : معتل ، (١) قال ابن الأعرابي : "عل المريض ، يعل ، علة ، فهو عليل" (٢)

ومما يدخل في الأصل الأول الذي ذكره ابن فارس قوله في اللسان : "والتعليل : سقي بعد سقي" .

قال : "وتعلل بالأمر ، واعتل : تشاغل . وعلله بطعام وحديث ونحوهما : شغله بهما ، وتعلل به : أي تلهى به وتجزأ" (٣)

واستعمل العلماء في التعبير عن الحديث الذي فيه علة ثلاثة ألفاظ هي : "معل" و"معلول" و"معلل" ، فما هو الصواب منها .

قال ابن الصلاح : "معرفة الحديث"المعلل" ويسميه أهل الحديث : "المعلول" وذلك منهم ، ومن الفقهاء في باب القياس " العلة والمعلول" مرذول عند أهل العربية واللغة" (٤)

١-وقاله أيضاً : الخليلي في العين ٨٨/١

٢- معجم مقاييس اللغة ١٤/١٢/٤ .

٣- لسان العرب ١١/٤٦٨/٤٦٩ .

٤ - علوم الحديث ص ٨٩

وتبعه النووي فقال في اختصاره : "المعل" ويسمونه : "المعلول" وهو لحن" (١)

قال العراقي بعد أن نقل كلام ابن الصلاح وموافقة النووي له : "واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة ، منهم : قطرب - فيما حكاه اللبلي - والجوهري في الصحاح ، والمطرزي في المغرب .

ثم قال : والجواب عن المصنف (أي ابن الصلاح) أنه لاشك في أنه ضعيف ، وإن حكاه بعض من صنف في الأفعال ، كابن القوطية . وقد أنكروه غير واحد من أهل اللغة كابن سيدة ، والحريري ، وغيرهما

ثم قال : "والأحسن أن يقال فيه : "معل" بلام واحدة ، لا "معل" ، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى : "ألهاه بالشيء وشغله به" من تعليل الصبي بالطعام . وأما بلام واحدة ، فهو الأكثر في كلام أهل اللغة ، وفي عبارة أهل الحديث أيضاً ، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا : "أعله فلان بكذا" وقياسه : "معل"

ثم قال : "والتعبير بـ"المعلول" موجود في كلام كثير من أهل الحديث" (٢)

وقال السخاوي : "نص جماعة كابن القوطية في الأفعال على أنه ثلاثي ، فإنه قال : "عل الإنسان ، علة : مرض . . ." ومن ثم سمي شيخنا (٣) كتابه : "الزهر المطلول في معرفة المعلول" .

ثم قال : "ولكن الأعراف أن فعله من الثلاثي المزيد ، تقول أعله فهو "معل" ولا يقال "معلل" فإنهم إنما يستعملونه من عله بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به . . . وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون : "عله فلان" فعلى طريق الإستعارة" (٤) .

وقال السيوطي : شارحاً قول النووي ("ويسمونه المعلول" وهو لحن")

١ - التقريب والتفسير ٢٢٤/١

٢ - التقييد والإيضاح ١١٥ - ١١٨ . وانظر شرح الألفية له ص ١٠٠ - ١٠٢ .

٣ - يعني : ابن حجر .

٤ - فتح المغيب ٢٥٩/١ - ٢٦٠

لأن اسم المفعول من "أعل" الرباعي لا يأتي على مفعول . بل والأجود فيه أيضاً "معل" بلام واحدة . لأنه مفعول أعل قياساً . وأما "معلل" فمفعول "علل" وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله ، وليس هذا الفعل في كلامهم" (١)

وقال الأمير الصنعاني :

"لا يقال "علل" الحديث بمعنى أعله ، فليس بينهما مناسبة في اللغة وهو ظاهر ، إذ لاتلاقي بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي . وهو المراد بالمناسبة" (٢)

وخالصة الكلام مما تقدم ومن غيره ما يلي :

أما "معلل" بلامين ، فضعيف لا يصح في هذا المعنى ، لأن فعله "علل" بمعنى ألهاه بالشيء، وشغله به . ولا مناسبة بين هذا المعنى والمعنى المراد هنا .

قال الشيخ زكريا الأنصاري : "المعلل" لاجودة فيه ، فإنه لا يجوز أصلاً ، إلا بتجاوز ، لأنه ليس من هذا الباب . بل من باب التعلل ، الذي هو التشاغل والتلهي . . . " (٣)

وأما "معل" فصحيح ، وفعله من الثلاثي المزيد : "أعل" يقال : "أعله فلان فهو معل" أي الحديث الذي ذكر العلماء فيه علة .

وأما "معلول" فهو وإن انتقده ابن الصلاح ، وتبعه النووي ، وضعفه العراقي إلا أنه صحيح وفعله : "عل" يقال "عل، فهو معلول" أي الحديث الذي فيه عله . ويشهد لصحة هذا الاستعمال ما يلي :

١ - قال أبو الفتح البعلي : "حكي قطرب : لا علك الله ، ولا أعلك ، والرجل معلول ، ومعل ، وهو حجة لقول العلماء : "العلة والمعلول" (٤)

١ - تدريب الراوي ٢٢٤/١

٢ - توضيح الأفكار ٢٦/٢

٣ - فتح الباقي ٢٢٥/١ .

٤ - زوائد ثلاثيات الأفعال لابن مالك ص ٢٧ .

٢ - قال ابن القوطية : "علّ علة : مرض" (١)

وقد احتج بقوله هذا السخاوي كما تقدم .

٣ - قال الجوهري : "علّ الشيء ، فهو معلول" (٢)

٤ - قال ابن سيده : "واستعمل أبو اسحاق لفظة : "المعلول" في المتقارب من العروض . . ."

ثم قال ابن سيده : "وأرى هذا إنما هو على طرح الزائد ، كأنه جاء على "عل" وإن لم يلفظ به ، وإلا فلا وجه له ، والمتكلمون يستعملون لفظ "المعلول" في هذا كثيراً . وبالجملة فلسنت منها على ثقة ، ولا تلج ، (٣) لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو معل . . ." (٤)

هذا كلام ابن سيده ، وهو وإن لم يطمئن إلى هذا اللفظ ، إلا أنه لم يصرح برده كما حكى عنه العراقي في قوله المنقول قريباً .

والتعبير بـ "المعلول" هو المستعمل عند كثير من أئمة الحديث . بل هو عندهم - فيما أعلم - أشهر من سابقه وأكثر .

قال العراقي : "والتعبير بـ "المعلول" موجود في كلام كثير من أهل الحديث ، في كلام الترمذي ، وفي كلام الدار قطني ، وأبي أحمد ابن عدي ، وأبي عبدالله الحاكم ،

١ - كتاب الأفعال لابن القوطية ص ١٨٧ .

٢ - الصحاح ٥ - ١٧٤ .

٣ - تلج : بالمثلثة ، واللام مفتوحتين . قال في القاموس : ١٨١/١ "تلجت نفسي ، كنصر وفرح ، تلوجاً ، وتلجاً : اطمأنت" .

٤ - المحكم والمحيط الأعظم لعلي بن اسماعيل بن سيده ص ٤٥٨ .

وأبي يعلى الخليلي ، ورواه الحاكم عن البخاري" (١) .

العلة في الاصطلاح

قال أبو عبد الله الحاكم :

"وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث : يكثر في أحاديث الثقات أن يحدث بحديث له علة فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولا..." (٢)

قال ابن حجر عقب نقله كلام الحاكم هذا : "فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولا ، ولا الحديث الذي رواه مجهول أو مضعف ، معلولا وإنما يسمى معلولا إذا آل أمره إلى شيء من ذلك ، مع كونه ظاهر السلامة من ذلك" (٣)

وهذا على سبيل الأعم الأغلب قال الصنعاني بعد أن ذكر تعريف العلة : "وكأن هذا تعريف أغلبي للعلة وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلنون بأشياء ظاهرة غير خفية

١ - التقيد والإيضاح ص ١١٧ - ١١٨ وانظر كلام البخاري فيما أخرجه عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١١٤ . وقد صححه عن البخاري وذكر من أخرجه : ابن حجر في النكت ٢ - ٧١٥ وما بعدها .

وانظر قول الترمذي في جامعه ٦٣/١ ، و ٤٢٧/٣ .

وقول الخليلي في الإرشاد (المنتخب) ١٥٧/١ ، و ٣٢٢ ، و ٣٧٨ . وكذلك ممن أطلق "معلول" : أبو داود في رسالته إلى أهل مكة ص ٣٣ .

وابن خزيمة ، حكاه عنه البيهقي في سننه ١٩٨/٣ ، وكذلك ابن حبان (الإحسان ٤٠٨/٣ ، ٤٨٣/٤ ، و ٥/١٨٠ وغيرها)

وكذلك البيهقي في سننه ١٩٧/١ ، و ١٤٣/٤ .

وهذا كله على سبيل التمثيل لا الحصر .

معرفة علوم الحديث ١١٢ - ١١٣

ثم أضاف ابن حجر : وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود"

ولاغامضة".

ويؤخذ من كلام الحاكم الأمور التالية :

- ١ - أن الجرح في الرواة لا يدخل العلة .
- ٢ - أن العلة تكون في أحاديث النقات .
- ٣ - أن هذه العلة خفية لقوله فيخفى عليهم علمه .
- ٤ - أن الحديث الذي تكون فيه العلة يصير معلولا .

قال ابن الصلاح :

"علل الحديث . هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه ثم عرف المعلل" وزاد النووي في اختصاره شرطاً فقال : "مع أن الظاهر السلامة منه " وهذا مفهوم من قول ابن الصلاح "خفية غامضة"

قال النووي : والعلة عبارة عن سبب غامض خفي قاذح مع أن الظاهر السلامة منه "وقد صرح ابن الصلاح بهذا الشرط في حد المعلل" (١) .

وبنص تعريف النووي عرفها أحمد شاكر والمناوي في اليواقيت والدرر (٢) .

الحديث المعلول

والحديث المعلول هو الذي وقعت فيه العلة وقد تقدم كلام الحاكم فيه .

وقال ابن الصلاح :

"الحديث المعلل" هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقذح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها"

قال ابن حجر "وهذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث فإنه قال... (ثم ذكر

^١ التقريب مع تدريب الراوي ص ٢٢٤/١

^٢ - ٤٠٠/١ والباعث الحثيث وشرح ألفية السيوطي ص ٧٥ .

النص المنقول عنه في بداية المبحث). (١)

ثم قال ابن الصلاح "ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر". (٢)

وقال الشيخ زكريا الأنصاري في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي عقب شرحه لقول العراقي في ألفيته :

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء أثرت

قال : "وعلم من تعريف العلة بما ذكر أن المعل : حديث فيه أسباب خفية طرأت عليه فأثرت فيه ثم قال :

قال شيخنا (يعني ابن حجر) : "وأحسن منه أن يقال :

"هو حديث ظاهره السلامة ، اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح" (٣)
وتبعه على هذا التعريف بنصه الحافظ السخاوي (٤) .

وقول ابن حجر ومن تبعه في التعريف "بعد التفتيش" محل نظر ، فإن بعض العلل يدركها الأئمة النقاد من غير تفتيش أو بحث بل إذا وقف عليها انقذح في قلبه انكارها . وعلى هذا فيظهر والله أعلم أنه لا حاجة للقيود المذكور في التعريف .

العلل الظاهرة

قال ابن الصلاح :

" ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث ، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به ، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير

^١ النكت ٧١٠/٢

^٢ - علوم الحديث ص ٩٠ .

^٣ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ٢٢٧/١ .

^٤ فتح المغيب ٢٦١/١ .

من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح" (١) .

قال ابن حجر : "مراده بذلك أن ما حققه . من تعريف المعلول ، قد يقع في كلامهم ما يخالفه ، وطريق التوفيق بين ما حققه ، وبين ما يقع في كلامهم ، أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً ، اصطلاحاً ، إذ المعلول ما علته قاذحة خفية ، والعلة أعم من أن تكون قاذحة ، أو غير قاذحة ، خفية أو واضحة" (٢)

وخلاصة ما تقدم أن لفظ "العلة" يطلق على معنيين :

الأول : المعنى الاصطلاحي الذي سبق تحريره .

الثاني : المعنى اللغوي الأصلي للكلمة ، الدال في هذا الاستعمال على ضعف في

الشيء .

فعلى المعنى الأول ينزل كلام الحاكم في قصره إطلاق العلة على ماخفي وقدح .

وكذا سائر من ذكر المعنى الاصطلاحي للعلة على ما هو ظاهر ، وهو الأصل .

وأما من شمل بها العلل الظاهرة فهو على المعنى الثاني اللغوي ، الذي عليه

أصل الكلمة : وهذا التفصيل هو حاصل كلام ابن حجر .

قال أبو عبد الله الحاكم بعد أن ذكر الحديث المعلول "والحجة فيه عندنا : الحفظ

والفهم والمعرفة لا غير" (٣)

وقال الحافظ ابن حجر :

"ولا يقوم به (أي علم العلل)" إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا ، وحفظا واسعا ،

ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون... " (٤) .

^١ علوم الحديث ص ٩١

^٢ النكت ٧٧١/٢

^٣ معرفة علوم الحديث ص ١١٣ .

^٤ نزهة النظر ص ١٢٣ ونحوه في النكت ٧١١/٢

أخرج أبو بكر الخطيب بسنده إلى علي بن المديني قال : "الباب إذا لم تجمع طريقه لم يتبين خطؤه" (١)

قال أبو بكر الخطيب :

والسبيل إلى معرفة العلة أن يجمع بين طريقه وينظر في اختلاف روايته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط ثم استشهد بما أسنده عن عبد الله بن المبارك قال "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض" (٢)

وقال ابن الصلاح :

" ويستعان على إدراكها (أي العلة) : "بتفرد الراوي ، وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع... بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه .

ومما سبق يتلخص أنه بجمع طرق الحديث ، تعرف علل الحديث الذي يمكن إجمالها في نوعين اثنين :

أحدهما : تفرد الراوي ، مع وجود قرائن تدل على خطئه أو وهمه.

ثانيهما : مخالفته لغيره ، مع القرائن الدالة على خطئه أو وهمه.

وإذا كان الأمر كذلك فما معنى قول عبد الرحمن بن مهدي : "معرفة الحديث إلهام ، قال ابن نمير (الراوي عن ابن مهدي) وصدق ، لو قلت له من أين قلت ؟ لم يكن له جواب (٣)

وما معنى قول ابن مهدي أيضا :

"إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة" (٤) .

^١ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢١٢/٢

^٢ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٩٥/٢ - ٢٩٦

^٣ علل الحديث لابن أبي حاتم ١٠/١

^٤ علل الحديث لابن أبي حاتم ١٠/١

معنى ذلك وماروي نحوه - والله أعلم - ما أفاده الحافظ ابن حجر إذ قال :

"وقد تقصر عبارة المعلل منهم ، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ، كما في نقد الصيرفي سواء" (١) .

وقال السخاوي : "لم يكن له حجة" : يعني يعبر بها غالبا وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللدفع" (٢) .

أجناس العلة وأنواعها

أنواع العلل وأجناسها من حيث هي قد يصعب حصرها - على البسط - وقد ساق أبو عبد الله الحاكم منها أمثلة عشرة (٣) . تتبعها السيوطي مسميا كل جنس منها بما يناسبه فقال : (٤)

الأول : أن يكون السند ظاهره الصحة ، وفيه من لم يعرف بالسماع ممن روى عنه.

الثاني : أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويسند من وجه ظاهره الصحة .

الثالث : أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ، ويروى عن غيره..."

الرابع : أن يكون محفوظا عن صحابي ، فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته (٥) .

الخامس : أن يكون روي بالعنعنة ، وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة.

^١النكت ٢ / ٧١١ ونحوه في فتح المغيـث ١ / ٢٦٠ و تـدريب الراوي ١ / ٢٢٥ .

^٢فتح المغيـث ١ / ٢٧٣

^٣معرفة علوم الحديث ١١٣-١١٧

^٤معرفة علوم الحديث ١١٣/١١٧

(٥) في المطبوع : صحته.

السادس : أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره . ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .

السابع : الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .

الثامن : أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه .

التاسع : أن يكون طريقه معروفة ، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق ، فيقع من رواه من تلك الطريق -بناء على الجادة - في الوهم .

العاشر : أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه . (١)

وأما أنواع العلة باعتبار ما تقع فيه فنوعان :

الأول : العلة في الإسناد .

الثاني : العلة في المتن :

ثم هي باعتبار القدر من عدمه أنواع .

فالعلة في الإسناد على ضربين :

أحدهما : ما يقدر في صحة الإسناد والمتمن معا .

الثاني : ما يقدر في الإسناد دون المتن ، مثل ما لو أبدل ثقة بثقة غيره ، ومثل له ابن الصلاح بـ"ما رواه الثقة ، يعلى بن عبيد ، عن سفيان الثوري ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "البيعان بالخيار...الحديث"

قال : فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل ، وهو معتل غير صحيح ، والمتمن على كل حال صحيح ، والعلة في قوله : عن عمرو بن دينار ، إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه ، فوهم يعلى بن عبيد ، وعدل عن عبد الله بن دينار ، إلى عمرو بن دينار ، وكلاهما ثقة"

١ تدريب الراوي ١/٢٣١-٢٣٤ .

كذا قسمها ابن الصلاح ومن تبعه (١) .

وزاد عليها ابن حجر في علة الإسناد نوعا هو : ما وقعت فيه العلة في الإسناد ولم يقدح مطلقا ، ومثل له بمثاليين .

أحدهما : ما يوجد مثلا من حديث مدلس بالعنعنة ، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله ، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة ، وهذا النوع لا يرد على ابن الصلاح ومن تبعه ، فإن مآل الأمر أنه لاعلة موجودة . والتقسيم إنما هو لأنواع العلة .

وقسم الحافظ ابن حجر علة المتن إلى نوعين هما :

١ - ما لا يقدح في الإسناد ولا في المتن ، ومثل له بما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين ، إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد فإن القدح ينتفي عنها .

٢ - ما وقعت العلة منه في المتن ، واستلزمت القدح في الإسناد ، مثل ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه ، يكون خطأ ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك ، فإن ذلك يستلزم القدح في (رواية) الراوي فيعلل الإسناد (٢) .

مسألتان :

الأولى : في موقف الأئمة والنقاد من الحديث المعلول ، من حيث القطع بوجود العلة من عدمه .

يختلف حال الأئمة من حديث لآخر ، ومن حال لآخرى فقد يجزم الإمام بالعلة ، وقد لا يجزم على أحوال .

الأولى : أن يقطع بأن الحديث معلول فيصرح بذلك .

^١ انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩١ والتقريب للنووي وشرحه تدريب الراوي ٢٢٦/١ وألفية العراقي وشرحها له وللشيخ زكريا الأنصاري ٢٣٠/١ وفتح المغيب للسخاوي ١ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .

^٢ انظر النكت ٧٤٦-٧٤٨

الثانية : أن يغلب على ظنه وجود العلة .

الثالثة : أن يتردد في وجودها من عدمه ، فيتوقف في الحكم في قبول الحديث وعدمه ، لتردده بين إعلاله وتصحيحه (١) .

المسألة الثانية :

إذا حكم إمام من الأئمة المعتبرين في هذا الشأن المرجوع إليهم فيه على حديث بأنه معلول ، اعتمد قوله بشرطين :

الأول : أن لا يوجد له مخالف من الأئمة قد صحح الحديث .

الثاني : أن يكون قد ذكر العلة على سبيل الجزم والتصريح بها .

فإن لم يتحقق أحد الشرطين ، فالتوجه حينئذ إلى الدراسة والنظر والترجيح (٢) .

^١ ادخل ابن الصلاح الأولى في الثانية وتبعه العراقي والسخاوي ، وأما ابن كثير ففرق بينهما . انظر علوم الحديث ص ٤٢ والباعث الحثيث ١٩٧/١ . وشرح ألفية الحديث للعراقي ص ١٠٢ وفتح المغيث ٢٦١/١ .
^٢ انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٧١١/١

الفصل الثالث
مكانة الإمام أحمد
في نقد الحديث وعلمه

مكانة الإمام أحمد في علل الحديث

لقد جمع الله بفضلہ وكرمه - للإمام أحمد أمرين أساسين جليلين ، بهما ، يتمكن الناقد من إدراك علل الحديث .

أما أولهما ، فهو تمكن في الحفظ ، وجمع واسع للأحاديث وطرقها ، وبهذا يتمكن المحدث من معرفة الموافق والمخالف ، أو الزائد والناقص ، فاعتبار الأسانيد بعضها ببعض ، وجمع الطرق ومقارنتها ، مما يعين على سبر مواطن العلل وكشفها .

وأما الآخر : فهو فقه ثاقب ، وإدراك قوي لمدلولات الأحاديث ومواضعها بحيث يميز بين المخالفة والموافقة ، وما هو من قبيل الاختلاف أو البيان ، وهذا أحد أبرز الأسباب المعينة على إدراك علل المتون .

وقد جمع الله تعالى هذين الأمرين للإمام أحمد ، بل كان من المقدمين في زمانه فيهما بين كبار الأئمة .

وجمع الله له إلى ذلك عبادة ، وزهدا وورعا ، وخشية ، فكان أحد أعلام الدين في زمانه . وهذا مما يعين العالم على البصيرة والمعرفة ، وبالتقوى يجعل الله للعبد فرقانا يميز به بين الحق والباطل والخطأ والصواب ، ومما يدخل في ذلك ، العلم النافع ،

فقد قال الله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ (١)

حفظه:

وفيما يلي طرف من ثناء الأئمة عليه في حفظه وجمعه ، للحديث .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبا زرعة الرازي يقول : "كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث ، فقيل له : وما يدريك ؟ قال : ذاكرته ، فأخذت عليه الأبواب" .

١ - سورة البقرة آية (٢٨٢)

قال الذهبي : "فهذه حكاية صحيحة ، في سعة علم أبي عبد الله ، وكانوا يعدون في ذلك : المكرر ، والأثر ، وفتوى التابعي ، ومافسر ، ونحو ذلك" (١) .

وقال ابن أبي حاتم : "قال سعيد بن عمرو البرذعي يوما لأبي زرعة : يا أبا زرعة ، أنت أحفظ أم أحمد بن حنبل ؟ قال : بل أحمد بن حنبل ، قال : وكيف علمت ذلك ؟ قال : وجدت كتب أحمد بن حنبل ، ليس في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمع منهم ، فكان يحفظ كل جزء ممن سمع ، وأنا فلا أقدر على هذا" (٢) .

وقد برز في الحفظ - رحمه الله - منذ حداثته .

قال ابن أبي حاتم : "حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول : " مات هشيم ، وأنا ابن عشرين سنة ، وأنا أحفظ ما سمعت منه ولقد جاء إنسان إلى باب ابن علي ، ومعه كتب هشيم ، فجعل يلقيها علي ، وأنا أقول : إسناد هذا كذا ، فجاء المعيطي - وكان يحفظ - فقال له : أجبه ، فبقي . ولقد عرفت من حديثه ما لم أسمع" (٣) .

وقال علي بن المديني : " ليس في أصحابنا أحفظ من أحمد ، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب ، ولنا فيه أسوة" (٤) .

فهذا طرف يسير من ثناء كبار الأئمة الحفاظ ، على الإمام أحمد في حفظه وجمعه للحديث .

فقهه :

قال إسحاق بن راهوية : "كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ، ويحي بن معين ، وأصحابنا ، فكنا نتذاكر الحديث ، من طريق ، وطريقين ، وثلاثة ، فيقول يحي بن

١ - تاريخ بغداد ٤/٤١٩ ، وتاريخ دمشق ٥/٢٩٦ ، وسير أعلام النبلاء ١١/١٨٧ .

٢ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٦ ، تاريخ الإسلام ص ٦٧ وسير أعلام النبلاء ١١/١٨٧ .

٣ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٥

٤ - سير أعلام النبلاء ١١/٢٠٠

معين من بينهم : وطريق كذا ، فأقول : أليس قد صح هذا بإجماع منا ؟ فيقولون : نعم . (١) فأقول : مأمراة ؟ ماتفسيره ؟ ما فقهه ؟ فييقون كلهم إلا أحمد بن حنبل" (٢) .

هذا إسناد صحيح إلى ابن راهوية ، رواه ابن أبي حاتم ، عن أحمد بن سلمة النسابوري ، وهو أحد الحفاظ المتقنين ، (٣) عن ابن راهوية .

وروى ابن أبي حاتم عن أحمد بن سلمة أيضا ، عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: "انتهى العلم إلى أربعة ، إلى أحمد بن حنبل ، وهو أفقههم فيه ، وإلى علي بن المدني ، وهو أعلمهم به ، وإلى يحيى بن معين ، وهو أكتبهم له ، وإلى أبي بكر بن أبي شيبة ، وهو أحفظهم له" (٤) .

وقال ابن أبي حاتم : "سألت أبي - رحمه الله - عن أحمد بن حنبل ، وعلي بن المدني : أيهما كان أحفظ ؟ ، قال : كانا في الحفظ متقاربين ، وكان أحمد أفقه" (٥) .

وقال صالح جزرة : "أفقه من أدركت في الحديث؛ أحمد بن حنبل" (٦) .

وقد جمع له بعض العلماء بين وصف الحفظ ، أو الفقه ، وغيرها من الأوصاف التي تدل على إمامته وجلالته .

قال أحمد بن سعيد الدارمي : "مارأيت أسود الرأس ، أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أعلم بفقهه ومعانيه ، من أبي عبد الله أحمد بن حنبل" (٧) .

وقال الإمام الشافعي : "خرجت من بغداد ، وماخلفت بها أحدا أتقى ولا أروع ،

١ - كذا .

٢ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٣ ، تاريخ بغداد ٤/٤١٩ تاريخ دمشق ٥/٢٩٥ .

٣ - تاريخ بغداد ١١/١٨٦ ، سير أعلام النبلاء ١٣/٣٧٣

٤ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٣ وانظر تاريخ دمشق ٥/٢٨٦

٥ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٤ ، وسير أعلام النبلاء ١١/١٩٨

٦ - سير أعلام النبلاء ١١/١٨١

٧ - تاريخ بغداد ٤/٤١٩

ولأفقه من أحمد بن حنبل" (١) .

قال البهقي : "إنما قال هذا إمامنا أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، عن تجربة ، ومعرفة بحال أبي عبد الله رحمه الله . . (٢)

وقال عبد الرزاق بن همام الصنعاني : "أما أحمد بن حنبل ، فما رأيت أفقه منه ، ولا أروع" (٣) .

قال الذهبي عقب كلام عبد الرزاق : "قلت : قال هذا وقد رأى مثل الثوري ، ومالك ، وابن جريج" (٤) .

فهذا ثناء من شيخين جليلين من كبار مشايخه ، الشافعي (ت ٢٠٤) وعبد الرزاق (ت ٢١١) ، قالوا هذا ، وتوفي آخرهما قبل أن يموت الإمام أحمد بثلاثين عاما .

وقال أبو زرعة الرازي : "مارأيت أجمع من أحمد بن حنبل ، ومارأيت أكمل منه ، اجتمع فيه زهد ، وفضل ، وفقه ، وأشياء كثيرة ، قيل له : إسحاق بن راهوية ؟ فقال : أحمد بن حنبل أكثر من إسحاق ، وأفقه من إسحاق ، ولم أزل أسمع الناس يذكرون أحمد بن حنبل يقدمونه على يحيى بن معين ، وعلى أبي خيثمة" (٥) .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت محمد بن مسلم بن وارة ، وسئل عن علي بن المديني ، ويحيى بن معين ، أيهما كان أحفظ ، قال : "علي كان أسرد وأتقن ، ويحيى أفهم بصحيح الحديث وسقيمه ، وأجمعهم : أبو عبد الله بن أحمد بن حنبل ، كان صاحب فقه ، وصاحب حفظ ، وصاحب معرفة" (٦) .

وقال النسائي : "جمع أحمد بن حنبل المعرفة بالحديث ، والفقه ، والورع والزهد ،

١ - تاريخ بغداد ٤/٤١٩ وتاريخ دمشق ٥/٢٧٢ ، و ٢٧٣ .

٢ - تاريخ دمشق ٥/٢٧٣ .

٣ - تاريخ دمشق ٥/٢٧٠ وسير أعلام النبلاء ١١/١٩٥ وتاريخ الإسلام ص ٦٩ .

٤ - سير أعلام النبلاء ١١/١٩٥ .

٥ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٤ ، وتاريخ الإسلام ص ٧٣ .

٦ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٤ ، وتاريخ الإسلام ص ٧٥ .

والصبر (١) .

وقال ابن أبي حاتم : "حدثنا العباس بن محمد الدوري قال : سمعت يحيى بن معين يقول : "أراد الناس أن أكون مثل أحمد بن حنبل ، لا والله ما أكون مثل أحمد أبدا" (٢) .

وقال إبراهيم الحربي : "رأيت أبا عبد الله ، كان الله جمع له علم الأولين والآخرين" (٣) .

وقال الإمام الشافعي : "مارأيت رجلين أعقل من أحمد بن حنبل ، وسليمان بن داود الهاشمي" (٤) .

وقال الذهبي : "كان أحمد عظيم الشأن ، رأسا في الحديث ، رأسا في الفقه ، وفي التآله ، أثنى عليه خلق من خصومه ، فما الظن بإخوانه وأقرانه ؟ ! وكان مهيبا في ذات الله ، حتى لقال أبو عبيد : "ماهبت أحدا في مسألة ، ماهبت أحمد بن حنبل" (٥) .

فهذه السمات والصفات التي اجتمعت في الإمام أحمد جعله الله تعالى بها من أعلم أهل زمانه ، إن لم يكن أعلمهم ، في الحديث وفقهه ، ومعرفة صحيحه وسقيمه ، وسليمه ومعلوله .

وقد بوب ابن أبي حاتم لهذا في ترجمته فقال .

"باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلم الحديث ، بصحيحه وسقيمه ، وتعديله ناقلة الأخبار ، وكلامه فيهم"

ثم قال ابن أبي حاتم : "سمعت أبي يقول : "كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث ، بصحيحه وسقيمه ، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه ، وكان الشافعي يقول لأحمد : حديث كذا وكذا ، قوي الإسناد محفوظ ؟ فإذا قال : نعم ،

١ - تاريخ الإسلام ص ٧٥ وسير أعلام النبلاء ١١/١٩٩

٢ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٨

٣ - سير أعلام النبلاء ١١/١٨٨ .

٤ - مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٦ .

٥ - سير أعلام النبلاء ١١/٢٠٣

جعله أصلاً ، وبنى عليه" (١) .

ويعد الإمام أحمد - رحمه الله - واسطة العقد بين كبار أئمة الحديث ، الذين اشتهر عنهم التقدم في علل الحديث .

فهذا يحيى بن معين ، وعلى بن المديني يعدان من أقرانه .

ثم البخاري ، والنسائي ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ممن أخذ عن الإمام أحمد .

فهؤلاء هم أشهر الأئمة الذين تكلموا في العلل ، ما بين قرين وتلميذ للإمام أحمد رحمة الله عليهم أجمعين .

ومما يشهد لتقدم الإمام أحمد في هذا الباب تلك الأجوبة النافعة الكثيرة ، والأقوال القويمة في علل الحديث التي امتلأت بها كتب العلل ومسائله التي يروها تلاميذه ، ابناه صالح ، وعبد الله والمروزي ، والميموني ، وابن هانئ وغيرهم .

وقد جمع أبو بكر الخلال مسائل العلل للإمام أحمد ، فجاءت في ثلاثة مجلدات، قال الذهبي: فيه فوائد جمّة (٢)

ثم مازال الأئمة والعلماء يتناقلون أقواله في العلل ، ويضمنها المصنفون في العلل مصنفاتهم ، ككتاب العلل ، لابن أبي حاتم ، إذ نقل من أقواله في العلل بواسطة أبيه ، وأبي زرعة ، وكتاب العلل للدارقطني ، ضمنه كثيرا من أقوال الإمام أحمد وغيرهما من كتب الحديث والعلل .

١ - تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٢

٢ سير أعلام النبلاء ١١/٣٣٣١ و١٤/٢٩٧ و١٩/١٢٤

الفصل الرابع

التعريف بأبرز رواة العلل عن الإمام أحمد

١ - عبد الله بن أحمد بن حنبل

٢ - المروزي .

٣ - الميموني

٤ - صالح بن أحمد بن حنبل

عبد الله بن الإمام أحمد

هو الإمام الحافظ الناقد أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل
الذهلي الشيباني ، محدث بغداد .

ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين ^(١) : وكان عمر أبيه حينئذ تسعة وأربعين عاماً ،
وأدرك من حياة أبيه ثمانية وعشرين عاماً ، فلزمه وروى عنه شيئاً كثيراً ، وهو
راوي المسند عن أبيه ، وله فيه زيادات كثيرة ^(٢) . حتى قيل عنه : "لم يكن في الدنيا
أحد أروى عن أبيه منه ^(٣) .

وله عن أبيه مسائل في الفقه وسؤالات في العلل والرجال ،

قال ابن أبي حاتم : "كتب إلي بمسائل أبيه ، وبعث الحديث" ^(٤)

وقال ابن عدي : نبى عبد الله بن أحمد بأبيه ، وله في نفسه محل في العلم ، أحيا
علم أبيه من مسنده الذي قرأه عليه أبوه ، خصوصاً قبل أن يقرأه على غيره ، ومما
سأل "أباه عن رواية الحديث ، فأخبره به ما لم يسأله غيره ، ولم يكتب عن أحد ، إلا
من أمره أبوه أن يكتب عنه" ^(٥) .

وقال أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن المنادي : "مازلنا نرى أكابر
شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال ، وعلل الحديث ، والأسماء والكنى ، والمواظبة
على طلب الحديث في العراق وغيرها ، ويذكرون عن أسلافهم الإقرار له بذلك" ^(٦) .

وقال عباس الدوري : كنت يوماً عند أبي عبد الله أحمد بن حنبل ، فدخل علينا

^١ - تاريخ بغداد ٩/٣٧٦

^٢ - جمعها الدكتور عامر حسن صبري في كتاب مطبوع وفيه دراسة عن الإمام عبد الله بن أحمد
وجهوده في خدمة السنة .

^٣ - انظر تاريخ بغداد ٩/٣٧٥ وسير أعلام النبلاء ١٣/٥١٧ ، و ٥٢٤

^٤ - الجرح والتعديل ٥/٧

^٥ - سير أعلام النبلاء ١٣/٥٢٣

^٦ - تاريخ بغداد ٩/٣٧٥

عبد الله ابنه ، فقال لي أحمد : "ياعباس ، إن أبا عبد الرحمن قد وعى علماً كثيراً" (١)

وقال أبو بكر الخلال : "كان رجلاً صالحاً ، صادق اللهجة كثير الحياء" (٢)

وقال الذهبي : "كان صينياً ديناً صادقاً ، صاحب حديث واتباع ، وبصر بالرجال" (٣) .

وماروى عبد الله عن أبيه - على كثرتة - فهو مما أخذه عنه سماعاً إلا مانبه عليه أنه أخذه وجادة أو نحو ذلك .

قال عبد الله : "كل شيء أقول : قال أبي"؛ قد سمعته مرتين وثلاثة ، وأقله مرة" (٤)

وانفق الحفاظ على توثيقه .

قال ابن أبي حاتم : "كان صدوقاً ثقة" (٥)

وقال النسائي : "ثقة" (٦)

وقال أبو عبد الرحمن السلمي : "سألته (يعني الدارقطني) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ، وحنبل ابن عم أحمد بن حنبل ؟ فقال : ثقتان ، ثبتان" (٧) .

وقال الخطيب البغدادي : "كان ثقة ثبناً فهماً" (٨)

توفي - رحمه الله - سنة تسعين ومائتين ، عن سبع وسبعين سنة في مثل عمر

١ - تاريخ بغداد ٣٧٦/٩ وسير أعلام النبلاء ٥١٨/٣

٢ - تهذيب التهذيب ١٤٣/٥

٣ - سير أعلام النبلاء ٥٢٤/١٣

٤ - تاريخ بغداد ٣٧٦/٩ وسير أعلام النبلاء ٥٢٠/٣

٥ - الجرح والتعديل ٧/٥

٦ - التهذيب ١٤٣/٥

٧ - سوالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني (٢٠٨)

٨ - تاريخ بغداد ٣٧٥/٩

أبيه (١) .

روى عن أبيه : " كتاب العلل ومعرفة الرجال " له نسخة مخطوطة في مكتبة
" أيا صوفيا " برقم (٣٣٨٠)

وطبع الكتاب في المكتبة الإسلامية بتركيا سنة ١٩٨٧م بعناية الأستاذ الدكتور
طلعت فوج بيكيت ، والأستاذ الدكتور إسماعيل جراح أو غلي ،

ثم أعيد طبعه في المكتب الإسلامي ببيروت بتحقيق وتخريج الشيخ الدكتور
وصي الله بن محمد عباس .

٢ - المروزي (٢)

هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج ، المعروف بالمروزي ، كان أبو
خوارزمية ، وأمه مروذية .

ولد في حدود المائتين .

قال أبو بكر الخلال : " المروزي أول أصحاب أبي عبد الله ، وأورعهم ، روى
عن أبي عبد الله مسائل مشبعة كثيرة ، وأغرب على أصحابه في دقائق المسائل ، وفي
الورع ، وهو الذي غمض أبا عبد الله ، وغسله ، ولم يكن أبو عبد الله يقدم
عليه أحداً " (٣)

وقال أبو بكر الخطيب : " هو المقدم من أصحاب أحمد ، لورعه وفضله ، وكان
أحمد يأنس به ، وينبسط إليه . . . وقد روى عنه مسائل كثيرة " (٤) .

١ - تاريخ بغداد ٣٧٦/٩ وسير أعلام النبلاء ٥٢٣/١٣

٢ - بالفتح ثم التشديد والضم وسكون الواو ، وذال معجمة ، مدغم من مروالروذ ، بلدة مبنية على وادي
مرو ، وقد يقال في النسبة إليها : مرو الروسذي ، الأنساب ٢٦٢/٥ ومعجم البلدان ١٣١/٥ و ١٣٢

٣ - سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٣

٤ - تاريخ بغداد ٤٢٣/٤

ودون أكثر مسائله عن الإمام أحمد أبو بكر الخلال في جامعه الكبير (١)

وقال الذهبي : "حدث عن أحمد بن حنبل ، ولازمه ، وكان أجل أصحابه . . .
وكان إماماً في السنة ، شديد الاتباع ، له جلاله عجيبة" (٢)

وقال الخلال : "سمعت أبا بكر المروزي يقول : "كان أبو عبد الله يبعث بي في
الحاجة فيقول : كل ماقلت فهو على لساني ، فأنا قلت" "

قال الخطيب البغدادي : "لأمانة المروزي عند أحمد؛ كان يقول له ذلك " (٣)

وقال أبو بكر الخلال : " خرج إلى الغزو ، فشيوعوه إلى سامراء فجعل يرددهم ،
فلا يرجعون ، قال : فحزروا ، فإذا هم بسامراء - سوى من رجع - نحو خمسين
ألف إنسان فقيل له : ياأبا بكر : احمد الله ، فهذا علم قد نشر لك ، فبكى وقال : ليس
هذا العلم لي ، إنما هو لأبي عبد الله أحمد بن حنبل" (٤) .

توفي سنة خمس وسبعين ومائتين أي أنه بقى بعد الإمام أحمد نحواً من أربع
وثلاثين سنة وكان قد أدرك من حياته نحواً من إحدى وأربعين سنة ، رحمة الله عليهم
أجمعين .

٣ - الميموني .

أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران ،
الميموني ، الرقي .

ولد سنة إحدى وثمانين ومائة (٥)

ولازم الإمام أحمد (٢٢) عاماً .

١ - هداية الأريب الأمد ص ٣٧

٢ - سير أعلام النبلاء ١٣/١٧٣ ، ١٧٥

٣ - تاريخ بغداد ٤/٤٢٤

٤ - تاريخ بغداد ٤/٢٢٤ وسير أعلام النبلاء ١٣/١٧٤ والمنهج الأمد ١/١٧٣

٥ - التهذيب ٦/٤٠٠

قال الخلال : قال لي : "صحبت أبا عبد الله على الملازمة من سنة خمس ومائتين ، إلى سنة سبع وعشرين قال : "وكنت بعد ذلك أخرج وأقدم عليه الوقت بعد الوقت ، فكان أبو عبد الله يضرب بي مثل ابن جريح في عطاء ، من كثرة ما أسأله ، ويقول لي : ما أصنع بأحد ما أصنع بك" .

قال الخلال : وعنده عن أبي عبد الله مسائل كثيرة في ستة عشر جزءاً^(١)

قال الذهبي : "كان عالم الرقة ، ومفتيها في زمانه"^(٢) .

أخرج له النسائي ، وقال "ثقة" وكذا قال ابن حجر : ثقة فاضل^(٣) .

٤ - صالح بن أحمد بن حنبل

أبو الفضل ، صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، البغدادي .

ولد سنة ثلاث ومائتين ، وهو أكبر أولاد أبي عبد الله .

ولي قضاء طرسوس ، ثم أصبهان^(٤) فقدمها فبدأ بمسجد الجامع فدخله وصلى ركعتين ، واجتمع الناس والشيوخ ، وجلس ، وقرئ عهده الذي كتب له الخليفة ، جعل يبكي بكاءً شديداً حتى غلبه ، فبكى الشيوخ الذين قربوا منه ، فلما فرغ من قراءة العهد جعل المشايخ يدعون له ، ويقولون :

ما ببلدنا أحد إلا وهو يحب أبا عبد الله (يعنون أباه) ويميل إليك ، فقال له لهم : " تدرن ما الذي أبكاني ؟ ذكرت أبي أن يراني في مثل هذا الحال - وكان عليه السواد - كان أبي يبعث خلفي إذا جاءه رجل زاهد ، أو رجل متقشف لأنظر إليه ، يحب أن أكون مثله ، أفتراي مثله ؟ ولكن الله يعلم ما دخلت في هذا الأمر إلا لدين قد غلبني ،

^١ - المنهج الأحمد ١/١٧٠ وانظر التهذيب ٦/٤٠٠ وهداية الأريب الأمجد ص ١٦٥ .

^٢ - سير أعلام النبلاء ١٣/٨٩

^٣ - تهذيب الكمال ٤/٥٥٨ والتقريب (٤٢١٨)

^٤ - المنهج الأحمد ١/١٥٦

وكثرة عيال أحمد الله" (١) .

قال الخلال : "سمع من أبيه مسائل كثيرة ، وكان الناس يكتبون إليه من خراسان ، ومن المواضع يسأل لهم عن المسائل ، فوقعت إليه مسائل جواد ، وكان أبو عبد الله يحبه ويكرمه ، وكان سخياً يطول ذكر سخائه أن يرسم في كتاب" (٢) .

وقال ابن أبي حاتم : "كتبت عنه بأصبهان ، وهو صدوق ثقة" (٣) .

توفى بأصبهان سنة ست وستين ومائتين ، وقيل خمس وستين ، والأول أصح (٤) .

وروايات هؤلاء الثلاثة : المروذي ، والميموني ، وصالح بن أحمد في العلل لها نسخة محفوظة بدار الكتب الظاهرية .

وطبعت رواياتهم مجموعة باسم العلل ومعرفة الرجال ، بتحقيق الشيخ الدكتور وصي الله بن محمد عباس . وطبعت أيضاً بتحقيق صبحي السامرائي .

١ - تاريخ بغداد ٣١٨/٩ وسير أعلام النبلاء ٥٣٠/١٢

٢ - هداية الأريب الأمد ص ١٤٦

٣ - الجرح والتعديل ٣٩٤/٤

٤ - تاريخ بغداد ٣١٩/٩ وسير أعلام النبلاء ٥٣٠/١٢ والمنهج الأحمد ١٥٦/١

الباب الثاني

منهج الإمام أحمد في علق

الحديث

الفصل الأول :

مصطلحات الإمام أحمد

في رد الحديث وإعلاله

الفصل الثاني :

مباحث مهمة في منهج الإمام أحمد

في علق الحديث

الفصل الأول

مصطلحات الإمام أحمد في رد الحديث

وإعلاله

١. المنكر
٢. الغريب
٣. الموضوع
٤. الباطل
٥. لا أصل له
٦. المرسل
٧. التديس

الحديث المنكر عند الإمام أحمد

هذا اللفظ من أكثر الألفاظ التي يستعملها الإمام أحمد في إعلال الأحاديث وردها، بل هو أكثرها، سواء ما قاله بلفظه "منكر" أو ما رواه عنه تلاميذه بقولهم: "أنكره" أو "أنكره جدا" ونحو ذلك. (١)

وهذا المصطلح قال عنه ابن رجب: "لم أقف لأحد من المتقدمين على حد "المنكر" من الحديث وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي" (٢).

ومع كثرة استعمال الإمام أحمد لهذا المصطلح إلا أنه لم يرد عنه - فيما أعلم - التصريح البين بمراده منه، وماذا كان إلا لأن سامعيه يفهمون مراده به، ويعرفون مقصوده منه، فاجتهد بعض العلماء بعد ذلك في تحديد معنى "المنكر" عند الإمام أحمد، تخريجاً على استعماله إياه وإطلاقه له.

فما هو - في رأيهم - المنكر عند الإمام أحمد

أولاً: رأي ابن رجب

قال ابن هانئ: قال لي أبو عبد الله (أحمد بن حنبل): قال لي يحيى بن سعيد: "لأعلم عبید الله (٣) أخطأ إلا في حديث واحد لنافع، حديث عبید الله، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لاتسافر امرأة فوق ثلاثة أيام...".

قال أبو عبد الله: "فأنكره يحيى بن سعيد عليه"

١ - وقد أعد الأخ/عبدالرحمن بن نويفع السلمي بحثاً بعنوان "الحديث المنكر عند نقاد الحديث" تقدم به لنيل "الماجستير" فأفدت منه جزاءه الله خيراً.

٢ - شرح علل الترمذي ١/٤٥٠ وسيأتي ذكر كلام البرديجي إن شاء الله تعالى، وهو أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي (ت ٣٠١) إمام حافظ حجة، قال الدارقطني ثقة مأمون جبل. سوالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني... (٣) وسير أعلام النبلاء ١٤/١٢٢، وقد استترك على ابن رجب أن الإمام مسلماً قد ذكر تعريف المنكر في مقدمة صحيحه وسيأتي كلامه أيضاً إن شاء الله تعالى.

٣ - يعني: ابن عمر العمري.

قال أبو عبد الله : "فقال لي يحي بن سعيد : فوجدته قد حدث به (١) العمري الصغير ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله .

قال أبو عبد الله : "لم يسمعه إلا من عبيد الله ، فلما بلغه عن العمري صححه" (٢)

قال ابن رجب : "وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحي القطان لاتزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر"

ثم قال : "وكلام أحمد قريب من ذلك" واستشهد لذلك بالرواية التالية عن أحمد .

قال عبد الله : "سألت أبي - رحمه الله - . . . كيف حال الحسين ؟ فقال أبي : "أما الحسين فهو أخو أبي جعفر محمد بن علي (٣) ، وحديثه الذي روى في المواقيت ، حديث ليس بالمنكر ، لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره . . . (٤)

ثم ذكر ابن رجب قول الإمام أحمد عن كل من : "بريد بن عبد الله بن أبي بردة" ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي : "يروى أحاديث مناكير" وذكر قوله في زيد بن أبي أنيسة : "إن حديثه لحسن مقارب وإن فيها لبعض النكارة . . ."

قال ابن رجب : "وهؤلاء الثلاثة متفق على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح ، وقد استنكر أحمد ما انفردوا به"

ثم جعل ابن رجب هذا المذهب الذي استتبطة من صنيع الإمام أحمد مخالفاً لمذهب صاحبي الصحيح والأكثرين فقال :

١ - في المطبوع : "فوجدته فوجدت به" وهو تصحيف ، والمثبت هو الصواب كما في شرح علل الترمذي لابن رجب ٤٥٤/١ .

٢ - مسائل الإمام أحمد ، رواية ابن هانئ "٢١٧٨"

٣ - في المطبوع : "أخو أبي جعفر بن محمد بن علي" والتصويب من شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٤٥٤ وهو الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، الهاشمي صدوق مقل ، انظر التقريب (١٣٤٢) وتهذيب الكمال ٢٥٨/٤ ، و٤٩٨/٧ .

٤ - مسائل الإمام أحمد ، رواية ابنه عبد الله (١٧٩) وحديث المواقيت ، هو حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في تعليم جبريل مواقيت الصلاة للنبي صلى الله عليه وسلم . انظر نصب الراية ٢٢٢/١

"وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا وأن مرواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه - وليس له علة - فليس بمنكر . . ." (١)

فتلخص مما سبق أن ابن رجب يرى أن المنكر عند الإمام أحمد ، هو الغريب الذي انفرد به راويه ، ولم يوافق عليه ، وأنه إذا كان كذلك لا يصح ، خلافا لما ذهب إليه أصحابا الصحيح والأكثرين .

ثانياً : رأي ابن حجر

قال ابن حجر : "المنكر ، أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة ، على الحديث الفرد الذي لا متابع له" (٢)

وذكر أيضاً قول الإمام أحمد في يزيد بن عبد الله بن خصيفة : "منكر الحديث" ثم قال ابن حجر :

"هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث ، عرف ذلك بالاستقراء من حاله" (٣) .

هل كل "غريب" "منكر" عند الإمام أحمد

تقدم عن ابن رجب أن النكارة عند يحيى القطان لاتزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر ، وأن كلام الإمام أحمد قريب من ذلك .

وهذا يعني أن الحديث الفرد "منكر" عندهما ولا بد .

وتقدم أنفاً مثل هذا القول عن الحافظ ابن حجر .

وقد أكد ابن رجب هذا المفهوم بذكر المذهب الذي يقابل ما حكاه عن القطان وأحمد بن حنبل حيث قال :

"وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا ، وأن مرواه الثقة عن

١ - شرح علل الترمذي ٤٥٥/١ - ٤٥٦ .

٢ - مقدمة فتح الباري ص ٤٣٧ .

٣ - مقدمة الفتح ص ٤٥٣ .

الثقة إلى منتهاه - وليس له علة - فليس بمنكر" ١ - هـ .

كذا قال ابن رجب ، وماحكاها هنا عن الإمام أحمد مجمل يحتاج إلى تفصيل .

وكذا ماحكاها عن الأكثرين وصاحبى الصحيحين محل نظر ، خصوصا أنه جعل مذهبهم مغايراً ومقابلاً لمذهب القطان وأحمد .

وأحسن من هذا قول ابن رجب نفسه حيث قال في موضع آخر :

"وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ، وإن لم يرو الثقات خلفه - : "إنه لا يتابع عليه ، ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه ، واشتهرت عدالته وحديثه ، كالزهري ونحوه ، وربما يستتكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا ، ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه" (١)

فتأمل قوله هنا "أكثر الحفاظ المتقدمين . . . يجعلون ذلك علة فيه" وقارنه بما حكاها قبل عن الأكثرين .

وهذا التفصيل الذي حكاها هنا هو المحكى عن حفاظ الحديث .

قال ابن رجب : "وفرق الخليلى بين ماينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات ، وبين ماينفرد به إمام أو حافظ ، فما انفرد به إمام أو حافظ؛ قبل ، واحتج به ، بخلاف ما انفرد به شيخ من الشيوخ ، وحكى ذلك عن حفاظ الحديث" (٢)

وعبارة الخليلى ذكرها في الإرشاد حيث قال : "وأما الأفراد؛ فما يتفرد به حافظ مشهور ، ثقة أو إمام ، عن الحفاظ والأئمة ، فهو صحيح ، متفق عليه"

ثم ذكر أنواعا أخرى من الأفراد باعتبار من يتفرد بها (٣)

هذا هو الذي عليه أكثر الحفاظ ، أو هو المتفق عليه كما يقول الخليلى .

١ - شرح علل الترمذي ٣٥٢/١

٢ - شرح علل الترمذي ٤٦٢/١

٣ - المنتخب من الإرشاد ١٦٧/١ - ١٧٣ .

وهكذا الإمام أحمد ، فالذي يدل عليه صنيعة أنه لا يرد كل غريب ، ولا ينكره بل إن له نظرا في الرواية وراويها .

فربما قبل حديث الفرد ، إذا كان من تفرد به من الحفاظ الأثبات ، وقامت لديه القرينة على أنه ضبطه ، وحفظه .

وعكسه - أيضا - فقد ينكر حديث الحافظ الثبت ، الذي تفرد به ، إذا قامت لديه القرينة على أنه أخطأ فيه وسيأتي أنه أنكر على معمر ، والأوزاعي بعض حديثهما .

ومن أشهر الغرائب التي قبلها الإمام أحمد : حديث "إنما الأعمال بالنيات . . ." تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة بن وقاص الليثي ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قال ابن رجب : "ليس له طريق تصح غير هذه الطريق ، كذا قاله علي بن المديني ، وغيره ، وقال الخطابي : لأعلم خلافا بين أهل الحديث في ذلك" (١)

وقال الخطابي : "لم يصح مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا من رواية عمر بن الخطاب" (٢)

هذا الحديث احتج به الإمام أحمد وصححه .

قال عبد الله بن أحمد : سئل أبي عن رجل قال لجاريتته وهو يعاتبها في خدمته فأراد أن يقول لها : إنما أنت مملوكة فسبقه لسانه فقال : إنما أنت حرة ، ولم يرد بذلك العتق ، ولأنوى عتقها ؟

قال عبد الله : أخبرت عن أبي أنه سئل عن ذلك فقال : "حديث النبي صلى الله عليه وسلم : "إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى" (٣)

١ - جامع العلوم والحكم ٦٠/١

٢ - أعلام الحديث ١١٠/١

٣ - مسائل الإمام أحمد ، رواية عبد الله (١٤٣٨) وذكر الإمام أحمد أيضا في مسائل صالح (١١٢٥) هذا الحديث ، وأن إسحاق بن راهوية احتج به في مسألة ، فرد عليه أحمد الاحتجاج ولم ينكر الحديث .

بل قال الإمام أحمد : "أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث: "الأعمال بالنيات" و "الحلال بين ، والحرام بين" ، و "من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد" (١) .

وقال الحاكم : حدثونا عن عبد الله بن أحمد ، عن أبيه ، أنه ذكر قوله عليه الصلاة والسلام : "الأعمال بالنيات" . . . فقال : "ينبغي أن يبدأ بهذه الأحاديث في كل تصنيف ، فإنها أصول الحديث" (٢)

فهذا الحديث " الغريب " يحتج به ، بل هو عنده من "أصول الحديث" و"أصول الإسلام" مع أنه من رواية محمد بن إبراهيم التيمي ، وقد قال عنه : "في حديثه شيء ، يروي أحاديث مناكير ، أو منكرة" (٣)

فهذا - مع ماسبق - يدل على أن الإمام أحمد لا يقصر نظره على الراوي فحسب ، بل على الراوي ، وماروى . ولهذا قبل حديث التيمي لما ترجح عنده أنه ضبطه ، وحفظه وأنكر على مثل الأوزاعي ، ومعمر بعض حديثهما حين ترجح له أنهما أخطأ .

هذا مع أنه - من حيث الأصل - يفرق بين ما انفرد به إمام حافظ ، وبين ما انفرد به من هو دون ذلك من الشيوخ ومما يدل على ذلك مايلي :

قال الحسن بن محمد الزعفراني : "قلت لأحمد بن حنبل : من تابع عفانا على حديث كذا وكذا ؟ قال : وعفان يحتاج إلى أن يتابعه أحد ؟ أو كما قال" (٤)

وبعد ، فما هو ضابط المنكر عند الإمام أحمد ؟ وقبل ذلك ماهو المنكر في لغة العرب ؟

قال ابن فارس : "النون والكاف والراء ، أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة

١ - هداية الأريب الأمد لمعرفة أصحاب الرواية عن أحمد (٢٤) وجامع العلوم والحكم ٦١/١

٢ - جامع العلوم والحكم ٦١/١

٣ - العلل ، رواية عبد الله (١٣٥٥)

٤ - تاريخ بغداد ٢٧٤/١٢

التي يسكن إليها القلب ثم قال : "والباب كله راجع إلى هذا (١) .

وقال ابن منظور : "المنكر من الأمر ، خلاف المعروف ، وقد تكرر في الحديث : الإنكار والمنكر ، وهو ضد المعروف" (٢)

فما هو "الحديث المنكر" عند الإمام أحمد .

الذي ظهر لي بعد التأمل ودراسة الأحاديث التي أنكرها الإمام أحمد (٣) أنه يستعمل "المنكر" بمعنى : "خلاف المعروف" وإيضاح ذلك أن الحديث إذا روي على وجه مخالف للمعروف في حديث ما ، سندا أو متنا ، قال عنه "منكر" .

أو إذا روي الحديث مخالفاً لما هو المعروف من عموم السنن والأحاديث الأخرى. قال عنه أيضاً : "منكر"

وهذا الوصف : "خلاف المعروف" يشمل عنده مايلي :

١- الحديث الفرد الذي لا يحتمل التفرد من روايه ، ثقة كان أو دون ذلك ، خالف غيره أو لم يخالف .

٢- أو الحديث الذي أخطأ فيه روايه ، ولو كان إماما حافظا ،

وذلك كله قد يقع في الإسناد أو المتن ، أو فيهما معاً .

وإيضاح ذلك من كلام الإمام أحمد أو من صنيعة ، على التفصيل فيما يلي :

فأما أن المنكر عنده : "خلاف المعروف" فقد جاء في بعض قوله مايشير إلى هذا.

المثال الأول

قال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل عن حديث أبي قيس الأودي مما روى عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم "أنه مسح على النعلين ،

١ - معجم مقاييس اللغة ٤٧٦/٥

٢ - لسان العرب ٢٣٣/٥

٣ - وهي تقارب ثلث الأحاديث التي درستها في هذا البحث .

والجوريين" ؟ فقال لي : " المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الخفين ، ليس هذا ، إلا من أبي قيس ، إن له أشياء مناكير" (١) .

فهذا الحديث أنكره الإمام أحمد على أبي قيس الأودي عبد الرحمن بن ثروان ، لأنه رواه عن هزيل بن شرحبيل الأودي ، عن المغيرة بن شعبة . . فذكر المسح على النعلين والجوريين ، وقال الإمام أحمد : "المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الخفين" ١ - هـ

وهذا المعروف هو الذي رواه جماعة من الثقات عن المغيرة بن شعبة في الصحيحين وغيرهما (٢)

ومثل قول الإمام أحمد قول أبي داود حيث قال : "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف عن المغيرة : "أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين" (٣)

مثال ثان

قال المروزي : "ذكرت له حديث زهير بن محمد ، عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا كان نصف شعبان ، فلا صوم" فأنكره وقال : سألت ابن مهدي ، فلم يحدثني به ، وكان يتوقاه . .

ثم قال أبو عبد الله : هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم" (٤)

وقال أبو داود : "كان عبد الرحمن (يعني ابن مهدي) لا يحدث به"

قال أبو داود : "قلت لأحمد : لم ؟ قال : "لأنه كان عنده أن النبي صلى الله عليه

١ - العلل ، رواية الميموني "٤١٧"

٢ - وبيان ذلك على التفصيل في حديث (٢٠)

٣ - سنن أبي داود ١١٣/١

٤ - العلل رواية المروزي (٢٧٨)

وسلم كان يصل شعبان برمضان" وقال : " عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه" (١) .

فهذا الحديث ، تفرد به العلاء بن عبد الرحمن الحرقي عن أبيه ، فأنكره الإمام أحمد وأبان عن سبب إنكاره إياه بأنه : "خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم" (٢)

واستعمال "المنكر" في مقابل "المعروف" معروف في أقوال طائفة من المحدثين .

قال يعقوب بن سفيان : حدثنا أبو نعيم ، حدثنا سفيان ، قال : قال " الربيع بن خثيم (ت ٦١ وقيل ٦٣) : " إن من الحديث ، حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه ، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تنكره"

وفي الكفاية للخطيب : "تعرفه . . . ننكره" (٣)

وأخرج الخطيب بسنده عن الأوزاعي (ت ١٥٧) قال : "كنا نسمع الحديث ونعرضه على أصحابنا ، كما نعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منه أخذنا ، وما أنكروا منه ، تركناه" (٤)

وروى أبو إسحاق ، عن العيزار بن حريث ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من أقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، وحج ، وصام ، وقرى الضيف ، دخل الجنة"

قال أبو حاتم : "هو منكر ، لأن غيره من الثقات ، رواه عن أبي إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف" (٥) .

ومن ذلك : ما أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية بسنده عن عبد المؤمن بن خلف النسفي قال : سمعت أبا علي صالح بن محمد يقول : "الحديث الشاذ : الحديث

١ - سنن أبي داود ٧٥٢/٢

٢ - وموضع هذا الحديث يأتي في الأحاديث برقم (٧١)

٣ - المعرفة والتاريخ ٥٦٤/٢ وأخرجه الخطيب في الكفاية ص ٤٧١

٤ - الكفاية في علم الرواية ص ٤٧٢

٥ - نزهة النظر ص ٩٩ ، وهو في علل الحديث لابن أبي حاتم بنحوه عن أبي زرعة .

المنكر الذي لا يعرف" (١)

والمقصود هنا بيانه عن "المنكر" بأنه "الذي لا يعرف"

وقال أبو بكر الخطيب : "أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان ، يغلب على إرادتهم : كتب الغريب ، دون المشهور ، وسماع المنكر دون المعروف . . ." (٢) .

فالمنكر إذاً : قسيم المعروف ، ومقابله .

ونذكر ابن عبد البر حديث ابن عباس رضي الله عنهما " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم دعا ببذنة ، فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن . . . "

قال ابن عبد البر : "هذا هو المعروف المحفوظ في حديث ابن عباس هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشعر ببذنته من شقها الأيمن ، ورأيت في كتاب ابن علي . . . عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشعر بذنة من الجانب الأيسر . . ." وهذا عندي "منكر" في حديث ابن عباس هذا ، والمعروف فيه . . . الجانب الأيمن" (٣)

فجعل "المنكر" مقابلاً لـ "المعروف" .

ونذكر ابن حجر مخالفة الراوي فقال : "ومع الضعف فالراجح : "المعروف" ومقابله : "المنكر" (٤)

وعلى ما سبق فالمنكر في الحديث يشبه في استعماله "المنكر" في أصل اللغة وهو بهذا الوصف الجامع (خلاف المعروف) يشمل - كما تقدم - نوعين اثنين .

أولهما : الحديث الفرد الذي لا يحتمل تفرد من تفرد به ، وإن وثق .

١ - الكفاية في علم الرواية ص ١٧١ ، وصالح بن محمد ، هو الحافظ الكبير ، الملقب جزرة (ت ٢٩٣) قال الدارقطني : كان ثقة صدوقا ، حافظا ، عارفا ، تاريخ بغداد ٣٢٢/٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/١٤ .

٢ - الكفاية ص ١٧٢

٣ - التمهيد ٢٣١/١٧

٤ - نخبة الفكر ص ٩٨

والثاني : الحديث الذي تفرد به حافظ ضابط إذا تبين له أنه أخطأ في حديثه .

وشواهد ذلك من صنيع الإمام أحمد فيما يلي :

مثال ثالث (١)

روى عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "شهدت حلف المطيبين مع عمومتي ، وأنا غلام ، فما أحب أن لي حمر النعم ، وأني أنكثه" (٢)

قال المروزي : "قلت لأبي عبد الله : فعبد الرحمن بن إسحاق ، كيف هو ؟ قال : أما ماكتبنا من حديثه ، فقد حدث عن الزهري بأحاديث - كأنه أراد تفرد بها - ثم ذكر حديث محمد بن جبير في الحلف ، حلف المطيبين ، فأنكره أبو عبد الله ، وقال : مارواه غيره" (٣)

أنكره الإمام أحمد لأنه : "مارواه غيره"

ورأويه الذي تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق المدني ، أثنى عليه غير واحد وقال ابن حجر : صدوق ، رمى بالقدر (٤) .

وقال عنه الإمام أحمد : "ليس به بأس" وقال مرة : "صالح الحديث" (٥)

وهذا المثال فيه فائدتان :

الأولى أن الإمام أحمد أنكره عليه لأنه : "مارواه غيره" .

والثانية : أنه أنكره مع أنه أثنى عليه كما تقدم . وقد أنكر عليه غير ذلك أيضا .

١ - جعلت ترقيم الأمثلة متسلسلاً من أول المبحث إلى آخره .

٢ - سيأتي تخريجه والكلام عليه تفصيلاً برقم (١٣٩) إن شاء الله تعالى .

٣ - العلل ، رواية المروزي (٦١)

٤ - ترجمته في حديث (١٣٩)

٥ - العلل رواية عبد الله (٢٥٥٩) و (٣٣٠٧)

فقال في رواية أبي طالب : " روى عن أبي الزناد أحاديث منكراً ، وكان يحي
لايعجبه ، قال أبو طالب : كيف هو ؟ قال : صالح الحديث" ١ - هـ (١) .

فهو عنده "صالح الحديث " وليس به بأس " فإذا روى ما لا يتابع عليه صار حديثه
منكراً .

مثال رابع

قال عبد الله بن أحمد : " عرضت على أبي حديثاً : حدثنا عثمان (٢) عن جرير ،
عن شيبه بن نعامة ، عن فاطمة بنت حسين ، عن فاطمة الكبرى عن النبي صلى الله
عليه وسلم في العصبية .

وحديث جرير ، عن الثوري ، عن ابن عقيل ، عن جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم شهد عيداً للمشركين . (٣)

فأنكرها جداً ، وقال هذه أحاديث موضوعة أو كأنها موضوعة ، وقال : ما كان
أخوه - يعني عبد الله بن أبي شيبه - تطنف نفسه لشيء من هذه الأحاديث ثم قال :
نسأل الله السلامة في الدين والدنيا ، وقال : نراه يتوهم هذه الأحاديث ، نسأل الله
السلامة ، اللهم سلم ، سلم" (٤)

فهذان الحديثان أنكرهما جداً على عثمان بن أبي شيبه ، بل قال : " موضوعة ، أو
كأنها موضوعة" للدخول الوهم عليه فيها ، فقال : " نراه يتوهم هذه الأحاديث"

١ - الجرح والتعديل ٢١٢/٥

٢ - هو ابن أبي شيبه .

٣ - الحديث الأول حديث فاطمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم " لكل بني أم عصبية ينتمون
إليه إلا ولد فاطمة ، فأنا وليهم ، وأنا عصبتهم" وسيأتي برقم (١٣٢) إن شاء الله تعالى .

والثاني : حديث جابر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد مع المشركين

مشاهدتهم قال : فسمع ملكين خلفه ... وسيأتي برقم (٥) إن شاء الله تعالى .

٤ - العلل ، رواية عبد الله (١٣٣٣)

وعثمان بن أبي شيبة : "ثقة حافظ ، شهير له أوهام" (١)

وقال عنه الإمام أحمد : "ما علمت إلا خيراً ، وأثنى عليه ، وقال : عثمان برجل سليم"

إلا أنه أقل عنده من أخيه أبي بكر بن أبي شيبة ، فقال : "أبو بكر أعجب إلينا وأحب إلينا من عثمان" (٢) .

فتأمل كيف أثنى عليه وقال : ما علمت إلا خيراً ، ثم هو يشدد النكير عليه في هذه الأحاديث حتى قال : "موضوعة" أو "كانها موضوعة"

مثال خامس

قال عبد الله : "حدثت أبي بحديث : حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال : حدثنا معاذ بن معاذ قال : حدثنا الأشعث - يعني : ابن عبد الملك الحمراني - عن محمد ، عن عبد الله بن شقيق العقيلي ، عن عائشة قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يصلي في شعرنا ، أو لحافنا"

قال أبي : "ما سمعت عن أشعث حديثاً أنكر من هذا ، وأنكره أشد الإنكار" (٣) .

الأشعث هذا ، وثقه النسائي ، وغيره ، وقال الذهبي : "وثقوه"

وقال أحمد بن حنبل : "صالح" وقال مرة : "ليس به بأس" (٤) ومع هذا فقد أنكر حديثه هذا أشد الإنكار .

مثال سادس

تقدم أن الإمام أحمد ذكر له حديث العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا كان نصف شعبان

١ - التقريب (٤٥٤٥)

٢ - ترجمته في حديث (٥)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٥٩٨٢) وسيأتي الحديث برقم (٣١)

٤ - العلل ، رواية عبد الله (٨٩١) و (١١٤٦) و (٤٢٣١) وترجمة الأشعث في حديث (٣١)

فلا صوم" فأنكره . . . وقال "هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم" (١) .

هذا الحديث تفرد به العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، وأنكره الإمام أحمد من جهة منته لأنه "خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم" وقد تفرد به العلاء ، والعلاء قال عنه الإمام أحمد "ثقة" (٢) ومع ذلك فقد أنكره عليه .

وقد أنكر الإمام أحمد أيضا أحاديث خالف فيها بعض الثقات غيره ممن هو أرجح منه وبين ذلك في الأمثلة التالية .

مثال سابع

قال عبد الله بن أحمد : حدثنا بعض الكوفيين قال : حدثنا حفص بن غياث ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "خمروا وجوه موتاكم ، ولا تشبهوا بيهود" فحدثت أبي فأنكره ، وقال : هذا خطأ فيه حفص فرفعه"

قال عبد الله : "وحدثني عن حجاج الأعور ، عن ابن جريج ، عن عطاء مرسل" (٣)

حفص بن غياث : "أجمعوا على توثيقه ، والاحتجاج به ، إلا أنه في الآخر ساء حفظه ، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه"

ولهذا قال الإمام أحمد : "كان مخلطا ، وضعف أمره" (٤) .

ولاي فهم من هذا أنه يضعفه مطلقاً ، فإنه قال ذلك جواباً لمن سأله عنه وعن غندر ، فهو كذلك بالنسبة إلى غندر "لأنه تغير في الآخر .

١ - سيأتي الحديث برقم (٧١) إن شاء الله تعالى .

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٣١٧١) وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٨٧)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٢٧٠٩)

٤ - مسائل الإمام أحمد ، رواية ابن هانئ (٢١٣٥)

وأنكر الإمام أحمد حديثه من جهة إسناده فقال : "أخطأ فيه حفص فرفعه" (١) .
وقد خالف بذلك الثوري ، وحجاج بن محمد المصيصي الأعور ، إذ رواه
مرسلاً ، ووصله حفص فأخطأ (٢)

مثال ثامن

قال عبد الله بن أحمد : أخبرنا منصور بن أبي مزاحم ، قال أخبرنا إسماعيل بن
عليه ، عن أيوب ، عن قتادة ، عن أنس قال : "كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو
بكر ، وعمر ، وعثمان يفتنون القراءة بـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
فحدثت بهذا الحديث أبي فقال : "أخبرناه إسماعيل بن علي ، عن سعيد ، وليس
هو عن أيوب ، وأنكره" (٣)

أنكره الإمام أحمد على منصور بن أبي مزاحم ، من جهة الإسناد ، فرواه عن
ابن علي ، عن أيوب ، والحديث عند ابن علي إنما هو عن سعيد بن أبي عروبة ،
كذا رواه عنه الإمام أحمد وغيره .

ومنصور بن أبي مزاحم - الذي أنكر عليه الإمام أحمد هذا الحديث - أثنى عليه
الأئمة . وقال ابن حجر : "ثقة" ، وقال الذهبي : "صدوق" (٤) .

مثال تاسع

روى عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر رضي الله عنه قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها وإن كان
غائباً ، إذا كان طريقهما واحداً"

١ - أي نكر فيه ابن عباس ، وهو ما يعرف بالوصل .
٢ - تفصيل ذلك في موضعه من الحديث برقم (٦٧)
٣ - سيأتي برقم (٤٤) إن شاء الله تعالى .
٤ - وترجمته على التفصيل في حديث (٤٤)

قال الإمام أحمد : " هذا حديث منكر " (١)

هذا الحديث - بهذا المعنى - تفرد به عبد الملك بن أبي سليمان ، ذكر ذلك ابن معين والبخاري وغيرهما .

وخالف ابن أبي سليمان به المعروف عن جابر .

قال الشافعي : " إنما رواه عن جابر بن عبد الله ، وقد روى أبو سلمة ، عن جابر مفسراً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، فلا شفعة " (٢)

وقال البخاري : " لأعلم رواه عن عطاء ، غير عبد الملك بن أبي سليمان ، وهو حديثه الذي تفرد به ، ويروى عن جابر عن النبي صلى الله عليه بخلاف هذا " (٣)

هكذا خالف عبد الملك بن أبي سليمان المعروف عن جابر ، وهو الحديث الذي أشار إليه الشافعي ، والبخاري وهو في الصحيحين من وجهين عن جابر رضي الله عنه بذكر الشفعة للشريك ، فإنه قال : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق ، فلا شفعة " (٤)

وأما عبد الملك فرواه فقال في حديثه : " الجار أحق بشفعة جاره . . . "

وبين الشريك والجار فرق لا يخفى ،

فأنكره الإمام أحمد ، لتفرد عبد الملك بهذه المخالفة ، مع أنه عنده : " ثقة " (٥) ، بل قال عنه : " كان من الحفاظ " (٦) أنكره عليه لأنه أخطأ فيه وقد جاء عن أحمد أنه

١ - العلل ، رواية عبد الله (٥٩٩) و (٢٢٥٦) وسيأتي برقم (٨٢) إن شاء الله تعالى .

٢ - اختلاف الحديث ص ١٦١

٣ - العلل الكبير للترمذي ٥٧١/١

٤ - تفصيل ذلك في موضعه في حديث (٨٢)

٥ - العلل ، رواية عبد الله (٨٥٧) وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (١١٦٩) وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٤٤٢)

٦ - العلل ، رواية عبد الله (١٢٦٤) و (٣٢٧١)

يخطيء .

قال أبو داود : قلت لأحمد : عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال : ثقة ، قلت : يخطيء ؟ قال : نعم . وكان من أحفظ أهل الكوفة ، إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء" (١) .

مثال عاشر

قال المروزي : " وسألته عن حديث معمر ، عن ثابت ، عن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار " ؟

فقال : " هذا حديث منكر من حديث ثابت " (٢) .

هذا الحديث ثابت في الصحيحين من حديث ابن عمر ، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ، وجابر رضي الله عنهم .

ورواه معمر بن راشد ، عن ثابت ، عن أنس ، وفي حديثه زيادات وهو مما تفرد به معمر ، عن ثابت ، ذكر ذلك البخاري والطبراني ، والدارقطني . (٣)

قال الإمام أحمد : " منكر من حديث ثابت "

ومعمر ثقة ثبت إلا أن في حديثه عن ثابت شيئاً .

وأنتى عليه الإمام أحمد فقال : ثبت ، إلا أن في بعض حديثه شيئاً (٤)

وقال أيضاً : " معمر حسن الحديث عن ثابت " (٥)

وسئل مرة عن روايته عن ثابت فقال : " ما أحسن حديثه " (٦)

١ - سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٣٥٨)

٢ - سيأتي الحديث برقم (٩٠)

٣ - وبيان ذلك من أقوالهم في موضعه من الحديث المشار إليه

٤ - العلل ، رواية المروزي (٢٥)

٥ - العلل ، رواية المروزي (٣)

٦ - المعرفة والتاريخ ٢٠١/٢

ومع ثناء الإمام أحمد على معمر ، إلا أنه قال عن حديثه هذا : "منكر" لما ترجح له من خطئه فيه .

مثال حادي عشر

قال المروزي : قالت له : فتعرف عن الوايد (١) ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم "متى كتبت نبياً" ؟ قال : "هذا منكر ، هذا من خطأ الأوزاعي ، هو كثيراً مما يخطيء (٢) عن يحيى بن أبي كثير" (٣)

الأوزاعي ، ثقة جليل ، بل قال الإمام أحمد : "كان من الأئمة" (٤)

أنكر الإمام أحمد حديثه هذا لخطئه فيه ، وأبان في رواية عنه سبب خطئه على يحيى .

قال مهنا : سألت أحمد عن حديث الأوزاعي ؟ فقال : كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه ، فكان يحدث عن يحيى حفظاً (٥)

هذه الأمثلة كلها ، أنكرها الإمام أحمد على رواة مقبولين عنده ، بل بعضهم أئمة حفاظ كالأوزاعي ، ومعمر ، وأما إنكاره لأحاديث الضعفاء والمتروكين مما تفردوا به ، أو أخطوا فيه فهذا كثير وهذه بعض الأمثلة .

مثال ثاني عشر

قال المروزي : "وألقيت على أبي عبد الله حديثاً رواه الفضل بن موسى ، عن إبراهيم بن عبد الرحمن ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : عارض

١ - هو ابن مسلم

٢ - كذا في المطبوع والمخطوط ق ١١/أ

٣ - العلل ، رواية المروزي (٢٦٨)

٤ - تاريخ أبي زرعة (١١٧٣)

٥ - شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/٦٤٦

رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة أبي طالب" (١)

فقال : هذا منكر ، هذا رجل مجهول"

يعني : إبراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمي .

مثال ثالث عشر

وقال المروزي : "وسئل أبو عبد الله عن سعيد الوراق ؟

فقال : لم يكن بذاك ، وقد حكوا عنه حديثاً منكراً قلت : أيش هو ؟

قال : "عن يحيى بن سعيد ، عن عروة ، عن عائشة شيء في السخاء" (٢) .

مثال رابع عشر

وقال عبد الله : حدثت أبي بحديث ، حدثنا خالد بن إبراهيم ، أبو محمد المؤذن ،

قال حدثنا سلام بن رزين ، قاضي أنطاكية ، قال : حدثنا الأعمش ، عن شقيق ، عن

عبد الله بن مسعود قال : "بينما أنا والنبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرقات

المدينة ، إذا أنا برجل قد صرع ، فدنوت فقرأت في أذنيه . . ."

"قال أبي : هذا الحديث موضوع ، هذا حديث الكذابين ، منكر الإسناد" (٣)

وبالتأمل في جميع الأمثلة السابقة يتبين مايلي :

أن الإمام أحمد أنكر أحاديث تفرد بها بعض من وثق أو كان قريباً من ذلك كما

في الأمثلة من الثالث ، وحتى الحادي عشر .

وأنكر أيضاً أحاديث رواها بعض الضعفاء ، أو من كان حاله دون ذلك ، كما في

الأمثلة الثلاثة الأخيرة .

١ - تمامه : فقال : وصلتك رحم ، وجزيت خيراً يا عم" وسيأتي إن شاء الله برقم (١١٩)

٢ - وهو حديث : "السخي قريب من الله ، قريب من الجنة ، بعيد من النار . . ." الحديث وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (١٣٨)

٣ - العلل رواية عبد الله (٥٩٧٩) وسيأتي إن شاء الله برقم (١١٤)

وأنكر أحاديث على حفاظ أثبات ، كما أنكر حديث معمر في المثال العاشر ،
وحديث الأوزاعي في المثال الحادي عشر حين تبين له أنهما خطأ .

وأن بعض ماأنكره كان لأجل المخالفة كما في المثال الثامن .

وأن بعضها أنكره على راويه ولو لم يخالف غيره ، كما قال في المثال الثالث
عن عبد الرحمن بن إسحاق "مارواه غيره"

وأن بعضها أنكره من جهة سنده كما في المثال السابع ، والثامن ، والعاشر .

وأنكر بعضها من جهة المتن كما في المثالين السادس ، والتاسع .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن المنكر عند الإمام أحمد : "هو الحديث الخطأ
الذي ترجح عنده أن روايه المتفرد به خطأ فيه ، سواء أكان خطؤه في الإسناد فقط ،
أو في المتن فقط ، أو فيهما معا ، وسواء أكان روايه الذي خطأ فيه ثقة ، أم غير
ثقة ، وسواء خالف غيره ، أم تفرد به فقط ، ولم يخالف" (١) .

وهذا ، وإن كان صادقاً على كثير مما أنكره الإمام أحمد ، إلا أنه يرد عليه :
ماأنكره الإمام أحمد لتفرد روايه به ، وإن لم يذكر فيه خطأ معيناً ، وتأمل المثالين
الأول ، والثالث من الأمثلة المذكورة في هذا المبحث .

تعريف المنكر عند الأئمة

أول من عرفه فيما علمت الإمام مسلم ، فقال في مقدمة صحيحه :

"وعلمة المنكر في حديث المحدث ، إذا معارضت روايته للحديث على رواية
غيره من أهل الحفظ والرضا؛خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان
الأغلب من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديث ، غير مقبوله ولا مستعمله" (٢) .

وأقرب مايفسر به قول الإمام مسلم ، هو قوله نفسه ، فقد جاء عنه مايدل على أن

١ - مقدمة تحقيق المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة ، لمحققه طارق بن عوض الله بن محمد . حيث
عقد فيها فصلاً للمنكر عند الإمام أحمد .

٢ - مقدمة صحيح مسلم ٧/١

المنكر عنده : تفرد غير الثقة الضابط .

فقد قال بعد كلامه السابق :

"لأن حكم أهل العلم ، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث : أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رويوا ، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، فإذا وجد كذلك ، ثم زاد بعد شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته"

فذكر التفرد ، والإمعان في موافقة الثقات ، أي تفرد الحافظ الضابط يعني فالمنكر "تفرد من ليس كذلك . والله أعلم .

وممن عرفه أيضا البرديجي .

قال البرديجي : "المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة ، أو عن التابعين عن الصحابة ، لا يعرف ذلك الحديث ، وهو متن الحديث ، إلا من طريق الذي رواه ، فيكون منكراً" (١)

قال ابن رجب : "نكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة ، أو هشام الدستوائي بحديث قتادة ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم"

قال ابن رجب : "وهذا كالتصريح بأنه كل ما انفرد به ثقة عن ثقة ، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر"

ثم نقل عنه ما يؤكد هذا المعنى ، أنه (انفراد الثقة بمتن لا يحفظ من غير طريقه) (٢)

وممن عرفه أيضا ابن الصلاح حيث قال :

"المنكر ينقسم قسمين . . .

١ - شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٤٥٠

٢ - شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٤٥١ - ٤٥٢ وانظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٠ .

الأول : "هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات . . ."

الثاني : "هو الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان مايحتمل معه تفرده" (١)

وأشمل هذه التعاريف ماذكره الحافظ ابن الصلاح ، ويضاف إليه : ماقام الدليل فيه على أن روايه الثقة الحافظ قد أخطأ فيه ، كما تقدم برهان ذلك من صنيع الإمام أحمد والله أعلم .

حكم"المنكر" عند الإمام أحمد

الحديث"المنكر" عند الإمام أحمد غير صحيح ، بل لا يصلح في الاعتبار .

قال الإمام أحمد : "قال لي يحي بن سعيد : لأعلم عبيد الله أخطأ إلا في حديث واحد لنافع ، حديث عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لاتسافر امرأة فوق ثلاثة أيام"

قال أبو عبد الله : "فأنكره يحي بن سعيد عليه"

قال أبو عبدالله : "قال لي يحي بن سعيد : فوجدته قد حدث به العمري الصغير ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله "

قال أبو عبد الله : "لم يسمعه إلا من عبيد الله ، فلما بلغه عن العمري؛صححه" (٢)
والشاهد منه أنه جعل تصحيحه مقابلاً لإنكاره ، فعلم أنه يرى"المنكر" غير صحيح بل هو قسيم له .

وهذا خلاف ماذهب إليه النووي ومن تبعه من أن: "المحدثين قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث ، وهذا ليس بمنكر مردود ، إذا كان الثقة ضابطاً متقناً" (٣) .

وفي هذا نظر ، وتأمل قول الإمام أحمد في المثال السابق عن يحي القطان أنه :

١ - علوم الحديث ٨٠ - ٨٢

٢ - مسائل الإمام أحمد ، رواية ابن هانئ (٢١٧٨)

٣ - انظر شرح صحيح مسلم وحاشية شرح علل الترمذي ١/٥٦١

"أنكره . . . فلما بلغه عن العمري صححه . . ."

وقول الإمام النووي قاله رحمه الله في أثناء شرحه لكلام الإمام مسلم في الحديث المنكر ، فيرد على النووي بقول الإمام مسلم - نفسه - حيث قال بعد ذلك في مقدمة صحيحه :

"وبعد ، يرحمك الله ، فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة ، والروايات المنكرة ، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة . . . لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل" (١) .

فالمنكر خلاف الصحيح وقسيمه ويلزم اطراحه .

بل الأمر عند الإمام أحمد أبعد من ذلك .

قال ابن هانئ : قيل له : "فهذه الفوائد التي فيها المناكير ، ترى أن يكتب الحديث المنكر ؟ قال : المنكر ، أبداً منكر" قيل له : فالضعفاء ؟ قال : قد يحتاج إليهم في وقت ، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً" (٢)

فالكتابة عن الضعفاء قد يحتاج إليها ويستفاد منها في الاعتبار أما "المنكر" فهو "منكر" دائماً ولا يحتاج إليه في وقت ، ولا يصلح في الاعتبار (٣)

١ - مقدمة صحيح مسلم ٨/١

٢ - مسائل الإمام أحمد ، رواية ابن هانئ (١٩٢٥) و(١٩٢٦) ونحوه في العلل ، رواية المروزي (٢٨٧)

٣ - انظر مبحث "المنكر أبداً منكر" من كتاب الارشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات .

الغريب

الغريب عند الإمام أحمد ، هو : الذي ينفرد به راويه ، وبيان ذلك فيما يلي :

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي : " أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة وهي تلعب بالبنات ، ومعها جوار ، فقال لها : ما هذا يا عائشة ؟ فقالت هذه خيل سليمان ، قال : فجعل يضحك من قولها "

سمعت أبي يقول : غريب "لم نسمعه من غير هشيم ، عن يحيى بن سعيد" (١)

هذا الحديث روى مسندا من طريق محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة رضي الله عنها .

أخرجه أبو داود وغيره (٢) .

ورواه هشيم بن بشير ، عن يحيى بن سعيد ، هو الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، مرسل مرة ، كما تقدم ، وعنه عن عائشة رضي الله عنها مرة أخرى .

قال الإمام أحمد : "غريب" ثم أبان عن معنى قوله ذلك فقال : "لم نسمعه من غير هشيم ، عن يحيى بن سعيد"

فهو مما تفرد به هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، فقال عنه : "غريب" وإن كان الحديث قد روى من غير هذا الوجه ، فهو "غريب نسبي" بالنسبة إلى يحيى بن سعيد ، لم يروه عنه غير هشيم .

١ - العلل ، رواية عبد الله (٢٢٤٢) وهو حديث (١١٧)

٢ - وسنده صحيح كما قال الألباني

مثال آخر

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا يحيى ، عن سفيان ، عن هشام بن أبي عبد الله ، عن عامر الأحول ، عن الحسن : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تتكح الأمة على الحرة "

قال أبي : " حديث سفيان عن هشام بن أبي عبد الله " غريب " ، إنما رواه عمرو بن عبيد ، وهو غريب من حديث عامر الأحول .

قال أبي : وحدثناه الفزاري - يعني مروان - عن هشام بن أبي عبد الله " (١)

هذا الحديث رواه غير واحد ، عن رجل ، عن الحسن البصري ، وبينه سفيان بن عيينة فقال : " عن عمرو بن عبيد ، عن الحسن "

وهو عمرو بن عبيد ، المعتزلي المشهور .

ورواه هشام الدستوائي فقال : " عن عامر الأحول ، عن الحسن "

تفرد به عن عامر ، فقال الإمام أحمد : " غريب " إنما رواه عمرو بن عبيد يعني عن الحسن ثم قال : " غريب من حديث عامر الأحول يعني فلم يروه عنه غير هشام الدستوائي .

١ - العلل رواية عبد الله (٤٣٢٦) وسيأتي إن شاء الله برقم (٩٢)

الموضوع

قال أبو حاتم الرازي : "أخبرني عبدة بن سليمان المروزي ، قال قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : يعيش لها الجهابذة" (١) .

والإمام أحمد هو من كبار أولئك الجهابذة ، بل هو شيخ لجملة من أولئك الجهابذة الحفاظ .

قال العلاءي : "وهذا إنما يقوم به الحافظ الكبير ، الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث ، أو معظمه ، كالإمام أحمد ، وعلي بن المديني ، ويحي بن معين ، ومن بعدهم ، كالبخاري ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة . . ." (٢) .

وقد حكم الإمام أحمد على أحاديث بالوضع أو الكذب ، ونحو ذلك ، فما هو الموضوع عنده ؟

يطلق الإمام أحمد الوضع على الحديث المكذوب ، الذي لا أصل له متناً وسنداً . وقد يطلق الوضع على حديث ولا يريد بذلك إلا السند ، دون المتن ، ولهذا فقد أطلق هذا الوصف على أحاديث أصلها في الصحيحين ، لا يريد بذلك إلا وجهاً في السند .

ولا يشترط عنده إطلاق الوضع أو الكذب على حديث الكذاب فحسب ، بل وصف به حديث من دون ذلك ، بل قد وصف أحاديث بعض الثقات بالوضع ، أو الكذب ، لكونهم أخطوا فيها فألصقوها ببعض الثقات .

فالموضوع هو المكذوب المصنوع ، سنداً أو متناً إما عمداً ، كما يحصل من الكذاب ، أو سهواً وغلطاً ، كما يحصل - أحيانا - من بعض الثقات أو من هو دونهم .

وبيان ذلك في الأمثلة التالية :

١ - مقدمة الجرح والتعديل ٣/١

٢ - النكت على كتاب ابن الصلاح ٨٤٦/٢

المثال الأول

قال عبد الله : قلت لأبي : بلغني أن ابن الحماني حدث عن شريك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه النظر إلى الحمام " . . .

فقال أبي : هذا كذب ، إنما كنا نعرف به حسين بن علوان ، ويقولون : إنما وضعه على هشام .

قلت له : إن بعض أصحاب الحديث زعم أن أبا زكريا السيلحيني رواه عن شريك ، قال : كذب هذا على السيلحيني . السيلحيني لا يحدث بمثل هذا ، هذا حديث باطل" (١) .

هذا الحديث قال عنه الإمام أحمد : كذب . . . باطل فإنه من رواية الحسين بن علوان الكلبى ، كذبه ووصفه بالوضع غير واحد من الأئمة (٢)

روى هذا المتن الباطل وركبه على هذا الإسناد ، الذي هو غاية في الصحة : (هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة)

قال الإمام أحمد : " يقولون : إنما وضعه على هشام " .

هذا هو المعروف في الحديث .

ورواه يحيى بن عبد الحميد الحماني ، عن شريك ، عن هشام بن عروة به فقال الإمام أحمد : " هذا كذب "

و الحماني ، لم يتهم بالكذب ، بل وثقه وأثنى عليه غير واحد من الأئمة ، لكنه كان يسرق الحديث ، اتهمه بذلك الإمام أحمد ، و الدارمي ، وقال الذهبي : كان يلتقط أحاديث ، ويدعي روايتها ، فيرويها على وجه التدليس ، ويوهم أنه سمعها ، وهو أخف من افتراء المتون ، وقال ابن حجر : حافظ ، إلا أنهم اتهموه

١ - يأتي إن شاء الله برقم (١٢٢)

٢ - ترجمته في حديث (١٢٢)

بسرقه الحديث (١)

فقال الإمام أحمد عن حديثه : "كذب" لأنه ألصقه بشريك وهو منه براء ، والحديث إنما رواه عن هشام : حسين بن علوان ، وهو مكذب ، كما تقدم ، فلعله مما سرقه الحماني .

المثال الثاني

قال عبد الله : "حدثت أبي بحديث حدثناه عثمان بن أبي شيبة قال : حدثنا جرير ، عن محمد بن سالم ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم :

"فإذا سقت السماء العشر ، و ماسقي بالغرب ، والدالية فنصف العشر"

قال أبي : "هذا حديث أراه موضوعا أنكره من حديث محمد بن سالم" (٢)

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا .

وأخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعا .

وأما حديث علي رضي الله عنه ، الذي عرض على الإمام أحمد ، فرواه جماعة الرواة عن أبي إسحاق السبيعي ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي رضي الله عنه موقوفا عليه من قوله .

هكذا رواه الرواة عن أبي إسحاق السبيعي ، وفيهم : الثوري ، وإسرائيل بن أبي يونس ، وهما - مع جلالتهما - مقدمان في أبي إسحاق .

وخالفهم : محمد بن سالم الهمداني الكوفي (وهو متروك) فرواه عن أبي إسحاق السبيعي مرفوعا .

^١ - ترجمته في حديث (٣٢)

^٢ - العلل ، رواية عبد الله (١٣٣٢) وسيأتي برقم (٦٨)

قال الإمام أحمد : " هذا حديث أراه موضوعا "

وقول الإمام أحمد هذا "أراه موضوعا" لا يتجه لأصل الحديث ، فهو في الصحيحين من وجهين مختلفين ، ولا إلى حديث علي رضي الله عنه الموقوف عليه ، فإن إسناده إليه جيد .

وإنما هو متجه لرواية محمد بن سالم التي رفعها وأصقها بأبي إسحاق السبيعي فقال الإمام أحمد : "أراه موضوعا" يعني من هذا الوجه فإن أبا إسحاق إنما رواه موقوفا .

وهذا هو الذي فهمه ابنه عبد الله ، ثم الدارقطني .

قال عبد الله بعد أن حكى قول أبيه : "أراه موضوعا" : "أنكره من حديث محمد بن سالم" ١ - هـ

وقال الدارقطني في العتل بعد أن حكى الخلاف على أبي إسحاق : "وأنكر أحمد بن حنبل حديث محمد بن سالم ، وقال : أراه موضوعا" ١ - هـ

وهذا مثال جلي على وجوب التحري في فهم كلام الأئمة ، ووضع مواضعه الصحيحة .

وقد جرى على مثل هذا (إطلاق) : "الموضوع" على السند دون المتن) غير واحد من الحفاظ وجرى ذلك في كلامهم .

قال يزيد بن هارون عن حديث : "إنه حديث موضوع" فقال الذهبي : "يريد : موضوع السند ، لا المتن" (١)

ونكر ابن عبد البر حديث عبد الله بن الأرقم ، ثم حديث عائشة مرفوعا : "لا يصلي أحد بحضرة الطعام ، ولا هو يدافعه الأخبثان"

قال ابن عبد البر : "هذا حديث ثابت صحيح ، وأما ما روي عن الزهري ، عن

١ - سير أعلام النبلاء ٣٩١/١٣

أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا يصلي أحدكم وهو يدافع الأخبثين : الغائط والبول" فلا أصل له في حديث مالك ، وهو موضوع الإسناد" (١) .

فانظر كيف قال عن الحديث "ثابت صحيح" ثم قال عن وجه منه "موضوع..."

المثال الثالث

قال عبد الله : عرضت على أبي أحاديث سمعتها من إسماعيل بن عبد الله بن زرارة السكري الرقي ، عن شيخ يقال له : عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي ، البالسي - كان ينزل بها - عن خصيف ، عن أبي صالح ، عن أسماء بنت يزيد الأنصارية ، عن خزيمة بن ثابت الأنصاري قال :

"إني لقائم تحت جران ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . فذكر الحديث ، وفيه :

"لاوصية لوارث ، الولد للفراش ، والعارية مردودة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضي ، والزعيم غارم ، وهو الكفيل - "

وله أيضا أحاديث غير هذا بأسانيد مختلفة .

فقال أبي : "عبد العزيز ، هو الذي يروي عن خصيف ، اضرب على أحاديثه ، هي كذب ، أو قال : موضوعة ، أو كما قال أبي" (٢) .

هذا الحديث روي بنحو هذا السياق من حديث أبي أمامة ، وأنس ، وعمرو بن خارجة ، رضي الله عنهم ، بأسانيد ليس فيها ضعف شديد ، بل يشهد بعضها لبعض حتى قال الترمذي : "حسن صحيح"

ورواه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي ، فجعله عن خصيف ، عن أبي صالح ، عن أسماء بنت يزيد ، عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .

البالسي هذا ، متهم بالصاق الأحاديث بالتقاقات قال ابن عدي : "يروى عن

١ - التمهيد ٢٢/٢٠٥ - ٢٠٦

٢ - العلل رواية عبد الله (٥٤١٩) وسيأتي برقم (٩٧)

خصيف أحاديث بواطيل ، ليس لها أصول ، وقال الحاكم: "روى عن خصيف أحاديث موضوعة" (١) .

وقد سئل الإمام أحمد عن حديثه هذا ، وعن غيره فقال : "اضرب على أحاديثه ، هي "كذب" ، أو قال "موضوعة" أو نحو ذلك .

وإنما قال الإمام أحمد ذلك لأنه أخذ هذا المتن المروي من طرق فركبه على هذا الإسناد الذي ليس له .

قال العقيلي : "إنما أنكر أبو عبد الله الإسناد ، لالمتن ، وأما المتن فمعروف بغير هذا الإسناد . . ." (٢)

فقول الإمام أحمد : "كذب" أو "موضوع" إنما هو عن الإسناد ، وأما المتن فليس كذلك .

المثال الرابع :

قال عبد الله : حدثت أبي بحديث ، حدثنا خالد بن إبراهيم ، أبو محمد المؤذن قال : حدثنا سلام بن رزين - قاضي أنطاكية - قال : حدثنا الأعمش ، عن شقيق ، عن عبد الله بن مسعود قال : "بينما أنا والنبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرقات المدينة ، إذا أنا برجل قد صرع ، فدنوت ، فقرأت في أذنيه ، فاستوى جالسا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "ماذا قرأت في أذنه يا ابن أم عبد ؟ قلت : فداك أبي وأمي، قرأت : ﴿ أَفْحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ (٣) فقال النبي

صلى الله عليه وسلم : "والذي بعثني بالحق ، لو قرأها موقن على جبل لزال"

قال أبي : هذا الحديث موضوع ، هذا حديث الكذابين ، منكر الإسناد (٤) .

١ - ترجمته في حديث (٩٧)

٢ - الضعفاء ٦/٣

٣ - سورة المؤمنون آية (١١٥)

٤ - العلال ، رواية عبد الله (٥٩٧٩)

هذا الحديث رواه عبد الله بن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن عبد الله بن هبيرة ، عن حنش بن عبد الله الصنعاني ، عن ابن مسعود رضي الله عنه نحوه .

وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات سوى ابن لهيعة ورواية ابن وهب عنه ، قبل اختلاطه .

قال الهيثمي : "رواه أبو يعلى ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه ضعف ، وحديثه حسن ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح" (١) .

وقال السيوطي : "رجالهم رجال الصحيح ، سوى ابن لهيعة ، وحنش . وحديثهما حسن" (٢) .

وعلى أي حال ، فحديث يروى بهذا الإسناد لا يقال عنه "موضوع" فيظهر - والله أعلم - أن قول الإمام أحمد "موضوع" إنما هو للإسناد الذي عرضه عليه عبد الله : "عن سلام بن رزين (وهو مجهول) (٣) عن الأعمش ، عن شقيق ، عن ابن مسعود" فالحديث غير معروف عن الأعمش فألصقه هذا المجهول به .

قال الذهبي : "سلام بن رزين؛ مجهول ، وكأنه وضعه على الأعمش" (٤) .

ويؤيد هذا (أن الإمام أحمد إنما قصد الإسناد) قوله بعد : "منكر الإسناد"

المثال الخامس

قال عبد الله : عرضت على أبي حديثا ، حدثنا عثمان ، عن جرير ، عن شيبه بن نعام ، عن فاطمة بنت حسين ، عن فاطمة الكبرى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في العصبية .

وحديث جرير ، عن الثوري ، عن ابن عقيل ، عن جابر أن النبي صلى الله عليه

١ - مجمع الزوائد ١١٥/٥

٢ - اللآلئ المصنوعة ص ٢٤٧

٣ - انظر الكلام عنه في حديث (١١٤)

٤ - تلخيص كتاب الموضوعات (٩٠٤)

وسلم "شهد عيداً للمشركين" وعدة أحاديث من هذا النحو ، فأنكرها جداً ، وقال : هذه أحاديث موضوعة ، أو كأنها موضوعة"

وقال : "ماكان أخوه - يعني عبد الله بن أبي شيبه - تطنّف نفسه لشيء من هذه الأحاديث ، ثم قال : "نسأل الله السلامة في الدين والدنيا ، وقال : "نراه يتوهم هذه الأحاديث ، نسأل الله السلامة ، اللهم سلم سلم" (١)

والمقصود من هذا المثال أن الإمام أحمد قال عن هذه الأحاديث : "موضوعة" أو كأنها موضوعة" واتهم بها عثمان بن أبي شيبه ، مع أنه ثقة حافظ ، وقد أثنى عليه الإمام أحمد نفسه وقال : ما علمت إلا خيراً ، عثمان ، رجل سليم (٢) .

قال عن أحاديثه هذه: "موضوعة" أو "كأنها موضوعة" حين تبين له مثلاً أنه في حديث جابر رواه عن جرير ، عن سفيان الثوري فألصقه به وهو منه براء وإنما هو عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير مرسلًا . والثوري منه براء ، وهو متن منكر (٣) .

فبان بهذا أن الموضوع "عند الإمام أحمد ليس قصراً على حديث الكذاب ، بل هو المختلق المصنوع ، ولو كان من ثقة ، على سبيل الوهم والغلط والله أعلم .

وقد ذكر ابن حجر من أصناف الوضاعين : "من لم يتعمد الوضع ، كمن يغلط وكمّن ابتلي بمن يدس في حديثه ما ليس منه وكمّن تدخل عليه آفة في حفظه ، أو في كتابه ، أو في نظره ، فيروى ما ليس في حديثه غلطاً"

ثم ذكر ابن حجر أن هذا الصنف : "أخفى الأصناف الذين لم يتعمدوا مع وصفهم بالصدق ، فإن الضرر بهم شديد لدقة استخراج ذلك إلا من الأئمة النقاد" (٤) .

١ - العلل رواية عبد الله (١٣٣٣) و (٥١٦٧) وسيأتي الحديثان برقم (٥) و (١٣٢) إن شاء الله تعالى .

٢ - ترجمته على التفصيل في حديث (٥)

٣ - انظر تفصيل ذلك في حديث (٥)

٤ - النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٨٥٦ - ٨٥٨

المثال السادس

قال عبد الله : سئل عن حديث رواه يوسف القطان ، عن عبيد الله بن موسى ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً كان يتعشق امرأة فذهب ليقومها فصار معه مثل الهدية فنزلت ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ ﴾ (١) ؟

فقال : "مأرى هذا إلا كذاباً ، أو كذباً ، وأنكره جداً" (٢) .

أصل الحديث في سبب نزول هذه الآية ، بنحو القصة المذكورة مخرج في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وروى ابن عيينة هذا الحديث عن عمرو بن دينار ، عن يحيى بن جعدة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

كذا رواه عن ابن عيينة : محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، وهو مقدم في ابن عيينة لملازمته له وكثرة اختلافه إليه (٣) وقد توبع عليه أيضا (٤)

ورواه عبيد الله بن موسى فقال : عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس .

هكذا رواه عبيد الله بن موسى ، عن ابن عيينة ، فغير إسناده ، ورواه موصولاً ، وهو مما تفرد به هكذا عن ابن عيينة . أفاده الدارقطني ، وأبو بكر الخطيب فقال الإمام أحمد "مأرى هذا إلا كذاباً ، أو كذباً وأنكره جداً"

قال عنه ذلك حين أخطأ فيه وألصقه بابن عيينة ، وعبيد الله بن موسى ، العبسي ،

١ - سورة هود آية (١١٥)

٢ - العلل رواية عبد الله (٢٠٣٩) وهو الحديث الآتي برقم (١١١)

٣ - التهذيب ٥١٨/٩ ، والتقريب (٦٤٣١)

٤ - انظر حديث (١١١)

الكوفي ، وثقه غير واحد ، وأما الإمام أحمد فتكلم عليه ، وربما ضرب
على حديثه (١)

١ - انظر ترجمته في الحديث الأول

باطل

ومن الألفاظ التي استعملها الإمام أحمد في رد الحديث ونقده قوله : "باطل" وهو عنده بمعنى الموضوع ، على التفصيل السابق سواء ، فقد يقول "باطل" ويقصد به السند والمتن ، وقد يقصد به السند فحسب ، ويقول ذلك في حديث الكذاب ومن دونه ، بل يقوله في حديث بعض من وثق إذا تبين غلظه وبيان ذلك فيما يلي :

المثال الأول

تقدم في المثال الأول في الحديث الموضوع أن الإمام أحمد سئل عن حديث : "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه النظر إلى الحمام"

فكان من جوابه : "إنما كنا نعرف به حسين بن علوان ، ويقولون : إنما وضعه على هشام" ثم قال الإمام أحمد : "هذا حديث باطل"

فهو حديث "موضوع" يقال إن حسين بن علوان وضعه فهو "باطل" فالباطل إذا بمعنى "الموضوع"

المثال الثاني

وسئل عن حديث فقال : "هو عندي كذب ، باطل" (١) .

المثال الثالث

قال عبد الله : قلت لأبي : تحفظ هذا من حديث أبي عاصم ، عن سفيان ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "ألا أدلكم على شيء يكفر الخطايا ، ويزيد في الحسنات ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال "إسباغ الوضوء عند المكاره" .

١ - العلل وراية عبد الله (٢٤١٢)

فقال أبي : هذا باطل ، يعني من حديث عبد الله بن أبي بكر .
قال أبي : إنما هو حديث ابن عقيل . . . (١) .

هذا الحديث رواه غير واحد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابن المسيب ،
عن أبي سعيد رضي الله عنه .

ورواه أبو عاصم النبيل ، الضحاك بن مخلد ، عن سفيان الثوري ، عن عبد الله
بن أبي بكر (وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم) عن سعيد بن المسيب ، عن أبي
سعيد .

تفرد به أبو عاصم النبيل ، عن سفيان ، أفاده ابن خزيمة ، والطبراني ، والحاكم ،
وشيخه أبو علي النيسابوري ، والذهبي .

تفرد به عن سفيان ، وقال "عن عبد الله بن أبي بكر" فقال الإمام أحمد : "هذا باطل"
ثم بين الإمام أحمد وجه بطلانه فقال : "إنما هو حديث ابن عقيل" فهو باطل لأنه
قال : "عن عبد الله بن أبي بكر" وألصق ذلك بالثوري .

وبينه ابنه عبد الله فقال بعد أن حكى قوله : "باطل" : يعني من حديث عبد الله بن
أبي بكر " ١ - هـ

ومن الواضح البين أن الإمام أحمد أراد بقوله : "باطل" الإسناد .

وأبو عاصم النبيل الذي تفرد بهذا الحديث : "ثقة ثبت" (٢) وأثنى عليه أحمد فقال :
"كان يتحرى الصدق" (٣) ، إلا أنه قال عنه مرة : "يثبج الحديث" (٤) .

فقد أثنى عليه ، ومع ذلك قال عن حديثه : "باطل" حين أخطأ فيه .

١ - العلل ، رواية عبد الله - (٣٦٣٣) وهو الآتي إن شاء الله برقم (١٨)

٢ - التقريب (٢٩٩٤)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (١٩٢٧)

٤ - سوالات أبي داود للإمام أحمد (٥٣٣/ب) ومعنى يثبج "أي لا يأتي به على وجهه الصحيح ، وسيأتي
تفسير هذا اللفظ إن شاء الله تعالى .

وقد استعمل كثير من الأئمة هذا المصطلح ، كما استعمله الإمام أحمد ، بالتفصيل السابق ، ولهذا فقد قرن كثير من الأئمة هذا اللفظ "باطل" بـ "موضوع" أو "كذب" أو نحو ذلك من باب تأكيد اللفظ بمعناه وقيدها استعماله أحيانا بالسند .

فمن الأول قول : أبي حاتم ، وأبي زرعة ، والخطيب البغدادي ، وابن عبد البر : "باطل موضوع" (١)

ومن الثاني : قول ابن معين ، وأبي حاتم ، والدارقطني "كذب ، باطل" (٢) .

ومن تقييده بالإسناد قول أبي حاتم : "هذا حديث باطل بهذا الإسناد" (٣) .

وسئل أبوحاتم مرة عن حديث روي عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة فقال : "هذا حديث باطل ، إنما هو : "سعيد ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل" (٤) .

وقال مرة : "هذا حديث باطل ، ليس هو من حديث حميد ، إنما هو من حديث أبان" (٥) .

١ - الضعفاء لأبي زرعة الرازي ٤٧٧/٢ و العلل لابن أبي حاتم ١٤٧/١ ، والجرح والتعديل ٨٨/٢ ، وتاريخ بغداد ٢٨٩/٢ والتمهيد ١٧٣/١٣

٢ - علل الحديث لابن أبي حاتم ٣٨٨/١ ، و ١١٣/٢ ، وتاريخ بغداد ٢٠٣/٢ ، ٢٧١/٣ ، ١١٧/١٣ .

٣ - علل الحديث لابن أبي حاتم ١٦٦/١ ، و ٢٠٧ ، و ٢٥٨

٤ - علل الحديث ٣٨٩/١

٥ - علل الحديث ٢٤٦/١ ونحوه في ٢٨٧/١

لا أصل له

من الألفاظ التي استعملها الإمام أحمد في نقد الأحاديث قوله : "لا أصل له" أو "ليس له أصل" أو نحو ذلك .

وفي الأمثلة التالية ما يوضح مراده بذلك .

المثال الأول

قال المروزي : "وذكر لوينا فقال : قد حدث حديثا منكرا عن ابن عيينة ، ماله أصل ، قلت : أيش هو ؟ قال : عن عمرو بن دينار ، عن أبي جعفر ، عن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، قصة علي : "ما أنا الذي أخرجتكم ، ولكن الله أخرجكم" فأنكره إنكارا شديدا ، وقال : ماله أصل" (١)

هذا الحديث رواه غير واحد ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي جعفر الباقر ، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص ، مرسلا .

قال الدارقطني "وهو المحفوظ" أي المرسل .

ورواه محمد بن سليمان المصيصي (لوين) عن ابن عيينة ، به وقال في آخره : "عن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه . . . زاد فيه : "عن أبيه" فوصله وتفرّد بوصله قاله غير واحد من الأئمة .

وأنكره الإمام أحمد وقال : "ماله أصل"

قال الخطيب البغدادي : "أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متصلا ، فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة ، غير أنه مرسل ، عن إبراهيم بن سعد ، عن

^١ - العلال ، رواية المروزي (٢٨٠) وسيأتي إن شاء الله برقم (١٢٧)

النبي صلى الله عليه وسلم" (١) .

فمعنى قول الإمام أحمد "ماله أصل" أي ماله أصل من حديث ابن عيينة موصولا فإنه محفوظ عنه مرسلا .

ورأويه الذي تفرد بوصله (لوين) ثقة ، وأما الإمام أحمد فقال : لا أعرفه (٢)

مثال آخر

قال عبد الله : "سألت أبي عن حديث ميمونة بنت الحارث أنها جعلت أمرها بيد العباس ، فزوجها من النبي صلى الله عليه وسلم" صحيح هذا الحديث ؟

قال أبي : هذا حديث ليس له أصل ، وقال : "النبي صلى الله عليه وسلم خطب حفصة إلى عمر فزوجه" : الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر : "خطبها النبي صلى الله عليه وسلم - يعني حفصة - فزوجه"

وخطب إلى أبي بكر فزوجه .

قال أبي : وقال شعبة : " ولم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا فيها" (٣)

هذا الحديث روي من طرق كلها واهية ، وهو مخالف في معناه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب المرأة لوليها ، وأما في هذا الحديث ، فأفاد أن ميمونة جعلت أمرها بنفسها للعباس ، فزوجها من النبي صلى الله عليه وسلم فقال الإمام أحمد : "ليس له أصل" فهو مخالف للمعروف من حال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسانيده واهية .

فيظهر أن الإمام أحمد يستعمل هذا اللفظ "لا أصل له" في نحو ما يستعمل فيه "الموضوع" و"الباطل" ويشمل ذلك عنده السند والمتن .

١ - تاريخ بغداد ٢٩٣/٥

٢ - ترجمته في حديث (١٢٧)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٤٠٥٢) وسيأتي إن شاء الله برقم (٨٧)

فأما المتن فظهر من قوله عن حديث ميمونة أنف الذكر ليس له أصل ثم ذكر من الأحاديث ما هو على خلافه .

وأما السند فقد تقدم في المثال الأول قول الخطيب البغدادي : " أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متصلاً ، فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة مرسل . . . "

وقد حكى في معنى "ليس له أصل" عن ابن تيمية أنه قال : "معناه: ليس له إسناد" (١) وهذا إن كان المقصود به ليس له إسناد يثبت ، فهو كذلك ، وإن كان المقصود أن مما يقال فيه ذلك : ما ليس له إسناد فهو كذلك أيضاً .

أو يكون ذلك اصطلاحاً لغير الإمام أحمد ، فإنه قال عن أحاديث "ليس لها أصل" وهي مذكورة بأسانيدها كما تقدم

وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه عن حرب الكرماني أنه سأل الإمام أحمد عن حديث فقال : لا أصل له ، وليس له إسناد يثبت ، إلا مارواه سفيان . . . " (٢) فذكر إسناده .

فهذا الحديث قال عنه الإمام أحمد : "لا أصل له" ثم قال : "ليس له إسناد يثبت" ثم ذكر إسناده فالحديث مروى بالإسناد ، ومع ذلك قال عنه "لا أصل له" إلا أن إسناده لا يثبت .

وقد استعمل بعض الأئمة هذا المصطلح " لا أصل له " مقروناً بالوضع ، أو الكذب ، أو البطلان .

فمن الأول قول أبي حاتم وابن حبان : "موضوع ، لا أصل له" (٣) "

١ - تدريب الراوي ٢٦٦/١

٢ - منهاج السنة النبوية ٥٥٥/٤ .

٣ - علل الحديث لابن أبي حاتم ٤١٦/١ ، و١٢٦/٢ ، وكتاب المجروحين لابن حبان ١١٦/١ ، و١٢٩ ، و١٤٦

ومن الثاني قول ابن معين ، وأبي حاتم : "كذب ، لا أصل له" (١)

ومن الثالث قول ابن معين ، وأبي حاتم : "باطل ، ليس له أصل" (٢) .

ويظهر من استعمال الأئمة هذه الألفاظ الثلاثة "الموضوع" و "الباطل" و "ليس له أصل" وتأكيد بعضها ببعض أنها متقاربة في الإطلاق على ما سبق إيضاحه والله أعلم .

١ - سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (٥١) وعلل الحديث لابن أبي حاتم ١/١٣٥ ، و٤١٢ ، و٧٩/٢
٢ - التاريخ لابن معين رواية الدوري (٥٥١) وعلل الحديث ١/١٣١

المرسل

استعمل الإمام أحمد "المرسل" وصفا لما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم "ولا يخص ذلك بكبار التابعين ، بل يشمل ذلك عنده صغارهم أيضا ، وبيان ذلك فيما يلي :

قال عبد الله : سمعت أبي يقول في حديث الأعمش ، عن إبراهيم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة : "قال وكيع : قال الأعمش : أرى إبراهيم نكره .

وابن مهدي قال : قال سفيان : لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الضحك . . .

قال أبي : ورواه ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا" (١) .

والشاهد من هذا أن الإمام أحمد سمي هذا الحديث الذي رواه الزهري (وهو من التابعين) عن النبي صلى الله عليه وسلم "مرسلا"

والزهري من (أصاغر التابعين) (٢) ونكر ابن عبد البر أربع طبقات من التابعين ، وعده في الرابعة (٣)

وقال ابن حجر : هو من رؤوس الطبقة الرابعة ، وهم عنده طبقة تلي الطبقة الوسطى من التابعين ، وجل روايتهم عن كبار التابعين (٤)

فظهر من هذا أن الإمام أحمد يسمي حديث التابعي (الصغير) الذي يضيفه إلى

١ - العلل ، رواية عبد الله (١٥٦٩) وسيأتي إن شاء الله برقم (٢٢)

٢ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٢

٣ - التمهيد ١ / ١٩ - ٢٠

٤ - التقريب ص ٨١ و (٦٣٣٦)

النبي صلى الله عليه وسلم "مرسلاً"

وهذا هو المشهور عند المحدثين ، وهو الذي عليه جمهورهم .

بل قال ابن حجر : " ولم أر تقييده بالكبير صريحاً عن أحد . . . " (١)

فأما التابعي الكبير فـ"لاخلاف" في تسمية حديثه بالمرسل عند المحدثين" (٢)

وقد أطلق الإمام أحمد "المرسل" على غير ذلك .

قال عبد الله : "سمعتَه يقول : كان إسماعيل بن عليّة يحدثنا عن أيوب ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، قال أحسبه عن ابن عباس ، ثم ترك الشك بعد ، فلم يقل : "أحسبه" قال "عن ابن عباس" ثم روى ولم يشك فيه ، في المرأة يتوفى عنها زوجها قال : "تعتد من يوم يموت"

قال أبي : فقلت لإسماعيل : يا أبا بشر ، إن الثَّقفي عبد الوهاب يقول : "عن أيوب ، عن عمرو بن دينار ، عن رجل ، عن جابر بن زيد"

وحرك إسماعيل يده يمينا وشمالا ، ولم يعبأ به .

قال أبي : "ورواه حماد ، عن أيوب ، عن ابن عباس" مرسلاً وقال معمر : "عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، يعني هذا الحديث" (٣) .

هذا الحديث - كما هو ظاهر من كلام الإمام أحمد - رواه ابن عليّة ، عن أيوب ، بسنده . وبين أيوب ، وابن عباس : راويان .

ورواه عبد الوهاب الثَّقفي عن أيوب . وبين أيوب ، وابن عباس في حديثه : ثلاثة رواه .

ورواه حماد ، عن أيوب ، عن ابن عباس وهو بالنسبة لحديث ابن عليّة ، وعبد الوهاب الثَّقفي " معضل " فسماه الإمام أحمد " مرسلاً "

١ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥١ والنكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٣/٢

٢ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥١

٣ - العلل رواية عبد الله (٣٥٥٥)

وهو بالنسبة لحديث معمر : "منقطع"

ويجمع ذلك أن يقال : إنه "رواية الراوي عن من لم يدركه ، أو لم يسمع منه " وقد سار على هذا جماعة من كبار أئمة الحديث .

قال السخاوي : " وممن أطلق (المرسل) على (المنقطع) من أئمتنا : أبو زرعة ، وأبو حاتم ، ثم الدارقطني ، والبيهقي ، بل صرح البخاري في حديث إبراهيم بن يزيد النخعي ، عن أبي سعيد الخدري بأنه (مرسل) لكون إبراهيم لم يسمع من أبي سعيد " (١)

وفيما يلي نصوص من أقوالهم ، وأقوال غيرهم من كبار الأئمة أطلقوا فيها "المرسل" على رواية الراوي عن من لم يدركه ، أو لم يسمع منه .

روى الدوري عن ابن معين حديثاً بسنده عن محمد بن عبد الرحمن ، عن عائشة رضي الله عنها . . .

قال الدوري : "قلت ليحي هذا لقي عائشة ؟ قال : لا ، مرسل" (٢) .

وقال الدوري : " سمعت يحي يقول : " حديث عبد الملك بن عميرة ، عن عدي بن حاتم . . . قلت له : عبد الملك بن عميرة ، سمع من عدي بن حاتم ؟ قال : لا ، هو مرسل" (٣)

وقال علي بن المديني : "عثمان بن حكيم ، عن عثمان بن أبي العاص ؛ ليس بالمتصل ، وهو مرسل ، لأنه لم يسمع من عثمان" (٤)

وقال الإمام البخاري فيما رواه عنه الترمذي وقد سأله عن حديث "لأبي المثني عن هشام بن عروة . . . فقال :

١ - فتح المغيث ١/١٥٩

٢ - التاريخ رواية الدوري ٣/٢٦١

٣ - التاريخ ٣/٥١٩ ، وانظر نحو هذا ٣/٨٧ ، و٢٦٠ ، و٣٢٨ ، و٤٨٥ و٤/٣٠٠

٤ - العلل لابن المديني ص ٨٥

" هو حديث مرسل ، لم يسمع أبو المثني من هشام بن عروة " (١) .

وسئل أبو حاتم عن حديث رواه عبيدة بن حسان فقال :

" روى هذا الحديث أبو معبد ، عن طاووس ، عن أبي موسى ، وكلاهما مرسل ، لأن أبا معبد ؛ لم يدرك طاووسا ، وعبيدة بن حسان ؛ لم يدرك طاووسا " (٢) .

وسئل أبو حاتم أيضا عن حديث رواه سليمان بن المغيرة ، عن ثابت ، عن ابن أم سلمة . . . ؟ فقال :

" هذا الحديث مرسل ، لم يسمع ثابت من عمر بن أبي سلمة . . . " (٣)

وسئل أبو زرعة الرازي عن حديث رواه الحجاج بن أرطاة ، عن عطاء ، عن حمران بن أبان ، أو أبان بن حمران ، عن عثمان . . . ؟ "فذكر أبو زرعة أن جماعة رووه عن عطاء ، عن عثمان ثم قال أبو زرعة :

(مرسل) (٤) يعني : لم يذكروا الوسطة بين عطاء ، وعثمان فهذه نماذج ، وأمثلة ، وإلا فمثل هذا كثير عن الأئمة والله أعلم .

ويفترق " المرسل " بهذا المعنى الأخير عن التدليس بأن الانقطاع فيه ظاهر . وأما في التدليس ففيه إيهام السماع ، إذ هو رواية الراوي عن سمع منه مالم يسمع ، أو عن معاصر لم يلقه ، ويحصل بالرواية عنه إيهام لاحتمال السماع فيه . والله أعلم .

١ - علل الترمذي الكبير ٦٣٨/٢ ، ونحوه في ٩٥/١

٢ - علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٠٦/١ ونحوه في ٢٩٦/١ ، و ٣٨١ .

٣ - علل الحديث ٤٢٢/١

٤ - علل الحديث ٦٣/١

التدليس

أعل الإمام أحمد كثيراً من الأحاديث بعدم سماع الراوي لحديث بعينه ممن روى عنه ، أو بعدم سماع الراوي ممن روى عنه شيئاً (١) .

ويذكر ذلك - أحياناً - بلفظ التدليس ، فما هو التدليس عند الإمام أحمد .

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني "فذكر حديثاً .

ثم قال عبد الله : قال أبي : سمعت منه ثلاثة أحاديث

قال أبي : "قال سفيان : لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحمام والمقبرة"

قال أبي : قد حدثنا به سفيان ، دلسه" (٢) .

هذا الشيخ سمع منه سفيان بن عيينة ثلاثة أحاديث .

وروى عنه هذا الحديث "حديث : الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام" وصرح بأنه لم يسمع هذا الحديث منه فقال الإمام أحمد : "دلسه"

فظهر من هذا بجلاء أن الإمام أحمد أطلق التدليس "على (رواية الراوي عن من سمع منه ، مالم يسمع) ولكن هذا ليس حصراً لمعنى التدليس عند الإمام أحمد ، بل أطلقه على أمر آخر .

قال الإمام أحمد : "لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم ، ولا من الأعمش ، ولا من حماد ، ولا من عمرو بن دينار ، ولا من هشام بن عروة ، ولا من إسماعيل بن أبي خالد ، ولا من عبيد الله بن عمر ، ولا من أبي بشر ، ولا من ابن عقيل ، ولا من زيد بن أسلم ، ولا من عمر بن أبي سلمة ، ولا من أبي الزناد ، وقد حدث عن هؤلاء

١ - انظر الأحاديث (٢) (٣) (١٩) (٢٢) (٤٥) (٩٥) (٩٦) (١٠١) (١١٨) (١٢٤) (١٣٧) (١٤١)

٢ - العلل ، رواية عبد الله (١٨٣١) ونحوه في (٤٠٧) وهو الحديث الآتي برقم (٢٩)

على التدليس ، ولم يسمع منهم" (١)

هؤلاء عاصرهم ابن أبي عروبة ، وحدث عنهم ، وهو لم يسمع منهم فقال الإمام أحمد : قد حدث عن هؤلاء على "التدليس"

وهذا هو المعنى الثاني الذي يطلق عليه الإمام أحمد التدليس وهو : "رواية الراوي عن عاصره ، ولم يسمع منه" (٢) إذا أوهم السماع .

١ - سير أعلام النبلاء ٤١٥/٦ ، والميزان ١٥٢/٢ وفيه : "وقد حدث عنهم كلهم ، يعني يقول : "عن ، ويدلس"

٢ - وانظر كتاب المرسل الخفي ، وعلاقته بالتدليس ٤٣/١ - ٤٥

الفصل الثاني

مباحث مهمة في منهج الإمام

أحمد في علل الحديث

قد يعل الحديث ولا يقصد إلا وجهها فيه

قرائن معرفة العلة عند الإمام أحمد

الأحاديث المعلولة في المسند

موقفه من اختلاف الوصل والإرسال والرفع والوقف

قد يعل الحديث و لا يقصد إلا وجهاً فيه

إن من المهم لطالب الحديث ، أن يفهم اصطلاحات العلماء والأئمة ، ويدرك مرادهم منها ، حتى يضعها موضعها الصحيح اللائق بها .

ومما يدخل ضمن هذه القاعدة المهمة ، أن الإمام أحمد رحمه الله قد يطلق إعلال الحديث وينكره ، بل قد يقول : لا أصل له ، أو باطل ، أو موضوع ، ولا يقصد أصل الحديث ، وإنما يقصد وجهها فيه ، وبرهان ذلك فيما يلي :

قال عبد الله : "وحدثت أبي بحديث حدثناه عثمان بن أبي شيبة قال : حدثنا جرير ، عن محمد بن سالم ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "فيما سقت السماء العشر ، و ما سقي بالغرب ، والدالية فنصف العشر"

قال أبي : هذا حديث أراه موضوعا ، أنكره من حديث محمد بن سالم (١) .

هذا الحديث أخرجه البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

وأخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وروي من حديث علي رضي الله عنه موقوفا .

رواه أبو إسحاق السبيعي ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي رضي الله عنه .

كذا رواه جماعة من الثقات عن أبي إسحاق ، موقوفا وفيهم من هو مقدم فيه على غيره .

ورواه محمد بن سالم الكوفي ، عن أبي إسحاق السبيعي ، به . فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

فقول الإمام أحمد : "هذا حديث أراه موضوعا " إنما يقصد هذا الوجه الذي سئل

١ - العلل رواية عبد الله (١٣٣٢) وسيأتي برقم (٦٨)

عنه ، ولا يعني الحديث من أصله ، فإنه في الصحيحين من غير وجه كما تقدم ، بل ولا يعني الموقوف عن علي رضي الله عنه ولهذا فقد أبان ابنه عبد الله عن مراده ، فقال : "أنكره من حديث محمد بن سالم" ١ - هـ أي الذي خالف فيه فرفعه .

وقال عبد الله : سئل عن حديث أبي الزبير ، عن جابر ، عن فاطمة بنت قيس في المستحاضة ؟

قال : "ليس بصحيح" أو "ليس له أصل" يعني حديث جعفر بن سليمان ، عن ابن جريح .

هذا الحديث مخرج في الصحيحين من طرق كثيرة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها ، تذكر قصة فاطمة بنت أبي حبيش الأسدية .

ورواه جعفر بن سليمان ، الضبعي البصري عن ابن جريح ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن فاطمة بنت قيس

وفي بعض رواياته : "عن جابر ، أن فاطمة بنت قيس"

كذا رواه جعفر بن سليمان ، فغير إسناده ، فجعله : "عن ابن جريح ، عن أبي الزبير" ، وإنما هو : حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

وقال في حديثه أيضا : "فاطمة بنت قيس" وهي الفهرية ، وإنما هي الأسدية ، بنت أبي حبيش كما تقدم .

فقال الإمام أحمد : "ليس بصحيح ، أو ليس له أصل" ولا يعني إلا هذا الوجه الإسنادي الذي غلط فيه جعفر بن سليمان .

وقد أبان ابنه عبد الله هذا فقال : "يعني حديث جعفر بن سليمان ، عن ابن جريح" ١ - هـ .

وقال عبد الله : سئل عن حديث رواه يوسف القطان ، عن عبيد الله بن موسى ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنه

أن رجلاً كان يتعشق امرأة فذهب ليوافقها فصار معه مثل الهدبة ، فنزلت ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ ﴾ (١) فقال : ما أرى هذا إلا كذاباً ، أو كذباً وأنكره جداً" (٢) .

أصل هذا الحديث مخرج في الصحيحين بنحوه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

فهذا الإنكار الشديد من الإمام أحمد للحديث ، وقوله عنه : "ما أرى هذا إلا كذاباً ، أو كذباً" إنما يقصد به الإسناد الذي روي الحديث به ، فإنه مما تقرده به عبيد الله بن موسى ، عن ابن عيينة وأما أصل الحديث فثابت في الصحيحين كما تقدم .

وقد جاء عن بعض الأئمة التقييد بمثل هذا في أحاديث أهل الإمام أحمد .

قال عبد الله : عرضت على أبي أحاديث سمعتها من إسماعيل بن عبد الله بن زرارة السكري الرقي ، عن شيخ يقال له : عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي - كان ينزل بها - عن خصيف ، عن أبي صالح ، عن أسماء بنت يزيد الأنصارية ، عن خزيمة بن ثابت الأنصاري قال : . . . (فذكر الحديث ، وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :) لا وصية لوراث ، الولد للفراش ، والعارية مردودة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضي ، والزعيم غارم - وهو الكفيل - "

فقال أبي : عبد العزيز هذا؛ هو الذي يروي عن خصيف ، اضرب على أحاديثه ، هي كذب ، أو قال : موضوعة ، أو كما قال أبي . . . " (٣) .

هذا الحديث روي بنحو هذا السياق بأسانيد لأبأس بها . ولبعضه شواهد في الصحيحين ، ومع هذا قال الإمام أحمد عنه - وعن غيره - : هي كذب ، أو موضوعة ، أو كما قال .

وقد بين الحافظ أبو جعفر العقيلي مراد الإمام أحمد فقال :

١ - سورة هود آية (١١٥)

٢ - العلل رواية عبد الله (٢٠٣٩) وسيأتي إن شاء الله برقم (١١١)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٥٤١٩) وهو الحديث الآتي برقم (٩٧)

"إنما أنكر أبو عبد الله الإسناد ، لا المتن ، وأما المتن فمعروف بغير هذا الإسناد ، عن عمرو بن خارجة ، الجنبي ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وجماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "الولد للفراش" (١) .

وقال المروزي : وذكر لوينا فقال : قد حدث حديثا منكرا عن ابن عيينة ، ماله أصل ، قلت : أي هو ؟ قال : "عن عمرو بن دينار ، عن أبي جعفر ، عن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه قصة علي : "ما أنا الذي أخرجتكم ولكن الله أخرجكم"

فأنكره إنكارا شديدا ، وقال : ماله أصل" (٢) .

قال أبو بكر الخطيب : "أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متصلا ، فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة ، غير أنه مرسل ، عن إبراهيم بن سعد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم" (٣) .

فقول الإمام أحمد : "ماله أصل" أي موصولا ، وأما المرسل فهو محفوظ عن ابن عيينة كما قال الخطيب .

وقد جاء تأكيد هذا المعنى عن الإمام أحمد نفسه ، فيعل الحديث ، ثم يبين أنه إنما يعني إسنادا بعينه .

قال المروزي : "وذكرت له حديث الحسين الجعفي ، عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر : "أسلم سالمها الله"

فأنكره إنكارا شديدا ، وقال : هذا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، انظر الوهم

١ - الضعفاء ٦/٣

٢ - العلال ، رواية المروزي (٢٨٠) وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (١٢٧) وهو حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : "كان قوم عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء علي ، فلما دخل علي خرجوا ، فلما خرجوا تلاموا ، فقال بعضهم لبعض : والله ما أخرجنا فارجعوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "والله ما أدخلته وأخرجتكم ولكن الله أدخله وأخرجكم"

٣ - تاريخ بغداد ٥/٢٩٣

من قبل من هو ؟ " (١) .

هذا الحديث مخرج في الصحيحين من طريق نافع ، عن ابن عمر .

وأخرجه مسلم وغيره ، من طرق عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر .

وقد أنكره الإمام أحمد إنكاراً شديداً ، ثم أبان أنه إنما يقصد الإسناد الذي سئل عنه : " عمرو بن دينار ، عن جابر " وقال : " هذا عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر " يعني هذا هو الصواب ، فإنكاره الشديد . متجه إلى الإسناد الذي سئل عنه ، لا إلى أصل الحديث .

وقال عبد الله : حدثت أبي بحديث ، حدثنا خالد بن إبراهيم ، أبو محمد المؤذن قال : حدثنا سلام بن رزين ، قاضي أنطاكية ، قال : حدثنا الأعمش ، عن شقيق ، عن عبد الله بن مسعود قال : " بينما أنا والنبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرقات المدينة ، إذا أنا برجل قد صرع ، فدنوت ، فقرأت في أذنيه فاستوى جالسا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ماذا قرأت في أذنه يا بن أم عبد ؟ قلت : فذاك أبي وأمي ، قرأت : ﴿ أَحْسِبْتُمْ أَنَّكُمْ خَلَقْتُمْ عَبِيدًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ (٢) . فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : " والذي بعثني بالحق ، لو قرأها موقن على جبل لزال "

قال أبي : هذا الحديث موضوع ، هذا حديث الكذابين ، منكر الإسناد " (٣) .

هذا الحديث روي بغير هذا الإسناد عن ابن مسعود رضي الله عنه بسند فيه ضعف يسير ، يحتمل التحسين (٤)

وروي عن الأعمش ، عن شقيق ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو الوجه الذي سئل عنه الإمام أحمد فقال : " هذا الحديث موضوع " هذا حديث الكذابين " فهو

١ - العلل ، رواية المروزي (٢٦٤) وسيأتي إن شاء الله برقم (١٣٠)

٢ - سورة المؤمنون آية (١١٥)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٥٩٧٩) وسيأتي إن شاء الله برقم (١١٤)

٤ - أنظره في الحديث المشار إليه آنفا .

- والله أعلم - موضوع على الأعمش ، إذ لو كان هذا الحديث عنده ، فأين أصحابه الثقات عنه ؟ . وهذا هو مراد الإمام أحمد . ولهذا أبان عن ذلك فقال في آخر كلامه :
 "منكر الإسناد" فهذا هو الذي جعله يقول : "موضوع" والله أعلم (١)

^١ - وانظر إن شئت - نماذج أخرى لهذه القاعدة في الأحاديث (١٨) (٣٥) (٤٤) (٥٦) (٦٣) (٦٨))
 (٩٣) (١٠٥) (١١٥) (١١٧)

قرائن معرفة العلة عند الإمام أحمد

قال علي بن المديني : "الباب؛ إذا لم تجمع طرقه ، لم يتبين خطؤه" (١) .

هذا الأمر أصل في معرفة علل الحديث ، فإن الإمام الحافظ إذا جمع طرق الحديث ، واعتبر بعضها ببعض ، ونظر في رواها ، ظهرت له دلائل وقرائن على مافيه علة إن وجدت .

وينضاف إلى ذلك : المعرفة الدقيقة بأحوال الرواة ومراتبهم عدالة وضبطا ، ومعرفة طبقاتهم ومراتبهم في مشايخهم ، ومن المقدم في ذلك أو المؤخر ، وعكس ذلك معرفة من تقاصرت مرتبته في بعض الشيوخ ، أو البلدان ، أو طراً عليه تغيير ونحو ذلك .

وينضاف إلى ذلك أيضا معرفة كتب الشيوخ ، ونسخهم ، ومعرفة مافيهما من الحديث ، وصحتها وسلامتها من الزيادة والنقصان ، أو التحريف والتبديل .

فإذا جمع الله تعالى لإمام حافظ ، ذلك كله ، ظهرت له الدلائل والقرائن ، على علل الحديث حيث وجدت .

ومن تلك الدلائل والقرائن عند الإمام أحمد مايلي :

١ - أن يروي الراوي من حفظه خلافا لما في كتابه .

وخصوصا إذا لم يكن الراوي حافظا متقنا .

ومثال ذلك حديث البراء رضي الله عنه قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه

١ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢١٢

وسلم حين فتح الصلاة رفع يديه" (١) .

هذا الحديث رواه جماعة من الرواة وفيهم السفينان ، وشعبة ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، عن البراء رضي الله عنه .

هذا الحديث مداره على يزيد بن أبي زياد وهو : "ضعيف ، كبر فتغير ، وصار يتلقن" (٢) .

ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، على أوجه ، ومنها ما فيه متابعة عزيزة ليزيد بن أبي زياد المذكور .

قال الإمام أحمد : حدثناه وكيع ، سمعه من ابن أبي ليلي (يعني محمد بن عبد الرحمن) عن الحكم وعيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي" (٣) .

الحكم هو : ابن عتيبة ، وهو : " ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلس" (٤) .

وعيسى ، هو : ابن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، وهو ثقة (٥)

هكذا رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي عنهما ، عن أبيه إلا أنه أخطأ في ذلك .

قال عبد الله بن أحمد : "حدثني أبي ، عن محمد بن عبد الله بن نمير قال : نظرت في كتاب ابن أبي ليلي ، فإذا هو يرويه عن يزيد بن أبي زياد . . ."

قال عبد الله : "وكان أبي يذكر حديث الحكم وعيسى يقول : "إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد ، كما رآه ابن نمير في كتاب ابن أبي ليلي"

ثم قال الإمام أحمد : "ابن أبي ليلي كان سيء الحفظ ، ولم يكن يزيد ابن أبي زياد

١ - سيأتي إن شاء الله برقم (٣٨)

٢ - التقريب "٧٧٦٨"

٣ - العلل ، رواية عبد الله "٧٠٨"

٤ - التقريب "١٤٦١"

٥ - التقريب "٥٣٤٢"

بالحافظ" (١)

هكذا رجح الإمام أحمد - وهو المفهوم من قول ابن نمير - مافي كتاب ابن أبي ليلى ، على مارواه من حفظه ، حين خالف مافي كتابه ، وجعل مآل حديثه إلى يزيد ابن أبي زياد وليس في حديث ابن أبي ليلى - على الوجه الصحيح - متابعة ليزيد فإنه إنما يرويه عنه .

وبنحو مقال الإمام أحمد ، قال الإمام البخاري ، حيث ذكر حديث ابن أبي ليلى ، عن أخيه عيسى ، والحكم بن عتيبة ، ثم قال : " إنما روى هذا ابن أبي ليلى من حفظه ، فأما من حدث عن ابن أبي ليلى من كتابه؛ فإنما حدث عن ابن أبي ليلى ، عن يزيد . . . " (٢)

٢ - أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ بخلاف مافي كتاب الشيخ .

قال المروزي : وقال (الإمام أحمد) في حديث عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، في مثل قصة ذي الديدن ، فقال : "كان يقول - يعني أبا أسامة - : "عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة" ثم يقول : "عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مثله"

وقال : قال يحي بن سعيد : إنما هو في كتاب عبيد الله مرسل .

وما ينبغي إلا كما قال يحي وأنكره" (٣) .

حديث ابن عمر هذا ، رواه جماعة من الثقات ، عن أبي أسامة حماد بن أسامة ، عن عبيد الله بن عمر العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر موصولا .

وهو مما تفرد به حماد بن أسامة ، عن عبيد الله ، كما قال البيهقي ، (٤)

١ - العلل ، رواية عبد الله "٧٠٨"

٢ - جزء رفع الديدن ص ٩٩

٣ - العلل ، رواية المروزي (٢٦٢) وهو الحديث الآتي برقم (٥٥)

٤ - السنن الكبرى ٣٥٩/٢

وقد أنكره عليه غير واحد من الأئمة ، منهم : يحيى بن سعيد القطان ، فإنه قال :
"إنما هو في كتاب عبيد الله مرسل" يعني أن أبا أسامة أخطأ في وصله .

وهكذا قال الإمام أحمد : "ما ينبغي إلا كما قال يحيى : "أي أنه مرسل .

وتبعهم أبو حاتم فقال : " هذا حديث منكر ، أخاف أن يكون أخطأ فيه أبو
أسامة " (١)

هكذا روى أبو أسامة هذا الحديث خلافا لما في كتاب شيخه ، فرجح الأئمة ما في
الكتاب مع أن أبا أسامة : ثقة ثبت ، ربما دلس ، وقد صرح بسماع هذا الحديث ، لأن
الحفظ قد يتطرق إلى صاحبه الوهم ، بخلاف الكتاب المضبوط ، فإذا تعارضا رجح
الكتاب .

٣ - أن يروي الراوي حديثا ليس في كتاب الشيخ الذي روى الحديث عنه

وهذا ليس بإطلاق ، كما سيتضح من المثال التالي .

قال عبد الله بن أحمد : حدثني مجاهد بن موسى قال : حدثنا محمد بن عبيد قال :
حدثنا مسعر ، عن يزيد الفقير ، عن جابر قال : أتت النبي صلى الله عليه وسلم بواك
فقال : "اللهم اسقنا غيثا مغيثا ، مريئا مريعا ، نافعا غير ضار ، عاجلا غير آجل ،
قال فأطبقت عليهم"

فحدثت بهذا الحديث أبي ، فقال أبي : "أعطانا محمد بن عبيد كتابه عن مسعر ،
فنسخناه ، ولم يكن هذا الحديث فيه ، ليس هذا بشيء ، كأنه أنكره من حديث محمد
بن عبيد . . . " (٢) .

هذا الحديث رواه مجاهد بن موسى ، عن محمد بن عبيد الطناقسي ، عن مسعر .

فأفاد الإمام أحمد أنه ليس في كتاب محمد بن عبيد ، عن مسعر ، وقد نسخه ،
وقال : ليس هذا بشيء .

١ - علل الحديث لابن أبي حاتم ٩٩/١

٢ - العلل رواية عبد الله (٥٥٣٠) وسيأتي إن شاء الله برقم (٦١)

قال عبد الله : كأنه أنكره من حديث محمد بن عبيد .

كأنه أنكره من حديثه ، لأن مجاهد بن موسى رواه عنه ، وهو ليس في كتابه .

هكذا قال الإمام أحمد رحمه الله ، إلا أن الراجح في هذا - والله أعلم - أنه مما رواه محمد بن عبيد ، خارج كتابه .

ذلك أن راويه عنه مجاهد بن موسى - مع أنه ثقة - (١) لم ينفرد به ، بل تابعه عليه أربعة من أصحاب محمد بن عبيد ، وفيهم الإمام الحافظ : عبد بن حميد ، إذ رواه عن محمد بن عبيد ، به .

فبريء مجاهد بن موسى من عهده ، وظهر بهذا أنه مما رواه محمد بن عبيد ، عن مسعر ، من غير كتابه عنه . والله أعلم .

٤ - أن يروي الراوي من حفظه مخالفاً لمن روى من كتابه عن الشيخ

قال عبد الله : قلت لأبي : حديث عاصم بن كليب في حديث عبد الله ؟

قال : حدثنا وكيع في الجماعة قال : حدثنا سفيان ، عن عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة ، قال : قال ابن مسعود :

"ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : "فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة . . ."

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا أبو عبد الرحمن الضرير قال : "كان وكيع ربما قال : "يعني : ثم لا يعود"

قال أبي : "حديث عاصم بن كليب رواه ابن إدريس ، فلم يقل : "ثم لا يعود"

حدثني أبي قال : حدثنا يحيى بن آدم قال : أملاه علي عبد الله بن إدريس من كتابه ، عن عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، قال : حدثنا علقمة ، عن عبد الله قال : "علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فكبر ، ورفع يديه ، ثم

ركع . . . "حدثني عاصم بن كليب هكذا"

قال أبي : هذا لفظ غير لفظ وكيع ، وكيع يثبج الحديث ، لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث" (١) .

هذا الحديث رواه وكيع ، عن الثوري عن عاصم بن كليب ، وقال وكيع في روايته : "فلم يرفع يديه إلا مرة"

كذا في أكثر الروايات عن وكيع .

ورواه عبد الله بن إدريس الأودي (وهو ثقة فقيه عابد) إملاء من كتابه ، عن عاصم بن كليب فقال في حديثه : "فكبر ، ورفع يديه ، ثم ركع . . ."

فرجح الإمام أحمد روايته على رواية وكيع ، فقال : "هذا لفظ غير لفظ وكيع ، وكيع يثبج الحديث . . ."

على أن وكيعا قد رواه مرة أخرى ، فلم يخالف فيه .

قال الإمام أحمد : حدثنا وكيع مرة أخرى بإسناده سواء ، فقال : "أصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع يديه في أول"

قال الإمام البخاري بعد أن ذكر رواية عبد الله بن إدريس : "فهذا أصح ، لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم ، لأن الرجل يحدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب ، فيكون كما في الكتاب" (٢)

ورجح رواية ابن إدريس أيضا : أبو حاتم ، والدارقطني (٣)

١ - العلال ، رواية عبد الله (٧٠٩ - ٧١١) و (٧١٣) و (٧١٤) وهو الحديث الآتي برقم (٣٩) إن شاء الله تعالى .

٢ - جزء رفع اليدين ص ٩٠

٣ - على أن وكيعا لم ينفرد باللفظ المذكور عن سفيان ، ولهذا قال أبو حاتم : يقال : وهم فيه الثوري والمقصود هنا ترجيح الكتاب على الحفظ .

٥ - أن يروي الراوي عن شيخ حديثا ، ليس هو في كتاب من جمع حديث الشيخ .

وإنما يصح هذا إذا كان لهذا الكتاب مزية جمع حديث الشيخ ، ولصاحبه طول ملازمة الشيخ .

قال عبد الله : ذكر أبي حديث وكيع ، عن شعبة ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة

قال : ليس هو في كتاب غندر" (١)

هذا الحديث روي من طرق عن عبد الملك بن أبي سليمان .

ولم أجد من رواه عن شعبة ، عن عبد الملك إلا وكيعا ، نسبه إليه الإمام أحمد ، والترمذي في الجامع (٢)

قال الإمام أحمد : "ليس هو في كتاب غندر" أي كتابه عن شعبة .

فكان الإمام أحمد يرى أن وكيعا قد وهم على شعبة في هذا الحديث ، لأن هذا الحديث ليس في كتاب غندر عن شعبة .

وغندر من كبار أصحاب شعبة ، صحبه عشرين سنة ، (٣)

وكتابه قال عنه ابن المبارك : "إذا اختلف الناس في حديث شعبة ، فكتاب غندر حكم فيما بينهم" (٤)

وقال الفلاس : "كان يحي ، وعبد الرحمن ، ومعاذ ، وخالد ، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة ، رجعوا إلى كتاب غندر ، فحكم عليهم" (٥)

١ - العلل ، رواية عبد الله (٥٩٩) وهو حديث الجار أحق بشفعة جاره وسيأتي إن شاء الله برقم (٨٢)
٢ - ٦٥٢/٣

٣ - وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٥١٣/٢ - ٥١٥

٤ - مقدمة الجرح والتعديل ٢٧١/١

٥ - شرح علل الترمذي ٥١٤/٢

٦ - أن يرد عن الراوي ما يدل على أنه لم يسمع الحديث .

روى الإمام أحمد حديثاً عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني .

ثم قال الإمام أحمد : قال سفيان : سمعت منه ثلاثة أحاديث

قال الإمام أحمد : قال سفيان : لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحمام والمقبرة

قال أحمد : "قد حدثنا به سفيان ، دلسه" (١)

هذا الحديث رواه ابن عيينة ، عن عمرو بن يحيى .

كذا رواه عن ابن عيينة : الشافعي ، وسمعه الإمام أحمد منه كما في قوله المذكور آنفاً : "قد حدثنا به سفيان" أي عن عمرو بن يحيى .

وقد أبان سفيان بن عيينة نفسه عن علة حديثه هذا ، بأنه قد دلسه عنه ، وصرح بأنه لم يسمعه منه ، لكنها علة غير مؤثرة فإن سفيان لا يدلس إلا عن ثقة . (٢)

مثال آخر

وروى ابن عيينة أيضاً حديثاً عن منصور ، والأعمش ، عن أبي وائل ، عن ابن مسعود ، حديثه في صفة التشهد .

قال عبد الله بن أحمد : حدثني أبي قال : حدثنا ابن عيينة قال : لم أسمعه - يعني حديث التشهد - وقرئ عليه : منصور ، والأعمش ، عن أبي وائل ، ولكنهم كانوا يحدثونه ، ولم أسمعه منهم (٣)

١ - العلل ، رواية عبد الله (١٧٦) و (١٨٣١) و (٤٠٧) وهو حديث : "والأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام" وسيأتي إن شاء الله برقم (٢٩)

٢ - سيأتي الكلام عن تدليس سفيان في حديث (٢٩)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٤٦٠٩) و (٤٦١٠) و (٢٣١٥) وهو حديث (٤٥)

مثال آخر

روى معمر ، عن أيوب ، وكثير بن كثير ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما : " أن أول من سعى بين الصفا والمروة : أم إسماعيل القصة في بناء البيت "

هكذا رواه معمر ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ، وقد جاء عن أيوب ما يدل على أنه لم يسمعه من سعيد بن جبير .

قال عبد الله بن أحمد : " ذكرت له (يعني لأبيه) حديث ابن عليّة ، عن أيوب قال : نبئت عن سعيد بن جبير . . . " فقال إسماعيل : عن أيوب : "نبئت عن سعيد"

ومعمر يرويه عن أيوب : " عن سعيد" لم يقل "نبئت"

وأبو عوانة يرويه عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير ؟

قال أبي : فأظن أن أيوب حمله عن أبي بشر ، عن سعيد ، لأن ابن عليّة قال : عن أيوب : "نبئت عن سعيد" (١)

فهذا الحديث الذي رواه معمر ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ، رواه ابن عليّة ، عن أيوب قال : "نبئت عن سعيد"

يعني أن أيوب أخذه عن سعيد بواسطة ، وهذا الذي مال إليه الإمام أحمد إذ قال : "أظن أن أيوب حمله عن أبي بشر ، عن سعيد " لأن ابن عليّة قال : "عن أيوب ، نبئت عن سعيد"

٧ - أن يلصق الراوي الحديث برجل لم يروه ، وإنما حضر مجلس الرواية .

قال عبد الله : "حدثني أبي قال : حدثنا سفيان ، عن عطاء بن السائب ، عن عرفة قال : كنا عند عتبة بن فرقد ، فذكروا شهر رمضان ، فقال : ماسمعتم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "تفتح فيه أبواب الجنة ، وتغلق فيه

١ - العلل رواية عبد الله (٢٦٢٥) وهو حديث (٧٧)

أبواب النار ، وتغل فيه الشياطين ، وينادي مناد : ياباغي الخير هلم ، وياباغي الشر أقصر"

سمعت أبي يقول : كان سفيان يخطيء في هذا الحديث ، لم يسمعه عتبة من النبي صلى الله عليه وسلم . رجل حدث عتبة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم" (١)
هذا الحديث رواه جماعة من الثقات وفيهم : شعبة ، وابن علية ، وحماد بن سلمة ، عن عطاء بن السائب ، عن عرفجة بن عبد الله الثقفي ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا .

وفي رواياتهم ما يفيد أن عطاء بن السائب كان عند عتبة بن فرقد في بيته ، فدخل عليهم رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فحدث الرجل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

هكذا في رواياتهم ، وليس لعتبة بن فرقد فيه رواية ، وإنما كانوا عنده .

ورواه سفيان بن عيينة ، فوهم فيه فجعله : " عن عطاء بن السائب ، عن عرفجة ، عن عتبة بن فرقد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم"

قال الإمام أحمد : " كان سفيان يخطيء في هذا الحديث ، لم يسمعه عتبة من النبي صلى الله عليه وسلم" ١ - هـ

وإنما دخل الوهم على سفيان ، لذكره في القصة ، وأنهم كانوا عنده حين سمعوا هذا الحديث .

٨ - أن يقع اشتباه بسبب المتفق والمفترق من أسماء الرواة ، فيأتي ما يرفع الاشتباه

قال عبد الله بن أحمد : حدثني أبي قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا قريش بن حيان العجلي ، عن أبي واصل ، قال : لقيت أبا أيوب الأنصاري ، ولم يقل وكيع مرة : " الأنصاري" .

١ - العلل رواية عبد الله (٤٧٣٨) وهو حديث (٧٢)

قال أبي : أخطأ فيه وكيع ، وإنما هو "أبو أيوب العتكي" ، الذي حدث عنه قتادة" (١)

هذا الحديث رواه وكيع ، وغيره عن قريش بن حيان ، عن أبي واصل ، عن أبي أيوب الأنصاري .

فأوهم ذلك أن الحديث من مسند أبي أيوب الأنصاري الصحابي رضي الله عنه .
ورواه أبو داود الطيالسي عن قريش بن حيان ، فبينه ، فقال في روايته : أتيت أبا أيوب الأزدي" - هـ

وهو العتكي ، ثقة ، من التابعين فحديثه هذا مرسل قال الإمام أحمد : "أخطأ فيه وكيع ، وإنما هو أبو أيوب العتكي ، الذي حدث عنه قتادة" - هـ

وبين الإمام أحمد سبب وقوع وكيع في الخطأ فقال : "يسبقه لسانه . . . فقال :
لقيت أبا أيوب الأنصاري ، وإنما هو أبو أيوب العتكي" (٢)

مثال آخر

روى حجاج بن أرطاة ، عن قتادة ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، أنه وُضِعَ له وِضْوَاءٌ ، قد وُلغَ فيه السنور . . . " (٣)

هكذا رواه حجاج : "عن قتادة" ويفهم منه أنه : "ابن دعامة السدوسي" وليس كذلك .

وقد جاء الحديث من وجه آخر عن حجاج فبينه فقال : "عن قتادة بن عبد الله بن أبي قتادة . . . وهذا هو الصحيح .

قال عبد الله : سمعت أبي يقول في حديث حجاج بن أرطاة ، عن قتادة ، عن عبد

١ - العلل وراية عبد الله (٢٢٥٩) وفي الحديث أنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن خبر السماء ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يسأل أحدكم عن خبر السماء ، وهو يدع أظفاره كأظفار الطير ، يجتمع فيها الجنابة ، والخبث والتفت ، وهو الحديث الآتي برقم (١٤٢)

٢ - المسند ٤١٧/٥

٣ - وهو حديث : "إنما هي من الطوافين عليكم ، أو الطوافات" وسيأتي برقم (١٥)

الله بن أبي قتادة . . .

قال أبي : قتادة هذا ، ليس هو قتادة بن دعامة ، هو من ولد أبي قتادة ، عن عبد الله بن أبي قتادة" (١)

٩ - أن يروي الراوي خلافا لما رواه الأكثر .

قال عبد الله بن أحمد : "قال أبي في حديث حمنة بنت جحش :

قال ابن جريج : "حدثت عن ابن عقيل ، محمد بن عبد الله بن عقيل" ، وهو خطأ ، وقال : إنما هو "عبد الله بن محمد بن عقيل : "وقال" عن حبيبة بنت جحش ، خالف الناس" (٢) .

هذا الحديث رواه جماعة عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه عمران بن طلحة ، عن أمه "حمنة بنت جحش"

ورواه ابن جريج ، وخالف فيه : فقال "محمد بن عبد الله"

وإنما هو "عبد الله بن محمد"

وقال أيضا : "حبيبة بنت جحش"

كذا حكاه عنه الإمام أحمد فيهما ، وأعل حديثه هذا بمخالفة الأكثرين ، فقال : "خالف الناس" (٣)

مثال آخر

قال عبد الله بن أحمد : حدثني أبي قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن شعبة قال : حدثني عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن صفوان بن عسال قال : قال

١ - العلل ، رواية عبد الله (٤٨٣٦) و (٤٨٣٧) وانظر في هذا مثلا آخر هو حديث (١٣) .

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٤١٢٠) وانظر (٥٢٧١) وهو حديث الاستحاضة ، ويأتي برقم (٢٧)

٣ - للتفصيل في رواية ابن جريج ، وما قيل فيها انظر حديث (٢٧) والمقصود هنا أن الإمام أحمد أعل روايته بمخالفة الأكثر .

رجل من اليهود : "انطلق بنا إلى هذا النبي ، قال : لاتقل : النبي ، فإنه لو سمعها كان له أربعة أعين وقص الحديث ، فقالوا : "نشهد أنك رسول الله صلى الله عليه وسلم"

سمعت أبي يقول : خالف يحيى بن سعيد غيرُ ، واحد ، فقالوا : "نشهد أنك نبي"
قال أبي : ولو قالوا : "نشهد أنك رسول الله" كانا قد أسلما ، ولكن يحيى أخطأ فيه خطأ قبيحاً" (١) .

هذا الحديث رواه جماعة من الثقات عن شعبة ، وقالوا جميعا في أحاديثهم :
"نشهد أنك نبي"

وخالفهم : يحيى بن سعيد القطان ، فرواه عن شعبة ، وقال في حديثه : "نشهد أنك رسول الله" .

فقال الإمام أحمد : "أخطأ فيه خطأ قبيحاً" لأنه : "قد خالفه : غير واحد"
وفيه أمر آخر وهو أنه قد جاء في آخر الحديث ما يرد رواية القطان ، إذ جاء فيه : "وقالا : نشهد أنك نبي ، قال : فما يمنعكما أن تسلما ؟ . . ."

قال الإمام أحمد : "ولو قالوا : "نشهد أنك رسول الله" كانا قد أسلما" (٢)

١٠ - أن يروي الراوي خلافا لما رواه الأحفظ .

قال عبد الله : سألت أبي عن حديث هشيم ، عن حصين ، عن عمرو بن مرة ، عن علقمة بن وائل ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرفع .

قال : رواه شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي البختري ، عن عبد الرحمن اليحصبي ، عن وائل ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . خالف حصين شعبة ، فقال :

شعبة ، أثبت في عمرو بن مرة من حصين ، القول قول شعبة . . . (١)

١ - العلال ، رواية عبد الله (٤٢٨٦) وهو حديث (٩)

٢ - وانظر في مخالفة الأكثر الأحاديث (٥٧) و (٦٢) و (٩٣)

هذا الحديث رواه حصين بن عبد الرحمن السلمي ، وشعبة بن الحجاج ، كلاهما عن عمرو بن مرة ، واختلفا عليه في الإسناد كما تقدم آنفا ، فقدم الإمام أحمد قول شعبة ، لأن " شعبة أثبت في عمرو بن مرة" وقال : القول قول شعبة "

مثال آخر

قال عبد الله : سمعت أبي يقول في حديث عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر : "انكسفت الشمس : خالفه ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، قال : "أخبرني من أصدق " فظننته يريد عائشة .

قال أبي : "رواه قتادة ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة" .

قال أبي : " اقضي بابن جريج على عبد الملك في حديث عطاء " .

وقال أبي مرة أخرى ، وذكر عطاء فقال : "أثبت الناس في عطاء : ابن جريج ، وعمرو بن دينار (١)

هذا الحديث رواه ابن جريج ، وعبد الملك بن أبي سليمان ، كلاهما عن عطاء ، واختلفا في إسناده .

فجعله ابن أبي سليمان : "عن عطاء ، عن جابر" .

وجعله ابن جريج : "عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، قال أخبرني من أصدق ، قال عطاء : فظننته يريد عائشة "

ورجح الإمام أحمد رواية ابن جريج ، وقال : "اقضي بابن جريج على عبد الملك في حديث عطاء"

ذلك لأن ابن جريج عنده أثبت الناس في عطاء وقد وافقه أيضا : قتادة .

١ - العلل ، رواية عبد الله (١٠٥٨) وهو حديث وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ، كبر الحديث وسيأتي إن شاء الله برقم (٣٦)

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٥١٢٣) وهو حديث (٥٩)

١١ - أن يروي الراوي الحديث على وجهين ، وافق في أحدهما ، وخالف في الآخر .

قال عبد الله : "قلت لأبي : حديث عاصم بن كليب ، حديث عبد الله ؟

قال : حدثناه وكيع في الجماعة قال : حدثنا سفيان ، عن عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة قال : قال ابن مسعود : "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة ."

حدثني أبي قال : حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء ، فقال : قال عبد الله : "أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع يديه في أول" حدثني أبي قال : حدثنا أبو عبد الرحمن الضريير قال : كان وكيع ربما قال يعني ثم لا يعود" .

قال أبي : كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه ، يعني : "ثم لا يعود"

قال أبي : وقال الأشجعي : "فرفع يديه في أول شيء..."

قال أبي : حديث عاصم بن كليب ، رواه ابن إدريس فلم يقل : "ثم لا يعود"

حدثني أبي قال : حدثنا يحيى بن آدم قال : أملاه علي عبد الله بن إدريس من كتابه ، عن عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، قال : حدثنا علقمة ، عن عبد الله قال : علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فكبر ، ورفع يديه ، ثم ركع . . . (١)

هذا الحديث رواه عبد الله بن إدريس من كتابه ، عن عاصم بن كليب ،

ورواه الأشجعي ، عن الثوري ، عن عاصم بن كليب .

وذكر كلاهما الرفع في أول الصلاة ، لم ينف أحد منهما الرفع في غير هذا الموضع .

^١ - العلل ، رواية عبد الله (٧٠٩ - ٧١١) و (٧١٣) و (٧١٤)

ورواه وكيع مرة ، عن الثوري مثل روايتهما فقال : "رفع يديه في أول"

ورواه مرة أخرى عن الثوري فخالف في لفظه فقال : "فلم يرفع يديه إلا مرة"

فعلم بهذا أن روايته التي وافق فيها غيره ، هي الصحيحة ، وأن الأخرى التي خالف بها ، قد وهم فيها . وهذا هو الذي ذهب إليه الإمام أحمد حيث قال بعد أن ذكر لفظ حديث ابن إدريس : "هذا لفظٌ ، غير لفظ وكيع . وكيع يثبج الحديث . . ."

١٢ - أن يروي الراوي قبل اختلاطه خلاف ماروى بعده

روى يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه^(١) .

هذا الحديث رواه يزيد بن أبي زياد ، واختلف عليه فرواه عنه جماعة باللفظ المذكور .

ورواه عنه آخرون وزادوا فيه : "ثم لم يعد"

وليس هذا - في حقيقته - إلا اختلاف منه هو لا ممن رواه عنه .

قال الإمام أحمد : "كان سفيان بن عيينة يقول : سمعناه من يزيد هكذا (يعني دون الزيادة) قال سفيان : ثم قدمت الكوفة قدمة ، فإذا هو يقول : "ثم لم يعد"^(٢)

وروى الحميدي كلام سفيان هذا وفيه زيادة مهمة ، قال سفيان : "فظننت أنهم لقنوه ، وكان بمكة يومئذ أحفظ منه يوم رأيت بالكوفة ، وقالوا لي : إنه قد تغير حفظه ، أو ساء حفظه"^(٣)

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : "ومما يحقق قول سفيان بن عيينة ، أنهم لقنوه هذه الكلمة أن سفيان الثوري ، وزهير بن معاوية ، وهشيم ، وغيرهم لم يجيئوا بها ،

١ - وهو حديث (٣٨)

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٧٠٨)

٣ - مسند الحميدي ٣١٦/٢

إنما جاء بها من سمع منه بآخره" (١)

وهكذا قال غير واحد من الأئمة : أنه لقن هذه الكلمة . منهم : ابن حبان ،
والدارقطني .

قال الإمام أحمد : " لا يصح عنه هذا الحديث " (٢)

١٣ - رواية الخبر الباطل عن الرجل العدل الرضي .

قال عبد الله بن أحمد : قلت لأبي : بلغني أن ابن الحمانى حدث عن شريك ، عن
هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجبه
النظر إلى الحمام . . . "

فقال أبي هذا كذب ، إنما كنا نعرف به حسين بن علوان ، ويقولون : إنما وضعه
على هشام .

قلت له : إن بعض أصحاب الحديث زعم أن أبا زكريا السيلحيني رواه عن
شريك ؟ قال : كذب هذا على السيلحيني . السيلحيني لا يحدث بمثل هذا ، هذا حديث
باطل " (٣)

هذا الحديث رواه حسين بن علوان الكلبى ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن
عائشة رضي الله عنها .

وحسين هذا : كذبه : أحمد ، وابن معين ، والنسائي . واتهمه بوضع الحديث :
صالح جزرة ، وابن حبان .

قال الإمام أحمد عن حديثه هذا : " كذب فقيل له : " إن بعض أصحاب الحديث
زعم أن أبا زكريا السيلحيني رواه عن شريك " . أي عن شريك ، عن هشام بن

١ - السنن الكبرى للبيهقي ٧٦/٢

٢ - السنن الكبرى ٧٦/٢

٣ - العلل ، رواية عبد الله (١٤٩٩) وهو حديث (١٢٢)

عروة^(١) فقال الإمام أحمد: "كذب هذا على السيلحيني . السيلحيني لا يحدث بمثل هذا . هذا حديث باطل" - هـ

فبرأ الإمام أحمد السيلحيني من هذا الحديث لأنه: "حديث باطل" فهو لا يحدث بمثله .

السيلحيني: هو أبو زكريا ، ويقال أبو بكر ، يحيى بن إسحاق البجلي ، قال عنه الإمام أحمد: شيخ ، صالح ، ثقة ، صدوق^(٢)

مثال آخر

قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبو صالح ، الحكم بن موسى قال: حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن عبد الملك بن أبي غنينة ، أو غيره ، عن الحكم بن عتيبة ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عباس قال: لما انصرف المشركون عن قتلى أحد . . . فذكر الحديث الطويل في التمثيل بحمزة بن عبد المطلب ، وجاء فيه أنه صلى الله عليه وسلم: "قدمه فكبر عليه عشرة . . ." الحديث .

قال عبد الله: فحدثت به أبي ، فقال: هذا من حديث الحسن بن عمار ، ليس هذا من حديث ابن أبي غنينة . ابن أبي غنينة؛ أتقى لله من أن يحدث بمثل هذا"^(٣)

هذا الحديث رواه الحسن بن عمار ، وهو متروك ، عن الحكم بن عتيبة .

ورواه إسماعيل بن عياش على الشك عن عبد الملك ابن أبي غنينة ، أو غيره ، عن الحكم بن عتيبة ، فقال الإمام أحمد: هذا من حديث الحسن بن عمار . وأنكر أن يكون من حديث ابن أبي غنينة ، فقال: "ليس هذا من حديث ابن أبي غنينة ثم علل ذلك بأنه تقي ، لا يحدث بمثل هذا .

ويظهر أن الإمام أحمد أنكر الحديث لأن فيه ذكر التكبير عشرة على الجنابة ،

١ - قاتل ذلك هو يحيى بن معين أنظره في موضعه ، حديث (١٢٢) .

٢ - ترجمته في الحديث المشار إليه آنفا .

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٥٧٧٣) وسيأتي برقم (١٠٠) إن شاء الله تعالى .

لأن أكثر ماجاء فيه عنده سبع تكبيرات ، هكذا نص عليه ، في موضع" (١)
 والمهم هنا أنه نفى أن يكون ابن أبي غنية حدث به ، لأنه أتقى الله من أن يحدث
 بمثل هذا وقد قال عنه : رجل صالح ، هو ثقة (٢) .

١٤ - أن يتضمن المتن ، أو واقع الحال مايدل على وقوع الخطأ فيه أو في
 بعضه .

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن حميد ، عن أنس :
 "أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا من ديارهم إلى قرب المسجد ، فكره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن يعرى المسجد ، فقال : "يابني سلمة ألا تحتسبون آثاركم ،
 فأقاموا"

سمعت أبي يقول : هكذا حدثني يحيى ، وإنما هو : "أن تعرى المدينة"

ولكنه أخطأ ، يعني يحيى ، فقال : "المسجد" (٣)

هذا الحديث رواه جماعة في صحيح البخاري وغيره عن حميد الطويل ، عن
 أنس رضي الله عنه وقالوا جميعا في رواياتهم : "أن تعرى المدينة" أي تخلو وتصير
 عراءً .

ورواه: يحيى بن سعيد القطان فقال : "أن يعرى المسجد"

قال الإمام أحمد : "إنما هو أن تعرى المدينة ، ولكنه أخطأ"

وهذا من الخطأ الظاهر ، فإنهم إذا انتقلوا إلى قرب المسجد ، لايعرى المسجد ،
 وإنما تعرى أماكنهم الأولى .

مثال آخر

قال عبد الله : "سألت أبي عن حديث عبد الرحمن بن مهدي قال : حدثنا زائدة ،

١ - تفصيل ذلك في الحديث المشار إليه .

٢ - العلال ، رواية عبد الله (٤٨١٥) و (٥٣٨٣) والجرح والتعديل ٣٤٧/٥ وترجمته في حديث (١٠٠)

٣ - العلال رواية عبد الله (٤٢٨٠) و (٤٢٨٣) وهو حديث (٥٣)

عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبيد الله بن عبد الله قال : دخلت على عائشة فقلت : ألا تحدثيني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : بلى ، ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أصلى الناس ؟ فقلنا : لا ، هم ينتظرونك ، فذكر الحديث بطوله ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد خفة ، فخرج بين رجلين - أحدهما العباس - لصلاة الظهر ، فلما رآه أبو بكر ، ذهب ليتأخر ، فأوماً إليه ألا يتأخر ، وأمرهما فأجلساه إلى جنبه ، فجعل أبو بكر يصلي قائماً ، والنبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر "

قال عبدالله سمعت أبي يقول : أخطأ عبد الرحمن في هذا الموضع ، أو يكون زائدة أخطأ لعبد الرحمن . رواه عبد الصمد بن عبد الوارث ، ومعاوية بن عمرو ، وخالفوا عبد الرحمن ، وهو الصواب؛ مقال عبد الصمد ، ومعاوية "

ثم رواه الإمام أحمد عن عبد الصمد ، ومعاوية بن عمرو قالوا : حدثنا زائدة به ، وقالوا : "قالت : فجعل أبو بكر يصلي ، وهو قائم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر - رحمه الله - والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد" (١)

هذا الحديث رواه عامة الرواة ، عن زائدة بن قدامة به ، بنحو المعنى الذي ذكره الإمام أحمد في رواية عبد الصمد ، ومعاوية بن عمرو ، أن أبا بكر رضي الله عنه كان يصلي ، وهو قائم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر .

وثبت هذا المعنى من غير وجه عن عائشة رضي الله عنها ، في الصحيحين وغيرهما .

وخالف في هذا : عبد الرحمن بن مهدي في روايته عن زائدة فقال في روايته : "والنبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر رضي الله عنهما"

^١ - العلل ، رواية عبد الله (٥٣٨٤) و (٥٣٨٥) ونحوه في (٥٣٥٠) ويأتي برقم (٤٧) إن شاء الله تعالى

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم مؤتما لا إماما ، وهو خلاف ما عليه عامة الروايات ، في حديث زائدة ، وسائر الروايات عن عائشة رضي الله عنها فقال الإمام أحمد : "أخطأ عبد الرحمن في هذا الموضع ، أو يكون زائدة أخطأ لعبد الرحمن . . ." ثم ذكر ما يخالف ذلك . (١)

^١ - وانظر نحو هذين المثالين الأحاديث (٩) و (٧٩) و (٨٦)

الأحاديث المعلولة في المسند

مسند الإمام أحمد من أعظم دواوين الإسلام التي حفظت بها السنة ، وقد اختلف الأئمة في شرط مصنفه فيه ، فقال بعضهم : "أراد أن لا يكون في المسند إلا الثقات" وقال أيضا : "قد احتاط فيه إسنادا ومنتنا ، ولم يورد فيه إلا ما صح عنده" (١) .

وهذا خلاف التحقيق ، ورده غير واحد (٢) ، وقد تتبعت الأحاديث التي أعلمها الإمام أحمد نفسه في هذا البحث فوجدته قد أخرج جملة منها في المسند ، وفيما يلي بيانها مرتبة بحسب نوع العلة التي فيها :

١ - أحاديث منكرة .

قال الميموني : قلت : فحظلة السدوسي ؟ قال : له أشياء ، مناكير ، روى حديثين ، كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم منكرين .

"عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر"

والآخر : "أمرنا إذا التقينا أن يصافح أحدهما صاحبه ، وأن ينحني بعضنا لبعض ، وأن يعتنق بعضنا لبعض"

كلاهما منكران" (٣) .

الحديث الأول : حديث أنس رضي الله عنه قال : "قنت النبي صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا يدعو على رعل وذكوان"

هذا الحديث قال عنه الإمام أحمد : "منكر" وأخرجه في المسند ٢٣٢/٣ ، و٢٨٢/٣ من هذا الوجه بعينه ، أي من حديث حظلة ، وهو مضعف عند الأئمة ، وقال عنه الإمام أحمد : منكر الحديث ، يحدث بأعاجيب ، وأصل الحديث ثابت في

١ - قائل ذلك هو أبو موسى المدني . خصائص المسند ص ١٤ ، وص ١٦ .

٢ - سيأتي ذكر أقوالهم إن شاء الله تعالى .

٣ - العلل ، رواية الميموني (٤٦٨) ويأتي الحديث الأول برقم - ٦٥ والثاني برقم (١٣٣)

الصحيحين من طرق مختلفة عن أنس رضي الله عنه . (١) .

والحديث الآخر : حديث أنس رضي الله عنه قال : قال رجل : يا رسول الله ، الرجل منا يلقي أخاه ، أو صديقه ، أينحني له ؟ قال : لا قال : أفيلتزمه ويقبله ؟ قال : لا قال : أفياخذ بيده ويصافحه ؟ قال : نعم "

هذا الحديث تفرد به حنظلة السدوسي ، عن أنس رضي الله عنه .

وأنكره الإمام أحمد كما تقدم . وقد أخرجه في المسند ١٩٨/٣ من هذا الوجه .

حديث ثالث

وقال عبد الله بن أحمد : قال أبي : روى عبد الرحمن (بن زيد بن أسلم) . . حديثا . . منكرًا ، حديث: "أهل لنا ميتتان ودمان" (٢) .

هذا الحديث قال عنه الإمام أحمد : "منكر" وأخرجه في المسند ٩٧/٢ من طريق عبد الرحمن بن زيد به .

والمنكر في هذا الحديث رفعه ، فإنه قد روى موقوفاً ، وهو الصحيح . قاله : أبو زرعة الرازي ، والدارقطني ، والبيهقي ، هذا هو الصحيح ، أنه موقوف ، لكن له حكم الرفع .

حديث رابع

وقال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : حدثنا (يعني : هشيمًا) بحديث الشفعة ، حديث عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال : هذا حديث منكر " (٣)

حديث الشفعة هذا هو حديث جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها وإن كان غائبًا ، إذا كان

١ - تفصيل ذلك في حديث (٦٥)

٢ - العلال ، رواية عبد الله (٥٢٠٣) و (٥٢٠٤) وهو حديث (١٠٣)

٣ - العلال ، رواية عبد الله (٢٢٥٦) وهو حديث (٨٢)

طريقهما واحدا"

هذا الحديث مما تفرد به عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء بن أبي رباح .

قال الإمام البخاري : "ويروى عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا"

عنى بهذا : حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر رضي الله عنه قال :
قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ،
وصرفت الطرق فلا شفعة"

وهذا الحديث الثاني مخرج في الصحيحين وغيرهما ، ووجه الاختلاف بينهما في
الشفعة للجار ، فالحديث الأول يثبتها ، والثاني ينفيها ، ويثبتها للشريك فحسب .

وقد قال الإمام أحمد عن حديث عبد الملك : "منكر" وكذلك فإنه لم يعمل بمقتضاه
فإنه لا يرى الشفعة إلا للخليط ^(١) ومع ذلك أخرجه في المسند ٣٠٣/٣ من حديث
عبد الملك بن أبي سليمان ، به .

حديث خامس

قال المروزي : وذكرت له حديث زهير بن محمد ، عن العلاء ، عن أبيه ، عن
أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا كان نصف شعبان؛ فلا
صوم"

فأنكره ، وقال : سألت ابن مهدي عنه ، فلم يحدثني به ، وكان يتوقاه .

ثم قال أبو عبد الله : "هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي صلى الله عليه
وسلم" ^(٢)

هذا الحديث تفرد به : العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، فأنكره عليه الإمام
أحمد ، وقال : هذا خلاف الأحاديث . . . ومع ذلك أخرجه في المسند ٤٤٢/٢ .

^١ - انظر جامع الترمذي ٦٥٣/٣

^٢ - العلاء ، رواية المروزي (٢٧٨) وهو حديث (٧١)

حديث سادس

قال عبد الله : سمعت أبي يقول : طلحة بن يحيى ، أحب إلى من بريد بن أبي بردة . بريد ، يروى أحاديث مناكير .

وطلحة حدث بحديث عصفور من عسافير الجنة . . . " (١)

هذا الحديث رواه طلحة بن يحيى القرشي ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : دعي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنازة صبي من الأنصار ، فقلت : يارسول الله ، طوبى لهذا ، عصفور من عسافير الجنة ، لم يعمل السوء ، ولم يدركه قال : أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق للجنة أهلاً ، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم ، وخلق للنار أهلاً ، خلقهم لها ، وهم في أصلاب آبائهم "

هذا الحديث أنكر غير واحد أوله على طلحة بن يحيى ، وحكى بعضهم الإجماع على أن أطفال المسلمين في الجنة ، يعني خلافاً لأول الحديث .

وأنكره الإمام أحمد أيضاً فقال - كما تقدم : "بريد يروي أحاديث مناكير وطلحة حدث بحديث : "عصفور من عسافير الجنة" يعني فهو من مناكيره . وقد أخرجه في المسند ٤١/٦ و ٢٠٨ من طريق طلحة بن يحيى به (٢) .

٢ - ما وقع خطأ في إسناده

قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول في حديث حجاج بن أرطاه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله ، الرجل يغيب فلا يقدر على الماء ، أيجامع أهله ؟ قال : نعم "

قال أبي : هذا حديث مثني بن الصباح ، كأنه أنكره من حديث حجاج (٣)

١ - العلل ، رواية عبد الله (١٣٨٠) وهو حديث (٤)

٢ - وفي الحديث أقوال أخر تفصيلها في موضعه برقم (٤) والمقصود هنا أن الإمام أحمد أخرجه في المسند وقد أنكره .

٣ - العلل ، رواية عبد الله (١٧٢٤) وهو حديث (٢٣)

هذا الحديث رواه المثنى بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : "جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أكون في الرمل أربعة أشهر ، أو خمسة أشهر ، فيكون فينا النفساء ، والحائض ، والجنب ، فما ترى ؟ قال : عليك بالتراب"

ورواه أيضا غير المثنى عن عمرو بن شعيب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

ورواه أيضا غير واحد ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

وخالف في هذا: حجاج بن أرطاة سندا ، ومثنا .

أما سندا؛ فسلك به الجادة فجعله : "عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده". وإنما هو عن عمرو بن شعيب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة كما تقدم .

وأما المخالفة في المتن فظاهرة من مطابقة المتين .

وقد قال الإمام أحمد عن حديثه هذا : "هذا حديث مثني بن الصباح يعني على الوجه المذكور سندا ، ومثنا . قال عبد الله : كأنه أنكره من حديث حجاج ومع ذلك أخرجه في المسند ٢٢٥/٢ من حديث حجاج بن أرطاة به .

حديث آخر

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان ، عن أبي النضر ، عن أبي أنس ، أن عثمان توضع ثلاثا ، ثلاثا"

قال أبي : "إنما هو عن بسر بن سعيد" (١)

هذا الحديث في قصة وضوء عثمان : رواه جماعة من الثقات عن الثوري ، عن أبي النضر (سالم بن أبي أمية) عن بسر بن سعيد ، عن عثمان رضي الله عنه .

وخالفهم وكيع ، فرواه عن سفيان ، عن أبي النضر ، عن أبي أنس (مالك بن أبي

١ - العلل ، رواية عبد الله (٢٢٦٠) وهو حديث (١٧)

عامر الأصبحي) عن عثمان رضي الله عنه .

هكذا رواه وكيع ، فأبدل أبا أنس ببسر بن سعيد ، فقال الإمام أحمد : "إنما هو عن بسر بن سعيد" ومع ذلك فقد أخرجه في المسند ٥٧/١ من حديث وكيع الذي أخطأ فيه.

حديث ثالث

قال عبد الله : سمعت أبي يقول في حديث عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر : "انكسفت الشمس"

خالفه : ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير قال : أخبرني من أصدق ، فظننته يريد عائشة ."

قال أبي : رواه قتادة ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة .

قال أبي : أقضي بابن جريج على عبد الملك في حديث عطاء .

وقال أبي مرة أخرى وذكر عطاء فقال : أثبت الناس في عطاء : ابن جريج ، وعمرو بن دينار . . . " (١)

هذا الحديث - في صلاة الكسوف - رواه ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير قال : أخبرني من أصدق ، قال عطاء : فظننته يريد عائشة .

ورواه قتادة ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة .

وخالفهما : عبد الملك بن أبي سليمان ، فرواه عن عطاء ، عن جابر .

فرجح الإمام أحمد رواية ابن جريج فقال : "أقضي بابن جريج على عبد الملك" ومع ذلك أخرج حديث عبد الملك في المسند ٣١٧/٣ (٢) .

٣ - ما وقع فيه تدليس أو إرسال

١ - العلال ، رواية عبد الله (٥١٢٣) وهو حديث (٥٩)

٢ - للاستزادة من الأمثلة لهذا النوع انظر الأحاديث (٧٣) و (٧٧) و (١٠٢) و (١٢٣)

قال عبد الله : سمعت أبي يقول : حدثنا هشيم ، عن يعلى بن عطاء ، عن عبد الله بن سفيان الثقفي ، عن أبيه : " أن رجلا قال : يارسول الله - وقد قال هشيم : قلت يارسول الله - : مرني بأمر الإسلام ، أمرا لأسأل عنه أحدا بعدك " (١) .

قال أبي : لم يسمعه هشيم من يعلى بن عطاء " (٢) .

هذا الحديث ، رواه هشيم ، عن يعلى بن عطاء مدلساً . فإنه لم يسمعه منه كما قال الإمام أحمد ، ومع ذلك فقد أخرجه في المسند ٣٨٤/٤ .

إلا أن الحديث قد روى من غير وجه . وأخرجه مسلم في صحيحه .

حديث آخر

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا هشيم قال : أخبرنا الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يوم خيبر للفرس سهمين ، وللرجل سهما .

حدثني أبي قال : حدثنا هشيم قال : وعبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك .

سمعت أبي يقول : لم يسمعه هشيم من عبيد الله " (٣) .

هذا الحديث رواه جماعة من الثقات في الصحيحين وغيرهما ، "عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر" .

ورواه هشيم بن بشير ، عن عبيد الله ، فدلسه عنه ، فإنه لم يسمعه منه ، كما قال الإمام أحمد ، ومع ذلك أخرجه في المسند ٢/٢ من طريق هشيم به .

حديث ثالث

قال عبد الله بن أحمد : قلت لأبي : علي بن المبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ،

١ - تمامه : قال : قل آمنت بالله ، فاستقم .

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٢١٧١) وهو حديث (٢)

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٢١٩٢) وهو حديث (١٠١)

عن أبي ميمونة ، عن أبي هريرة : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قد طلقها زوجها .

قال : لأرى يحي سمعه إلا من هلال بن أسامة ، عن أبي ميمونة" (١) .

هذا الحديث ، ٥٠٠ وحدث أبو هريرة رضي الله عنه قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد طلقها زوجها ، فأرادت أن تأخذ ولدها ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استهما فيه ، فقال الرجل : من يحول بيني وبين ابني ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للابن : اختر أيهما شئت ، قال : فاختر أمه"

قال الإمام أحمد : "لأرى يحي سمعه إلا من هلال بن أسامة ، عن أبي ميمونة ، وقد رواه يحي بن أبي كثير ، عن أبي ميمونة ، يعني فدلسه وقد أخرجه أحمد هكذا في المسند ٤٤٧/٢ .

حديث رابع

وهذا في تدليس الشيوخ .

قال عبد الله : سمعت أبي يقول في حديث حجاج بن أرطاة ، عن قتادة ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، أنه وضع له وضوء ، قد ولغ فيه السنور .

قال أبي : قتادة هذا ليس هو قتادة بن دعامة ، هو من ولد أبي قتادة ، عن عبد الله بن أبي قتادة" (٢)

قتادة هذا هو ابن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري سكت عنه البخاري ، وابن أبي حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وقد روى عنه حجاج بن أرطاة هذا الحديث ، فقال : "عن قتادة" هكذا ، لم ينسبه ، موهما أنه قتادة بن دعامة ، الثقة المشهور ، فبينه الإمام أحمد ، ومع ذلك أخرجه في

١ - العلال ، رواية عبد الله (٦٢٤) وهو حديث (٩٤)

٢ - العلال ، رواية عبد الله (٤٨٣٦) و (٤٧٣٧) وهو حديث (١٥)

المسند ٣٠٩/٥ من طريق حجاج ، عن قتادة ، به الوجه الموهوم (١) .

٤ - الحديث الغريب المخالف

قال عبد الله : حدثت أبي بحديث الأشجعي ، ووكيع ، عن سفيان ، عن أبي قيس ، عن هزيل ، عن المغيرة بن شعبة قال : مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الجوربين والنعلين "

قال أبي : ليس يروى هذا إلا من حديث أبي قيس .

قال أبي : أبي عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث به ، يقول : " هو منكر " يعني حديث المغيرة هذا ، لا يرويه إلا من حديث أبي قيس " (٢) .

وقال الإمام أحمد في موضع : " المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الخفين " ليس هذا إلا من أبي قيس ، إن له أشياء مناكير " (٣) .

هذا الحديث رواه جماعة من الثقات ، عن المغيرة بن شعبة ، في الصحيحين وغيرهما بذكر المسح على الخفين .

وخالفهم : أبو قيس الأودي ، عبد الرحمن بن ثروان ، فرواه عن هزيل بن شرحبيل ، عن المغيرة بن شعبة ، فذكر المسح على الجوربين والنعلين .

وقد أنكر الإمام أحمد حديثه هذا ، وقال : " ليس يروى إلا من حديث أبي قيس " وقد أخرجه في المسند ٢٥٢/٤ من حديث أبي قيس .

٥ - ما أخطأ راويه في لفظه

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن شعبة قال : حدثني عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن صفوان بن عسال قال : قال رجل من اليهود : انطلق بنا إلى هذا النبي ، قال : لا تغفل النبي فإنه لو سمعها كان له أربعة

١ - وانظر لزيادة الأمثلة الأحاديث (١١) و(٥١) و(٨٩)

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٥٦١٢)

٣ - العلل ، رواية الميموني (٤١٧) وهو حديث (٢٠)

أعين ، وقص الحديث "فقالا : "تشهد أنك رسول الله صلى الله عليه وسلم"

سمعت أبي يقول : خالف يحي بن سعيد غير واحد فقالوا : "تشهد أنك نبي"

قال أبي : "ولوا قالوا : نشهد أنك رسول الله" كانا قد أسلما ، ولكن يحي أخطأ فيه خطأ قبيحا" (١) .

هذا الحديث رواه جماعة من الثقات عن شعبة قصة قدوم هذين اليهوديين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالوا جميعا في رواياتهم : "نشهد أنك نبي" وقد جاء ما يدل على أنهما لم يسلما ، فقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما : فما يمنعكما أن تسلما ؟ . . .

وخالفهم جميعا : يحي بن سعيد القطان فقال في روايته : "نشهد أنك رسول الله صلى الله عليه وسلم"

قال الإمام أحمد : "أخطأ فيه خطأ قبيحا" ومع ذلك أخرجه في المسند ٢٤٠/٤ من حديث يحي القطان بهذا اللفظ .

وبعد

فوجود هذه الأحاديث التي أعلمها الإمام أحمد - نفسه - في المسند ، وهي أمثلة لغيرها - برهان واضح على أن الإمام أحمد لم يشترط الصحة في المسند ، كما قال أبو موسى المدني ، وبعض ما تقدم من الأحاديث هو في الأحكام كما في حديث "الشفعة للجار" أعلمه الإمام أحمد ، ولم يعمل به ، وأخرجه في المسند .

وهذا المعنى قد ذكره غير واحد من الأئمة ، وهو محكي عن أهل الحديث .

قال ابن القيم بعد أن حكى قول بعضهم : "ماسكت عنه في المسند فهو صحيح عنده : "قال :

"هذه المقدمة لامستند لها ألبة ، بل أهل الحديث كلهم على خلافها ، والإمام أحمد

^١ - العلل ، رواية عبد الله (٤٢٨٦)

لم يشترط في مسنده : الصحيح ، ولا التزمه . وفي مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها ، فضعفها بعينها ، وأنكرها . . . (١) .

ثم ساق جملة من تلك الأحاديث التي أخرجها في المسند ، وتكلم عليها ، ثم قال :
"وبهذا يعرف وهم الحافظ أبي موسى المدني في قوله : "إن ماخرجه الإمام أحمد في مسنده ، فهو صحيح عنده" (٢) .

وممن تكلم في هذه المسألة : ابن الجوزي فقد سئل : "هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح ؟ فقال : نعم" ثم قال :

"الإمام أحمد روى المشهور ، والجيد ، والرديء ، ثم هو قد رد كثيرا مما روى ، ولم يقبل به ، ولم يجعله مذهبا له . . . ومن نظر في "كتاب العلل" الذي صنفه أبو بكر الخلال؛ رأى أحاديث كثيرة ، كلها في المسند ، وقد طعن فيها أحمد" (٣) .

وقد جاءت رواية عن الإمام أحمد ، هي القول الفصل في هذا .

قال عبد الله : قلت لأبي : ماتقول في حديث ربيع بن حراش (٤) ، عن حذيفة ؟ قال : الذي يرويه : عبد العزيز بن أبي رواد ، قال : الأحاديث بخلافه . قلت : فقد ذكرته في "المسند" ؟ قال : قصدت في "المسند" المشهور "فلو أردت أن أقصد ماصح عندي؛ لم أورد في هذا "المسند" إلا الشيء بعد الشيء اليسير ، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث؛ لست أخالف ماضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه" (٥) .

وهذه الرواية عن أحمد اعتمدها أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨) وقال :

"إنما روى أحمد في مسنده ماشتهر ، ولم يقصد الصحيح ، ولا السقيم . . . وقد

١ - الفروسية لابن القيم ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

٢ - الفروسية ص ٢٦٣

٣ - صيد الخاطر ص ٤٩٦ ، و ٤٩٧ .

٤ - حراش ، بالمهملة . وهو أخو ربعي بن حراش . انظر توضيح المشتبه ١٥٦/٣

٥ - خصائص المسند ص ١٧ وصيد الخاطر ص ٤٩٨ ، والفروسية ص ٢٦٣ .

أخبر عن نفسه كيف طريقه في المسند ، فمن جعله أصلاً للصحة فقد خالفه ، وترك مقصده" (١) .

غير أن الحقيقة لاتظهر عن "المسند" كاملة إلا بذكر مايقابل ذلك .

فإن الإمام أحمد قد انتقى أحاديث المسند من أحاديث كثيرة .

وجعله للناس إماماً .

ونزهه عن أحاديث بالضرب عليها ونحو ذلك .

قال حنبل بن إسحاق : جمعنا أحمد بن حنبل ، أنا وصالح ، وعبد الله ، وقرأ علينا المسند ، وماسمعه غيرنا ، وقال لنا :

"هذا كتاب قد جمعته ، وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن وجدتموه فيه ، وإلا فليس بحجة" (٢) .

قال ابن القيم : "هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه ، وهي صحيحة بلا شك" ثم ذكر مامفاده أن قوله هذا لايعني أن : "كل حديث فيه فهو حجة" (٣) .

وقال عبد الله بن أحمد : قلت لأبي - رحمه الله - : لم كرهت وضع الكتب ، وقد عملت المسند ؟ فقال : عملت هذا الكتاب إماماً ، إذا اختلف الناس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع إليه" (٤) .

وقد ضرب الإمام أحمد على أحاديث في المسند تنزيهاً له عنها فقد أخرج في المسند ١٨٢/٣ حديث يحيى بن سعيد ، عن حميد ، عن أنس رضي الله عنه : " أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا من ديارهم إلى قرب المسجد ، فكره رسول الله صلى الله

١ - صيد الخاطر ص ٤٩٨

٢ - التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص ١٦١ وسير أعلام النبلاء ٣٢٩/١١ والمصعد الأحمد ص ٢١

٣ - الفروسية ص ٢٧١

٤ - خصائص المسند ص ١٢ ، والتقييد ص ١٦١

عليه وسلم أن يعرى المسجد . . . الحديث .

قال عبد الله بن أحمد : أخطأ فيه يحي بن سعيد ، وإنما هو : "أن يعرو المدينة" فقال يحي : "المسجد" وضرب عليه أبي هاهنا ، وقد حدثنا به في كتاب يحي بن سعيد" (١) .

وقال عبد الله بن أحمد في المسند ١/٣٢١ : "وكان في كتاب أبي : عن عبد الصمد ، عن أبيه ، عن الحسين (٢) - : يعني ابن ذكوان - عن حبيب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يمشي في خف واحد أو نعل واحدة ، وفي الحديث كلام كثير غير هذا .

فلم يحدثنا به ، ضرب عليه في كتابه ، فظننت أنه ترك حديثه (يعني الحسن بن ذكوان) من أجل أنه روى عن عمرو بن خالد ، الذي يحدث عن زيد بن علي ، وعمرو بن خالد لايساوي شيئاً" (٣) .

وقال عبد الله بن أحمد في المسند ٤/٣٨٢ : "وكان في كتاب أبي : حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا فائد بن عبد الرحمن . . . فذكر حديثين له ثم قال : "فلم يحدثنا أبي بهذين الحديثين ، ضرب عليهما من كتابه ، لأنه لم يرض حديث فائد بن عبد الرحمن ، أو كان عنده متروك"

وقال عبد الله في المسند ٤/٤٤١ : حدثني أبي ، حدثنا يزيد أخبرنا رجل - والرجل كان يسمى في كتاب أبي عبد الرحمن : عمرو بن عبيد - . . . فروى حديث عمران : "ماشبع آل محمد . . . ثم قال عبد الله بن أحمد :

"كان أبي - رحمه الله - قد ضرب على هذا الحديث في كتابه ، فسألته ، فحدثني به ، وكتب عليه : "صح ، صح"

"قال أبو عبد الرحمن : إنما ضرب أبي على هذا الحديث لأنه لم يرض الرجل

١ - وانظر العلل ، رواية عبد الله (٤٢٨٠) و (٤٢٨٣) وهو حديث (٥٣)
 ٢ - صوابه : الحسن انظر حديث (١٠٥)
 ٣ - وانظر العلل ، رواية عبد الله (٣٦٣٤) و (٣٦٣٥) وحديث (١٠٥) .

الذي حدث عنه يزيد" ١ - هـ .

وروى في المسند ٢٠٩/٢ عن أبيه حديث ميمون بن أستاذ ، عن الصدفي ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "من مات من أمتي ، وهو يشرب الخمر وقال عبد الله :

"ضرب أبي على هذا الحديث ، فظننت أنه ضرب عليه لأنه خطأ"

وقال عبد الله : سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان ؟ قال : لم أخرج عنه في المسند شيئاً ، وقد أخرجت عنه عن غير وجه الحديث . منذ حدث بحديث المواقيت... تركته" (١) .

وقال عبد الله : قرأت على أبي : ابن أبي عدي ، عن سليمان ، عن أبي عثمان ، عن قبيصة بن مخارق ، ووهب بن عمرو ، قالوا : "لما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (٢) قال أبي : كذا قال ابن أبي عدي : "وهب بن عمرو" ، وإنما هو : "زهير بن عمرو" (٣) .

هذا الحديث أخرجه في المسند ٤٧٦/٣ عن قبيصة بن مخارق فحسب ثم قال عقبه :

قال ابن أبي عدي في هذا الحديث : "عن قبيصة بن مخارق ، ووهب بن عمرو" وهو خطأ ، إنما هو زهير بن عمرو ، فلما أخطأ ، تركت وهب بن عمرو" ١ - هـ .

ومن هذه النماذج يتضح أن الإمام أحمد تحاشى الرواية في المسند عن المتروكين ، واما وقع فيه خطأ .

وربما أخرج الإمام أحمد الحديث في المسند ليبين علته .

١ - العلل ، رواية عبد الله (٥٣٢٦) وانظر حديث (٢٨)

٢ - سورة الشعراء آية ٢١٤

٣ - العلل ، رواية عبد الله (٢٨٨٣) وهو حديث (١١٢)

فقد أخرج في المسند ١٤٣/٣ حديث حماد بن يحيى الأبح ، عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : مثل أمتي مثل المطر ، لا يدرى أوله خير أو آخره"

ثم عقبه بحديث حماد بن سلمة ، عن ثابت ، وحميد ، ويونس ، عن الحسن ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "فذكره .

هكذا عقب حديث الأبح الموصول بحديث حماد بن سلمة المرسل ، وإنما فعل ذلك ليبين علة حديث الأبح ، ولم يذكر المرسل إلا لهذا ، فإن المرسل ليس مما يدخل في موضوع كتاب "المسند"

وقد صرح بهذه العلة في موضع آخر .

قال عبد الله بن أحمد : "سألت أبي عن هذا الحديث ؟ (يعني حديث الأبح الموصول) فقال : هو خطأ ، إنما يروى هذا الحديث عن الحسن" (١) .

وروى في المسند ٤٤٢/١ حديث بشير بن سلمان أبي إسماعيل ، عن سيار أبي الحكم ، عن طارق ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من نزلت به فاقة . . . الحديث"

ثم عقبه بحديث بشير ، عن سيار أبي حمزة به ، الحديث .

قال عبد الله : قال أبي : "وهو الصواب ، سيار أبو حمزة ، قال : "وسيار أبو الحكم لم يحدث عن طارق بن شهاب بشيء" (٢) .

وروى الإمام أحمد في المسند ٤١٧/٥ عن وكيع ، حدثنا قريش بن حيان ، عن أبي واصل قال : "لقيت أبا أيوب الأنصاري فصافحني ، فرأى في أظفاري طولاً . . . الحديث .

^١ - العلل ، رواية عبد الله (٥٤٠٠) و (٥٤٠١) وانظر حديث (١٣١)

^٢ - وانظر العلل ، رواية عبد الله (٥٨٨) و (١٣٧٣) وحديث (١٣)

هذا الحديث أخرجه في مسند أبي أيوب الأنصاري من المسند ثم قال عقبه :
 "يسبقه لسانه (قال عبد الله : يعني : وكيعا) فقال : لقيت أبا أيوب الأنصاري ، وإنما
 هو أبو أيوب العتكي ١ - هـ .

والعتكي هذا تابعي ، فحديثه مرسل ، فأخرجه ليبين علته (١) .

وربما أخرج في المسند ما ليس له أصل .

فقد أخرج في المسند ٢٧٠/١ حديث الحكم بن عتيبة ، عن مقسم بن بجرّة ، عن
 ابن عباس رضي الله عنهما : "أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ميمونة بنت
 الحارث ، فجعلت أمرها إلى العباس ، فزوجها النبي صلى الله عليه وسلم"

هذا الحديث سأله عنه ابنه عبد الله فقال : "هذا حديث ليس له أصل . وقال :
 النبي صلى الله عليه وسلم ، خطب حفصة إلى عمر ، فزوجه : الزهري ، عن سالم ،
 عن ابن عمر ، عن عمر : "خطبها النبي صلى الله عليه وسلم - يعني حفصة -
 فزوجه - .

والنبي صلى الله عليه وسلم خطب إلى أبي بكر فزوجه .

وقال شعبة : ولم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا فيها" (٢) .

هكذا قال الإمام أحمد عن هذا الحديث : "ليس له أصل" وذكر من صحاح
 الأحاديث ما يعارضه ، ومع ذلك فقد أخرجه في المسند .

قال الحافظ العراقي عن المسند : "إن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة ، وإن فيه
 أحاديث يسيرة موضوعة" وجمع في ذلك جزءا مما قال فيه "بعض أئمة هذا الشأن إنه
 موضوع" (٣) فذكر فيه : تسعة أحاديث فتتبعها الحافظ ابن حجر وزاد عليها وأجاب
 عليها حديثا حديثا ، في كتابه : "القول المسدد في الذب عن المسند" .

١ - وانظر العلل ، رواية عبد الله (٢٢٥٩) وحديث (١٤٢)

٢ - العلل ، رواية عبد الله - (٤٠٥٢) وهو حديث (٨٧)

٣ - القول المسدد في الذب عن المسند ص ٣ - ٥

وأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عما قيل إنه موضوع . بأن الموضوع نوعان ، أحدهما ماقام دليل على أنه باطل ، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب ، بل غلط فيه .

والثاني : هو الذي تعمد صاحبه الكذب .

يعني فالنوع الأول قد يوجد منه في المسند دون الثاني (١) .

وقال في موضع آخر :

"كان أحمد - رحمه الله - على ما تدل عليه طريقته في المسند ، إذا رأى أن الحديث موضوع ، أو قريب من الموضوع لم يحدث به ، ولذلك ضرب على أحاديث رجال ، فلم يحدث بها في المسند ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين" (٢) .

والخلاصة مما تقدم عن المسند :

أن الإمام أحمد أراده للناس إماما وحجة عند الاختلاف وأنه قصد فيه إخراج المشهور ، ولم يشترط الصحة .

وأنه نزهه عن حديث من رأى أنه متروك ، كما تقدم قوله عن عبد العزيز بن أبيان .

وأنه نزهه عن بعض أحاديث فُضِرَ عليها ، أو تحاشى الخطأ الذي وقع فيها .

وأنه لم يخل من أحاديث ضعيفة ، وبعضها أعلاها الإمام أحمد نفسه .

وأن الموضوع لا يوجد فيه إلا على سبيل النادر الذي لاحكم له ، من قبيل ما وقع على سبيل الخطأ ، لا العمد .

ويجمل بعض ماتقدم قول الإمام الذهبي :

١ - انظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٤٨/١ .

٢ - اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٥٧ .

"فيه جملة من الأحاديث الضعيفة ، مما يسوغ نقلها ، ولا يجب الاحتجاج بها ،
وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ، ولكنها قطرة في بحر" (١) .

١ - سير أعلام النبلاء ٣٢٩/١١ .

موقفه من اختلاف الوصل والإرسال أو الرفع والوقف

هذه المسألة مما وقع الاختلاف فيها ، هل الحكم فيها لمن وصل ، أو رفع ، أو لمن أرسل أو وقف ، أو يحكم فيها للأكثر ، أو للأحفظ ، أو يحكم فيها بالقرائن والدلائل بحسب ما يقتضيه الحال في كل حديث .

وهذا الأخير هو الذي كان عليه الإمام أحمد رحمه الله ، فإنه يرجح الموصول تارة ، والمرسل تارة أخرى ، والمرفوع أحيانا ، وفي أحيان أخرى يرجح الموقوف ، وبيان ذلك في النماذج التالية .

أولا : مارجح فيه الموصول .

قال عبد الله بن أحمد : "سألت أبي قلت : يصح حديث سمرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "من ترك الجمعة؛ عليه دينار ، أو نصف دينار ، يتصدق به" ؟ فقال : "قدامة بن وبرة ، يرويه ، لا يعرف .

رواه أيوب أبو العلاء ، فلم يصل إسناده ، كما وصله همام ، قال : " نصف درهم ، أو درهم " ، خالفه في الحكم ، وقصر في الإسناد" (١) .

وقال أبو داود : "سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن اختلاف هذا الحديث فقال : همام عندي؛ أحفظ من أيوب ، يعني أبا العلاء" (٢) .

وجاء هذا عنه من رواية عبد الله أيضا . (٣)

هذا الحديث رواه همام بن يحيى العوذى ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن سمرة بن جندب ، هكذا موصولا .

وخالفه أيوب بن أبي مسكين ، ويقال : ابن مسكين ، أبو العلاء ، عن قتادة ، عن

^١ العلل رواية عبد الله (٣٦٧) وهو حديث (٤٨) .

^٢ سنن أبي داود ١ / ٦٣٩ وسؤالات أبي عبيد الآجري (٦٥٥) .

^٣ المستدرک ١ / ٤١٦ والسنن الكبرى للبيهقي ٣ / ٢٤٨ .

قدامة بن وبرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا مرسلا .

ورجح الإمام أحمد حديث همام بن يحيى الموصول ، على حديث أيوب المرسل فقال عن أيوب : "لم يصل إسناده . . . قصر في الإسناد"

ونص في الرواية الأخرى على سبب ترجيحه فقال : "همام عندي؛ أحفظ من أيوب" والمقصود هنا أنه رجح الموصول على المرسل .

مثال آخر

قال عبد الله بن أحمد : "قال أبي : غندر ، لم يسند عن شعبة حديث عمرو بن مرة ، عن الحسن بن مسلم : " أن جارية تمرط شعرها " نقص من إسناده يعني عائشة" (١)

هذا الحديث رواه شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن الحسن بن مسلم بن يَنَاق ، عن صفية بنت شيبة ، عن عائشة رضي الله عنها .

كذا رواه عن شعبة ، عامة أصحابه : آدم بن أبي إياس ، ويحيى بن أبي بكير ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهم ، ورواية بعضهم في الصحيحين .

ورواه هكذا موصولا : أيضا غير واحد ، عن الحسن بن مسلم به في الصحيحين وغيرهما ، كما رواه عامة أصحاب شعبة .

وخالفهم جميعا : "محمد بن جعفر (غندر) فرواه عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن الحسن بن مسلم : " أن جارية . . . الحديث .

هكذا رواه مرسلا ، ورجح الإمام أحمد رواية الأكثرين الموصولة فقال عن "غندر" : "نقص من إسناده" قال عبد الله : "يعني : عائشة"

وهذا واضح بيِّن ، أن الإمام أحمد رجح الموصول لأن غندر : "نقص من إسناده"

وصورة حديثه صورة المرسل ، فإن الحسن بن مسلم ، من الطبقة الخامسة ،

العلل رواية عبد الله (٥١٦٣) .

وهم : صغار التابعين (١)

مثال آخر

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا إسماعيل بن عليّة قال : حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن علي بن محمد بن علي : "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء"

قال أبي : "إنما هو عبد الله ، وحسن ابنا[محمد بن]علي ، عن أبيهما ولكن كذا قال معمر" (٢) .

هذا الحديث رواه مالك ، وابن عيينة ، وعبيد الله بن عمر ، ويونس بن يزيد ، وغيرهم ، عن الزهري ، عن عبد الله ، والحسن ابني محمد بن علي بن أبي طالب ، ابن الحنفية ، عن أبيه ، علي رضي الله عنه مرفوعا .

ورواه معمر مرة مثلهم .

كذا رواه الإمام أحمد في المسند ١/١٤٢ ، عن عبد الرزاق ، عن معمر .

ورواه معمر مرة فخالف فيه ، فقال : "عن الزهري ، عن علي بن محمد بن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم . . ." هكذا رواه مرسلًا وأخطأ في اسم راويه .

ورجح الإمام أحمد رواية الأكثرين فقال : "إنما هو : عبد الله ، وحسن ابنا[محمد بن]علي ، عن أبيهما . (٣) ولكن كذا قال معمر "يعني فأخطأ .

ثانيا : مارجح فيه المرسل

وعلى العكس مما تقدم ، فقد يرجح الإمام أحمد المرسل على الموصول .

قال المروزي : "وقال (الإمام أحمد) في حديث عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن

١ - التقريب (١٢٩٦)

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٣٧٩٧) وهو حديث (٩١) وما بين المعكوفتين ساقط من الأصل . أو أنه نسبهما لجدّهما

٣ - أي : عن أبيهما ابن الحنفية ، عن أبيه علي رضي الله عنه .

عمر ، في مثل قصة ذي الـيدين .

فقال : كان يقول : "يعني أبا أسامة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة" .

ثم يقول :

"عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله"

وقال : قال يحيى بن سعيد : إنما هو في كتاب عبيد الله،مرسل ،

وماينبغي إلا كما قال يحيى ، وأنكره" (١)

هذا الحديث رواه أبو أسامة حماد بن أسامة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر .

قال يحيى بن سعيد : إنما هو في كتاب عبيد الله؛مرسل .

وأنكره أيضا الإمام أحمد وقال : "وماينبغي إلا كما قال يحيى"يعني مرسلا .

فرجح الإمام أحمد المرسل ، لأنه المثبت في كتاب الشيخ .

وهو هنا عبيد الله بن عمر ، فرواه عنه أبو أسامة من حفظه ، فوهم فيه فوصله .

مثال آخر

قال عبد الله : "حدثنا بعض الكوفيين قال : حدثنا حفص بن غياث ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : "خمروا وجوه موتاكم ، ولاتشبهوا بيهود"

فحدثت به أبي فأنكره ، وقال : هذا أخطأ فيه حفص فرفعه .

وحدثني عن حجاج الأعور ، عن ابن جريج ، عن عطاء؛مرسل" (٢) .

١ - العلل رواية المروزي (٢٦٢) وهو حديث (٥٥)

٢ - العلل ، رواية عبد الله (٢٧٠٩) وهو حديث (٦٧)

قوله : "أخطأ فيه حفص فرفعه" أي رفعه إلى ابن عباس ، يعني موصولاً
ثم رواه مرسلًا ، وجعل ذلك هو الصواب وهذا مثال واضح على ترجيحه
المرسل على الموصول .

مثال آخر

قال عبد الله : "سألته عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامي ، عن الوليد بن
مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس : "أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : "إن الله تجاوز لأمتي عما استكروها عليه ، وعن الخطأ والنسيان"
وعن الوليد عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله"

فأنكره جدا ، وقال : "ليس يروى فيه إلا عن الحسن ، عن النبي صلى الله عليه
وسلم" (١)

هذا الحديث روي موصولاً ، من حديث ابن عباس ، ومن حديث ابن عمر ،
فأنكر الإمام أحمد ذلك جدا . ورجح المرسل فقال : "ليس يروى فيه إلا عن الحسن ،
عن النبي صلى الله عليه وسلم"

وهذا كثير عن الإمام أحمد ، يرجح المرسل على الموصول ، وقد تقدم أنه ربما
أخرج الحديث المرسل في المسند ليعل به الموصول (٢)

وعلم بما تقدم قريبا ، أنه على عكس ذلك ربما رجح الموصول على المرسل ،
وهو في كلا الأمرين يدور مع القرائن والدلائل في كل حديث بحسبه .

وهكذا الشأن في الاختلاف رفعا ووقفا ، وبيان ذلك فيما يلي .

أولا : ترجيح الموقوف

قال المروزي : "وذكرت له حديث نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر : "من باع

١ - العلل ، رواية عبد الله (١٣٤٠) وهو حديث (١٤٨)

٢ - وانظر مزيدا من الأمثلة لهذه الأحاديث (٥٧) و (٧٩) و (٩٣) و (٩٨) و (١٢١) و (١٣١)

عبدا ، وله مال ، فماله للبايع"

فقال : خالفه سالم ، هكذا رواه الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : فأیما الثبت ؟ فتبسم ، وقال : الله أعلم .

قلت : مالذي يميل إليه قلبك منهما ؟ قال : أرى - والله أعلم - إلى نافع" (١) .

هذا الحديث رواه عن ابن عمر : سالم بن عبد الله بن عمر ، ونافع مولاة ، واختلفا .

فأما سالم ، فرواه مرفوعا ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وأما نافع فرواه - على الوجه المحفوظ عنه - عن ابن عمر ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفا عليه .

وقد سئل الإمام أحمد عن هذا الاختلاف بينهما رفعا ، ووقفا ؟ فقال أولا : "الله أعلم"

وهذا القدر من جوابه دليل واضح على أن الإمام أحمد ليست له قاعدة مطردة في مثل هذا بالحكم ، للمرفوع ، أو للموقوف ، وإلا لقال به ، ولم يتردد .

ثم إنه أفاد أنه يميل إلى ترجيح الموقوف ، فقال حين سئل : "مالذي يميل إليه قلبك منهما ؟ قال أرى - والله أعلم - إلى نافع"

مثال آخر

قال عبد الله : وحدثت أبي بحدث حدثناه عثمان بن أبي شيبة قال : حدثنا جرير ، عن محمد بن سالم ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم :

"فيما سقت السماء العشر ، وماسقي بالغرب والدالية ، فنصف العشر"

١ - العلل ، رواية المروزي (٢٧٤) وهو حديث - (٨٣)

قال أبي : هذا حديث أراه موضوعا ، أنكره من حديث محمد بن سالم^(١)

هذا الحديث رواه أبو إسحاق السبيعي ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي رضي الله عنه موقوفا .

رواه هكذا عن أبي إسحاق : سفيان الثوري ، وإسرائيل بن يونس ، وأبو بكر بن عياش ، والحسن بن صالح ، وعمار بن رزيق ، وقيس بن الربيع ، وشريك بن عبد الله .

هؤلاء كلهم رووه عن السبيعي ، به موقوفا .

وخالفهم جميعا : محمد بن سالم الهمداني - وهو متفق على ضعفه - فرواه عن أبي إسحاق السبيعي ، مرفوعاً .

فقال الإمام أحمد : "هذا حديث أراه موضوعا"

وقد أبان ابنه عبد الله وجه إنكاره فقال : "أنكره من حديث محمد بن سالم فعلم بهذا أنه رجح الموقوف. وهو رواية الأكثرين . (٢)

ثانيا : ترجيح المرفوع

قال الإمام أحمد في المسند ٢٩٦/٥ : "حدثنا سفيان قال : سمعناه من داود بن شابور ، عن أبي قزعة ، عن أبي الخليل ، عن أبي حرملة ، عن أبي قتادة ، قال :

"صيام عرفة يكفر السنة ، والتي تليها ، وصيام عاشوراء يكفر سنة"

هكذا رواه الإمام أحمد عن سفيان موقوفا ثم قال : "لم يرفعه لنا سفيان ، وهو مرفوع"

وهذا واضح جلي ، في أنه يرجح المرفوع"

^١ - العلل ، رواية عبد الله (١٣٣٢)

^٢ - وانظر أمثلة أخرى لهذا حديث (٤) و (١٠٣)

مثال آخر

قال الإمام أحمد في المسند ١٠٤/٢ : حدثنا عفان ، حدثنا محمد بن عمرو ، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن : أن ابن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

"كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام"

قال عبد الله بن أحمد : فقلت له : إن أصحابنا حدثونا عن ابن سيرين ، عن ابن عمر ، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

قال أبي : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أن ابن عمر حدثه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله " ا - ه .

وقول الإمام أحمد : "حدثني أبو سلمة . . ." لايعني نفسه قطعاً .

وإنما يقصد أن قائل ذلك : هو : محمد بن عمرو بن علقمة ، راويه عن أبي سلمة ، وإنما اختصره ، لأن سامعه يفهم مراده ، ولا يشتبه عليه ذلك . (١)

ويظهر من هذا الجواب أن الإمام أحمد يرجح المرفوع ، ويحكي أن راويه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن هكذا ، وكذلك أبو سلمة سمعه من ابن عمر هكذا مرفوعاً ، قال ذلك جواباً حين ذكر له ابنه عبد الله الموقوف .

وخلاصة الكلام من جميع ماتقدم أن منهج الإمام أحمد في اختلاف الوصل والإرسال ، أو الرفع والوقف ، إنما هو الترجيح بحسب الدلائل والقرائن ، في كل حديث بحسبه .

ومن تلك القرائن : الترجيح لرواية الأحفظ ، أو الأكثر ، أو ترجيح ما في الكتاب ، أو غير ذلك من القرائن .

وهذا هو الراجح في هذا النوع من الاختلاف ، وهو الذي عليه كبار الأئمة

١ - انظر مقاله العلامة أحمد شاکر بحاشية المسند (٥٨٢٠)

النقاد ، خلافا لمن حكى قاعدة مطردة بترجيح الوصل ، أوضده ، أو الرفع أو مقابله.
قال العلائي :

"وكلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن ، كعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري وأمثالهم يقتضى أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي ، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث" (١) .

وهذا كلام قيم نفيس في هذه المسألة تدعمه الدلائل الواضحة التي سبق ذكرها ، بالنسبة للإمام أحمد ، والله أعلم .

١ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٦٠٤/٢ وتوضيح الأفكار ٣١٨/١

منهج البحث

يتلخص المنهج الذي سرت عليه في دراسة الأحاديث المعلولة وتخرجها فيما يلي :

أولاً : الجمع والإنتقاء .

قمت بجمع الأحاديث على المنهج التالي :

١ - الأحاديث المرفوعة المعلولة التي تضمنتها كتب العلل التي يرويه تلاميذ الإمام أحمد . في رواية كل من ابنه عبدالله ، والمروزي ، والميموني . وقصدت أيضاً : رواية ابنه صالح بن أحمد ، إلا أنني لم أجد فيها ما ينطبق عليه شرطي . كما سيأتي .

٢ - ما صرح فيه الإمام أحمد بالعلة ، بأي عبارة أو إشارة ، تكلم في الحديث أوفي راويه ، أو ساق فيه الخلاف وجعل أحد الوجهين - أو الأوجه - مرجوحاً أو راجحاً ، جزم في كل ذلك بما قاله ، أو ذكره على سبيل الظن .

واجتنبت ما لا يفهم أنه أعله إلا على سبيل الإيماء البعيد ، مما قد يدخل فيه الشك والاختلاف في مراده ، كما لو ذكر الاختلاف في الأسانيد ولم يرجح .

٣ - ما عرفت متنه المقصود . فإن الغالب على كتب العلل إنما هو ذكر الأحاديث بأطرافها ، وقد يعرف الحديث المقصود لأول وهلة . وقد لا يعرف إلا بعد بحث ، لأن طرفه المذكور قد لا يدل عليه إلا من طرف خفي . وقد يتبادر منه أحياناً خلاف المقصود . فتجد مثلاً : "حديث المواقيت" فيظنه الظان : "مواقيت الحج" وإنما هو : "مواقيت الصلاة"

وربما لم يذكر من متن الحديث شيئاً ، فأستدل عليه بسنده ما أمكنني ذلك .

ثانياً : ترتيب الأحاديث .

رتبت الأحاديث المعلولة - موضع البحث - على طريقة الجوامع . فابتدأت

بالإيمان ، ثم الطهارة ، وبقية أبواب العبادات . ثم المعاملات . ثم سائر الأبواب .

ثم جعلت لكل حديث رقماً متسلسلاً من أول الأحاديث إلى آخرها .

ثالثاً : عرض المباحث داخل كل حديث .

١ - أبدأ أولاً بنقل نص الإمام أحمد في إعلال الحديث ، مع الإشارة في الحاشية إلى موضع النص الذي نقلته ، بذكر الجزء والصفحة ورقم النص . فإن كان من رواية عبدالله فالإحالة فيه إلى الطبعة التي حققها الدكتور وصي الله بن محمد عباس . وإن كان من رواية المروزي ، أو الميموني ، فالإحالة فيها أيضاً إلى الطبعة التي حققها الدكتور وصي الله بن محمد عباس ، باسم العلل ومعرفة الرجال .

ولم أر داعياً إلى تكرار اسم الكتاب والرواية كل مرة . بل اكتفي بالإشارة إلى الصفحة ورقم النص .

٢ - إذا أشكل على شيء من النص المنقول ، أو كان فيه خطأ أو تصحيف ، تحققت في ذلك من المخطوط . للروايات الثلاث .

٣ - إذا كان للإمام أحمد قول آخر في الحديث ، أضفته وذكرته في هذا الموضوع غالباً وربما أنكره في ثنايا البحث .

٤ - أقول بعد ذلك : "متن الحديث" فأذكر فيه نص الحديث كاملاً . ليعرف الحديث الذي هو موطن البحث .

وربما كان الحديث قصيراً . فإذا ذكر أكثره في النص المنقول عن الإمام أحمد . ذكرت بعد ذلك تمامه . وإذا ذكر كامل الحديث في النص المنقول ، لم أحتج إلى هذا المبحث أصلاً .

٥ - أقول بعد ذلك : "التخريج والدراسة" .

وأنكر في هذا المبحث : تخريج الحديث وكلام الإمام أحمد عليه ، مضيفاً إليه ما أجده من كلام سائر الأئمة مبيناً العلة التي فيها وسببها .

٦- إذا وجدت في الحديث علة ثانية أضفت ذلك وجعلت له عنواناً هو: "علة أخرى".

٧- إن كان في الحديث أمر يحتاج إلى تنبيه ، أو استكمال ، أو فيه فائدة رأيت ذكرها ، أضفت ذلك وجعلت لكل منها عنواناً يناسبه ، فأقول : "فائدة" أو "تكميل" أو "تنبيه".

رابعاً : في البحث والدراسة .

١ - حرصت على استقصاء الأسانيد لكل حديث - وتتبعها في مظانها ما أمكنني - ولا تخفي الحاجة لمثل هذا في مباحث العلل .

٢ - أبدأ أولاً - في العرض - بذكر مخرج الحديث ، ثم ماتفرع عن ذلك من الطرق .

٣ - حرصت في عرض الأسانيد ، على إيضاح الوجه المعلول في الحديث ، ولهذا فقد أعرض أولاً تخريج الأوجه السليمة ، ثم المعلول . وهذا غالباً . وربما عكست ذلك فأبدأ بذكر الوجه المعلول ثم الأوجه السليمة إن رأيت ذلك أوضح . والذي يحدوني في ذلك كله ابتغاء الإيضاح ما أمكن .

٤ - في ترتيب ذكر المصادر التي خرجت الحديث منها ، أبدأ بذكر الكتب الستة . ثم بعد ذلك أذكر ما سواها حسب الترتيب التاريخي ، مبتدئاً بالأقدم فمن بعده ، حسب وفيات المصنفين .

٥- أقول في التخريج : " أخرجه " فلان . إلا إذا كانت روايته عن الراوي المذكور بلا واسطة فأقول : " رواه " .

٦- اكتفيت في التخريج بالإحالة إلى الجزء والصفحة ورقم الحديث ، ولم أذكر الباب ، ولو فعلت لأخذ ذلك حيزاً غير قليل من حجم البحث

٧ - حرصت على إيضاح مقصود الإمام أحمد بالعلة التي ذكرها . وقد عملت

لأجل ذلك ما يلي :

أ/إن كان للإمام أحمد كلام متفرق في الحديث جمعته في موضع واحد .

ب/حرصت على بيان السبب الذي أعل الإمام أحمد الحديث من أجله .فإن نص فيها ونعمت .وإلا اجتهدت في ذلك .

ج/أذكر كلام الأئمة الآخرين عن العلة التي ذكرها الإمام أحمد .كابن مهدي ، وابن المدني ، وابن معين ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، ثم الدار قطني ، والعقيلي وابن عدي .وغيرهم من الأئمة .

د/أبين حال الراوي الذي حصل منه الوهم أو الخطأ في الحديث ، فإن كان متفقاً عليه جرحاً ، أوتعديلاً أثرت الإختصار .

وإن كان مختلفاً فيه ، أثرت البسط ، والرجوع إلى المصادر الأصلية في تراجم الرواة ، حيث رأيت الحاجة لذلك .

وقد يرد ذكر الراوي في رواية عارضة ، فأكتفي بالاختصار في بيان درجته ، وإذا كان الراوي مذكوراً بتدليس ، وقد ضمنه ابن حجر مراتب المدلسين جعلت رمزاً لطبقته هو (ط) مصحوباً برقم الطبقة التي هو فيها ، على التفصيل الذي ذكره ابن حجر في مراتب المدلسين .

٨ - إذا اتفق الأئمة في العلة فيها ونعمت ، وإن اختلفوا رجحت ما أراه راجحاً بحسب الطاقة والإمكان .مع بيان وجه الترجيح وسببه .

٩ - بينت معنى الألفاظ الغريبة حيث وردت ، من كتب الغريب واللغة ، وشروح الحديث .

١٠ - شكلت المشكل من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها .

١١ - بينت موضع ما لا يعرف من البلدان والقرى ونحو ذلك .

خامساً : ختام البحث والفهارس

ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها . ثم وضعت فهارس تفصيلية أرجو أن تسهل الوصول إلى المراد من البحث .

القسم الثاني

الأحاديث المعلولة

تخریجا ودراسة

الإيمان

(١)

قال عبد الله : عرضت على أبي حديث عبيد الله بن موسى ، عن سفيان ، عن حكيم بن الديلم ، عن أبي بردة ، عن أبيه قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع فقال : " إن الله لا ينام "

فقال أبي : هذا حديث الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن أبي موسى .

هذا لفظ حديث عمرو بن مرة . أراه دخل لعبيد الله بن موسى ، إسناد حديث في إسناد حديث . (١)

وقال الخلال : "قال مهنا : سألت أحمد عن حديث حدث به عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري ، عن حكيم بن الديلم عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع ... " فذكر الحديث ؟

قال أحمد : ليس بصحيح ، هذا غلط من عبيد الله بن موسى ، لم يكن صاحب حديث ، هذا حديث الثوري ، عن حكيم ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى : " كانت اليهود تتعاطس عند النبي صلى الله عليه وسلم "

والحديث حديث المسعودي ، عن عمرو بن مرة ، قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ... " (٢)

متن الحديث

عن أبي موسى رضي الله عنه قال : " قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمس

(١) ٥٥٦/١ (١٣٢٧)

(٢) المنتخب من العلل للخلال (١٧١)

كلمات، فقال: "إن الله عز وجل لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه".

أخرجه مسلم وفي رواية عنده: "قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع...".

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه عبيد الله بن موسى، عن سفيان الثوري، عن حكيم بن الديلم، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

أخرجه من طريقه: عبد بن حميد في المنتخب ٤٧٩/١ (٥٤٠) والآجري في الشريعة ١١٨٨/٣ (٧٦٣) وأبو الشيخ في العظمة ٤٣٥/٢ (١٢٩) والسهمي في تاريخ جرجان ص ١٣٠ (١٣٣).

كلهم من طريق عبيد الله بن موسى به.

وقد وقع عند الآجري، وفي نسخ كتاب العظمة: (حكيم بن الديلم) وهو كذلك في التاريخ الكبير للبخاري، والثقات لابن حبان. والذي في عامة المصادر: (ابن الديلم) وهو هكذا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وفي التقريب وأصوله. (١)

وقد روى الحديث: الأعمش، وشعبة، والمسعودي، والثوري، والعلاء بن المسيب، كلهم عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبي موسى به.

أما حديث الأعمش فأخرجه مسلم ١٦١/١ (١٧٩) من وجهين، وابن ماجه ٧٠/١ (١٩٥)

(١) التاريخ الكبير ١٦/٣، الثقات لابن حبان ٢١٥/٦، الجرح والتعديل ٢٠٤/٣ تهذيب الكمال ٢٦٤/٢ التهذيب ٤٤٩/٢ التقريب (١٤٨٠).

وأحمد في المسند ٤/٤٠٥ (وجاء في المطبوع : (عبدة) وصوابه (أبو عبدة) وابن أبي
عاصم في السنة ١/٢٧٢ (٦١٤) وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص ٥٣
(٩٦) وص ٦١ (١١٧) وفي النقض على المريسي ٣/٧٥٨ ، وعبد الله بن أحمد في السنة ٢/
٤٦١-٤٦٢ (١٠٤٨) و البزار في مسنده ٨/٣٧ (٣٠١٩) وأبو يعلى في مسنده ٦/٣٩٥

(٧٢٢٧) ، وابن خزيمة في التوحيد ١/٤٦-٤٧ (٢٩) و ١/٤٩ ، و الآجري في الشريعة
٣/١١٨٦ (٧٦٠) وابن مندة في الإيمان ٣/٧٤٨ (٧٧٥) و (٧٧٦) و ٣/٧٤٩
(٧٧٧) و اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/٤١٤ (٦٩٦)
و البيهقي في الأسماء والصفات ١/٤٦٤ (٣٩١) و البغوي في شرح السنة ١/١٧٢-١٧٣ (٩١) .

كلهم من طريق الأعمش ، عن عمرو بن مرة به .

وأما حديث شعبة، فأخرجه مسلم ١/٦٢ (١٧٩) وأحمد ٤/٣٩٥ ، و البزار ٨/٣٦

(٣٠١٨) و ٨/٣٩ (٣٠٢٠) و الروياني ١/٣٦٤ (٥٥٥) وابن خزيمة في التوحيد ١/١٧٨
(١٠١) وأبو الشيخ في العظمة ٢/٤٣٢-٤٣٣ (١٢٧) وابن مندة في كتاب
الإيمان ٣/٧٤٩-٧٥٠ (٧٧٩) .

كلهم من طريق شعبة عن عمرو بن مرة به .

وأما حديث المسعودي (عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود) فأخرجه
ابن ماجه ١/٧١ (١٩٦) وأحمد ٤/٤٠٠-٤٠١ وأبو يعلى ٦/٣٩٥ (٧٢٢٦) ، و الروياني ١/
٣٨١ (١/٥٨٤) وابن خزيمة في التوحيد ١/٤٨ (٣١) و الآجري في
الشريعة ٣/١١٨٧-١١٨٨ (٧٦٢) و البيهقي في الأسماء و الصفات ١/٤٦٥ (٣٩٤)

كلهم من طريق المسعودي ، عن عمرو بن مرة به

وقد جاء من طريق شعبة ، و المسعودي مقرونين ، عن عمرو بن مرة به ،

رواه عنهما أبو داود الطيالسي ص ٦٧ (٤٩١)

وأخرجه من طريقه : البيهقي في الأسماء والصفات ١٠٧/٢ (٦٧١) .

وأما حديث سفيان الثوري ، فأخرجه ابن خزيمة في التوحيد ٤٧/١ (٣٠) و الآجري في الشريعة ١١٨٦-١١٨٧ (٧٦١) .

وأما حديث العلاء بن المسيب ، فأخرجه ابن خزيمة في التوحيد ٤٥/١ (٢٨) وابن حبان (الإحسان^(١)) ٤٩٩/١ (٢٦٦) وأبو الشيخ في العظمة ٤٣٤/٢ (١٢٨) ، وابن مندة في الإيمان ٧٤٩/٣ (٧٧٨) .

وعلى ما تقدم فالحديث إذاً ، حديث عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن أبي موسى ، لاتفاق الثقات الأثبات على ذلك ، غير أن عبيد الله بن موسى جعله من حديث سفيان الثوري ، عن حكيم بن الديلم ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، ولم أجد أحدا وافقه على هذا الوجه ، وقد قال أبو عبد الله : " أراه دخل لعبيد الله بن موسى إسناد حديث . في إسناد حديث " .

وجزم الإمام أحمد بهذا في رواية مهنا ، وأنه خطأ من عبيد الله بن موسى (٢)

وهنا مسألتان ، أولاهما : ما حال عبيد الله بن موسى هذا ؟

والأخرى : ما هو الحديث الذي دخل إسناده على عبيد الله بن موسى فجعله لحديث الباب ؟ .

فأما عبيد الله بن موسى ، وهو ابن أبي المختار العبسي مولاهم الكوفي (ت ٢١٣) وثقه غير واحد ، قال ابن حجر : " ثقة كان يتشيع ، إلا أنه متهم في حديث الثوري " وهو هنا

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان

(١) المنتخب من العلل للخلال (٧١)

عنه" (قال ابن شاهين): " كان يضطرب في حديث سفيان اضطرابا قبيحا ، قاله عثمان " ^(١) يعني ابن أبي شيبة. وقال ابن عدي : " عنده جامع سفيان الثوري ، ويستصغر فيه " ^(٢) ثم قال في التقريب : " واستصغر في سفيان الثوري " ^(٣)

هذه واحدة ،

والثانية: أنه (عبيد الله بن موسى) بروايته الحديث عن الثوري ، عن حكيم ، عن أبي بردة ، قد خالف إمامين حافظين رواياه عن الثوري .

أما أحدهما ، فهو : أبو عاصم النبيل (ثقة ثبت) رواه عن سفيان الثوري ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن أبي موسى .

وحديثه عند ابن خزيمة في التوحيد (٣٠) و الأجرى في الشريعة (٦٥٩) و (٧٦١) .

وأما الآخر ، فهو: محمد بن يوسف ، وهو الفريابي رواه عن سفيان ، عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، ولا يضر الفريابي هنا ما ذكر عنه من أنه أخطأ في شيء من حديث سفيان ، لموافقته في " أصل الإسناد " ما رواه الثقات المذكورون قبل على الوجه الصحيح .

وبهذين الأمرين (اضطراب عبيد الله في حديث سفيان ، ومخالفته من هو أوثق منه) يعلم صحة ما قاله أبو عبد الله " أراه دخل لعبيد الله إسناد حديث في إسناد حديث "

وأما الحديث الذي دخل إسناده على عبيد الله ، فجعله لحديث الباب فهو ما أخرجه أبو

(٢) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٣٩ / (٩١٠) .

(٢) أسامى من روى عنهم البخاري لابن عدي (١٣٥) وتصحف هذا الموضوع في التهذيب ٣٥/٧ فصار : " قال ابن عدي : قال البخاري ... "

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٤٠١/٥ ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٣٤/٥ الضعفاء للعقيلي ٣/١٢٧ ، السير ٥٥٣/٩ التهذيب ٥٠/٧ ، التقريب (٤٣٧٦) .

داود ٢٩١/٥ (٥٠٣٨) ، وأحمد ٤٠٠/٤ من طريق وكيع .

وأخرجه الترمذي ٧٦-٧٧ (٢٧٣٩) وأحمد ٤٠٠/٤ من طريق عبد الرحمن بن مهدي

والبخاري في الأدب المفرد ٥١١/٢ (٩٤٠) من طريق محمد بن يوسف ،

وفي ٦٢٥/٢ (١١١٤) ، و الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٠٢/٤

كلاهما من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين ،

والنسائي في الكبرى ٦٧/٦ (١٠٠٦١) من طريق معاذ بن معاذ ،

والحاكم ٢٩٨/٤ (٨٦٩٩) من طريق أبي نعيم ، و قبصة ، كلهم ، عن سفيان (هو الثوري)^(١) ، عن حكيم بن الديلم ، عن أبي بردة ، عن أبيه قال :

" كانت اليهود تعاطس عند النبي صلى الله عليه وسلم رجاء أن يقول لها "يرحمكم الله"
فكان يقول " يهديكم الله ويصلح بالكم " ^(٢) .

قال الترمذي : حسن صحيح ، وقال الحاكم : "متصل الإسناد" . وصححه الألباني ^(٣) .

فهذا الحديث هو الذي رواه الثوري عن حكيم بن الديلم ، عن أبي بردة ، عن أبيه أبي موسى .

(١) قاله المزني في تحفة الأشراف ٤٤٨/٦

(٢) بحث في تحفة الأشراف ، وفي الموسوعة الذهبية للحديث الشريف وعلومه (برنامج حاسب آلي) وفي الكتب التسعة (إصدار صخر) فلم أجد لسفيان عن حكيم بن الديلم غير هذا الحديث ، إلا حديثا آخر في السنة لابن أبي عاصم (٦١٧) ولكنه أيضا من رواية عبيد الله بن موسى وقد روى الحديث نفسه الأعمش عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن أبي موسى ، والله أعلم .

(٣) صحيح سنن أبي داود (٤٢١٣) .

فغلط عبداً لله وجعل إسناده لمتن حديث عمرو بن مرة : "إن الله لا ينام" . كما جزم به الإمام أحمد في رواية مهنا المذكورة في أول المبحث .

علة أخرى :

أخرج الطبراني في الأوسط ٣٠٧/٢ (١٥٣٥) من طريق مؤمل بن إسماعيل ، قال حدثنا سفيان الثوري ، عن الأعمش ، عن عبد الله (كذا) ابن مرة ، عن أبي عبيد (كذا في المطبوع) ابن عبد الله بن مسعود ... به ثم قال الطبراني :

" لم يرو هذا الحديث ، عن الأعمش ، عن عبد الله بن مرة إلا سفيان ، تفرد به مؤمل ، ورواه الناس ، عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة "

يعني : أخطأ فيه فجعله " عبد الله " وصوابه " عمرو كما تقدم .

علة ثالثة :

جاء في علل الدارقطني ٢٣٤/٧ (١٣١٥) " وسئل عن حديث مرة الهمداني عن أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام" الحديث ؟ .

فقال : " حدث به يحيى بن سلمة بن كهيل ، عن أبيه ، أن محدثاً حدثه ، عن عمرو بن مرة ، عن مرة ، عن أبي موسى . ووهم فيه بعض الرواة ، والصواب ما رواه الأعمش ، وشعبة وغيرهما ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة بن عبد الله ، عن أبي موسى " ا—

وحديث مرة هذا ، أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة ٤٦٢/٢ (١٠٤٩) من طريق محمد بن سلمة - يعني ابن كهيل - ، عن أبيه ، عن أبي يحيى ، أن محدثاً حدثه عن عمرو الجملي (وهو ابن مرة) عن مرة الهمداني ، عن أبي موسى . وبين هذا الإسناد وما ذكره الدارقطني اختلاف فالله أعلم .

وجه رابع :

قال الدار قطني في "الغرائب والأفراد" : حديث قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع... الحديث ، تفرد به عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو ، عن عمه الحسن بن عمرو ، عن عمرو بن مرة ، عنه^(١) . يعني عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، عن أبي موسى .

(١) أطراف الغرائب والأفراد ١٤٨/٥ (٤٩٦٤)

(٢)

قال عبد الله : سمعت أبي يقول : حدثنا هشيم ، عن يعلى بن عطاء ، عن عبد الله بن سفيان الثقفي ، عن أبيه أن رجلاً قال : يا رسول الله (وقد قال هشيم : قلت يا رسول الله) مرني بأمر الإسلام أمراً لا أسأل عنه أحداً بعدك .

قال أبي : لم يسمعه هشيم من يعلى بن عطاء .^(١)

متن الحديث

عن سفيان بن عبد الله الثقفي قال : " قلت : يا رسول الله ، قل لي في الإسلام قولاً ، لا أسأل عنه أحداً بعدك (وفي رواية : غيرك) قال : قل آمنت بالله فاستقم ، هذا اللفظ لمسلم . وزاد غيره : قلت يا رسول الله : ما أخوف ما تخاف علي ؟ فأخذ بلسان نفسه ، ثم قال : هذا .

التخريج والدراسة :

هذا الحديث رواه عن سفيان بن عبد الله الثقفي : عروة بن الزبير ، وابنه عبد الله بن سفيان ، وجاء في رواية : " عبد الرحمن بن سفيان ، أو سفيان بن عبد الرحمن " ومحمد بن عبد الرحمن بن ماعز العامري ، أو عبد الرحمن بن ماعز ، أو ماعز بن عبد الرحمن على اختلاف في اسمه سيأتي إيضاحه إن شاء الله .

أما حديث عروة بن الزبير ، عن سفيان ، فأخرجه مسلم ١/٦٥ (٣٨) من غير وجه ، وأحمد ٣/٤١٣ ، وابن جبان (الإحسان ٣ / ٢٢١) (٩٤٢) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٢٢٢/٣ (١٥٨٤) .

كلهم من طرق ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه به .

(١) (٢٥٦/٢) (٢١٧١)

وأما حديث عبد الله بن سفيان الثقفي ، عن أبيه ، فرواه عنه يعلى بن عطاء . ورواه عن يعلى : شعبة ، وهشيم .

أما حديث شعبة ، عن يعلى ، فأخرجه أحمد ٣ / ٤١٣ ، والنسائي في الكبرى ٦ / ٤٥٨ (١١٤٨٩) و(١١٤٩٠) والطبراني في الكبير ٧ / ٦٩ (٦٣٩٨)

كلهم من طريق شعبة به .

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣ / ٢٤٥ (١٦٠٦) من طريق شعبة ، عن عبد الملك بن عمير قال سمعت عبد الرحمن بن سفيان ، أو سفيان بن عبد الرحمن يحدث عن أبيه .

وعبد الملك هذا هو اللخمي ، الكوفي ، ثقة إلا أنه تغير حفظه^(١) .

وأما حديث هشيم ، عن يعلى ، عن عبد الله بن سفيان ، فأخرجه أحمد في العلل (وهو حديث المبحث) وفي المسند ٤ / ٣٨٤ ، من طريق هشيم به .

وأما حديث محمد بن عبد الرحمن ماعز ، أو عبد الرحمن بن ماعز ، أو ماعز بن عبد الرحمن فقد رواه الزهري ، واختلف عليه فيه ، .

فقد رواه إبراهيم بن سعد (في رواية) عن الزهري فقال : محمد بن عبد الرحمن بن ماعز

أخرج حديثه: ابن ماجه ٢ / ١٣١٤ (٣٩٧٢) وأحمد ٣ / ٤١٣ ، والحسن بن موسى الأشيب في "جزئه" ص ٦٠ (٣٣) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣ / ٢٢٣ (١٥٨٥) وابن حبان (الإحسان ١٣ / ٧ (٥٧٠٠) و الطبراني في الكبير ٧ / ٦٩ (٦٣٩٦) والحاكم في المستدرک ٤ / ٣٤٩ (٧٨٧٤) و البيهقي في الآداب ص ٢٣٢ (٣٩٤) .

(١) (التقريب ٤٢٢٨)

كلهم من طريق إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب به ، وقال في روايته " محمد بن عبد الرحمن بن ماعز "

وقد تابع إبراهيم بن سعد على هذا : معاوية بن يحيى ، وشعيب . كلاهما عن الزهري به كما قال إبراهيم : " محمد بن عبد الرحمن بن ماعز "

أما حديث معاوية بن يحيى ، فأخرجه الطبراني في الكبير ٦٩/٧ (٦٣٩٧)

وأما حديث شعيب ، فأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٧٨/١١ .

ورواه معمر ، وإبراهيم بن سعد (في رواية عنه) وشعيب بن أبي حمزة (في رواية) فقالوا : (عبد الرحمن بن ماعز) :

أما حديث معمر ، فأخرجه أحمد ٤١٣/٣ ، و الترمذي ٥٢٤/٤ (٢٤١٠) وابن حبان (الإحسان ٦/١٣) (٥٦٩٩)

وأما رواية إبراهيم بن سعد ، فأخرجها أبو داود الطيالسي ص ١٧١ (١٢٣١) .

وأما رواية شعيب بن أبي حمزة ، فأخرجها البيهقي في الآداب ص ٢٣٢ (٣٩٥) .

ثلاثتهم عن الزهري عن " عبد الرحمن بن ماعز " .

ورواه الزبيدي (بضم أوله وفتح الموحدة وإسكان الياء^(١)) (محمد بن الوليد) عن الزهري فقال في روايته " ماعز بن عبد الرحمن " .

أخرجه ابن حبان (الإحسان ٩/١٣) (٥٧٠٢) من طريق الزبيدي به .

وقد اختلف الأئمة في ترجيح أي من الأسماء الثلاثة فقال ابن حبان عقب روايته حديث الزبيدي (٥٧٠٢) : " ماعز بن عبد الرحمن ، قاله الزبيدي وهو متقن " . ١-هـ

(١) توضيح المشبه ٢٧١/٤

وقد ترجمه في الثقات في موضعين ، أحدهما باسم : " ماعز بن عبد الرحمن " ثم قال : " روى عنه الزهري وقد اختلف فيه " (١) وكان قد ترجمه أيضا باسم عبد الرحمن بن ماعز " ثم قال : " وأما الزبيدي فإنه قال : " ماعز بن عبد الرحمن " . ا-هـ .

وقد أشار الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة إلى رواية الزبيدي وقوله " ماعز بن عبد الرحمن " ثم قال الحافظ : "

كذا قال ، والصواب : محمد بن عبد الرحمن بن ماعز " (٢) .

لكنه رجح في التقريب (٣) خلاف ما رجحه هنا فقد ترجمه في : عبد الرحمن بن ماعز ، ثم أشار إلى القولين الآخرين وختم ذلك بقوله :

" اختلف على الزهري في ذلك ، والأول أقوى يعني " عبد الرحمن بن ماعز " ثم ترجمه في " ماعز بن عبد الرحمن " وأحال على الموضع الأول .

وقد وافق ابن حجر : بترجيحه هذا ، ما ذهب إليه الإمام البيهقي في الآداب عقب روايته حديث " شعيب بن أبي حمزة " الذي قال فيه " عبد الرحمن بن ماعز " ثم قال البيهقي : وهكذا رواه ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن ماعز " قال " وهو أصح " (٤) .

خاتمة :

حديث يعلى بن عطاء ، عن عبد الله بن سفيان ، الذي قال عنه الإمام أحمد " لم يسمعه هشيم ، من يعلى " ثابت من رواية شعبة عن يعلى ، والحديث ثابت من أوجه آخر كما تقدم

(١) الثقات ٤٦٠/٥

(٢) إتحاف المهرة ٥٤١/٥

(٣) ٤٠٢٠

(٤) الآداب للبيهقي ص ٢٣٣

وإنما أعل الإمام أحمد رواية هشيم ، عن يعلى بن عطاء بأنه لم يسمعه منه .

وهشيم ، وهو ابن بشير الواسطي ، ثقة ثبت ، إلا أنه يدلس ، بل كثير التدليس ، وصفة بذلك غير واحد من الأئمة .

قال ابن سعد : " كان ثقة كثير الحديث ثبناً ، يدلس كثيراً ، فما قال في حديثه "أخبرنا " فهو حجة ، وما لم يقل فيه "أخبرنا " فليس بشئ " (١)

وقال العجلي : " ثقة ، وكان يدلس " (٢)

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : " كان يدلس " (٣)

وقال الخليلي : " حافظ متقن ... وكان يدلس " (٤)

وقال الإمام أحمد : " لم يسمع هشيم من عاصم بن كليب ، ولا من يزيد بن أبي زياد ، ولا من ... وقد حدث عنهم ، وعن العمرى الصغير ، ولم يسمع منه " (٥)

وقال الذهبي : " إمام ثقة ، مدلس " (٦)

وقال ابن حجر : " ثقة ثبت ، كثير التدليس ، والإرسال الخفي " (٧)

(١) الطبقات الكبرى ٣١٣/٧

(٢) تاريخ الثقات (١٧٤٥)

(٣) الثقات لابن حبان ٥٨٧/٧

(٤) الإرشاد (المنتخب) ١٩٦/١

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (٤١٢)

(٦) الكاشف (٦٠٨٥)

(٧) التقريب (٧٣٦٢)

(٣)

قال عبد الله : " سمعت أبي يقول في حديث هشيم عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس "أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ذراري المشركين :

قال أبي " لم يسمعه هشيم من أبي بشر " (١)

متن الحديث

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال "سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين فقال : " الله إذ خلقهم أعلم بما كانوا عاملين "

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه هشيم ، وشعبة ، وأبو عوانة . عن أبي بشر (جعفر بن إياس اليشكري) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

أما حديث هشيم ، فأخرجه النسائي ٥٩/٤ (١٩٥٢) وفي السنن الكبرى ٦٣٤/١ (٢٠٧٩) ، وأبو يعلى ٥٨/٣ (٢٤٧٤) ،

ثلاثتهم من طريق هشيم عن أبي بشر به .

وحديث هشيم هذا عن أبي بشر ، أعله الإمام أحمد بأن هشيم قد دلسه عن أبي بشر ، وأنه لم يسمعه منه .

وتقدم الكلام على تدليس هشيم في الحديث السابق

وأما حديث شعبة فأخرجه البخاري ٤٢٤/١ (١٣٨٣) و٢٠٩/٤ (٦٥٩٧)

(١) ٢٧٠/٢ (٢٢١٩)

والنسائي ٥٨/٤ (١٩٥١) وأحمد ٣٤٠/١ و ٣٥٨/١ ، وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٤٢
 "٢٦٢٤" ، واليزار ٦٣١/٢ (٢٦٥)^(١) ،

كلهم من طريق شعبة عن أبي بشر به .

وأما حديث أبي عوانة ، فأخرجه مسلم ٢٠٤٩/٤ (٢٦٦٠) ، وأبو داود ٨٤/٥
 (٤٧١١) ، وأحمد ٣٢٨/١ وأبو عوانة في مسنده (إتحاف المهرة ١٣٦/٧) (٧٤٧٢) ،
 والطبراني في الكبير ٥٢/١٢ (١٢٤٤٨) ،

كلهم من طريق أبي عوانة ، عن أبي بشر به .

وقد روى الحديث أيضا : خالد الخذاء ، عن عمار بن أبي عمار ، عن ابن عباس قال :
 كنت أقول في أولاد المشركين: هم منهم ، فحدثني رجل ، عن رجل من أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم فلقيته فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "رهم أعلم بهم ، هو
 خلقهم ، وهو أعلم بهم ، وبما كانوا عاملين"

أخرجه أحمد ٤١٠/٥ ، وتحرف "ابن عباس" في المطبوع إلى "ابن عياش"

ورواه حماد بن سلمة ، عن عمار بن أبي عمار بنحوه .

أخرج حديثه : أحمد ٧٣/٥ ، وأبو داود الطيالسي في ٧٢ "٥٣٧" .

إلا أنه قال في رواية الطيالسي : "حدثنا عمار بن أبي عمار ، عن أبي بن كعب قال :
 سمعت ابن عباس . . . فذكره ثم أخرجه يونس بن حبيب العجلي (راوية مسند الطيالسي
 عنه) في زوائده على مسند الطيالسي ص ٧٣ عقب حديث "٥٣٧" ، من طريق حماد ، عن
 عمار بن أبي عمار ، بمثله ، إلا أنه قال : "عن ابن عباس ، حدثني أبي ، عن النبي صلى الله
 عليه وسلم". وأبي هو ابن كعب .

(١) الجزء الذي حققه فيصل اللحاني .

قال البزار : " هذا الحديث يروى عن ابن عباس من غير وجه ، وعن غير ابن
عباس بألفاظ مختلفة . . . "

(٤)

قال عبد الله : " سمعت أبي يقول "طلحة بن يحيى، أحب إلي من بريد بن أبي بردة، بريد؛ يروي أحاديث مناكير .

وطلحة حدث بحديث " عصفور من عصافير الجنة "

حدثني أبي قال : حدثنا ابن فضيل عن العلاء ، أو حبيب بن أبي عمرة .

قال أبي : وما أراه سمعه إلا من طلحة ، يعني : ابن فضيل" (١)

متن الحديث

عن عائشة رضي الله عنها قالت : "دعي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنازة صبي من الأنصار ، فقلت : يا رسول الله ، طوبى لهذا ، عصفور من عصافير الجنة ، لم يعمل السوء ، ولم يدركه قال : أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق للجنة أهلا ، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم ، وخلق للنار أهلا ، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم"

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه طلحة بن يحيى التيمي ، القرشي ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة رضي الله عنها .

ورواه عن طلحة : وكيع ، والسفيانان ، وإسماعيل بن زكريا ، وأبو نعيم ، وعبد الله بن داود ، وحفص بن غياث .

أما حديث وكيع ، فأخرجه مسلم ٤ / ٢٠٥٠ (٢٦٦٢) (٣١) وابن ماجه ١ / ٣٢ (٨٢) وأحمد ٦ / ٢٠٨ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤ / ٦٠٢ (١٠٧٣)

(١) ١١ / ٢ (١٣٨٠)

كلهم من طريق وكيع ، عن طلحة بن يحيى به .

وأما حديث الثوري ، فأخرجه مسلم ٤/٢٠٥٠ (٢٦٦٢) وأبو داود ٥/٨٦ (٤٧١٣) ومعر في كتاب الجامع ١١/١٢٤ (٢٠٠٩٥) والبيهقي في كتاب الاعتقاد ص ٧٤

كلهم من طريق الثوري ، عن طلحة بن يحيى به .

وأما حديث ابن عينة ، فأخرجه النسائي ٤/٥٧ (١٩٤٧) وفي الكبرى ١/٦٣٣ (٢٠٧٤) والحميدي ١/١٢٩ (٢٦٥) وأحمد ٦/٤١ والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٥٠٧

كلهم من طريق ابن عينة ، عن طلحة بن يحيى به .

وأما حديث إسماعيل بن زكريا ، فأخرجه مسلم ٤/٢٠٥٠ (٢٦٦٢) وابن حبان (الإحسان ١٤/٤٧) (٦١٧٣)

كلاهما من طريق إسماعيل بن زكريا ، عن طلحة بن يحيى به .

وأما حديث أبي نعيم ، فرواه عنه: إسحاق بن راهوية في مسنده ٢/٤٤٨ (١٠١٧) وأخرجه العقيلي ٢/٢٢٦ وابن عبد البر في التمهيد ١٨/١٠٤

كلهم من طريق أبي نعيم الملائني ، الفضل بن دكين ، عن طلحة به .

وأما حديث عبد الله بن داود هو الخريبي ، فأخرجه ابن أبي عاصم في السنة ١/١١١ (٢٥١) من طريق عبد الله بن داود ، عن طلحة بن يحيى ، مختصرا بذكر آخره فحسب .

وأما حديث حفص بن غياث ، فأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٤/٤٦٢ ، وفي تذكرة الحفاظ ٣/١٠٨ من طريقه عن طلحة بن يحيى به .

راوي هذا الحديث : طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله ، التيمي ، القرشي ، المدني ،

قال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه : صالح ، يعني الحديث^(١) وقال في رواية أخرى : ثقة^(٢) وقال ابن معين ، ويعقوب بن شيبه ، والعجلي ، وابن سعد ، والدارقطني : ثقة^(٣) وقال يعقوب بن شيبه أيضا : لا بأس به في حديثه لين ، وقال يحيى القطان : لم يكن بالقوي ، وكذا قال ابن معين في موضع والنسائي : ليس بالقوي^(٤) وقال أبو داود : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث حسن الحديث صحيح الحديث . قال أبو زرعة : صالح^(٥) وقال الساجي : صدوق ، لم يكن بالقوي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء^(٦) وقال البخاري : منكر الحديث^(٧) . قال ابن عدي : ما برواياته عندي بأس^(٨) وقال ابن حجر : صدوق يخطيء^(٩)

وقول الإمام أحمد : بريد؛ يروي أحاديث مناكير ، وطلحة حدث بحديث عصفور من عصفير الجنة" يفهم منه أنه ينكره على طلحة بن يحيى ، وهذا المفهوم نقله ابن حجر تصريحاً فقال : " بقية كلام أحمد : " بريد له أحاديث مناكير ، وطلحة إنما أنكر عليه حديث عصفور من عصفير الجنة"^(١٠)

وتكلم على حديث طلحة هذا ، غير واحد من الأئمة .

قال العقيلي : " آخر الحديث ، فيه رواية من حديث الناس بأسانيد جيد ، وأوله لا يحفظ

(١) العلل رواية عبد الله (٣٢٩٠)

(٢) التهذيب ٢٨/٥

(٣) الجرح والتعديل ٤٧٧/٤ والتهذيب ٢٨/٥

(٤) ميزان الاعتدال ٣٤٣/٢

(٥) الجرح والتعديل ٤٧٧/٤

(٦) الثقات ٤٨٧/٦

(٧) الميزان ٣٤٣/٢

(٨) الكامل ١١٢/٤

(٩) التقريب (٣٠٥٣)

(١٠) التهذيب ٢٨/٥

إلا من هذا الوجه" (١)

ومثله قول الذهبي : " انفرد طلحة بأول الحديث ، وأما آخره فجاء من غير وجه " (٢)

وقال الذهبي أيضاً: " رواه جماعة عن طلحة ، وهو مما ينكر من حديثه ، لكن أخرجه مسلم... " (٣)

وذكر ابن عبد البر أن أطفال المسلمين في الجنة ، واحتج على ذلك بالإجماع ، (٤) وبيعض الأحاديث ثم قال :

" من مات من أطفال المسلمين قبل الاكتساب ، فهو ممن سعد في بطن أمه ولم يشق ، بدليل ما ذكرنا من الأحاديث والاجماع ، وفي ذلك أيضاً دليل واضح على سقوط حديث طلحة بن يحيى ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين ... فذكر الحديث ثم قال ابن عبد البر :

" وهذا حديث ساقط ضعيف ، مردود بما ذكرنا من الآثار ، والإجماع ، وطلحة بن يحيى ، ضعيف لا يحتج به ، وهذا الحديث مما انفرد به ، فلا يعرج عليه... " (٥)

وخلاصة ما تقدم من كلام هؤلاء الأئمة على الحديث مايلي :

١- أن طلحة بن يحيى قد تفرد بهذا الحديث .

٢- وأن قوله صلى الله عليه وسلم فيه " أو غير ذلك يا عائشة... " معارض لما ثبت

(١) الضعفاء ٢/٢٢٧

(١) الميزان ٢/٣٤٣

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤/٤٦٢

(٤) نقل الاجماع عليه أيضاً"النووي وقال : توقف فيه بعض من لا يعتد به شرح صحيح مسلم ١٦/٢٠٧

(٥) التمهيد ٦/٣٥٠

بأحاديث آخر، وبالإجماع على أن أطفال المسلمين في الجنة .

فأما الأمر الأول ، فإن طلحة بن يحيى ، لم ينفرد به ، بل قد تويع عليه من غير وجه ، وهي - وإن تكلم في بعضها- فبعضها لإشكال فيه .

قال الإمام أحمد بعد أن أشار إلى إنكاره حديث طلحة بن يحيى :

" حدثنا ابن فضيل عن العلاء ، أو حبيب بن أبي عمرة "

ثم قال الإمام أحمد : " وما أراه سمعه إلا من طلحة " قال عبد الله يعنى : ابن فضيل .

ابن فضيل ، هو محمد بن فضيل بن غزوان ، الضبي مولاهم ، وقد أعل الإمام أحمد- حديثه هذا على سبيل الظن الغالب- بأن مرده إلى حديث طلحة : " فقال : " ما أراه سمعه إلا من طلحة " .

ولعل مما يزيد الريبة في حديثه ، أنه رواه على الشك فقال: " عن العلاء ، أو حبيب بن أبي عمرة " فقال الإمام أحمد : " ما أراه سمعه إلا من طلحة "

ولم أجد رواية محمد بن فضيل هذه .

" لكن قد جاء حديث العلاء بن المسيب ، من وجه آخر ، وفيه متابعة جيدة لطلحة .

رواه جرير بن عبد الحميد الضبي ، عن العلاء بن المسيب ، عن فضيل بن عمرو الفقيمي (متابعا لطلحة بن يحيى) عن عائشة بنت طلحة ، عن عائشة رضي الله عنها .

أخرجه مسلم ٢٠٥٠/٤ (٢٦٦٢) وإسحاق بن راهوية في مسنده ٤٤٧/٢ (١٠١٦) وابن حبان (الإحسان ٣٤٨/١) (١٣٨)

كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد ، به .

وأخرجه الطبراني في الأوسط ٦/٥ (٤٥١٥) من طريق خلف بن خليفة ، عن العلاء بن المسيب به . وقال الطبراني :

" لم يرو هذا الحديث عن الفضيل بن عمرو ، إلا العلاء بن المسيب "

وإسناد الطبراني، فيه: الحسين بن سيار الحراني ، قال أبو عروبة ، و الأزدي : متروك^(١) وفي الإسناد الأول غنية .

ولطلحة بن يحيى فيه متابعة أخرى .

قال أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٢٠ : حدثنا قيس بن الربيع ، عن يحيى بن إسحاق ، عن عائشة بنت طلحة ، عن عائشة رضي الله عنها ... الحديث .

قيس بن الربيع ، الأسدي ، قال ابن حجر : صدوق ، تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به^(٢)

ويحيى بن إسحاق يظهر أنه : ابن عبد الله ، الأنصاري ، المدني ،

أو هو يحيى بن إسحاق ، أو ابن أبي إسحاق الأنصاري ، وكلاهما ثقة^(٣)

هذا هو الأمر الأول من الكلام على الحديث ، ويظهر أنه بالمتابعة التي أخرجها مسلم وغيره ، عن العلاء بن المسيب ، عن فضيل بن عمرو ، صحيح ، وبهذا يترجح صنيع الإمام مسلم في تصحيحه .

وأما الأمر الثاني ، وهو دعوى المخالفة للأحاديث والاجماع ، بأن أطفال المسلمين في الجنة ، فقد أجاب عنه غير واحد ، بما مفاده عدم القطع بالجنة لمعين منهم أو نحو ذلك ، وهو

(١) ميزان الاعتدال ٥٣٧/١ ولسان الميزان ٢٨٧/٢

(٢) التقريب (٥٦٠٨) وانظر التهذيب ٣٩١/٨ وملحق الكواكب النيرات ص ٤٩٢

(٣) التقريب (٧٥٤٨) و(٧٥٥٠)

الذي يتجه إليه إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة .

قال ابن حبان : " أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله هذا : ترك التزكية لأحد مات على الإسلام ، ولثلا يشهد بالجنة لأحد ، وإن عرف منه إتيان الطاعات ، والانتهاة عن المزجورات ، ليكون القوم أحرص على الخير ، وأخوف من الرب ، لا أن الصبي الطفل من المسلمين يخاف عليه النار" (١)

وقال النووي : " أجمع من يعتد به من علماء المسلمين ، على أن مات من أطفال المسلمين ، فهو من أهل الجنة لأنه ليس مكلفا ، وتوقف فيه بعض من لا يعتد به لحديث عائشة هذا ، وأجاب العلماء بأنه لعله لهاها عن المسارعة إلى القطع ، من غير أن يكون عندها دليل قاطع... "

ثم قال النووي : " ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم قال هذا قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة" (٢) .

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٣٤٩/١

(٢) شرح صحيح مسلم ٢٠٧/١٦

(٥)

قال عبد الله : " وعرضت على أبي حديثا، حدثنا عثمان ، عن جرير ، عن شيبه بن نعامه^(١)

وحديث جرير ، عن الثوري، عن ابن عقيل ، عن جابر" أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد عيداً للمشركين" فأنكرها جدا وعدة أحاديث من هذا النحو فأنكرها جدا وقال :

"هذه أحاديث موضوعة ، أو كأنها موضوعة ، وقال : ما كان أخوه- يعني عبد الله بن أبي شيبه- تطنف^(٢) نفسه لشيء من هذه الأحاديث ، ثم قال : نسأل الله السلامة في الدين والدنيا ، وقال : نراه يتوهم هذه الأحاديث، نسأل الله السلامة ، اللهم سلم سلم"^(٣)

ثم قال عبد الله: " سمعت أبي يقول حين نعي له عثمان بن أبي شيبه ، فقال : " تلك الأحاديث التي حدث بها ، و أنكرها جدا" -هـ- . وذكر منها هذا الحديث .^(٤)

متن الحديث

عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد مع المشركين مشاهدتهم ، قال : فسمع ملكين خلفه ، وأحدهما يقول لصاحبه : اذهب بنا

(١) سيأتي ذكر هذا الحديث إن شاء الله تعالى في آخر المبحث .

(٢) الطنف : التهمة ورجل مطنف ، أي متهم ، لسان العرب ٩/٢٢٤ وكأن المعنى : لا يجعل نفسه موضع التهمة برواية هذه الأحاديث .

(٣) (١٣٣٣) ٥٥٨/١ .

(٤) (١٦٧) ، وانظر الضعفاء للعقيلي ٣/٢٢٢ والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١٦٦ ، وميزان الاعتدال ٣/٣٥-٣٦ ، ولسان الميزان ٣/٥٣ .

حتى نقف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فقال : كيف تقوم خلفه وإنما عهده باستلام الأصنام قبل . ؟ قال : فلم يعد بعد ذلك أن يشهد مع المشركين مشاهدتهم" لفظ أبي يعلى .

التخريج والدراسة :

هذا الحديث ورد من أوجه ، أولها : عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير بن عبد الحميد الضبي ، عن سفيان الثوري ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر رضي الله عنه .

الوجه الثاني : عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير ، عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير - مصغر -^(١) ، عن ابن عقيل ، عن جابر ،

الوجه الثالث : عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير ، عن سفيان بن عبد الله بن حدير عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا .

أما الوجه الأول : فأخرجه عبد الله بن أحمد في العلل ٣/٢٦٤ (٥١٦٧) مختصرا ، وأبو يعلى ٢/٣٤٩ (١٨٧٢) ، والعقيلي في الضعفاء ٣/٢٢٢ ، وابن عدي في الكامل ٤/١٢٨ ، و البيهقي في دلائل النبوة ٢/٣٥ ، وأبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ١١/٢٨٥-٢٨٦ من غير وجه ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/١٦٦ (٢٦٥) ، والذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٣٦ .

كلهم من طريق عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير ، عن الثوري ، عن عبد الله بن محمد ابن عقيل ، عن جابر به .

وأما الوجه الثاني وهو : عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير ، عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير ، عن ابن عقيل ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ١١/٢٨٦ ، من طريق أبي زرعة الرازي ، عبيد الله بن

(١) الإصابة ٣/٤٣. وانظر الإكمال ٢/٤٠٣، وتبصير المنتبه ١/٤٢٠.

عبد الكريم ، عن عثمان به .

وأما الوجه الثالث ، وهو : عثمان ، عن جرير، عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير مرسلا ، فأخرجه أبو يعلى في مسنده ٣٤٩/٢ (١٨٧٣) . عن عثمان بن أبي شيبة به . (١)

وقد أعل هذا الحديث وأنكره على عثمان بن أبي شيبة - غير الإمام أحمد - جمع من الأئمة . أذكر أقوالهم ثم استخلص وجه إنكارهم إن شاء الله .

قال ابن عدي : " إنما نحفظ عن الثوري حديث جرير عنه ، وعن جرير عثمان بن أبي شيبة ، وهذا الحديث بهذا الإسناد يعرف بابن أبي شيبة " (٢) .

وقال الطبراني - فيما حكى عنه - والأزدي : " تفرد به عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير " .

هذا القول حكاه عنهما ابن حجر في لسان الميزان فقال : " قال الطبراني في الأوسط ، والأزدي في الضعفاء... فذكره " (٣) . فأما قول الطبراني فلم أجده في الأوسط ولا في غيره ، وقد روى البيهقي في الدلائل وأبو بكر الخطيب الحديث من طريق الطبراني ، عن الحسن بن علي العمري ، عن عثمان بن أبي شيبة به ، على الوجه الأول المذكور في التخريج . ثم حكى كل منهما عن الطبراني كلاما حول تفسير الحديث ، ولم يذكر شيئا يتعلق بإنكاره فالله أعلم ،

وأما قول الأزدي فقد حكاه أبو بكر الخطيب بصيغة أخرى فقال : قال أبو الفتح الأزدي : " تفرد به جرير الرازي ، إن كان عثمان بن أبي شيبة حفظه فإنه لم يتابع عليه " (٤) .

(١) كذا في الطبعة التي حققها إرشاد الحق الأثري ، وأما في الطبعة التي حققها سليم أسد (١٨٧٨) ففيها : " عن سفيان ، عن عبد الله بن زياد بن حدير ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) الكامل في الضعفاء ٤/١٢٨

(٣) لسان الميزان ٣/٥٣

(٤) تاريخ بغداد ١١/٢٨٦

وقال الدارقطني في العلل : " حدث به عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير بن عبد الحميد ، عن الثوري ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر . ويقال إنه وهم في إسناده ، وغيره يرويه عن جرير ، عن سفيان بن عبد الله بن محمد بن زياد بن حدير مرسلا ، وهو الصواب... " ثم حكى قول الإمام أحمد في إنكار الحديث وقوله : موضوع أو كأنه موضوع (١) .

وقال أبو بكر الخطيب : " أما حديث الثوري فلا أعلم رواه عن جرير غير عثمان " ثم قال :

قد رواه أبو زرعة الرازي ، عن عثمان فخالف الجماعة في إسناده... فروى حديثه عن عثمان ، عن جرير ، عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير ، عن ابن عقيل ، عن جابر... ثم قال أبو بكر : " كذاقال ، عن سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير ، بدل سفيان الثوري ، وعندني أن هذا أشبه بالصواب " (١) .

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية : " فيه علل ، منها : أن عثمان لم يتابع عليه ، ومنها : أبو زرعة رواه عن عثمان ، عن جرير ، عن سفيان بن عبد الله بن زياد ، مكان سفيان الثوري ... ثم حكى قول الدارقطني وأحمد في الحديث (٣) .

وقال الذهبي في تلخيص العلل المتناهية لابن الجوزي " تفرد به عثمان بن أبي شيبة ... ثم حكى رواية أبي زرعة الرازي : عن سفيان بن عبد الله بن زياد بدل الثوري " (٣) .

وقال عبد الله بن أحمد في العلل عقب حكايته إنكار الحديث عن أبيه : " والحديث حدثناه عثمان ، عن جرير ، عن سفيان (يعني الثوري) وإنما كان يحدث به جرير عن سفيان . ،

(١) علل الدارقطني ٤/١٢٨ ق

(٢) تاريخ بغداد ١١/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٣) تلخيص العلل المتناهية ص ٥٧ (١١٠)

عن عبد الله بن جرير بن زياد القمي مرسل^(١) "كذا هو في طبعة المكتب الإسلامي "سفيان ،
 عن عبد الله " وهو كذلك أيضا في الطبعة التركية^(٢) ثم وقفت على مصورة المخطوط^(٣) فإذا
 هو كذلك : "سفيان ، عن عبد الله ... " وهذا يوهم أنه الثوري ، ويظهر - والله أعلم - أنه
 تصحيف صوابه عن سفيان بن عبد الله ويدل على ذلك ما يلي :

١- أن الذي رواه مرسلا : إنما هو سفيان بن عبد الله كما تقدم في التخريج .

٢- أنه قد تقدم في كلام الدار قطني ، وأبي بكر الخطيب ، وابن الجوزي في سياق
 إنكارهم الحديث على عثمان بن أبي شيبة أن الصواب : " عن سفيان بن عبد الله ... " .
 وليس الثوري " .

ويتلخص مما تقدم :

١- أن هؤلاء الأئمة قد أنكروا على عثمان تفرده بهذا الإسناد : جرير عن الثوري ... "

٢- أن عبد الله بن أحمد بن حنبل - بعد تحرير قوله السابق - والدار قطني وأبا بكر
 الخطيب وابن الجوزي رأوا الأشبه بالصواب : " جرير عن سفيان بن عبد الله ... " كما تقدم .

على أن بينهم اختلافا فقد صرح الدار قطني ، وأشار عبد الله بن أحمد ، أن الصواب
 رواية جرير عن سفيان بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا .

وأما الخطيب فقد رجح رواية سفيان بن عبد الله ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن
 جابر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولا . وإلى ذلك يومئ كلام ابن الجوزي .

وعلى أي الحالين فالحديث معلول ، وعلى ما سبق ، فإن معنى حكم الإمام أحمد على
 هذا الحديث أنه "موضوع" أو "كأنه موضوع" أي أن عثمان بن أبي شيبة ألصقه بالثوري ،

(٤) العلل ٣/٢٦٤ (٥١٦٧)

(٢) ٢/٢٣٩ (١٧٢٦)

(٣) ق ١٥٧/ب

وهو ليس من حديثه، وإنما هو من حديث سفيان بن عبد الله بن زياد بن حدير.

وإذ قد أنكر الأئمة على عثمان بن أبي شيبة هذا الحديث، فما مرتبته عند العلماء؟ وكيف دخل عليه الوهم فجعل سفيان الثوري مكان سفيان بن عبد الله؟

هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي مولا هم الكوفي أبو الحسن . قال محمد بن عبد الله بن نمير وقد سئل عنه : سبحان الله ، ومثله يسأل عنه إنما هو يسأل عنا . وقال ابن معين ، و العجلي : ثقة ، فقيلا ابن معين : من أحب إليك محمد بن حميد الرازي ، أو عثمان ؟ فقال ثقتين آمينين ، مأمونين ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أحمد بن حنبل : ما علمت إلا خيرا ، وأثنى عليه . وعنه أيضا : أبو بكر - يعني أخاه - أحب إلي من عثمان ، قيل له إن ابن معين يقول : عثمان أحب إلي فقال : لا ، أبو بكر أعجب إلينا من عثمان وأحب . وقال أبو الفتح الأزدي : رأيت أصحابنا يذكر أن عثمان روى أحاديث لا يتابع عليها ، قال الذهبي في الميزان : عثمان لا يحتاج إلى متابع ، ولا ينكر أن ينفرد بأحاديث لسعة ماروى ، وقد يغلط وقد اعتمده الشيخان في صحيحهما ، إلا أنه لا يحفظ القرآن فيما قيل ، وقال في السير : تفرد في سعة علمه بخبرين منكرين ، عن جرير الضبي ، وقال ابن حجر : ثقة ، حافظ ، شهير له أوهام . (١)

و يلاحظ أن الإمام أحمد قد أثنى عليه ، وذلك هو الأصل فيه ، إلا أنه أنكر عليه ثلاثة أحاديث إنكارا شديدا ، (٢) ولذلك قال الذهبي " قد يغلط " وقال ابن حجر " له أوهام " .

(١) علل أحمد برواية عبد الله (١٣٣٣) و(٤٠٧٦) و(٥١٦٧) التاريخ الأوسط (١٥١١) ثقات العجلي (١١١) ضعفاء العقيلي ٢٢٢/٣ الجرح والتعديل ١٦٦/٦ ثقات ابن حبان ٤٥٤/٨ تهذيب الكمال ١٣٤/٥ السير ١٥١/١١ الميزان ٣٥/٣ التهذيب ١٤٩/٧ التقريب (٤٥٤٥)

(٢) أولها حديث الباب ، وثانيها : حديث " لكل بني أب عصبة ينتمون إليه ، إلا ولد فاطمة أنا عصبتهم ، ذكرهما عبد الله في العلل في الموضوع المشار إليه في بداية المبحث ، وزاد العقيلي ٢٢٣/٣ : حديث : "تسليم الرجل بأصبع واحدة يشبهها فعل اليهود" وسيأتي الحديث الثاني برقم (١٣٢) "والثالث" برقم (١٣٤) "إن شاء الله تعالى .

وأما كيف دخل عليه الوهم فجعل ، سفيان الثوري ، مكان سفيان بن عبد الله فيجيب عن هذا-على سبيل الاحتمال لا الجزم- ما ذكره الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي بحاشية التاريخ الكبير للبخاري إذ قال : "كأن جريرا روى هذا فقال : سفيان بن عبد الله بن محمد ، عن جابر فتحرفت على عثمان كلمة " بن " الأولى فصارت "سفيان ، عن عبد الله بن محمد فظن عثمان أن سفيان هو الثوري ، وظن عبد الله بن محمد ، هو ابن عقيل ، لأنه هو المشهور بعبد الله بن محمد ، في شيوخ الثوري... " (١) وهو احتمال وجيه له حظ من النظر والله أعلم .

وقد دافع الحافظ ابن حجر في المطالب العالية عن عثمان بن أبي شيبة فقال : " هذا الحديث أنكره الناس على عثمان بن أبي شيبة ، فبالغوا ، والمنكر منه قوله ، عن الملك أنه قال : "عهده با ستلام الأصنام" فإن ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم باشر الاستلام ، وليس ذلك مرادا ، بل المراد أن الملك أنكر شهوده لمباشرة المشركين استلام أصنامهم " (٢)

والجواب عن كلام الحافظ من وجهين :

أولهما : أن إنكار الأئمة على عثمان بن أبي شيبة ، ليس هو من جهة المتن فحسب بل من جهة السند أيضا ، كما تقدم النقل عن جعل الصواب أنه " عن سفيان بن عبد الله " وليس عن الثوري .

ثانيهما : أن حضور المشركين حال استلامهم أصنامهم ، وإن كان دون مباشرة الاستلام ، فإنه مستنكر أيضا . والله أعلم .

علة أخرى :

قال ابن الجوزي وفيه علة : ... ومنها أن ابن عقيل ، ضعيف عند القوم... " (٣)

(١) حاشية التاريخ الكبير للبخاري ٩٤/٤ ، وقارن هذا بقول عبد الله بن أحمد المنقول عنه آنفا .

(٢) المطالب العالية ٣٦٢/٤ (٤٢١٠)

(٣) العلة المتناهية ١٦٧/١ .

والحديث من طريقه على الوجهين الأولين : عثمان ، عن جرير ، عن الثوري ، عن ابن عقيل ، عن جابر ،

والثاني : عثمان ، عن جرير ، عن سفيان بن عبد الله ، عن ابن عقيل ، عن جابر .

وابن عقيل هذا هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي المدني ، أمه : زينب بنت علي رضي الله عنه ، قال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي يحتجون بحديثه وهو مقارب الحديث ، وقال العجلي : ثقة جائر الحديث ، وقال الدار قطني : مستقيم الحديث ، وقال يعقوب بن أبي شيبة : صدوق ، وفي حديثه ضعف شديد جدا ، وقال ابن عيينة : رأيت يحدث نفسه ، فحملته على أنه قد تغير ، وقال الحاكم : عمر فساء حفظه فحدث على التخمين ، وعن ابن عيينة : أربعة من قريش يترك حديثهم ، فذكره فيهم ، وقال ابن سعد وأحمد في رواية عنه : منكر الحديث زاد ابن سعد : لا يحتجون بحديثه ، وقال ابن المديني ، وابن معين : ضعيف ، وفي رواية عن ابن معين : ليس بذاك ، وفي أخرى : لا يحتج بحديثه وقال أبو زرعة : يختلف عنه في الأسانيد ، وقال أبو حاتم : لين الحديث ، ليس بالقوي ، ولا ممن يحتج بحديثه ، يكتب حديثه ، وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه ، وقال العجلي : في حفظه شيء ، وقال ابن حبان رديء الحفظ ، كان يحدث على التوهم فيجئ بالخبر على غير سننه ، وقال ابن عبد البر : هو أوثق من كل من تكلم فيه ، وقال ابن حجر : هذا إفراط ، وقال الذهبي في الميزان : حديثه في مرتبة الحسن ، وقال في السير : لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج ، وقال ابن حجر : صدوق ، في حديثه لين ، ويقال إنه تغير بأخره (١) .

مسألة :

قد تقدم عن جمع من الأئمة أن الراجح في الحديث هو: عن جرير، عن سفيان بن

(١) تاريخ خليفة ص ٢٥٨ ، التاريخ الكبير (٥٧٦) ثقات العجلي (٨٨٠) علل الترمذي ٨١/٢ ، الجرح والتعديل (٧٠٦) سؤالات السجزي للحاكم (٧٨) تهذيب الكمال (٣٥٣١) السير ٢٠٤/٦ ، الميزان (٤٥٣٦) التهذيب ١٣/٦ ، التقريب (٣٦١٧) .

عبد الله، إمام مرسلا . وإما موصولا ، عن ابن عقيل ، عن جابر . وسفيان بن عبد الله بن محمد بن زياد بن حدير الأسدي هذا، ترجمة ابن أبي حاتم وقال : روى عنه الثوري ، وجرير ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وذكره ابن حبان في الثقات وقال : روى عنه جرير ، والكوفيون ، وقال ابن حجر : لا يعرف^(١) .

تكميل:

قال الإمام البيهقي في دلائل النبوة عقب إخراج الحديث من طريق الطبراني : " قال أبو القاسم : تفسير قول جابر : (وإنما عهده باستلام الأصنام) يعني أنه شهد مع من استلم الأصنام (في المطبوع : الأصنام ، وهو خطأ) وذلك قبل أن يوحى إليه " (٢) -هـ .

وقد حكاه عن الطبراني أيضا : أبو بكر الخطيب ، وقد أخرج من طريقه ، وحكاه أيضا : ابن حجر في اللسان ، وقد تقدم أيضاً قوله المنقول عنه في المطالب العالية بنحو ذلك^(٣) .

لكن يشكل على هذا المعنى الذي ذكره الطبراني ما جاء في الحديث من قول الملك لصاحبه : " اذهب بنا حتى نقف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم " ولا يكون هذا إلا بعد الوحي ، وعلى كل حال فهذا على فرض ثبوت الحديث ، فإنه معلول كما تقدم . والله أعلم .

(١) الجرح والتعديل ٢٢١/٤ ، ثقات ابن حبان ٤٠٥/٦ ، اللسان ٥٣/٣ .

(٢) دلائل النبوة ٣٦/٢ .

(٣) دلائل النبوة ٣٦/٢ تاريخ بغداد ٢٨٦/١١ ، لسان الميزان ٥٣/٣ ، المطالب العالية ٣٦٢/٤ . (٤٢١٠) .

(٦)

قال عبد الله : حدثني أبي ، قال حدثنا يزيد بن هارون ، عن شعبة ، عن أشعث بن سليم ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من أحب أن يجد طعم الإيمان فليحب المرء لا يحبه إلا الله "

قال أبي فقلت ليزيد : أيش^(١) اسم أبي بلج ؟ قال : يحيى بن أبي سليم ، فقال يزيد : لقد سمعته من شعبة ببغداد ، وكنت في آخر الناس ، وأنا أشك فيه منذ سمعته . فرجع يزيد عنه ، وقال : اكتبوه عن رجل . قال أبي أخطأ فيه يزيد بن هارون .

ثم رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه ، عن محمد بن جعفر ، غندر ، عن شعبة ، عن أبي بلج ، يحيى بن أبي سليم ، من وجهين ، سماه في أحدهما ، وكناه في الآخر^(٢) .

التخريج والدراسة :

هذا الحديث رواه شعبة عن أبي بلج (بفتح أوله وإسكان اللام^(٣)) يحيى بن أبي سليم ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبي هريرة .

رواه عن شعبة هكذا جماعة من الثقات ، منهم محمد بن جعفر (غندر) وهاشم بن القاسم بن مسلم الليثي ، وسليمان بن داود (أبو داود الطيالسي) وعلي بن الجعد ، والنضر بن شميل ، وعبيد بن سعيد الأموي ، وإبراهيم بن عيينة ، وآدم بن أبي إياس ، وعاصم بن علي ، ومعاذ بن معاذ العنبري ، وروح بن عبادة .

كلهم رووه عن شعبة ، عن يحيى بن أبي سليم ، عن عمرو بن ميمون به .

(١) يعني: أي شيء. لسان العرب ١٢/٩٤

(٢) ٥٢٧/١ ، ٥٢٨ ، (١٢٣٧) (١٢٣٩) . وهو مكرر ، فقد تقدم عنده برقمي (٢٨٣) و(٢٨٤)

(٣) التقريب (٧٨٤٢) وانظر توضيح المشتبه ١/٥٨٤ .

أما حديث محمد بن جعفر (غندر) فأخرجه أحمد في العلل ، رواية عبد الله ٢٢٩/١ (٢٨٤) وفي ٥٢٨/١ (١٢٣٨) و (١٢٣٩) و البزار في مسنده (كشف الأستار ٥٠/١ (٦٣) .

وأما حديث هاشم بن القاسم ، فأخرجه أحمد مقرونا بمحمد بن جعفر ٢٩٨/٢ .

فقال : حدثنا محمد وهاشم... وهو ابن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم^(١) .

وأما حديث سليمان بن داود وهو أبو داود الطيالسي ، فأخرجه في مسنده ص ٣٢٦ (٢٤٩٥) ، ومن طريقه أحمد في المسند ٥٢٠/٢ ، والحاكم في المستدرک ٤٤/١ (٣) ووقع في المطبوع من مسند الطيالسي : " ابن أبي بلج " ، وهو عند أحمد والحاكم على الصواب " أبي بلج " .

وأما حديث علي بن الجعد ، فأخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات ٤٩٨/١ (١٧٣٣) و القضاء في مسند الشهاب ٢٧٠/١ (٤٤٠) .

وأما حديث النضر بن شميل ، فأخرجه إسحاق بن راهوبة في مسنده ٢٨١/١ (٢٥٣) .

وأما حديث عبید بن سعید الأموي ، فأخرجه إسحاق بن راهوبة في مسنده ٣٦٠/١ (٣٦٦) .

وأما حديث إبراهيم بن عيينة ، فأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٣٠/٧ ،

وأما حديث آدم بن أبي إياس ، فأخرجه الحاكم في المستدرک ١٨٦/٤ (٧٣١٢) .

وأما حديث عاصم بن علي ، فأخرجه الحاكم في المستدرک ٤٤/١ (٣) وأبو نعيم في الحلية ١٥٣/٤ .

وأما حديث معاذ بن معاذ العنبري ، فأخرجه محمد بن نصر المرزوي في تعظيم قدر

وأما حديث روح بن عبادة ، فأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٤٨٢/٦ (٨٩٨٨) ،

كلهم عن شعبة ، عن أبي بلج ، يحيى بن أبي سليم ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ووقع في المطبوع من الحلية : " يحيى بن أبي سليمان" وهو خطأ . ووقع في مسند الشهاب : " يحيى بن سليم" وهو قول في اسم أبيه كما سيأتي .

وخالف هؤلاء جميعاً : يزيد بن هارون ، فرواه عن شعبة ، عن أشعث بن سليم (ولم يقل يحيى بن أبي سليم) عن عمرو بن ميمون ، به

رواه عنه : أحمد في العلل رواية عبد الله ٢٢٨/١ (٢٨٣) و ٥٢٧/١ (١٢٣٧) ،

وقد انتقده الامام أحمد ، على شيخه يزيد بن هارون ، ونبهه عليه على سبيل الاشارة فقال له بعد أن رواه عن " أشعث بن سليم " :

أيش اسم أبي بلج" فتفطن لذلك يزيد ، وعلم مراد أحمد فرجع عن قوله الأول وقال : اكتبوه عن رجل .

وقوله فيه " أشعث بن سليم" خطأ ولاشك ، لاتفاق الحفاظ على خلافه كما تقدم . وقد سبق قول أحمد : أخطأ فيه يزيد بن هارون ووافقته على ذلك البزار ، والدارقطني .

قال البزار : " لا نعلم رواه عن شعبة ، عن أشعث هكذا ، إلا يزيد ، ولم يتابع عليه ، والصواب عندي : حديث أبي بلج ، عن عمرو ، عن أبي هريرة" (١) .

وقال الدار قطني في العلل : " يرويه شعبة ، واختلف عنه ، فرواه يزيد بن هارون ، عن

(١) كشف الأستار ٥٠/١ .

شعبة ، عن أشعث بن سليم ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبي هريرة ، ووهم فيه ، وإنما سمعه من شعبة ، عن يحيى بن أبي سليم ، وهو أبو بلج ، عن عمرو بن ميمون . كذلك رواه غندر وأصحاب شعبة ، عن شعبة ، عن أبي بلج" (١)

وقد سبقهم إلى ذلك يزيد بن هارون نفسه ، إذ بين سبب خطئه حين نبهه عليه أحمد بن حنبل فقال : " لقد سمعته من شعبة ببغداد ، وكنت في آخر الناس وأنا أشك فيه منذ سمعته" (٢)

وهذا مثال ظاهر لـ " تصحيح السمع" المذكور في كتب المصطلح .

ثم إن يزيدا قد رجع عنه حين راجعه الإمام أحمد وقال : " اكتبوه عن رجل" (٣)

ويزيد بن هارون السلمي مولاهم ، الواسطي ، ثقة متقن ، قال أحمد : كان حافظا ، متقنا للحديث ، وقال أبو حاتم : ثقة إمام صدوق في الحديث ، لا يسأل عن ، مثله (٤) وخطؤه في هذا الحديث ، دليل على أن الوهم والخطأ قد يقع من الثقة المتقن .

والحديث على ما رواه الجماعة عن شعبة قال عنه الحاكم . هذا حديث لم يخرج في الصحيحين ، وقد احتجا جميعا بعمرو بن ميمون ، عن أبي هريرة ، واحتج مسلم بأبي بلج ، وهو حديث صحيح لا يحفظ له علة" (٥)

قال الذهبي : لا (لم) (٦) - يحتج به - يعني بأبي بلج - وقد وثق ، وقال البخاري " فيه

(١) علل الدارقطني ٣٢٦/٨ (١٥٩٨)

(٢) العلل رواية عبد الله ١/٢٢٨ و٥٢٧ .

(٣) المرجع السليق

(٤) الجرح والتعديل ٩/٢٩٥ ، التهذيب ١١/٣٦٦ ، التقريب (٧٨٤٢) .

(٥) المستدرک ١/٤٤ (٣)

(٦) ما بين القوسين ساقط من المطبوع وقد أثبتته العلامة أحمد شاكر من المخطوط ، شرح مسند أحمد

١١٨/١٥ (٧٩٥٤)

ثم قال الحاكم في موضع آخر: " هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه " وقال الذهبي : " صحيح " (٢)

وقال الهيثمي: " رواه أحمد و البزار ، ورجاله ثقات " (٣).

وقال أحمد شاكر : " إسناد صحيح " (٤) وقال الألباني : " حسن " (٥)

ومنشأ هذا الاختلاف هو الاختلاف في راويه " أبي بلج " ، يحيى بن أبي سليم ، ويقال ابن سليم ، ويقال ابن أبي الأسود ، الفزاري الواسطي ، وثقة ابن معين ، وابن سعد ، والنسائي والدارقطني ، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وأبو الفتح الأزدي . وقال أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يخطئ وقال يعقوب بن سفيان : لا بأس به .

ونقل ابن عبد البر ، وابن الجوزي أن ابن معين ضعفه ، وقال ابن حجر : " صدوق ربما أخطأ " (٦) .

تنبيه

الخطأ الذي وقع فيه يزيد بن هارون في هذا الحديث ، هو من قبيل إبدال راو متفق على توثيقه ، براو مختلف فيه ، وفي هذا تجويد لإسناد الحديث ، فإنه ذكر أشعث بن سليم ، وهو

(٧) المستدرک ٤٤/١ (٣)

(٨) المستدرک ١٨٦/٤ (٧٣١٢)

(٩) مجمع الزوائد ٩٠/١

(٤) المسند بتحقيقه ١١٧/١٥ (٧٩٥٤)

(٥) صحيح الجامع (٥٩٥٨) و (٦٢٨٩)

(٦) التهذيب ٤٧/١٢ ، التقريب (٨٠٦٠)

ثقة^(١) بدلا من يحيى بن أبي سليم ، وقد تقدم الكلام عنه آنفا .

وللحديث شاهد من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان... وذكر فيها : " أن يحب المرء لا يحبه إلا الله " . أخرجه البخاري ١/٢٢(١٦) ومسلم ١/٦٦(٤٣) فاللحديث صحيح بشأده هذا ، والله أعلم

(١) التقريب(٥٣٠) والتهذيب ١/٣٥٥

(٧)

قال عبد الله : حدثني أبي ، قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن حماد وبهر قال :
حدثنا حماد بن سلمة ، عن يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن حُدُس ، عن عمه أبي رَزِين (١)
العقيلي ، قلت يا رسول الله : كيف نرى ربنا ؟ ... فذكر الحديث ، وأظن أبي قال : "في
كتاب الأشجعي" : "عن سفيان ، عن يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن حدس".

حدثني أبي قال : حدثنا هشيم ، قال : أخبرنا يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن عدس ،
عن عمه أبي رزين .

حدثني أبي قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال حدثنا شعبة ، عن يعلى بن عطاء ، عن
وكيع بن عدس ، عن عمه أبي رزين .

قال أبي : الصواب ما قال حماد بن سلمة ، وأبو عوانة ، وسفيان ، قالوا : "وكيع بن
حدس" وكان الخطأ عنده ما قال شعبة ، وهشيم وأظنه قال : هشيم كان يتابع
شعبة (٢) -هـ .

وقول عبد الله : أظن أبي قال : في كتاب الأشجعي... "ارتفع ظنه هذا باليقين، فقد
جزم بذلك في موضع آخر فقال : قال أبي" وأخذته من كتاب الأشجعي ، عن سفيان قال
"وكيع بن حدس" قال : "وهو الصواب" (٣)

وقول عبد الله : وكان الخطأ عنده... وأظنه قال... "قد ثبت الجزم بهذين الأمرين
عن أحمد ، قال الآجري: " قال أبو داود : "سمعت أحمد بن حنبل قال : وهم فيه هشيم ،

(١) بفتح الراء وكسر الزاي ، الإكمال ٦٤/٤ ، المؤلف والمختلف للدارقطني ١٠٩٢/٢ ، ١٠٩٣ ،

(٢) ٤٢٩/٣ (٥٨٢٧) وكذا قال في المسند ١١/٤ : "الصواب : حدس"

(٣) العلل (١٩٥٩) .

أخذه من شعبة^(١)

وروى الدار قطني في المؤلف والمختلف ٧٧٣/٢ بسنده عن أبي بكر الأثرم قال : قلت لأبي عبد الله : هو "وكيع بن حدس" أو "عدس" ؟ فقال : ما هو عندي إلا "حدس" ... قلت لأبي عبد الله : هشيم يقول : "عدس" ؟ قال : نعم ، ولكن لا تعبأ به ، إنما تابع في هذا شعبة .

وجاء في هذه الرواية عن أحمد أيضا : أبو عوانة لم ينسبه كان يقول : "وكيع العقيلي" يكره أن يخالف شعبة^{١-هـ} .

متن الحديث

عن أبي رزين العقيلي رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله : أكلنا يرى ربه ، وما آية ذلك في خلقه ؟ قال : أليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخليا به ، قلت : بلى ، قال : فالله أعظم

التخريج والدراسة :

هذا الحديث رواه يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن حدس (بضم الحاء والذال ، وعلى الوجه الآخر ، بضم العين والذال^(٢) وقد يفتح ثانيه^(٣)) عن أبي رزين ، ورواه عن يعلى : حماد بن سلمة ، وشعبة .

أما حديث حماد بن سلمة ، فأخرجه أبو داود ٩٩/٥ (٤٧٣١) ، وأبو داود الطيالسي ص ١٤٧ (١٠٩٤) وأحمد في المسند ١١/٤ و ١٢/٤ ، من غير وجه ، وابن أبي عاصم في السنة ٢٠٠/١ (٤٥٩) وابن خزيمة في التوحيد ٤٣٩/١ ، ٤٤٠ (٢٥٤) و (٢٥٥) وابن

(٤) سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود ١٢٠/٢

(٢) الإكمال لابن ماكولا ٤٠٠/٢ و ١٥٣/٦ ، وتبصير المنتبه ٩٣٤/٢ ، والتقريب (٧٤٦٥)

(٣) التقريب (٧٤٦٥) وهو أبو مصعب العقيلي - بالفتح - الطائفي .

حبان (الإحسان ٨/١٤) (٦١٤١) والطبراني في الكبير ٢٠٦/١٩ (٤٦٥) والدارقطني في كتاب الرؤية ص ٢٨٣-٢٨٥ (١٨٦) و (١٨٧) و (١٨٨) و (١٨٩) ، والحاكم في المستدرک ٤/٦٠٥ (٨٦٨٢) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤٨٣/١ (٨٣٧)

كلهم من طريق حماد بن سلمة ، عن يعلى بن عطاء به .

وأما حديث شعبة ، عن يعلى بن عطاء ، فأخرجه ابن أبي عاصم في السنة ١/٢٠٠ (٤٦٠) وابن خزيمة في التوحيد ٤٣٨/١ (٢٥٣) و الطبراني في الكبير ١٩/٢٠٦ (٤٦٦) والدارقطني في كتاب الرؤية ص ٢٨٤-٢٨٥ (١٨٨) و (١٩٠) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣/٤٨٣ (٨٣٩)

كلهم من طريق شعبة ، عن يعلى بن عطاء به .

ويتلخص من كلام الإمام أحمد مايلي :

١- أن الصواب في الاسم : "وكيع بن حدس" بالحاء .

٢- أن من قال : " عدس" بالعين فقد أخطأ في ذلك .

٣- أن الخطأ في ذلك من شعبة ، وأن هشيمًا تابعه في هذا .

وبيان ذلك فيما يلي :

اختلف الرواة في تسميته فقال : حماد بن سلمة : "وكيع بن حدس" بالحاء . وهذا باتفاق حكاه عنه الإمام أحمد ومسلم وابن سعد وأبو داود والترمذي وأبو حاتم وابن حبان (١)

(١) المنفردات والوحدان ٦٤٠ ، والطبقات الكبرى ٢٥٠/٥ وسؤلات أبي عبيدالأجرى أبا داود (١٣٠٥) وجامع الترمذي (٢٢٧٩) و (٣١٠٩) والجرح والتعديل ٣٦/٩ ، والثقات لابن حبان ٤٩٦/٥ . ومشاهير علماء الأمصار (٩٧٣) والإحسان (٢٤٧)

ووافق حمادا على ذلك سفيان الثوري ، حكاه عنه الإمام أحمد ، وأبو داود .

وخالفهما شعبة ، وهشيم فقالا "وكيع بن عدس" بالعين . حكاه عنهما الإمام أحمد ، وأبو داود ، و الترمذي ، وأبو حاتم وابن حبان في "الثقات" ، ومشاهير علماء الأمصار .

واختلف كلام ابن حبان في هشيم فحكاه عنه في الصحيح (١) بالحاء : "حدس" مخالفاً بذلك ما حكاه عنه في الثقات وفي مشاهير علماء الأمصار وهو المعروف عن هشيم الذي حكاه عنه الأئمة ، وتقدم عن أحمد أنه سمعه منه "عدس" .

واختلفت أقوال الأئمة في الحكاية عن أبي عوانة" وضاح بن عبد الله اليشكري" فحكى عنه أحمد وأبو داود موافقة حماد وسفيان أنه قال : " حدس" بالحاء .

وحكى عنه ابن سعد ، و الترمذي ، وأبو حاتم موافقة شعبة وهشيم أنه قال : "عدس" بالعين .

وقد روي عن الثوري أنه جعله بالعين "عدس" رواه الدارقطني في المؤتلف والمختلف ٢/ ٧٧٣ عن موسى بن هارون فذكره .

وقد ذهب الإمام أحمد إلى أن "الصواب" : " وكيع بن حدس" بالحاء ، على ما تقدم تفصيله عنه .

وقد صوب ذلك أيضا : جماعة من الأئمة ، منهم : الإمام الحافظ عبدان الجواليقي " عبد الله بن أحمد بن موسى" ، أبو محمد الأهوازي ت ٣٠٦ المعروف بـ "عبدان" (٢) قال ابن حبان (٣) : سمعت عبدان الجواليقي يقول : الصواب "حدس" وإنما قال شعبة "عدس" فتابعه الناس "

(١) الإحسان (٦٠٥٠)

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٣٧٨ (٤٩٥٥)

(٣) الثقات ٥/ ٤٩٦

ومنهم الإمام ابن حبان فقال في الثقات : "أرجو أن يكون الصواب بالحاء" وجزم بذلك في مشاهير علماء الأمصار^(١) فقال : "والصواب بالحاء" . وقال في الصحيح : "شعبة واهم في قوله : "عدس" زاد في موضع : "تبعه الناس وزاد في موضع : "إنما هو حدس"^(٢) .

وقد خالف هؤلاء جميعا : الإمام الترمذي فقال عن "وكيع بن عدس" "بالعين" إنه أصح^(٣) .

وكلام الإمام الترمذي هذا ، قد يفهم منه أن كلا الوجهين صحيح "حدس" و"عدس" إلا أن الثاني أصح ، ولكني لم أجد من صرح بهذا ولا أشار إليه سواه . وإذا كان لابد من الترجيح بين هذين الوجهين فإن الراجح ما ذهب إليه الإمام احمد ومن تبعه أن الصواب بالحاء "حدس" لا بالعين وذلك للأدلة والقرائن التالية :

أولا : قال أبو عبيد الآجري في سؤالاته لأبي داود ١٢٠/٢ : "سمعت أبا داود يقول : سمعت عيسى بن يونس ، شيخاً لأبي داود^(٤) قال : رأيت رجلا من ولد وكيع بن عدس ، فسألته عن وكيع فقال : "ابن حدس"^(٥) . فهذا منهم ، والعادة أن الإنسان أعلم بنسبه وأسماء أجداده من غيره .

ثانيا : أن الإمام الحافظ شعبة بن الحجاج على جلالته قدره وعلو كعبه وهو الذي كان يقول "عدس" قد عرف عنه أنه يخطئ في أسماء الرجال أحيانا ، صرح به جماعة من الأئمة

(١) (٩٧٣)

(٢) (الإحسان (٢٤٧) و(٦٠٥٠)

(٣) (الجامع (٢٢٧٩) و(٣١٠٩)

(٤) عيسى بن يونس هو بن أبان الفاخوري ، أبو موسى الرملي "صدوق ربما أخطأ" ت ٢٦٤ .
تهذيب الكمال ٥/٥٦٥ ، التقريب (٥٣٧٥) .

(٥) كذا في سؤالات أبي عبيد بالعين في الأول والحاء في الثاني وهو كذلك في تهذيب الكمال ٧/٤٦٧ واختصره ابن حجر في التهذيب ١١/١٣١ فلم يذكر الأول وذكر الثاني مثلها

منهم العجلي حيث قال: " كان يخطئ في بعض الأسماء" (١)

ومنهم أبو داود السجستاني ، قال فيما حكاه عنه الآجري : " شعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه" قال الآجري يعني في الأسماء" (٢)

ومنهم أبو زرعة الرازي حيث قال " كان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال" (٣) .

ومنهم الإمام أبو حاتم الرازي إذ قال :

شعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال (٤)

ومنهم الإمام الدارقطني . فقال في العلل : " كان شعبة رحمه الله يغلط في أسماء الرجال لاشتغاله بحفظ المتن" (٥)

فقول شعبة رحمه الله" وكيع بن عدس" مما وهم فيه من الأسماء مما لا يضر مثله إن شاء الله وقد تقدم التصريح بذلك عن ابن حبان وغيره .

ثالثا : أن الذي يظهر أن من قال "عدس" غير شعبة قد تبعه في ذلك ، فقد تقدم قول أحمد عن هشيم أنه إنما تابع شعبة في هذا ،

ولهذا قال أيضا عن أبي عوانة أنه كان " يكره أن يخالف شعبة" وقد تقدم .

ولذلك أيضا قال ابن حبان : " شعبة واهم في قوله " عدس" فتبعه الناس" وقد تقدم هذا

(١) الثقات للعجلي (٦٦٥)

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجرى أبا داود (١١٩٠) (١١٩٠)

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٧/١ .

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٧/١ .

(٥) العلل للدارقطني ٣١٤/١١

القول عن ابن حبان^(١) .

قال عنه الحاكم : " صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه " وقال الذهبي : " صحيح ، رواه شعبة عن يعلى... " ^(٢)

وهذا الحكم منهما تساهل ولاشك . إذ الحديث مما تفرد به يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن حلس ، وويع وإن ذكره ابن حبان في الثقات ، بل ذكره في مشاهير علماء الأمصار وقال : " من الأثبات " وأخرج حديثه هذا في الصحيح كما تقدم ^(٣) ، وإن قال ذلك فإن هذا تساهل منه فإنه لم يعرف لويع بن حلس راو غير يعلى بن عطاء .

" قال الإمام مسلم في " المنفردات والوحدان : وممن تفرد عنه يعلى بن عطاء الصائغ بالرواية : وكيع بن حلس " ^(٤) وقال ابن حجر : " وعنه يعلى بن عطاء فقط " ^(٥) . ولهذا قال ابن قتيبة : " غير معروف " وقال ابن القطان : " لاتعرف له حال " ^(٦) وقال الذهبي : " لا يعرف ، تفرد عنه يعلى بن عطاء " ^(٧) وقال ابن حجر : " مقبول " ووهم في تبصير المنتبه فقال : " في الصحابة وكيع ابن عدس " ^(٨) .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، وهي الانقطاع في إسناده . قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : ذكرنا عند وكيع بن الجراح أحاديث يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن حلس ،

(١) ينظر في ترجمته سوى ما ذكر : المؤلف والمختلف للدار قطني ٣ / ٥ والإكمال لابن ماكولا ٢ / ٤٠٠ ، و١٥٣ / ٦ ، وتهذيب الكمال ٤٦٧ / ٧ والتهذيب ١٢١ / ١١ والتقريب (٧٤٦٥) ، والميزان ٤ / ٣٣٥ ، واللسان ٤٢٥ / ٧ .

(٢) المستدرک (٨٦٨٢) .

(٣) الثقات ٤٩٦ / ٥ ومشاهد علماء الأمصار (٩٧٣)

(٤) الأفراد والوحدان ص ١١٦

(٥) لسان الميزان ٤٢٥ / ٧

(٦) بيان الوهم والإيهام ٦١٧ / ٣

(٧) ميزان الاعتدال ٣٣٥ / ٤

(٨) التقريب (٧٤٦٥) وتبصير المنتبه ٩٣٤ / ٣ وانظر تاريخ العروس ٥٢٠ / ١٥

فقلت : هذا يروي عنه خمسة أحاديث فجعل يذكر ذلك ، قال أبي : لم يسمعها ، هذه أحاديث معروفة ، لم يسمعها" (١) .

والحديث وإن لم يثبت من هذا الوجه ، فإن مدلوله وهو رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة ، ثابت بالأدلة المتكاثرة ، من الكتاب والسنة ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة وقد صنف فيه الحافظ أبو الحسن الدارقطني " كتاب الرؤية " والله أعلم .

(١) العلل ، رواية عبد الله ١٦٢/٢ (١٨٧٤)

(٨)

قال عبد الله: "سألت أبي عن حديث عمران بن حصين: " أن قوما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: بشرتنا فأعطنا... " فإن الأعمش وسفيان جميعا يقولان: عن جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز، عن عمران بن حصين.

ورواه يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن جامع، عن ابن بريدة بن الحَصِيب، عن أبيه. قلت أيما الصواب؟

فقال: الصواب: ما رواه الأعمش، وسفيان. وسماع يزيد من المسعودي بآخره^(١)

متن الحديث

عن عمران بن حصين رضى الله عنهم قال: " دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم، وعقلت ناقتي بالباب، فأتاه ناس من بني تميم، فقال: اقبلوا البشرى يا بني تميم قالوا: قد بشرتنا فأعطنا (مرتين) ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن، فقال: اقبلوا البشرى يا أهل اليمن، أن لم يقبلها بنو تميم، قالوا: قد قبلنا يا رسول الله، قالوا: جئنا نسألك عن هذا الأمر قال: كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض "

فنادى مناد: ذهب ناقتك يا ابن الحصين، فانطلقت فإذا هي يقطع دونها السراب، فوالله لو ددت أنى كنت تركتها ". هذه إحدى روايات البخاري في صحيحه .

التخريج والدراسة:

هذا الحديث رواه جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز، عن عمران بن حصين رضى الله عنه .

ورواه عن جامع : الأعمش ، سليمان بن مهران ، وسفيان الثوري ، والمسعودي " عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود "

فأما حديث الأعمش ، فأخرجه البخاري ٤١٨/٢ (٣١٩١) وفي ٣٨٧/٤ (٧٤١٨) وأحمد ٤٣١/٤ ، ويعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ ١٩٥/٣ وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١٠/٤ (٦١٤٢) والطبراني في الكبير ٢٠٣/١٨ ، و ٢٠٤ (٤٩٧) وتصحفت في هذا الموضع " عمران بن حصين " إلى عامر بن حصين " و (٤٩٨) و (٤٩٩) و (٥٠٠) والبيهقي في السنن الكبرى ٩/٢ من وجهين .

كلهم من طريق الأعمش ، عن جامع بن شداد ، به .

وأما حديث سفيان ، فقد روي مختصرا بذكر قصة الوفدين دون حديث العرش . . وفي بعض رواياته : " فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم يحدث عن بدء الخلق ، والعرش ، فجاء رجل فقال يا عمران : راحلتك... " .

أخرجه البخاري ٤١٨/٢ (٣١٩٠) و ١٦٦/٣ (٤٣٦٥) و ١٧١/٣ (٤٣٨٦) والترمذي ٦٨٨/٥ (٣٩٥١) وأحمد في المسند ٤٢٦/٤ ، و ٤٣٣ ، و ٤٣٦ ، وفي فضائل الصحابة ٨١٠/٢ (١٤٦٦) ويعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ ١٩٥/٣ ، وابن حبان في صحيحه (الإحسان ١٦ / ٢٨١ (٧٢٩٢) والطبراني في الكبير ٢٠٣/١٨ (٤٩٦) وأبو بكر الخطيب في " الكفاية في علم الرواية " ص ٤٦٧ .

كلهم من طريق سفيان وهو الثوري ، عن جامع بن شداد ، عن صفوان بن محرز ، عن عمران بن حصين به .

وأما حديث المسعودي ، فأخرجه النسائي في الكبرى ٣٦٣/٦ (١١٢٤٠) مختصرا .

وقد رُوي الحديث عن بريدة بن الحصيب مرفوعا ، أشار إلى ذلك عبد الله بن أحمد في قوله " ورواه يزيد بن هارون ، عن المسعودي ، عن جامع ، عن بريدة بن الحصيب ،

عن أبيه... " ثم أعلها . ولم أجد رواية يزيد بن هارون هذه لكني وجدته من وجه آخر عن بريدة :

أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ١/٨٨٤ ، (٥٩٣) والحاكم في المستدرک ٢/٣٧١ ، (٣٣٠٧) وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي . كلاهما من طريق روح بن عبادة ، عن المسعودي ، عن أبي صخرة ، جامع بن شداد ، عن صفوان بن محرز ، عن بريدة الأسلمي به . نحو حديث الأعمش^(١)

قال ابن حجر: " لكنه معلول ، والصواب : عن صفوان ، عن عمران بن حصين^(٢) .

وقد أعله الإمام أحمد أيضا من طريق المسعودي ، عن جامع ، عن بن بريدة بن حصيب ، عن أبيه ، وقال : الصواب : ما رواه الأعمش وسفيان... " يعني عن جامع بن شداد ، عن صفوان بن محرز ، عن عمران بن حصين .

والحمل في هذا على المسعودي " عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود " فإنه وإن وثق ، إلا أنه اختلط في آخر عمره . قال محمد بن عبد الله بن نمير : كان ثقة فلما كان بآخره اختلط... ، ونسبه إلى الاختلاط أيضا : أبو النضر هاشم بن القاسم ، وأبو حاتم وقال الإمام أحمد : اختلط ببغداد ، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد^(٣) وأطلق ابن معين القول بتوثيقه في رواية الدارمي عنه وفي رواية الدقاق كذلك وقال في رواية الدوري عنه ثقة ، ولكنه كان يغلط إذا حدث عن عاصم وسلمة بن كهيل ، وكان حديثه صحيحا إذا حدث عن القاسم ، ومعن بن عبد الرحمن " وقال في رواية الدقاق : أنكروا

(١) وقد اجتهد محقق التوحيد لابن خزيمة في النص فجعله " عن صفوان بن محرز ، عن عمران بن حصين " مع أنه جاء في جميع نسخ الكتاب كما أشار هو " بريدة بن حصين " وما في النسخ صواب بلا شك .

(٢) إتحاف المهرة ٢/٥٦٢

(٣) العلل ، رواية عبد الله (٥٧٥)

المسعودي بعد موت أبي جعفر^(١) وقال ابن حجر : صدوق ، اختلط قبل موته و ضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط " (*)

وقد حدث المسعودي بهذا الحديث على أوجه ثلاثة .

أولها على الجادة ، كما رواه سفيان الثوري ، والأعمش : عن جامع بن شداد ، عن صفوان بن محرز ، عن ابن حصين . وهذا قبل أن يختلط . قال النسائي في السنن الكبرى : (١١٢٤٠) : أنا محمد بن عبد الأعلى ، وأنا خالد - يعني ابن الحارث - أنا عبد الرحمن (قلت وهو المسعودي) قال أنبأني جامع بن شداد فذكره " وخالد بن الحارث ممن روى عن المسعودي قبل اختلاطه^(٢) .

وأما الوجه الثاني فقد : رواه يزيد بن هارون ، عن المسعودي ، عن جامع ، عن ابن بريدة بن حصيب ، عن أبيه... " وسماع يزيد بن هارون من المسعودي بعد اختلاطه ذكره محمد بن عبد الله بن نمير ، وأحمد بن حنبل^(٣)

الوجه الثالث : رواه روح بن عبادة ، عن المسعودي ، عن جامع بن شداد ، عن صفوان بن محرز ، عن بريدة . وهو وجه معلول كما تقدم .

والصحيح من هذه الأوجه ما رواه عنه خالد بن الحارث موافقا لرواية الأئمة ، إذ جعله من مسند عمران بن حصين فإنه روى عنه قبل اختلاطه والله أعلم .

وجه آخر في الحديث :

(١) يعني الخليفة المنصور (٥٨) ، السير ٨٧/٧ وأقوال ابن معين في تاريخ الدارمي عنه (٦٧٢) وفي

رواية الدقاق (١٠٠) و(٣٩٦) ورواية الدوري ٣٥١ / ٢

(٢) الكواكب النيرات ص ٢٩٣

(٣) (الجرح والتعديل ٢٥١/٥ ، والعلل لأحمد رواية عبد الله ٥٠/٣ (٤١١٤) ، الكواكب النيرات) .

(*) التقريب (٣٩٤٤)

ذكر ابن عبد البر في الأفراد من حرف الحاء في الاستيعاب^(١) "حصيب" ثم قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " كان الله لاشيء غيره ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، ثم خلق سبع سماوات ، قال : ثم أتاني آت فقال : إن ناقتك قد انحلت فخرجت والسراب دونها ، فوددت أني كنت تركتها وسمعت باقي كلامه " ثم قال ابن عبد البر : " لا أعرفه بغير هذا الحديث ، ولا أقف له على نسب " .

وقد تعقبه في هذا غير واحد ، منهم : ابن الأثير في أسد الغابة " فقال بعد أن حكى كلامه :

" هذا وهم من أبي عمر ، فإن الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، عن عمران بن حصين... ثم قال ابن الأثير : " ولعل بعض الرواة قد صحف " حصينا " ب " حصيب " ^(٢) - هـ .

لكن فات ابن الأثير أن الحديث عن عمران وليس عن أبيه " حصين " نبه عليه الحافظ في الإصابة^(٣) .

وممن تعقب ابن عبد البر أيضا : الحافظ ابن حجر في الإصابة فإنه ذكر " حصيبا " هذا في القسم الرابع من حرف الحاء . وهو القسم الذي خصه بمن ذكر في الصحابة على سبيل الوهم والخطأ . ثم قال :

" وتعقبه ابن فتحون فقال : قال الغساني : " لا أعرف حصيبا هذا بالموحدة ، والحديث معروف لعمران بن حصين ، وهو يروي عن أبيه فأرى أن بعض الرواة تصحف له " حصين " ب " حصيب " ثم قال الحافظ :

(١) ٤١٠/١

(٢) أسد الغابة ٣٢/٢

(٣) ٧٩/٢

" لكن ليس في شئ من طرق [حديث] ^(١) عمران أنه روى هذا الحديث عن أبيه فصار فيه تصحيف وزيادة لأصل لها ^(٢) أ-هـ .

ذلك كله مع ملاحظة أن ابن عبد البر لم يسند هذا الخبر عن " حصيب " هذا ، وإنما ذكره هكذا مجردا كما سبق نقله . فالله أعلم أين وكيف وجده عنه .

علة أخرى :

قال العجلي " : دخلت على أحمد بن حنبل ، وأحمد بن نوح وهما محبوسان بالصور فسألت أحمد بن نوح ... قال :

لما امتحن أحمد ، جمع له كل جهمي ببغداد... فسألوه عن حديث جامع بن شداد " وكنت (كذا والصواب : وكتب) في الذكر " قال : كان محمد بن عبيد [يخطئ] ^(٣) فيه " . قال إن محمد بن عبيد يقول (وخلق في الذكر) ثم تركه ^(٤) .

وحديث محمد بن عبيد هذا أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠٤/١٨ (٤٩٨) قال حدثنا عبيد بن غنام ، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا محمد بن عبيد ، عن الأعمش ، عن جامع بن شداد ، عن صفوان بن محرز ، عن عمران بن حصين... فذكر قصة الوفدين وذكر قوله " كان الله ولم يكن غيره ، وكان عرشه على الماء فجاء رجل فقال : يا ابن حصين أدرك ناقتك .

ثم قال الطبراني : حدثنا عبيد بن غنام ، ثنا محمد بن عبيد الله بن نمير ، ثنا محمد بن عبيد ، عن الأعمش . به قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء وزاد فيه : (وخلق الذكر) .

(١) زيادة يقتضيها السياق

(٤) الإصابة ٧٩/٤/٢

(٣) في المطبوع : " يحكي " والتصويب من تهذيب الكمال ٧٥/١ . وهو مقتضى السياق .

(٤) تاريخ الثقات (٩)

قال أبو القاسم (هو الطبراني) هذا الحرف كان محمد بن عبيد يخطئ فيه ، وينهاه أحمد بن حنبل أن يحدث به . والصواب ماروى أبو بكر بن عياش ، وغيره " وكتب الذكر" (١) -

وقد خالف محمد بن عبيد بهذا اللفظ كل الرواة عن الأعمش ، فقد رواه عن الأعمش :

حفص بن غياث عند البخاري في صحيحه (٣١٩١) وعند يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ١٩٥/٣ ،

وأبو حمزة" محمد بن ميمون السكري" عند البخاري (٧٤١٨) ،

وشيبان" وهو ابن عبد الرحمن النحوي" عند ابن حبان (٦١٤٢) والبيهقي ٢/٩ ،

وأبو معاوية الضرير" محمد بن خازم" عند أحمد ٤٣١/٤ ،

وأبو بكر بن عياش عند الطبراني في الكبير ٢٠٣/١٨ (٤٩٧)

[وأبو] إسحاق^(٢) الفزاري" إبراهيم بن محمد بن الحارث" عند الطبراني الكبير ٢٠٤/١٨ (٥٠٠) . وهؤلاء جميعا ثقات ، وفيهم أبو معاوية الضرير . قال عنه ابن نمير" : كان أبو معاوية لا يضبط شيئا من حديثه ضبطه لحديث الأعمش... " (٣) وقال أحمد بن حنبل : " كان أبو معاوية إذا سئل عن أحاديث الأعمش يقول : " قد صار حديث الأعمش في فمي علقما ، أمر من العلقم لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش" (٤) .

هؤلاء الثقات كلهم بمن فيهم أبو معاوية ، رووا الحديث فقالوا" وكتب في الذكر كل شيء" وقال أبو معاوية : " وكتب في اللوح ذكر كل شيء "

(١) وانظر تهذيب الكمال ٧٥/١

(٢) في المطبوع" إسحاق الفزاري" والمعروف في تلاميذ الأعمش إنما هو أبو إسحاق الفزاري . أنظر تهذيب الكمال ٣٠١/٣

(٣) تاريخ بغداد ٥/٢٤٧ .

(٤) العلل رواية عبد الله ٣٦٢/١ (٦٨٨) .

وخالف هؤلاء جميعا محمد بن عبيد وهو الطنافسي فقال : " خلق الذكر " وهي لفظة شادة ولاشك لمخالفته سائر الرواة عن الأعمش ، وغيرهم . فقد رواه أيضا المسعودي عن جامع بن شداد به وقال في حديثه " وكتب في الذكر كل شيء " وحديثه عند ابن خزيمة في التوحيد (٥٩٣) والحاكم (٣٣٠٩) .

ومحمد بن عبيد الطنافسي ، وإن كان ثقة إلا أنه يخطئ . وهذا الحرف من أخطائه فقد قال الإمام أحمد : " كان يخطئ ولا يرجع عن خطئه " (١)

وفي قول أحمد بن نوح للعجلي المنقول عنه سابقا : " إن محمد بن عبيد يقول " وخلق في الذكر " ثم تركه " إن كان مراده : ثم ترك التحديث بهذا اللفظ وهو المعنى الظاهر فهو خطأ قد رجع عنه محمد بن عبيد ، لما ناه عنه أحمد بن حنبل كما حكاه الطبراني والله أعلم .

(١) الجرح والتعديل ١٠/٨ .

(٩)

قال عبد الله: "حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة قال: حدثني عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن صفوان بن عسال، قال: قال رجل من اليهود: "انطلق بنا إلى هذا النبي. قال لا تقل النبي، فإنه لو سمها كان له أربعة أعين، وقص الحديث، فقالوا نشهد أنك رسول الله صلى الله عليه وسلم".

سمعت أبي يقول: خالف يحيى بن سعيد غير واحد فقالوا: "نشهد أنك نبي" قال أبي: ولو قالوا: "نشهد أنك رسول الله" كانا قد أسلما، ولكن يحيى أخطأ فيه خطأ قبيحا. (١)

متن الحديث

عن صفوان بن عسال: "أن يهوديين قال أحدهما لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي نسأله، فقال: لا تقل نبي، فإنه إن سمعها تقول نبي كانت له أربعة أعين، فأتيا النبي صلى الله عليه وسلم، فسألاه عن قول الله عز وجل ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾^(٢) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تشركوا بالله شيئا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا تسرقوا، ولا تسحروا، ولا تمشوا ببريء إلى سلطان فيقتله، ولا تأكلوا الربا، ولا تقذفوا محصنة، ولا تفروا من الزحف، وعليكم يا معشر اليهود خاصة لا تعدوا في السبت. فقبلا يديه ورجليه وقالوا: نشهد أنك نبي، قال: فما يمنعكما أن تسلما؟ قالوا: إن داود دعا الله أن لا يزال في ذريته نبي، وإنا نخاف إن أسلمنا أن تقتلنا اليهود".

وقوله "أربعة أعين" كناية عن زيادة الفرح والسرور، إذ الفرح يوجب قوة الأعضاء، وتضاعف القوى يشبه تضاعف الأعضاء الحاملة لها. قاله السيوطي^(٣).

(١) ٨٣/٣ (٤٢٨٦)

(٢) سورة الإسراء آية (١٠١)

(٣) في شرحه لسنن النسائي ١١١/٧. ونحوه في تحفة الأحوذى ٥٢٥/٧.

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة (بكسر اللام ، المرادي ، الكوفي ، أبو العالية^(١)) عن صفوان بن عسال رضي الله عنه .

ورواه عن شعبة : عبد الله بن إدريس ، وأبو أسامة حماد بن أسامة ، ومحمد بن جعفر " غندر " ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو الوليد الطيالسي " هشام بن عبد الملك " ، ويزيد بن هارون ، وحجاج بن محمد المصيبي الأعور ، وعمرو بن مرزوق ، الباهلي ، البصري .

أما حديث عبد الله بن إدريس ، وأبي أسامة ، فأخرجه الترمذي ٧٢/٥ (٢٧٣٣) من طريقهما .

وأخرجه ابن ماجه من طريقهما مقرونين بمحمد بن جعفر " غندر ١٢٢١/٢ (٣٧٠٥) وروايته مختصرة جدا .

وأخرجه النسائي ١١١/٧ (٤٠٧٨) ، وفي الكبرى ٣٠٦/٢ (٣٥٤١) وفي الكبرى أيضا ١٩٨/٥ (٨٦٥٦) من طريق عبد الله بن إدريس فحسب .

وأما حديث أبي داود الطيالسي ، فأخرجه في مسنده ص ١٦٠ ، (١١٦٤) .

وأخرجه من طريقة الترمذي ٢٨٦/٥ (٣١٤٤) مقرونا بـ يزيد بن هارون ، وأبي الوليد ، وهو الطيالسي ، هشام بن عبد الملك - قال الترمذي : " واللفظ ليزيد ، والمعنى واحد " .

وأخرجه أحمد ٢٣٩/٤ ، من طريق محمد بن جعفر ، ويزيد بن هارون .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٥/٣ ، من طريق أبي الوليد ، وأبي داود ، وهما الطيالسيان ، وحجاج بن محمد ، وهو المصيبي الأعور ، وعمرو بن مرزوق ، وهو

(١) تهذيب الكمال ١٥٣/٤ .

الباهلي ، البصري .

كلهم ، عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن صفوان بن عسال به وقد قالوا جميعا : " نشهد أنك نبي " وكلهم في الأصل ثقات ، من رواة الصحيح .

وقد خالفهم يحيى بن سعيد ، وهو القطان فقال في روايته " نشهد أنك رسول الله " كما ذكر الإمام أحمد . وحديث القطان هذا أخرجه أحمد في المسند ٢٤٠/٤ ، وفي العلل رواية عبد الله ٨٣/٣ (٤٢٨٦) .

وقد أعله الامام أحمد وقال - كما تقدم - : " يحيى أخطأ فيه خطأ قبيحا " وذلك لأنه جاء في آخر الحديث ما يرد اللفظ الذي رواه عليه يحيى القطان فإنه جاء فيه : " وقالوا نشهد أنك نبي ، قال : فما يمنعكما أن تسلما ؟ ... "

قال الإمام أحمد : ولو قالوا : " نشهد أنك رسول الله " كانا قد أسلما "

أقول : لكن القطان لم ينفرد بهذا اللفظ فقد تابعه عليه : أبو الوليد الطيالسي " هشام بن عبد الملك " وهو ثقة ثبت "

أخرج حديثه أبو جعفر العقيلي في الضعفاء ٢٦١/٢ ، عن محمد بن إسماعيل ، وهو إمام الصائغ فهو " صدوق " وإما " الترمذي " فهو ثقة .

وأخرج حديثه أيضا الطبراني في الكبير ٩٦/٨ (٧٣٩٦) فقال : حدثنا علي بن عبد العزيز ، وأبو مسلم الكشي ، وأبو خليفة ، ومحمد بن يعقوب بن سورة البغدادي .

كلهم قالوا : حدثنا " أبو الوليد " به وقال وفيه : " نشهد أنك رسول الله " . وهذه متابعة قوية عزيزة ليحيى بن سعيد .

وعلى أي حال ، فإن في الحديث ضعفا ، وإن صححه بعضهم ، وهذه أقوال أهل العلم فيه .

قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح لا نعرف له علة بوجه من الوجوه ، ولم يخرجاه... "

ووافق الذهبي . وقال ابن حجر : " رواه أصحاب السنن بإسناد قوي " (١) .

وخالفهم الإمام النسائي فقال في السنن الكبرى : " هذا حديث منكر " (٢) .

وقال الحافظ ابن كثير هو حديث مشكل ، وعبد الله بن سلمة في حفظه شيء ، وقد تكلموا فيه ، ولعله اشتبه عليه التسع الآيات بالعشر الكلمات فإنها وصاياها في التوراة ، لا تعلق لها بقيام الحجة على فرعون " (٣) .

وفيما يلي تفصيل الكلام عن الحديث وراوييه

أولا : هذا الحديث مما تفرد به عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن صفوان بن عسال . قال العقيلي بعد أن أخرجه كذلك : " ولا يحفظ هذا الحديث من حديث صفوان بن عسال إلا من هذا الطريق " (٤) .

ثانيا : عبد الله بن سلمة مختلف فيه ، وهذا بيان حاله :

قال الإمام أحمد : " عبد الله بن سلمة ، كنيته أبو العالية ، ما أعلم حدث عنه غير عمرو

(١) التلخيص الحبير ٩٣/٤ . ويفهم من قوله " أصحاب السنن " أن أبا داود أخرجه ، وقال الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح ٢٤/١ : " رواه الترمذي وأبو داود والنسائي " أ-هـ وهذا وهم منهما فإن أبا داود لم يخرجهما كما في تحفة الأشراف ١٩١/٤ . ولم يعقب عليه ابن حجر في النكت الظراف بشيء . بل إن أبا داود لم يخرج لصفوان بن عسال شيئا ، فإن الحافظ ابن حجر نفسه قد علم عليه في " التقريب " والتهديب " ب : الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وكذا الذهبي في الكاشف " ومن قبلهما المزني في " تهذيب الكمال " معلما ومصرحا بهؤلاء الثلاثة . لم يذكر أي منهم أبا داود . والله أعلم .

(٢) ٣٠٧/٢

(٣) تفسير القرآن العظيم ٦٧/٣ .

(٤) الضعفاء للعقيلي ٢٦١/٢

بن مرة ، وأبي إسحاق الهمداني^(١) . وكذا قال مسلم في الكنى والأسماء : " روى عنه أبو إسحاق ، وعمرو بن مرة^(٢) .

وقد خالفهما غير واحد من الأئمة ، ففرقوا بين من روى عنه عمرو بن مرة راوي هذا الحديث " موضع البحث " ، وبين من روى عنه أبو إسحاق .

منهم ابن نمير . قال البخاري في التاريخ الكبير : " قال ابن نمير : عبد الله بن سلمة ، الذي روى عنه أبو إسحاق ، غير الذي روى عمرو بن مرة عنه...^(٣) " وحكاها عنه في التاريخ الأوسط ثم قال البخاري : " والذي قال ابن نمير أصح^(٤) .

ومن فرق بينهما أيضا : يحيى بن معين فقد ترجم لهما . فقال عن أحدهما : " لم يرو عنه غير عمرو بن مرة " وقال في الآخر " يروي عنه أبو إسحاق السبيعي ، وليس هو الذي يروي عنه عمرو بن مرة^(٥) " .

وقال الخطيب البغدادي عنه : " كأن يحيى بن معين قال مثل قول أحمد بن حنبل ثم رجع عنه ، فالله أعلم^(٦) " .

ومن فرق بينهما : ابن حبان في الثقات^(٧) . وحكاها ابن حجر في التهذيب أيضا عن الدار قطني ، وابن ماكولا . ثم قال : وقال النسائي في المرادي : " لا أعلم أحدا روى عنه غير عمرو بن مرة " .

(١) العلل رواية عبد الله ٤٨٢/١ (١١٠٦)

(٢) الكنى والأسماء ٦٢١/١ (٢٥٤٢)

(٣) التاريخ الكبير ٩٩/٥

(٤) التاريخ الأوسط ٣٤١/١

(٥) التاريخ لابن معين . رواية الدوري ٣١١/٢ ، ٣١٢ .

(٦) تاريخ بغداد ٤٦٠/٩

(٧) ٣١ ، ١٢/٥

ثم قال ابن حجر : وقد بينه الحاكم أبو أحمد بيانا شافيا في كتاب الكنى وقال : " عبد الله بن سلمة ، مرادي ، يروي . . عنه عمرو بن مرة ، وأبو الزبير ، وعبد الله بن سلمة الهمداني ، إنما يعرف له قوله فقط ، ولا نعرف له راويا غير أبي إسحاق السبيعي " (١) .

وفرق بينهما أيضا ابن حجر في التقريب ونسب إلى الوهم من جعلهما واحدا . (٢) .

وإذ تبين أنهما اثنان ، فراوي هذا الحديث قد روى عنه أيضا : أبو الزبير المكي " قاله أبو حاتم (٣) ' وسبق نقله أيضا عن أبي أحمد الحاكم . وهذا كلام الأئمة عليه .

قال العجلي : ثقة (٤) وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ، يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة (٥) وقال أبو أحمد بن عدي : أرجو أنه لا بأس به (٦) .

وقد روى البخاري وغيره عن عمرو بن مرة قال : " كان عبد الله يحدثنا فنعرف وننكر (٧) وكذا قال أبو حاتم : " تعرف وتنكر " وجاء في بعض روايات العقيلي ، وابن عدي عن عمرو بن مرة قال : كان يحدثنا وقد كبير ، فكنا نعرف وننكر (٨) وقال البخاري في

(١) التهذيب ٥/٢٤٢

(٢) التقريب (٣٣٨٤) و(٣٣٨٥)

(٣) الجرح التعديل ٥/٧٣ .

(٤) تاريخ الثقات للعجلي (٨١٩)

(٥) تهذيب الكمال ٤/١٥٣

(٦) الكامل لابن عدي ٤/١٧٠ .

(٧) التاريخ الكبير ٥/٩٩ ، والأوسط ١/٣٤٣ ، وضعفاء العقيلي ٢/٢٦١

(٨) ورواه أيضا أحمد في العلل رواية عبد الله ٢/١٤٧ (١٨٢٤) والبخاري في التاريخ الكبير ٥/٩٩ ومعنى قولهم : " تعرف وتنكر " أي يأتي مرة بما ينكر ومرة بما يعرف . ومما يوضح هذا ما أخرجه البخاري (٣٦٠٦) ومسلم (١٨٤٧) من حديث حذيفة رضي الله عنه ، حديث الفتن وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " قوم يهدون بغير هدي ، تعرف منهم ، وتنكر " وأخرج مسلم (١٨٥٤) من حديث أم سلمة مرفوعا : " ستكون أمراء ، فتعرفون وتنكرون " أي تعرفون بعض أحوالهم لموافقتها للشرع ، وتنكرون

التاريخ الكبير : " لا يتابع في حديثه " وذكره في الضعفاء : النسائي ، وابن الجوزي^(١) . وقال ابن حجر : " صدوق ، تغير حفظه "^(٢) .

إذا علم ذلك فإن الأرجح والله أعلم هو ما ذهب إليه النسائي ، ومن وافقه من عدم تصحيح الحديث ، فإن عبد الله بن سلمة مع ما قيل فيه ، وتفرد به ، فإنه من رواية عمرو بن مرة عنه ، وقد صرح عمرو بن مرة بأنه كان يحدثهم وقد تغير . والعلم عند الله تعالى .

إشكال وجوابه :

قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة الاسراء : " هو حديث مشكل ، وعبد الله بن سلمة في حفظه شيء ، وقد تكلموا فيه ، ولعله اشتبه عليه التسع الآيات ، بال عشر الكلمات ، فإن فيها وصايا في التوراة لاتعلق لها بقيام الحجّة على فرعون "^(٣) .

وقد يجاب عن هذا بما قاله السيوطي . في شرحه على النسائي : " الجواب في الحديث متروك ، ترك ذكره الراوي ، وقوله : لا تشركوا " الخ " كلام مستأنف ذكر عقب الجواب... " ^(٤) .

وذكر نحو هذا الجواب أيضا: المبار كفوري في تحفة الأحوذى وقال : المعجزات التسع هي : العصا ، واليد ، والطوفان ، و الجراد ، والقمل ، و الضفادع ، و الدم ، والسنون ، ونقص من الثمرات . . " ^(٥) .

بعضها لمخالفتها له ، انظر فيض القدير ٩٩/٤ وفتح المغيث ٣٧٢/١ وشرح القاري على ألفية العراقي ٢

١٢/ والرفع والتكميل ص ١٤٣ ، والشرح والتعليل ص ٣٢ .

(١) الضعفاء للنسائي (٣٤٧) ولابن الجوزي (٢٠٣٨)

(٢) التقريب (٣٣٨٤)

(٣) تفسير القرآن العظيم ٦٧/٣

(٤) شرح السيوطي على سنن النسائي ١١١/٧

(٥) تحفة الأحوذى ٥٢٦/٧

وذكر ابن كثير هذه الآيات التسع في تفسير الآية ثم ذكر الإشكال الذي في الحديث المنقول عنه آنفاً. (١)

وهذا على فرض صحة الحديث ، فإنه منكر " كما قال النسائي ، ومتكلم في روايه كما سبق تفصيله . والله أعلم .

(١٠)

قال عبد الله سمعت أبي يقول : سمعت سفيان يقول ، وحدث بحديث ابن أبي خزيمة " في سنة سبع وثمانين ، سنة مات فضيل - يعني ابن عياض - فقال : " عن ابن أبي خزيمة " ، عن أبيه .

قال أبي : وقد حدثنا يحيى بن أبي بكير ، وحسين بن محمد ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن أبيه .

قال أبي : والحديث إنما يروى عن أبي خزيمة ، عن أبيه . رواه يونس ، و الزبيدي - يعني محمد بن الوليد - وهو أصحهما^(١) .

متن الحديث

عن أبي خزيمة ، عن أبيه ، قال سألت : رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله : أ رأيت رقى نسترقها ، ودواء نتداوى به ، وتقاة نتقيها ، هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال هي من قدر الله " .

التخريج والدراسة

هذا الحديث مداره على ابن شهاب الزهري ، وروى عنه على ستة أوجه :

الوجه الأول : عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن أبيه .

الوجه الثاني : عن الزهري ، عن ابن أبي خزيمة ، عن أبيه .

الوجه الثالث : عن الزهري ، عن ابن أبي خزيمة ، عن الحارث بن سعد ، عن أبيه .

(١) ١٦٧/١ (١٠١)

الوجه الرابع : عن الزهري ، عن عروة ، عن حكيم بن حزام .

الوجه الخامس : عن الزهري ، عن عبد الله بن كعب بن مالك ، عن أبيه .

الوجه السادس : عن الزهري ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

أما الوجه الأول فرواه عن الزهري : سفيان بن عيينة ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وصالح بن كيسان ، وعمرو بن الحارث ، ويونس بن يزيد .

أما حديث سفيان بن عيينة ، فأخرجه الترمذي ٣٤٩/٤ (٢٠٦٥) وأحمد ٤٢١/٣ وفي العلل رواية عبد الله ١٦٧/١ (١٠١) .

وأما حديث محمد بن الوليد الزبيدي ، فأخرجه أحمد ٤٢١ / ٣ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٧١/٥ (٢٦١١) .

وأما حديث صالح بن كيسان ، فأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٧٠/٥ (٢٦١٠) ووقع في المطبوع " عن شهاب " وصوابه ابن شهاب " .

وأما حديث عمرو بن الحارث فأخرجه أحمد ٤٢١ / ٣ ،

وأما حديث يونس بن يزيد ، فأخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ٤١٢/١ ومن طريقه البيهقي ٣٤٩/٩ .

وأخرجه البيهقي أيضا ٣٤٩/٩ من طريق عمرو بن الحارث ، ويونس بن يزيد .

كلهم عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن أبيه به ، وقد وقع عند ابن أبي عاصم في كلا روايته " أبي خزيمة " ثم حكى خلافا في اسمه سيأتي ذكره لاحقا إن شاء الله تعالى .

وقال الدارقطني في الغرائب والأفراد : مسند أبي خرافة : حديث : " قلت يا رسول الله أرأيت دواء... الحديث ، تفرد به محمد بن عمر الواقدي ، عن محمد بن عبد الله ، ابن أخي

الزهري ، عن الزهري ، عن أبي خرافة ، عن أبيه ، ورواه الواقدي عن عمر ، عنه أيضا ^(١) ويحتمل أن يكون هذا تصحيح ، على أن الواقدي أيضا متروك ^(٢) وهو آفة هذه الرواية .

وقد رواه سفيان بن عيينة فقال : "عن الزهري ، عن ابن أبي خزيمة" عن أبيه . وهذا هو الوجه الثاني في الحديث .

أخرجه الترمذي ٣٤٩/٤ عقب حديث (٢٠٦٥) وابن ماجه ١١٣٧/٢ (٣٤٣٧) وأحمد ٤٢١/٣ ، ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة ٨٩/٦ .

وقد رواه الترمذي أيضا ٣٩٥/٤ (٢١٤٨) إلا أنه جاء في عامة النسخ المطبوعة: "عن سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي خزيمة..." ولم يذكر الزهري . وهذا سقط من النسخ ولاشك ^(٣) والصواب فيه أنه "عن الزهري ، عن ابن أبي خزيمة" للأدلة التالية :

أولا : أن الإمام الترمذي قال عقبيه مباشرة : " هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث الزهري..."

ثانيا : أن الترمذي نفسه قد رواه قبل ذلك في ٣٤٩/٤ فقال فيه : حدثنا سعيد بن عبد الرحمن - وهو المخزومي - حدثنا سفيان ، عن الزهري ، به فذكر فيه الزهري وهو في هذا الموضوع الذي لم يذكر فيه الزهري من طريق نفس شيخه هناك : سعيد بن عبد الرحمن المخزومي .

ثالثا : جاء في الطبعة التي مع تحفة الأحوزي للمباركفوري في هذا الموضوع ، على الصواب: "عن سفيان عن الزهري" .

و على ما سبق ، فيكون ابن عيينة قد رواه على الوجهين الأول موافقا لما رواه الجماعة

(١) أطراف الغرائب والأفراد ٣٧/٥ (٤٥٩٨)

(٢) التقريب (٦٢١٥)

(٣) ولم يجل المزي إلى هذا الموضوع في تحفة الأشراف . انظره ١٥٢/٩

كما تقدم في التخريج ، وعلى الثاني وانفرد به ، وكلاهما ثابت عنه .

أما الوجه الأول فقد رواه الترمذي عن ابن أبي عمر - (محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني وهو صدوق لازم ابن عيينة^(١)) عن سفيان .

ورواه الإمام أحمد عن يحيى بن أبي بكير ، وحسين بن محمد وهو ابن بهرام ، التميمي ، وكلاهما ثقة ،^(٢) سمعه الإمام أحمد منهما عن سفيان فقال فيه: " عن أبي خزامة ، عن أبيه " ، وهو مارواه عنه ابن أبي عمر أيضا .

وأما الوجه الثاني : فقد رواه عنه غير واحد منهم الإمام أحمد ، وقد صرح بسماعه منه كذلك كما تقدم في أول المبحث فقال فيه: " ابن أبي خزامة عن أبيه " .

ذكر من أعل هذه الرواية ،

وقد انتقد جمع من الحفاظ على ابن عيينة روايته التي انفرد بها وقال فيها " عن ابن أبي خزامة "

منهم : الإمام أحمد ، وقد تقدم كلامه في أول المبحث .

وكذلك قال في المسند عن الوجه الأول: " وهو الصواب " يعني رواية سفيان ومن وافقه " عن أبي خزامة ، عن أبيه " ^(٣) .

ومنهم : الإمام الترمذي . قال : " قد روي عن ابن عيينة كلا الروایتين... وقد روى غير ابن عيينة هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي خزامة ، عن أبيه ، وهذا أصح

" قال في موضع آخر : " قد روى غير واحد هذا عن سفيان ، عن الزهري ، عن أبي

(١) التقريب (٦٤٣١)

(٢) التقريب (٧٥٦٦) و (١٣٥٤)

(٣) المسند ٤٢١/٣

خزامة ، عن أبيه ، وهذا أصح^(١) .

ومنهم : الإمامان أبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان . قال ابن أبي حاتم في العلل : "... قال أبي : وأخطأ فيه... سفيان بن عيينة ، فقال : " عن الزهري ، عن ابن أبي خزامة ، عن أبيه "

قال ابن أبي حاتم : " قالوا : وإنما هو عن أبي خزامة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) "

ومنهم : الإمام الدارقطني فإنه قال في العلل : " روى هذا الحديث : الزهري ، عن أبي خزامة بن يعمر ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب .

وقال ابن عيينة : عن الزهري ، عن ابن أبي خزامة ، عن أبيه ، ولم يتابع عليه^(٣) .

ومنهم ابن عبد البر فإنه قال في الاستيعاب : " وقد ذكر بعضهم في الصحابة... " أبا خزامة . بحديث أخطأ فيه [راويه]^(٤) عن ابن شهاب^(٥) ، والصواب ما رواه يونس بن يزيد ، وابن عيينة ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن أبي خزامة . أحد بني الحارث سعد- عن أبيه ، أنه قال يا رسول الله... فذكر الحديث^(٦) .

ويلحق هؤلاء أيضا من جعل الصواب " أبو خزامة ، عن أبيه " فإنه لا يعرف له غير هذا الحديث .

(١) جامع الترمذي ٣٤٩/٤ ، و ٣٩٥/٤ .

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣٣٨/٢ .

(٣) علل الدارقطني ٢٥١/٢ (٢٥٠) وهذه إحدى الروايتين عن سفيان كما تقدم .

(٤) في المطبوع "رواية" والتصويب من التهذيب ٨٥/٢ والإصابة ٥١/٧

(٥) يعني بناء على رواية" ابن أبي خزامة ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فجعل أبا خزامة هو الصحابي .

(٦) الاستيعاب ١٦٤٠/٤ .

قال الترمذي: لانعرف لأبي خزيمة عن أبيه غير هذا الحديث^(١)

وقد ترجمه (أعني الابن الذي روى عنه الزهري): البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والمزي في تهذيب الكمال، وتبعه الذهبي في الكاشف، وابن حجر في التهذيب والتقريب فقالوا كلهم: "ابن أبي خزيمة"^(٢)

فأما ابن أبي حاتم فقد سبق نقله عن أبيه وأبي زرعة في العلل أن الصواب "أبو خزيمة عن أبيه".

وأما المزي فقال بعد أن ذكره كذلك: "وقيل: "أبو خزيمة" عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصحيح" وتبعه على ذلك الذهبي وابن حجر.

ولم أجد من خالف في ذلك إلا ماروي عن ابن معين أنه قال: "الصواب: عن ابن أبي خزيمة، عن أبيه"^(٣) وهذا القول محجوج بما تقدم من رواية الأكثر، وقول من تقدم ذكره من الأئمة.

وقد حكى فيه ابن أبي عاصم خلافا لم أجده لغيره فقال: "واختلفوا فيه فقالوا: "خزيمة، وخزينة، وأبو خزانة، وابن أبي خزيمة..."^(٤)

وأبو خزيمة هذا، هو السعدي، أحد بني الحارث بن سعد بن هذم، كذا قال عمرو بن الحارث في روايته عن الزهري، عند أحمد. وكذا قال يونس بن يزيد في روايته التي أخرجها يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ. وكذلك جاء في رواية عمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد عن الزهري، عند الحاكم غير أنه وقع في المطبوع: "عن ابن شهاب، أن

(١) جامع الترمذي ٣٥٠/٤

(٢) التاريخ الكبير ٤٣٤/٨، الجرح والتعديل ٣١٩/٩، تهذيب الكمال ٤٦٨/٨ الكاشف ٣٥٦/٣ التهذيب ٢٩٢/٢ التقريب (٨٥٣٨)

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري ٣/١٢٧

(٤) الآحاد والمثاني ٧١/٥.

أبا خزامة^(١) بن يعمر حدثني (كذا) الحارث بن سعد . . " وصوابه : " أحد بني الحارث " ورسمهما قريب كما ترى .

وقال ابن معين ، ومسلم : " أحد بني الحارث بن سعد بن هذم "

وخالف في ذلك المزي فقال في تهذيب الكمال : " أحد بني سعد بن الحارث بن هذم "^(٢) قال ابن حجر في التهذيب : " صوابه " أحد بني الحارث بن سعد بن هذم " كذا جاء مصرحاً به في رواية الحاكم... وهو الصواب " ا-هـ

وأبو خزامة هذا قال عنه الترمذي : " لا نعرف لأبي خزامة عن أبيه ، غير هذا الحديث "^(٣) ونقل ابن حجر عنه أنه قال : " مجهول لم يرو عنه غير الزهري ، ^(٤) وقال في التقريب " مجهول من الثالثة "^(٥) .

وأما أبوه " والد أبي خزامة " الراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد جاء في رواية الحاكم المذكورة آنفاً أن اسمه " يعمر " وكذا سماه الإمام مسلم ، وابن حبان ويعقوب بن سفيان الفسوي ، . وابن حجر ^(٦) .

وسماه البغوي وابن شاهين : " الحارث بن سعد " وأخرجنا من طريق عثمان بن عمر ، عن الزهري ، عن أبي خزامة ، عن الحارث بن سعد أنه قال يا رسول الله ... "

(١) في المطبوع " خزامة " بالمهملة وهو تصحيف .

(٢) التاريخ ، رواية الدوري ١١٥/٣ . والطبقات لمسلم ٢٤٧/١ (٨٥٣) .

(٣) جامع الترمذي ٣٥٠/٤ .

(٤) التهذيب ٢٩٢/١٢

(٥) التقريب (٨٥٣٨)

(٤) الطبقات المسلم ١٦٠/١ (١٨٢) والثقات لابن حبان ٤٤٩/٣ والمعرفة بالتاريخ ٤٢١/١ والإصابة ٦

فذكر حكاة ابن حجر عنهما في القسم الرابع من حرف الحاء^(١) ، وهذه الرواية غلط ، وسيأتي إن شاء الله بيان ذلك وذكر من أعلاها .

وفي تاريخ خليفة : " أبو خزامة" كذا، يقال اسمه : رفاعة بن عرادة ، روى: أدوية يتداوى بها ورقى يسترقى بها ما ترد من القدر" وقال الذهبي في المقتنى " أبو خزامة : يقال " رفاعة بن عرادة" ، وقيل " ابن عرابة" له صحبة"^(٢)

وقيل فيه " سعد بن هذم" حكاة ابن حجر عن البغوي في القسم الرابع من حرف السين^(٣) .

قال ابن حجر " تقدم في خزامة ، وفي الحارث بن سعد ، وفي سعد هذم بيان خطأ جميع من سماه كذلك"^(٤)

وأرجح هذه الأقوال هو أولها أعني " يعمر" وهو صحابي ، قاله الذهبي وابن حجر ، وقال ابن حبان ، والمزي له صحبة^(٥) .

علة أخرى :

وهي الوجه الثالث المشار إليه في أول المبحث عن الزهري ، عن أبي خزامة ، عن الحارث بن سعد ، عن أبيه... الحديث .

أخرجه كذلك الحاكم ٢٢١/٤ (٧٤٣٢) من طريق عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو بن

(١) وهم من ذكر في الصحابة على سبيل الوهم والغلط، انظر مقدمة الإصابة ٤/١

(٢) الطبقات لخليفة ص ١٢٢ ، والمقتنى في سرد الكنى ٢١٥/١

(٣) الإصابة ١٧٨/٤/٣

(٤) الإصابة ٥١/٧

(٥) الثقات لابن حبان ٤٤٩/٣ ، تهذيب الكمال ٢٩٩/٨ ، الكاشف ٢٩١/٣ ، التقريب (٨١٣٧) ،

الإصابة ٣٥٤/١/٦

الحارث ، ويونس بن يزيد ، عن ابن شهاب أن أبا خزامة [كذا والصواب أبا خزامة] بن يعمر حدثني الحارث بن سعد حدثه أن أباه حدثه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث .

وأخرجه الطبراني في الكبير ٤٧/٦ (٥٤٦٨) من طريق عثمان بن عمر ، ثنا يونس بن يزيد الأيلي ، عن الزهري ، عن أبي خزامة ، عن الحارث بن سعد ، عن أبيه .

وأشار ابن حجر في الإصابة إلى أن ابن زبر أخرجه من طريق فليح ، عن الزهري وزاد فيه كلمة "عن" بين أبي خزامة ، والحارث^(١).

فأما رواية الحاكم فيظهر أنه تصحيف ، فقد روي الحديث عند الإمام أحمد ٤٢١/٣ من طريق ابن وهب (راويه عند الحاكم) عن عمرو ، عن ابن شهاب أن أبا خزامة أحد بني الحارث بن سعد

ورواه البيهقي ٣٤٩/٩ من طريق ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث ويونس ابن يزيد ، عن ابن شهاب أن أبا خزامة حدثه ، أن أباه حدثه أنه قال يا رسول الله... الحديث .

فظهر من هاتين الروايتين أن قوله في رواية الحاكم " أن أبا خزامة بن يعمر حدثني الحارث بن سعد... " تصحيف وصوابه : " أحد بني الحارث " ورسمهما قريب .

وكذلك جاء في رواية الليث عن يونس في المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان ٤١٢/١ .
" عن يونس ، عن ابن شهاب حدثني أبو خزامة ، أحد بني الحارث بن سعد "

ومما يؤكد ذلك أيضا الركافة الحاصلة بالتصحيف حيث جاء النص هكذا " أن أبا خزامة بن يعمر ، حدثني الحارث بن سعد ، حدثه أن أباه... " فإذا صحح النص على مقتضى الروايات الأخرى استقام النص هكذا : " أن أبا خزامة بن يعمر أحد بني الحارث بن سعد حدثه أن أباه... الخ .

(١) الإصابة ١٧٨/٤/٣

وأما رواية عثمان بن عمر ، عن يونس ، التي أخرجها الطبراني فهي رواية معلولة . قال ابن معين : " حديث عثمان بن عمر ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أبي خزيمة ، عن الحارث بن سعد . وأخطئ فيه ، إنما هو عن أبي خزيمة ، أحد بني الحارث بن سعد" (١)

وقال الطبراني : " هكذا رواه عثمان بن عمر ، عن يونس ، وخالفه الناس ، فرووه عن يونس كما رواه الناس عن الزهري ، عن أبي خزيمة" (٢) .

ويحتمل أن يكون هذا الغلط ناشئاً من ذلك التصحيف فكانت : " أحد بني الحارث" فتصحفت فصارت : " حدثني الحارث" ثم تصرف الراوي فجعلها : " عن الحارث" وقد أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر إذ قال " وفي رواية البغوي تصحيف وذلك أنه كان فيها" عن أبي خزيمة ، أحد بني الحارث ، فتصحفت فصارت : " أخبرني" . وتغيرت في رواية فليح " فصارت " عن" .

قال ابن أبي حاتم في العلل : " سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حماد بن سلمة ، عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن أبي حذابة (كذا ولعل الصواب : خزيمة) عن رجل من بني سعد بن هرم (كذا والصواب : هذم) عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ... " فقال أبي وأبو زرعة : هذا خطأ ، أخطأ فيه حماد ، إنما هو الزهري ، عن أبي عن خزيمة (كذا والصواب عن أبي خزيمة) أحد بني سعد ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم... " (٣) .

الوجه الرابع :

وهو عن الزهري ، عن عروة ، عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله ... " الحديث .

(١) التاريخ ، رواية الدوري ١١٥/٣ .

(٢) المعجم الكبير ٤٧/٦ . والإصابة ١٧٨/٣ .

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣٣٨/٢ .

أخرجه الحاكم ٨٥/١ (٨٧) من طريق معمر ، عن الزهري به .

ثم قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ثم لم يخرجاه .

ثم قال الحاكم : " وقال مسلم في تصنيفه فيما أخطأ معمر بالبصرة : إن معمر حدث به مرتين ، فقال مرة : " عن الزهري ، عن ابن أبي خزيمة ، عن أبيه " قال الحاكم : وعندني أن هذا لا يعلله ، فقد تابع صالح بن أبي الأخضر معمر بن راشد في حديثه عن الزهري ، عن عروة . وصالح وإن كان في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري^(١) . فقد يستشهد بمثله " .
—ه—

وحديث صالح بن أبي الأخضر هذا ، أخرجه الطبراني في الكبير ١٩٢/٣ (٣٠٩٠) والحاكم ٨٦/١ (٨٨) و٢٢١/٤ (٧٤٣١) و٤٤٦/٤ (٨٢٢٣) .

قال الحاكم بعد أن أخرجه في الموضوع الثاني (٧٤٣١) : " هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وقد رواه يونس بن يزيد ، وعمر [كذا والصواب : عمرو] بن الحارث بإسناد آخر وهو المحفوظ "—ه— يعني : " عن الزهري عن أبي خزيمة " وقوله عنه : " وهو المحفوظ " مشعر أنه من حديث معمر ، عن الزهري ، عن حكيم غير محفوظ . والله أعلم .

وهذا الحديث مما حدث به معمر بن راشد بالبصرة ، فإنه من رواية يزيد بن زريع البصري عنه ، ومعمر وإن كان في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري ، إلا أن حديثه بالبصرة فيه خطأ

قال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم : " حديث عبد الرزاق ، عن معمر أحب إلى من حديث هؤلاء البصريين ، كان يتعاهد كتبه وينظر - يعني باليمن - وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة " (٢)

(١) وهم قوم لازموا وصحبوه ورووا عنه ، ولكن تكلم في حفظهم انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٣٩٩/١ .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ٦٠٢/٢

وقال يعقوب بن شيبة : " سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب ، لأن كتبه لم تكن معه ^(١) .

وقال أبو حاتم : " ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط " ^(١)

ونقل ابن حجر اتفاق أهل العلم به على ذلك كابن المديني والبخاري ، وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم . ^(٢) .

ومما يزيد الريبة في هذه الرواية، واحتمال خطأ معمر فيها ، أنه قد حدث بالحديث عن الزهري ، عن ابن أبي خزيمة ، فلم يذكر حكيم بن حزام .

وهذا الوجه عن معمر الذي وافق فيه غيره . عزاه إليه الإمام مسلم في تصنيفه " فيما أخطأ معمر بالبصرة " وتقدم ذكره قبل قليل .

وقد تقدم أن صالح بن أبي الأخضر قد تابع معمر على هذا الحديث وصالح " ضعيف يعتبر به " كما قال ابن حجر ^(٣) إلا أن ابن حبان قال عنه " يروي عن الزهري أشياء مقلوبة " ^(٤) والله أعلم .

الوجه الخامس :

عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه .

أخرجه ابن حبان (الإحسان ٤٦٥/١٣) (٦١٠٠) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي ، عن الزهري به . وفي إسناده إسحاق بن إبراهيم بن العلاء قال ابن حجر : " صدوق يهم كثيرا ،

(١) الجرح والتعديل ٢٥٧/٨

(٢) التلخيص الحبير ١٦٨/٣ وانظر التهذيب ٢٤٣/١٠

(٣) التقريب (٢٨٦٠)

(٤) المجروحين ٣٦٨/١

وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب^(١) .

الوجه السادس

في علل الدار قطني : " وسئل عن حديث روي عن عمر أنه قال : قلت يا رسول الله
أرأيت مانسترقي به ونتداوى به من القدر هو ؟ قال نعم ، هو من القدر " فقال :

" رواه أبو أحمد الزبيري ، عن الثوري ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عمر بن الخطاب
قلت يا رسول الله . . " ووهم في ذكر عمر ، وإنما روى هذا الحديث الزهري ، عن أبي
خزيمة بن يعمر ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الصواب... " ^(٢)

(١) التقريب (٣٢٢)

(٢) العلل الواردة في ١ | لأحاديث النبوية للدار قطني ٢٥١/٢ .

(١١)

قال عبد الله : " حدثني أبي ، قال : حدثنا هشيم ، عن يعلى بن عطاء ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه قال : كان في وفد ثقيف رجل مجذوم ، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم : ارجع فقد بايعناك " .

سمعت أبي يقول : قد سمعه هشيم من يعلى ، عن رجل من آل الشريد ، وإذا لم يقل خيرا ، قال : عن عمرو الشريد" (١) .

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه عمرو بن الشريد ، عن أبيه (الشريد بن سويد الثقفي) مرفوعا .

ورواه عن عمرو بن الشريد : هشيم بن بشير ، وشريك بن عبد الله ، وهو القاضي ، النخعي ، مقرونين ومنفردين .

أما حديثهما مقرونين فأخرجه مسلم ٤/١٧٥٢ (٢٢٣١) والبيهقي ٧/٢١٨ ، كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، عن شريك بن عبد الله ، وهشيم بن بشير ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه به .

وأما حديث هشيم منفردا ، فأخرجه النسائي ٧/١٥٠ (٤١٨٢) ، وفي الكبرى ٤/٣٧٥ (٧٥٩٠) و٤/٤٢٩ (٧٨٠٥) و٥/٢١٩ (٨٧١٥) وابن ماجه ٢/١١٧٢ (٣٥٤٤) وأحمد ٤/٣٩٠ ، وفي العلل وتقدم في أول المبحث .

كلهم من طريق هشيم ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه به .

(١) ٢/٢٧٦-٢٧٧ (٢٢٤٠) .

وعزاه ابن حجر في إتحاف المهرة لابن خزيمة ، من طريق هشيم به^(١) .

وجاء في بعض الروايات وهي صحيحة ، عن هشيم قال : " عن رجل من آل الشريد يقال له عمرو" وبيان مواضعها فيما يلي :

قال النسائي في المجتبى (٤١٨٢) وفي الكبرى (٧٨٠٥) و (٧٨١٥) : أخبرنا وفي بعضها : أخبرني - زياد بن أيوب ، قال حدثنا هشيم ، عن يعلى بن عطاء، عن رجل من آل الشريد يقال له عمرو... فذكره . وزياد بن أيوب : ثقة حافظ^(٢) .

وقال ابن ماجه : حدثنا عمرو بن رافع ، ثنا هشيم ، عن يعلى بن عطاء ، عن رجل من آل الشريد ، يقال له عمرو... فذكره وعمرو بن رافع ، هو القزويني ، البجلي، ثقة ثبت^(٣) .

وأما حديث شريك بن عبد الله ، فأخرجه أحمد ٣٨٩/٤ ، وأبو القاسم البغوي في الجعديات ٩٨/٢ (٢١٢٥) ، والطبراني في الكبير ٣١٧/٧ (٧٢٤٧) ، وابن عدي في الكامل ٤ / ١٨/

كلهم من طريق شريك بن عبد الله ، عن يعلى بن عطاء ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه... الحديث .

وعزاه ابن حجر في إتحاف المهرة لابن خزيمة وأبي عوانة ، كلاهما من طريق شريك به^(٤) .

وفي حديث هشيم علة بينها الإمام أحمد فقال - رحمه الله - : " قد سمعه هشيم من يعلى ، عن رجل من آل الشريد ، إذا لم يقل خبراً قال : عن عمرو بن الشريد "أ-هـ

يعني أن هشيماً سمع الحديث من يعلى عن رجل... هكذا مبهماً من غير تعيين . فكان

(١) إتحاف المهرة ١٨٦/٦ (٦٣٣٠) ولم أقف عليه في المختصر المطبوع.

(٢) التقريب (٢٠٦٧) .

(٣) التقريب (٥٠٦٣)

(٤) إتحاف المهرة ١٨٦/٦ (٦٣٣٠) .

هشيم إذا حدث به مصرحاً بالسمع ، قال في حديثه : " عن رجل " كما سمعه من يعلى بن عطاء . هذا هو معنى قول الإمام أحمد : " إذا لم يقل خيراً ، قال عن عمرو بن الشريد " يعني أنه إذا لم يصرح بالسمع عينه فقال : " عمرو بن الشريد ومعنى هذا . والله أعلم — أنه سمعه معيناً عن يعلى بواسطة ، فأسقط الوساطة ودلّسه عن يعلى معيناً اسم الراوي . وهو إنما سمعه من يعلى ، مبهماً .

وهشيم معروف بالتدليس ، وتقدم بيان ذلك ^(١) .

(١) في الحديث الثاني

(١٢)

قال عبد الله : عرضت على أبي أحاديث سمعتها من جبارة الكوفي ، فقال في بعضها هي موضوعة ، أو هي كذب ،

منها عن حماد الأبح ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله ، ثم برهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم برهة بالرأي ، فأنكره جدا" (١) .

متن الحديث

تمامه : " فإذا عملو بالرأي، فقد ضلوا وأضلوا" .

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعا .

ورواه عن الزهري : حماد بن يحيى الأبح ، وعثمان بن عبد الرحمن الزهري .

أما حديث حماد الأبح، فأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١٣٤/٢ ، وأبو بكر الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه ٤٤٩/١ (٤٧١)

كلاهما من طريق جبارة بن المغلس ، عن حماد الأبح ، عن الزهري به .

وأما حديث عثمان بن عبد الرحمن الزهري، فأخرجه أبو يعلى في مسنده ٣٢٧/٥ (٥٨٣٠) وابن عدي في الكامل ١٦٠/٥ ، وأبو بكر الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه ٤٤٩/١ (٤٧٢) والذهبي في الميزان ٤٤/٣ .

(١) ٤٧٠/١ ، (١٠٩٠) والضعفاء للعقيلي ٢٠٦/١ .

كلهم من طريق عثمان بن عبد الرحمن الزهري ، عن الزهري به .

جبارة بن المغلس ، و هو أبو محمد الحماني الكوفي (ت ٢٤١) متكلم فيه ، وإن قال ابن نمير عنه : "صدوق" ، ونقل ابن حبان عنه : " ثقة" لكنه عاد فقال : " أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه... " (١) وقال البخاري " حديثه مضطرب " (٢) وعن ابن معين : كذاب ، وقال أبو حاتم : " هو على يدي عدل " (يعني هالك) وقال أيضا : " ضعيف الحديث ، وقال ابن أبي حاتم كان أبو زرعة حدث عنه أول مرة... ثم ترك حديثه بعد ذلك فلم يقرأ علينا حديثه " (٣) وقال البزار : كان كثير الخطأ " وقال أيضا : كان قد أسن ، فكان لقن أحاديث فلقنها ، فلان حديثه بذلك السبب " (٤) وقال ابن عدي " في بعض حديثه مالا يتابعه أحد عليه ، غير أنه كان لا يعتمد الكذب ، إنما كانت غفلة فيه ، وحديثه مضطرب كما ذكره البخاري " (٥) وقال ابن حبان : " كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، أفسده يحي الحماني ، حتى بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة لما شابها من الأشياء المستفيضة عنه التي لا أصول لها ، فخرج بها عن حد التعديل إلى الجرح " (٦) وقال الدارقطني : " متروك " (٧) وقال الذهبي و ابن حجر : " ضعيف " (٨)

وحديثه هذا قد أنكره الإمام أحمد جدا كما تقدم عنه .

وقد تابعه عن الزهري ، كما تقدم في التخريج: عثمان بن عبد الرحمن الزهري الوقاصي ،

(١) كتاب المجروحين ٢٢١/١

(٢) التاريخ الأوسط ٢٦٤/٢

(٣) الجرح والتعديل ٥٥٠/٢ .

(٤) الجرح والتعديل الذي جمعه الدكتور عبد الله بن سعاف اللحياني من المسند .

(٥) الكامل ١٨٢/٢ .

(٦) كتاب المجروحين ٢٢١/١ .

(٧) التهذيب ٥٨/٢

(٨) الكاشف (٧٥٧) و التقريب (٨٩٨)

وهو أشد ضعفا منه . قال ابن معين ضعيف ، وقال مرة : ليس بشيء^(١) وقال مرة لابن الجنيد : لا تكتب حديثه ، كان يكذب^(٢) ، وقال البخاري : " سكتوا عنه"^(٣) وعنه : " تركوه" وقال أبو حاتم : " متروك الحديث ، ذاهب الحديث ، كذاب"^(٤) وقال ابن عدي " عامة أحاديثه مناكير..."^(٥) وقال ابن حبان : " كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات ، لا يجوز الاحتجاج به"^(٦) وقال الذهبي : ليس بثقة ، الترمذي يمشي الحال فيه ، ويقول : ليس بالقوي"^(٧) وقال النسائي ، وأبو أحمد الحاكم وابن حجر : " متروك" زاد ابن حجر : " وكذبه ابن معين" وعن النسائي : " ليس بثقة ولا يكتب حديثه"^(٨) .

وقد ذكر الهيثمي هذا الحديث وقال : " رواه أبو يعلى ، وفيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري ، متفق على ضعفه"^(٩) .

وعلى ما سبق، فالحديث منكر، كما سبق النقل فيه عن الإمام أحمد . وقال الألباني : " ضعيف"^(١٠) .

(١) التاريخ رواية الدوري ٢٨٦/٣ (١٣٥٩) و ٣٦٢/٣ (١٧٦٠)

(٢) سؤالات ابن الجنيد (٢٤٥)

(٣) التاريخ الأوسط ١١٩/٢

(٤) الجرح والتعديل ١٥٧/٦

(٥) الكامل ١٦٠/٢

(٦) كتاب المجروحين ٩٨/٢

(٧) الميزان ٤٤/٣

(٨) التهذيب ١٣٣/٧ ، والتقريب (٤٥٢٥)

(٩) مجمع الزوائد ١٧٩/١ .

(١٠) ضعيف الجامع (٢٤٥٦)

(١٣)

قال عبد الله : " قلت لأبي : حديث بشير ، أبي إسماعيل ، عن سيار أبي الحكم ، عن طارق ، عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه : " من نزلت به فاقة" ؟ .

قال أبي : إنما هو سيار أبو حمزة ، وليس هو سيار أبو الحكم ، أبو الحكم ، لم يحدث عن طارق بشيء .

حدثني أبي قال : حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا سفيان .

قال أبي : أملاه عليهم باليمن سفيان ، عن بشير أبي إسماعيل ، عن سيار أبي حمزة ، فذكر هذا الحديث بعينه "

وفي موضع آخر من العلل : " قال : حدث وكيع بحديث بشير أبي إسماعيل ، عن سيار أبي الحكم ، عن طارق بن شهاب ، عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه : " من نزلت به فاقة" وقال غير وكيع : سيار أبو حمزة .

قال أبي : وبشير أبو إسماعيل ، لم يسمع من سيار أبي الحكم ، إنما هو سيار أبو حمزة ، وليس أبو الحكم" (١)

متن الحديث

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من أصابته فاقة ، فأنزلها بالناس لم تسد فاقته ، ومن أنزلها بالله ، أو شك الله له بالغنى ، إما بموت عاجل ، أو غنى عاجل "

التخريج والدراسة

(١) (١) ٣٢٩/١ (٥٨٨) و١٠/٢ (١٣٧٣)

هذا الحديث رواه بشير بن سلمان ، أبو إسماعيل الكوفي ، واختلف عليه .

فروي عنه ، عن سيار أبي حمزة ، عن طارق بن شهاب ، عن ابن مسعود .

وروي عنه عن سيار أبي الحكم ، عن طارق بن شهاب ، عن ابن مسعود .

ورواه بعضهم عنه عن سيار-غير مكفي-عن طارق بن شهاب ، عن ابن مسعود .

أما الوجه الأول فأخرجه أبو داود ٢٩٦/٢ (١٦٤٥) من طريق عبد الله بن داود ، هو الخريبي ، وابن المبارك . قال أبو داود : " وهذا حديثه "أي حديث ابن المبارك .

ورواه أحمد ٤٤٢/١ وفي العلل ، رواية عبد الله (٥٨٨) عن عبد الرزاق ، عن سفیان هو الثوري .

وأخرجه البيهقي في شعب الأيمان ٢٩/٢ (١٠٧٩) من طريق عبد الرزاق به .

وأخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم ٥٦٩/١ و ٥٧٠/١ من طريق عمر بن علي المقدمي ، وعبد الرزاق ، كلاهما عن الثوري به .

وكلاهما (ابن المبارك والثوري) عن بشير بن سلمان ، عن سيار أبي حمزة به .

هكذا قالوا : " عن سيار أبي حمزة " .

وأما الوجه الثاني عن بشير بن سلمان الذي قيل فيه : " عن سيار أبي الحكم " فرواه أحمد ٤٠٧/١ عن أبي أحمد الزبيري وهو محمد بن عبد الله بن الزبير .

وأخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم ٥٦٩/١ من طريق الزبيري به .

ورواه أحمد أيضا ٤٤٢/١ عن وكيع .

وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه ٥٦٨/١ من طريق وكيع به .

وأخرجه أبو يعلى ١٧٦/٥ (٥٣٧٦) والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده ٢٠٠/٢ (٧٦٩) وأبو بكر الخطيب في تلخيص المشابه ٥٦٨/١ .

كلهم من طريق محمد بن بشر العبدي .

وأخرجه الطبراني في الكبير ١٣/١٠ (٩٧٨٥) والقضاعي في مسند الشهاب ٣٢٢/١ (٥٤٤) وأبو نعيم في الحلية ٣١٤/٨ والبيهقي في شعب الإيمان ٢٩/٢ (١٠٧٨) والخطيب في تلخيص المشابه ٥٦٨/١ .

كلهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين .

وأخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المشابه ٥٦٩/١ من طريق المعافى بن عمران عن الثوري

وهؤلاء كلهم (أبو أحمد الزبيري ، وو كيع ومحمد بن بشر العبدي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين، والثوري) عن بشير بن سلمان ، عن سيار أبي الحكم ، عن طارق بن شهاب ، عن ابن مسعود به .

هكذا قالوا في رواياتهم عن بشير بن سلمان: "عن سيار أبي الحكم"

وأما الوجه الثالث عن بشير بن سلمان الذي رواه بعضهم عنه ، عن سيار، هكذا غير مكنى ، فروي عنه من وجوه .

رواه عبد الله بن المبارك في كتاب الزهد (رواية نعيم بن حماد) ص ٣٤ (١٣٢)

وأخرجه الحاكم ٥٦٦/١ (١٤٨٢) ، والبيهقي ١٩٦/٤ .

كلاهما من طريق ابن المبارك .

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده ١٩٥/٢ (٧٦٤) ، والبيهقي في شعب

كلاهما من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين .

وأخرجه البزار ٢٨٦/٤ (١٤٥٨) من طريق أبي أحمد وهو الزبيري .

ورواه هناد بن السري في كتاب الزهد ١/٣٢٨ (٦٠٠) عن يعلى هو ابن عبيد^(١) .

وأخرجه أبو يعلى ١٤٤/٥ (٥٢٩٦) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي .

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ١٢٠/٢ (١٣٥٠) من طريق شعيب بن حرب .

وأخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه في الرسم ١/٥٧٠ من طريق أبي قتيبة ، هو سلم بن قتيبة .

وأخرجه الترمذي ٤٨٧/٤ (٢٣٢٦) من طريق سفيان الثوري وقال: حسن صحيح غريب .

هؤلاء كلهم (ابن المبارك ، وأبو نعيم ، والزبيري ، ويعلى بن عبيد ، وإسحاق بن سليمان الرازي ، وشعيب بن حرب ، وأبو قتيبة والثوري) عن بشير بن سلمان ، عن سيار (هكذا غير مكني) عن طارق بن شهاب ، عن ابن مسعود .

ويمكن حمل رواية بعضهم ، على رواية أخرى له جاءت مبينة .

فابن المبارك قد رواه مرة - كما سبق - فقال : " عن سيار أبي حمزة " .

وأبو نعيم وأبو أحمد الزبيري قد رواه - كما تقدم - فقالا : " عن سيار أبي الحكم " .

وأما الثوري فقد اختلف عليه " .

(١) قال محققه : " كذا في النسختين (يعني : عن يعلى عن بشير) ولم أجد من ذكر رواية يعلى عن بشير

بينما يروي يعلى عن سفيان ، وسفيان ، يروي عن بشير . . " ١-هـ

فرواه عنه: عبد الرزاق ، وعمر بن علي المقدمي فقلا : عنه ، عن بشير ، عن سيار أبي حمزة .

ورواه المعافى بن عمران ، عنه ، عن بشير ، عن سيار أبي الحكم .

قال الخطيب البغدادي : " اختلف على سفيان الثوري فيه ، فقال المعافى بن عمران عنه كقول الجماعة (يعني عن سيار أبي الحكم) وقال عمر بن علي المقدمي ، وعبد الرزاق بن همام عنه ، عن بشير ، عن سيار أبي حمزة " (١) .

وأخرج الطبراني في الكبير ١٣/١٠ (٩٧٨٦) من طريق عمر بن علي المقدمي ، وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان ، عن بشير أبي إسماعيل عن طارق... الحديث .

كذا في المطبوع : " عن بشير ، عن طارق " لم يرد فيه ذكر سيار .

فأما عمر بن علي المقدمي فقد تقدم أن الخطيب البغدادي أخرجه من طريقه عن سفيان وقال فيه " عن سيار أبي حمزة " .

وأما ابن مهدي فروايته عند الترمذي كما تقدم وقال فيه : " عن سيار " .

فظهر أنه سقط من النساخ أو الطباعة والله أعلم .

ويتلخص مما تقدم أنه قد اختلف على بشير بن سلمان ، فقال الأكثرون عنه : عن سيار أبي الحكم .

وقال ابن المبارك والثوري (في إحدى الروايتين عنه) : عن بشير ، عن سيار أبي حمزة .

والصواب : " عن سيار أبي حمزة " كذا قال جماعة من الأئمة .

(١) تلخيص المشابه في الرسم ٥٦٨/١ وتقدم تخريج روايات هؤلاء الثلاثة عن سفيان كلا في موضعها المناسب .

قال الإمام أحمد كما تقدم : " إنما هو سيار أبو حمزة ، وليس هو سيار أبو الحكم ، أبو الحكم لم يحدث عن طارق بشيء " (١) .

وقال ابن الجنيد : " سألت يحيى عن بشير بن سلمان ؟ فقال : ثقة ، كوفي ، الذي روى عن سيار ، وأيس هو بسيار أبي الحكم ، هو سيار أبو حمزة " (٢) .

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي حفص عمرو بن علي الفلاس ، أنه حكى فيه الخلاف ثم قال : " والصواب سيار أبي حمزة " (٣) .

وقال أبو داود : " هو سيار أبو حمزة ، ولكن بشير كان يقول : سيار أبو الحكم ، وهو خطأ " (٤) .

وقال الدارقطني في العلل : يرويه بشير بن سلمان ، واختلف عنه ،

فرواه جماعة منهم : مخلد بن يزيد ، ووكيح ، ويحيى بن آدم ، وعبد الله بن داود الخريبي ، وأبو أحمد الزبيري ، فقالوا كلهم " عن سيار أبي الحكم " .

وقولهم : " سيار أبو الحكم " ، وهم ، إنما هو سيار أبو حمزة الكوفي . كذلك رواه عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن بشير ، عن سيار أبي حمزة ، وهو الصواب .

وسيار أبو الحكم ؛ لم يسمع من طارق بن شهاب ، ولم يرو عنه " انتهى كلام الدارقطني " (٥) .

(١) حكاه عبد الله عن أبيه في العلل كما تقدم وفي المسند ٤٤٢/١ وكذا في رواية الأثرم كما في

تلخيص المتشابه ٥٧٠/١

(٢) سؤالات ابن الجنيد (٧٧٦)

(٣) تلخيص المتشابه في الرسم ٥٧١/١

(٤) تهذيب الكمال ٣٥١/٣

(٥) العلل للدارقطني ١١٥/٥ (٧٦٢)

وقال المزي في ترجمة سيار أبي حمزة : " روى عنه...بشير أبو إسماعيل ، وكان يقول فيه : " سيار أبو الحكم ، وهو وهم منه" (١)

وقال ابن حجر في ترجمة سيار أبي الحكم : " وليس هو الذي يروي عن طارق بن شهاب "

" ثم قال في ترجمة سيار أبي حمزة : " ووقع في الإسناد : عن سيار أبي الحكم ، عن طارق والصواب : عن سيار أبي حمزة " (٢)

مسائل

الأولى : الخطأ الذي في هذا الحديث رواه جماعة من الثقات - كما تقدم - عن بشير بن سلمان ، أبي إسماعيل ، فتعين أن الوهم وقع من بشير نفسه .

روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي بكر الأثرم قال : " قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل : والذي يروي عنه بشير هو : سيار أبو حمزة ليس قولهم " سيار أبو الحكم " بشيء أبو الحكم سيار ، ماله ولطارق ابن شهاب... "

قال أبو عبد الله : " وكنت أظن أن أبا نعيم هو الذي يقول : " سيار أبو الحكم " في حديث بشير فإذا غير واحد يقول أيضا : " أبو الحكم " قال : فأظن أن الشيخ بشيرا لقنوه هذا فقاله " (٣) .

وتقدم آنفا قول أبي داود : " ولكن بشير كان يقول : " سيار أبو الحكم وهو خطأ " وتقدم أيضا قول المزي عن بشير : " كان يقول فيه " سيار أبو الحكم " وهو وهم منه "

(١) تهذيب الكمال ٣/٣٥١ ونحوه في ٣/٤٩٢ في ترجمة طارق بن شهاب .

(٢) التقريب (٢٧٣٣) و(٢٧٣٤)

(٣) تلخيص المتشابه في الرسم ١/٥٧٠

فالوهم والخطأ من بشير بن سلمان ، لا من الرواة عنه ويحتمل أنهم لقنوه ذلك فتلقن كما أشار إليه الإمام أحمد والله أعلم .

وبشير بن سلمان أبو إسماعيل الكندي ، الكوفي ، قال أحمد وابن معين والعجلي : ثقة وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال البزار : حدث بغير حديث لم يشاركه فيه أحد وقال الذهبي : صالح الحديث وفيه لين ، وقال ابن حجر : ثقة يعرب^(١) .

الثانية

ذكر البخاري في ترجمة سيار أبي الحكم أنه روى عن طارق ابن شهاب ثم قال : روى عنه : " . . بشير بن سلمان"^(٢) .

قال ابن حجر : " وتبع البخاري أيضا في أنه يروي عن طارق ابن شهاب : مسلم في الكنى ، والنسائي ، والدولابي"^(٣) .

قال الدارقطني : " قول البخاري : سمع طارق بن شهاب ، وهم منه ، ومن تابعه على ذلك ، والذي يروي عن طارق ، هو سيار أبو حمزة ، قال ذلك أحمد ، ويحيى ، وغيرهما"^(٤) .

وقال ابن حجر : " وهو وهم كما قال الدارقطني"^(٥) .

وسبب هذا الوهم من البخاري ومن تابعه ، هو أنه : " جرى على ظاهر السند ، وكذلك مسلم ، وأبو حاتم ، والنسائي ، والدولابي ، وابن حبان والله أعلم " . قاله الشيخ

(١) الثقات لابن حبان ٩٨/٦ وميزان الاعتدال ٣٢٩/١ والتهذيب ٤٦٥/١ والتقريب ٧٢٧

(٢) التاريخ الكبير ١٦١/٤

(٣) التهذيب ٢٩٢/٤

(٤) تهذيب الكمال ٣٥١/٣

(٥) التهذيب ٢٩٢/٤

الثالثة

الخطأ الذي وقع في هذا الحديث هو بذكر راو متفق على توثيقه ، مكان راو لم يوثقه سوى ابن حبان ، وفي هذا تجويد للإسناد ، وهذه ترجمتهما :

أما سيار أبو الحكم ، العتري الواسطي ، فقد وثقه ابن معين ، والنسائي ، وسئل عنه أحمد بن حنبل : هو من الثقات : ؟ قال : نعم ، وفوق الثقة^(٢) ، وقال ابن حجر : ثقة^(٣) .

وأما سيار أبو حمزة الكوفي ، فذكره البخاري ، وابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وقال أبو حاتم : روى عنه إسماعيل بن أبي خالد ، وعبد الملك بن أبيجر^(٤) ، وقال المزي : ذكره ابن حبان في الثقات ، فقال ابن حجر لم أجد لأبي حمزة ذكرا في ثقات ابن حبان ، فينظر^(٥) ، وقال في التقريب : مقبول^(٦) .

الرابعة

في الحكم على الحديث .

هذا الحديث لا يعرف إلا بهذا الإسناد : " بشير عن سيار ، عن طارق ، عن ابن مسعود " .

قال البزار : " وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) حاشية الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥٥/٤

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٣٥٥)

(٣) التهذيب ٢٩١/٤ والتقريب (٢٧٣٣)

(٤) التاريخ الكبير ١٦٠/٤ والجرح ٢٥٥/٤

(٥) هو في الثقات كما قال المزي ٤٢١/٦

(٦) التهذيب ٢٩٢/٤ ، التقريب (٢٧٣٤)

إلا بهذا الإسناد" (١)

وقال أبو نعيم : " غريب ، لم يروه عن طارق إلا سيار ، ولا عنه إلا بشير" (٢) .

وقد صحح الحديث جمع من العلماء .

قال الترمذي : " حسن صحيح غريب " .

وقال الحاكم : " صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه " .

وقال أحمد شاكر : " إسناده صحيح ، ورجح أن سيارا هو أبو الحكم (٣) . وهو خلاف مارجحه الأئمة الذين تقدم ذكرهم .

وصححه الألباني (٤) وقال : الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق لتحديد هوية الراوي، أهو أبو حمزة... أم أبو الحكم ، .

ثم قال : ولكننا نستطيع أن نقول جازمين أن ذلك لا يضر صحة الإسناد لأنه تردد بين ثقتين .

وقال أيضا : سيار أبو حمزة ثقة عند ابن حبان ، وقد روى عنه جمع من الثقات فهو صحيح على كل حال" (٥) .

فأما هوية الراوي فقد تقدم عن الإمام أحمد ، وابن معين وأبي داود ، وعمرو بن علي الفلاس ، والدارقطني ، والمزي ، وابن حجر أنه سيار أبو حمزة فلا شك في ذلك .

(١) مسند البزار ٤/٢٨٧

(٢) حلية الأولياء ٨/٣١٤

(٣) المسند (٣٦٩٦)

(٤) في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٧٨٧)

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/١/٦٧٧ و٦٧٩

وأما تصحيح الحديث على رواية سيار أبي حمزة ، فإنه محل نظر ، فإنه لم يوثقه سوى ابن حبان وانفراده بالتوثيق محل نظر كما هو معلوم وقد قال عنه ابن حجر : " مقبول " يعني حيث يتابع وإلا فلين .

ومن كان مثل سيار أبي حمزة ، فإنه لا يحتمل تفرده .

ويظهر - والله أعلم - أن بعض من صححه جرى على ظاهر السند ، وبني ذلك على أنه سيار أبو الحكم كما فعل أحمد شاكر والله أعلم

الطهارة

(١٤)

قال عبد الله... قال أبي في حديث ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الماء وما ينوبه من الدواب... "وقال ابن المبارك" وما ينوبه "وصحف فيه" (١) .

متن الحديث

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث" .

ومعنى "ينوبه" ، قال في النهاية : " نابه ، ينوبه ، نوبا ، وانتابه ، إذا قصدته مرة بعد مرة" (٢) .

التخريج والدراسة

هذا الحديث بهذا اللفظ أو نحوه ، يرويه عن ابن عمر رضي الله عنهما : ابنه عبيد الله ، وعبد الله .

فأما حديث عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، فورد عنه من وجهين .

أحدهما : من طريق محمد بن إسحاق ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله به .

والثاني : من طريق الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله به .

فأما حديث محمد بن إسحاق ، فرواه عنه جماعة (وكلهم قال في روايته : وما ينوبه " بالنون") ورواية بعضهم مختصرة ، وسأشير إلى ما كان كذلك .

(١) ٤٢٩/٢ (٢٨٩٣) .

(٢) النهاية في غريب الحديث ٥ / ١٢٣ .

منهم : عبدة بن سليمان ، ويزيد بن هارون ، ويزيد بن زريع ، وأبو معاوية وهو الضريير محمد بن خازم ، وعبد الرحيم ، وهو إما ابن سليمان الكناني ، أو ابن عبد الرحمن الحاربي ، ^(١) وحماد بن سلمة ، وعباد بن عباد المهلبى ، وسفيان الثوري ، وزائدة ، وسعيد بن زيد ، وهو الأزدي ، أخو حماد بن زيد ، وأحمد بن خالد الوهبي .

فأما حديث عبدة فأخرجه الترمذي ٩٧/١ (٦٧) ، وأحمد ١٢/٢ ، وأبو يعلى ٢٣٣/٥ (٥٥٦٥) ، والدارقطني ١٩/١ .

كلهم من طريق عبدة بن سليمان ، وهو الكلابي ، عن محمد بن إسحاق ، عن محمد بن جعفر الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر ، إلا أنه جاء في المطبوع من سنن الدارقطني : " عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم " ويظهر أنه قد سقط من الطبعة قوله : " عن ابن عمر " على ما رواه البقية ، فإن عبيد الله تابعي ، لا يقول "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم "

وذكره ابن حجر في إتحاف المهرة على الصواب ، فقال : " عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عنه ، به أ—ه— أي عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ^(٢) "

وأما حديث يزيد بن هارون فأخرجه ابن ماجه ١٧٢/١ (٥١٧) وأحمد ٢٦/٢-٢٧ ، والدارمي ١٨٦/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٥/١ (ولفظه : سئل عن الحياض التي بالبادية تصيب منها السباع) ^(٣) ، والحاكم ٢٢٦/١ (٤٦٢) .

وأما حديث يزيد بن زريع فأخرجه أبو داود ٥٢/١ (٦٤) ولم يذكره بلفظه ، بل اكتفى بطرفه ، ثم أحال على الحديث السابق فقال : " فذكر معناه "

وأما حديث عبد الرحيم وأبي معاوية الضريير فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٣٣/١

(١) تهذيب الكمال ٢٦٥/٤

(٢) إتحاف المهرة (٩٩٧٩)

(٣) ولا يؤثر بعض الاختلاف في ألفاظه في صحة الحديث ، انظر شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ٥٤٤/٢

(١٥٢٥) ووقع في المطبوع : " عن عبد الله بن عبد الله بن عمر " ويظهر أنه تصحيف صوابه :
عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر " فقد اتفق جميع الرواة عن ابن إسحاق على روايته عن عبيد
الله . والله أعلم .

وأما حديثنا حماد بن سلمة ، وعباد بن عباد المهلي ، فأخرجهما الطحاوي في شرح معاني
الآثار ١٥/١ ، و١٦/١ (ولم يذكرهما بلفظهما . بل أحال على لفظ سابق فقال فيهما :
" مثله ")

وقد أخرج البيهقي حديث حماد بن سلمة ٢٦١/١ ولفظه " سئل عن الماء يكون في
الفلاة ، وترده السباع والكلاب " (١) .

وأما حديث سعيد بن زيد فأخرجه الدارقطني ٢١/١ ، ولفظه : " وما ينتابه من السباع "
وصرح فيه ابن إسحاق بالسماع .

وأما حديثنا سفيان الثوري ، وزائدة ، فأخرجهما أيضا الدارقطني ٢١/١ . وأحال فيهما
على حديث سعيد بن زيد المذكور آنفا فقال فيهما : " نحوه "

وأما حديث أحمد بن خالد الوهبي ، فأخرجه الحاكم ٢٢٦/١ (٤٦٢) ومن طريقه
البيهقي ٢٦١/١ .

هؤلاء كلهم رووا الحديث عن ابن إسحاق ، عن محمد بن جعفر ، عن عبيد الله بن
عبد الله بن عمر ، عن أبيه به ، وقالوا جميعا " ينوبه " سوى من ذكرت أنه اختصر حديثه ،
وسوى سعيد بن زيد فقال في روايته : " ينتابه " .

وقد روى الحديث عن ابن إسحاق : عبد الله بن المبارك ، إلا أنه صحف هذه اللفظة
فقال " ينوبه " (بالثاء المثناة) حكاه عنه الإمام أحمد كما تقدم في أول المبحث ، وحكاه عنه

(١) قال البيهقي : " كذا قال : الكلاب والسباع ، وهو غريب " .

أيضا : الدارقطني . ذكره ابن حجر^(١) .

وحديث ابن المبارك هذا ، أخرجه ابن ماجه ١٧٢/١ عقب حديث(٥١٧) وقد أحال في لفظه على الحديث السابق فقال " نحوه" ولم يذكر لفظه .

وقد تابع محمد بن إسحاق : الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقال في حديثه " ينوبه"

أخرجه النسائي ١٧٥/١(٣٢٨) والد ارمي ١٨٧/١ ، وابن خزيمة ٤٩/١(٩٢) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٥/١ ، والدارقطني ١٨/١-١٩

كلهم من طريق الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، به ، وقال في حديثه : " ينوبه" .

وقد تابع عبيد الله بن عبد الله بن عمر : أخوه عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، وقال في حديثه أيضا : " ينوبه" .

وحديث عبد الله بن عبد الله بن عمر هذا ، ورد عنه من طريق محمد بن جعفر بن الزبير ، عنه . ومن طريق محمد بن عباد بن جعفر عنه .

أما حديث محمد بن جعفر بن الزبير فأخرجه أبو داود ٥١/١(٦٣) . والنسائي ٤٦/١(٥٢) ، وفي الكبرى(٧٤/١)(٥٠) ، وابن أبي شيبة ١٣٣/١(١٥٢٦) ولم يذكر لفظه . بل أحال على حديث سابق فقال : " مثله أو نحوه" وعبد بن حميد في " المنتخب ٤٠/٢(٨١٥) ، وابن الجارود في المنتقى ص٢٦(٤٥) . ولم يذكر لفظه ، بل أحال على حديث سابق فقال : " نحوه" وابن خزيمة ٤٩/١(٩٢) ، ولم يذكر لفظه ، وابن حبان(الإحسان ٥٧/٤(١٢٤٩)

(١) التلخيص الحبير ٢٠/١ . وقد بحثت عن قول الدارقطني هذا في السنن له ، وفي اطراف الغرائب والأفراد(أطرافه) وفي العلل فلم أجده وقد تكلم على الحديث في العلل(٤ق ٦٨ ، ب) ولم يشر إلى هذا التصحيف .

والدارقطني من عدة أوجه ١٣/١-١٥ ، ١٨ . والحاكم ٢٢٤/١-٢٢٥ (٤٥٨) . ومن طريقه البيهقي ٢٦٠/١ .

كلهم من طريق الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، به .

وأما حديث محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، فأخرجه أبو داود ٥١/١ (٦٣) والشافعي كما في مسند الشافعي "ص ٧ مختصراً دون ذكر الشاهد ، وابن الجارود في المنتقى ص ٢٥ (٤٤) وابن حبان (الإحسان ٦٣/٤) (١٢٥٣) والدارقطني ١٥/١ - ١٦ من غير وجه ، والحاكم ٢٢٥/١ (٤٥٩) البيهقي ٢٠٦/١ (وروايته مختصرة)

كلهم من طريق الوليد بن كثير ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه به وقال في حديثه "وماينوبه" سوى رواية الشافعي فهي مختصرة .

وقد ورد الحديث من طريق الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ومحمد بن عباد بن جعفر مقرونين ، كلاهما عن عبد الله بن عبد الله بن عمر به .

أخرجه الحاكم ٢٢٦/١ (٤٦١) .

واتفاق هؤلاء الرواة ، وهم عامة من رواه عن ابن إسحاق - سوى ابن المبارك - عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وكذا الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله . ثم عامة الرواة عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر ، ومحمد بن عباد ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، اتفاق هؤلاء على هذا اللفظ "وماينوبه" دليل على أن ابن المبارك في روايته عن ابن إسحاق - على ما حكاه الإمام أحمد ، والدارقطني - قد وقع منه تصحيف مخالف لما رواه عامة الثقات فقال "وماينوبه"

وهو خطأ رواية ولاشك ، إلا أنه من حيث المعنى قريب . قال الجوهري : "ثاب : رجوع... وثاب الناس : اجتمعوا وجاءوا ، والمثابة : الموضع الذي يثاب إليه مرة بعد

أخرى" (١) .

وقال في النهاية : " ثاب يثوب : إذا رجع ... ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ (٢) أي مرجعا ومجتمعاً (٣) . وقيل في معناه: "مكانا يثوبون إليه ، في كل وقت على ممر الأيام وتكرار الأعوام لا يملون منه" (٤)

مسألة :

روى هذا الحديث عن الوليد بن كثير: أبو أسامة حماد بن أسامة ،

فرواه عنه قوم عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ورواه آخرون عنه ، عن محمد بن عباد بن جعفر . وقد اعتنى الإمام الدارقطني بتتبع طرقة في أول السنن ثم قال : " فلما اختلف على أبي أسامة في إسناده ، أحببنا أن نعلم من أتى بالصواب . فنظرنا في ذلك فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة ، عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعا ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ثم أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر ، فصح القولان جميعا عن أبي أسامة ، وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وعن محمد بن عباد بن جعفر ، جميعا عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، فكان أبو أسامة مرة يحدث به عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ،

ومرة يحدث به عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن عباد بن جعفر . والله أعلم (٥) .

(١) الصحاح ١/٩٤ ، ٩٥ .

(٢) سورة البقرة آية ١٢٥ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤) عمدة الحفاظ للسمين الحلبي ١/٣٣٩ ، وانظر غريب القرآن وتفسيره لعبد الله بن يحيى اليزيدي ص

(٥) سنن الدارقطني ١/١٧-١٨

وأشار في العلل إلى رواية شعيب بن أيوب المذكورة آنفا ، ثم قال : فصح القولان عن أبي أسامة بهذه الرواية ^(١) .

وقد صحح الحديث جماعة من أهل العلم منهم : ابن خزيمة ، وابن حبان ، وسئل ابن معين عن بعض طرقه (من وجه آخر) فقال : " جيد الإسناد " ^(٢) وقال ابن مندة " إسناده هذا الحديث على شرط مسلم ^(٣) " وقال الحاكم : " على شرط الشيخين... " .

ووافقه الذهبي وقال البيهقي : إسناده هذه الرواية إسناده صحيح ^(٤) .

وقال النووي : هذا حديث حسن ثابت " ثم رد على دعوى الاضطراب في الحديث ^(٥) .

وكذا قال ابن حجر : " هذا ليس اضطرابا قادحا ، فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظا : انتقال من ثقة إلى ثقة . . " -هـ- وذلك أن الحديث روي عن محمد بن جعفر بن الزبير ،

وروي تارة عن محمد بن عباد بن جعفر ، وكلاهما : " ثقة أخرج له الجماعة "

وروي الحديث أيضا عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله ابن عمر ، وكلاهما ثقة أخرج له الجماعة إلا ابن ماجه فلم يخرج لعبد الله ^(٦) .

وصحح الحديث أيضا العلامة أحمد شاكر ^(٧) ، والألباني ^(١)

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٤ ق ٦٨ ب .

(٢) التاريخ رواية الدوري ٤/٢٤٠ .

(٣) البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير ٩١/٢

(٤) حكاية النووي في المجموع ١/١١٢ .

(٥) المجموع شرح المذهب ١/١١٢ ، ١١٤ .

(٦) التقريب (٥٨١٩) و(٦٠٣٠) .

(٧) في تعليقه على جامع الترمذي ١/٩٧-٩٩ ، وفي التعليق على المسند (٤٦٠٥) .

وللتوسع في هذا يراجع علل ابن أبي حاتم ٤٤/١ . وسنن الدارقطني ١٣/١-٢٥ ،
ونصب الراية ١٠٤/١-١١٢ . والتلخيص الحبير ١٦/١-٢٠ .

(١٥)

قال عبد الله : سمعت أبي يقول في حديث حجاج بن أرطاة ، عن قتاده ، عن عبد الله بن أبي قتاده ، عن أبيه أنه وُضع له وِضوء ، قد ولغ فيه السنور..."

قال أبي : قتادة هذا ، ليس هو قتادة بن دعامة ، هو من ولد أبي قتادة ، عن عبد الله بن أبي قتادة^(١) .

متن الحديث

عن كبشة بنت كعب بن مالك-وكانت تحت ابن أبي قتادة الأنصاري-أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءا ، فجاءت هرة لتشرب منه ، فأصغى لها الإناء ، حتى شربت .

قالت كبشة : فرآني أنظر إليه ، فقال : أتعجبين يا ابنة أخي ؟

قالت : فقلت نعم ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إنها ليست بنجس ، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات"

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه عن أبي قتادة : عبد الله بن أبي قتادة ، وكبشة بنت كعب بن مالك ،

فأما حديث عبد الله بن أبي قتادة ، فأخرجه أحمد ٣٠٩/٥ فقال حدثنا معمر بن سليمان-هو الرقي-حدثنا الحجاج ، عن قتادة ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه... فذكره.

قال الإمام أحمد في العلل : قتادة هذا ، ليس هو قتادة بن دعامة ، هو من ولد أبي قتادة...
قتادة...

(١) ١٩٤/٣ (٤٨٣٦) و(٤٨٣٧)

وكان الإمام أحمد يشير بهذا إلى أن صنيع حجاج بن أرطاة هذا بذكره "قتادة" هكذا غير منسوب ، من قبيل تدليس الشيوخ ، فإن الناظر يظنه ابن دعامة ، فإنه المتبادر عند إطلاقه .

ومصداق هذا ، أنه قد اشتبه على أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني فلم يذكره في كتابه "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال" وهو غير مذكور في تهذيب الكمال فلعله ظنه قتادة بن دعامة . والله أعلم .

وقد جاء الحديث من وجه آخر ، عن الحجاج ، عن قتادة ، فنسبه وبينه .

أخرجه البيهقي ٢٤٦/١ من طريق عبد الواحد ، عن الحجاج ، عن قتادة بن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه... الحديث .

وأشار البخاري في التاريخ الكبير ١٨٧/٧ إلى هذه الرواية فقال :

"قتادة بن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري ، عن أبيه ، قاله عبد الواحد ، عن الحجاج بن أرطاة"

و قتادة بن عبد الله هذا ذكره البخاري هكذا ، وكذا ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . ثم ذكره ابن حبان في كتاب الثقات ^(١) .

هذا حديث حجاج بن أرطاة عن قتادة بن عبد الله .

ورواه يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه .

أخرجه الشافعي ص ٩ ، و البيهقي ٢٤٦/١ .

ذلك هو حديث عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه .

وأما حديث كبشة بنت كعب ، عن أبي قتادة ، فأخرجه أبو داود ٦٠/١ (٧٥) و

(١) التاريخ الكبير ١٨٧/٧ ، والجرح والتعديل ١٣٥/٧ وكتاب الثقات لابن حبان ٣٤١/٧

الترمذي ١٥٣/١ (٩٢) والنسائي ٥٥/١ (٦٨) و١٧٨/١ (٣٤٠) وفي الكبرى ٧٦/١ (٦٣) وابن ماجه ١٣١/١ (٣٦٧) ومالك ٢٢/١ (١٣) وعنه : الشافعي ص ٩ ، وعبد الرزاق ١٠١/١ (٣٥٣) وابن ابي شيبة ٣٦/١ (٣٢٥) و٣٠٨/٧ (٣٦٣٨٤) وأحمد ٣٠٣/٥ و٣٠٩ والدارمي ١٨٧/١ وابن الجارود ص ٣٠ (٦٠) وابن خزيمة ٥٥/١ (١٠٤) و الطحاوي ١٨/١ ، وابن حبان (الإحسان ١١٤/٤ (١٢٩٩) و الدارقطني ٧٠/١ والحاكم ٢٦٣/١ (٥٦٧) و البيهقي ٢٤٥/١ وابن عبد البر في التمهيد ٣١٩/١ ، وابن الجوزي في التحقيق ٧٩/١ ،

كلهم من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن حميدة^(١) بنت عبيد بن رفاعه (وهي زوج إسحاق) عن كبشة بنت كعب بن مالك ، الحديث .

إلا أن المعروف في حديث إسحاق أنه رواه عن امرأته حميدة كما تقدم آنفا.

قال ابن حجر في التلخيص : " أعله ابن مندة بأن حميدة ، وخالتها كبشة ، محلها محل الجهالة ، ولا يعرف لهما إلا هذا الحديث ،

قال ابن حجر : " فاما قوله إنه لا يعرف لهما إلا هذا الحديث ، فمتعقب بأن لحميدة حديثا آخر في تشميت العاطس ، رواه أبو داود ، ولها حديث ثالث ، رواه أبو نعيم في المعرفة" .

قال : وأما حالهما فحميدة روى عنها مع إسحاق (يعني ابن عبد الله بن أبي طلحة) : ابنه يحيى ، وهو ثقة عند ابن معين ، وأما كبشة ، فقيل إنها صحابية ، فإن ثبت فلا يضر الجهل بحالها والله أعلم " انتهى كلام ابن حجر ^(٢) .

وقال ابن حجر في التقريب عن حميدة : " مقبولة " ^(٣) .

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٣١٨/١ : اختلفت الرواة في رفع الحاء ونصبها"

(٢) التلخيص الحبير ٤٢/١

(٣) التقريب (٨٦٦٦)

وأما كبشة بنت كعب بن مالك ، فذكرها ابن حبان في الثقات وقال: " لها صحبة " ، و قال ابن حجر في الإصابة وقد ذكرها في القسم الأول من حرف الكاف : " قال ابن حبان : لها صحبة ، وتبعه المستغفري " وقال في التهذيب " وتبعه الزبير بن بكار ، وأبو موسى ^(١) " - هـ

وقد صحح الحديث جماعة من الأئمة .

قال البيهقي: " قال أبو عيسى (الترمذي) سألت محمدا- يعني : ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث فقال : جود مالك بن أنس هذا الحديث ، وروايته أصح من رواية غيره ^(٢) . ا-هـ

كذا قال البيهقي ، عن الترمذي والذي وجدته في جامع الترمذي إنما هو من مقوله ، لا من منقوله عن البخاري ولفظه :

" وقد جود مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، ولم يأت به أحد أتم من مالك ^(٣) .

وقال الترمذي : " حسن صحيح " وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ، و من بعدهم : مثل الشافعي وأحمد وإسحاق ، لم يروا بسؤر الهرة بأسا ، وهذا أحسن شيء روي في هذا الباب " .

وقال العقيلي: " إسناده ثابت صحيح " ^(٤)

وقال الحاكم : " هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ، على أنهما على ما أصلاه في تركه ،

(١) الثقات لابن حبان ٣/٣٥٧. والإصابة ٨/١/١٧٥. والتهذيب ١٢/٤٤٧

(٢) السنن الكبرى ١/٢٤٥

(٣) الترمذي ١/١٥٥

(٤) الضعفاء للعقيلي ٢/١٤٢

غير أنهم قد شهدا جميعا لمالك بن أنس أنه الحكم في حديث المدنيين وهذا الحديث مما صححه مالك ، واحتج به في الموطأ^(١)

وقال الذهبي : " صحيح ، واحتج به مالك في موطئه وقد صح له شاهد... "

وقال ابن حجر في التلخيص: " صححه البخاري والترمذي ، والعقيلي ، و الدارقطني "

وصححه النووي في المجموع ثم نقل عن البيهقي أنه قال : " إسناده صحيح "

وقال الألباني في الإرواء صحيح^(٢)

ونقل ابن حجر في التلخيص عن ابن دقيق العيد قوله : " لعل من صححه اعتمد على تخريج مالك ، وأن كل من خرج له فهو ثقة عند ابن معين... فإن سلكت هذه الطريقة في تصحيحه ، أعني تخريج مالك ، وإلا فالقول ما قال ابن منده " ١-هـ

تنبيه

تقدم تخريج حديث كبشة ، وهو عند جميع من تقدم ذكره من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن حميدة بنت عبيد عن كبشة .

وأخرجه الحميدي ٢٠٥/١ (٤٣٠) بخلاف ذلك فقال : حدثنا سفيان ، قال : حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قال : سمعت امرأة أظنها امرأة عبد الله بن أبي قتادة ، يشك سفيان ، أن أبا قتادة كان يأتيهم... الحديث .

فلم يذكر في هذه الرواية: (حميدة بنت عبيد) ، لكن قد دخل الشك في هذه الرواية على سفيان كما ذكر الحميدي .

(١) المستدرک ٢٦٣/١

(٢) التلخيص الحبير ٤١/١ والمجموع شرح المهذب ١٧١/١ والإرواء ١٩١/١ (١٧٣)

وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة ٣٧/١ (٣٣٧) فقال : حدثنا وكيع قال : حدثنا هشام بن عروة ، وعلي بن المبارك ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن امرأة عبد الله بن قتادة (وهي كبشة بنت كعب) ، عن أبي قتادة... الحديث مختصرا دون قصة أبي قتادة .

ولم يذكر في هذه الرواية أيضا حميدة بنت عبيد ، فإن كانت هذه الرواية محفوظة سالمة من السقط ، فهي صحيحة قوية ، إلا ان في النفس منها شيئا ، فإن الحديث في المصنفات والسنن وما سبق ذكره في التخريج ، إنما هو عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن حميدة ، عن كبشة .

ولو كان الحديث عند إسحاق ، عن كبشة لما احتيج لروايته عن حميدة ، وتواطأ على ذلك عامة من أخرجه .

وقرينة أخرى وهي أن كلام الأئمة عن الحديث كابن مندة وغيره ممن تقدم ذكره، إنما هو عن الحديث من رواية إسحاق ، عن حميدة ، ولم يذكر أحد منهم هذه الرواية ، أعني رواية إسحاق عن كبشة . والله اعلم .

تنمة

قال ابن حجر في التلخيص الحبير بعد أن ذكر من صحح الحديث وفيهم الدارقطني : " وساق له في الأفراد طريقا غير طريق إسحاق ، فروى من طريق الدراوردي ، عن أسيد بن أسيد ، عن أبيه أن أبا قتادة... الحديث^(١) .

قال الألباني في الإرواء: " أبو أسيد اسمه يزيد ، ولم أجد له ترجمة ، وبقية رجاله ثقات"^(٢) .

ولم أجد هذا الوجه المشار إليه في أطراف الغرائب والأفراد لكن قال فيه :

(١) التلخيص الحبير ٤١/١

(٢) الغرواء ١١/١٩٣

"حديث إن أبا قتادة (زاز بعمر)^(١) فسكبوا له وضوء... الحديث ،

صحيح من حديث هشام بن عروة ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، وهو غريب
من حديث ابن جريج ، عن هشام" -هـ-

(١) قال محققاه : غير واضحة بالأصل

(١٦)

قال عبد الله : سمعت أبي يقول : شيخ من أهل نيسابور قدم علينا ، فسمعتة يحدث
عن مقاتل بن حيان ، عن الحسن ، عن جابر : " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
فخلل لحيته بأصابعه كأنها أنياب مشط

ثم قال أبي : ما أرى هذا الشيخ كان بشئ ، ضعفه جدا"

حدثنا عبد الله قال : حدثنا بعض المشايخ قال : حدثنا أصرم النيسابوري... ذكر
هذا الحديث . (١)

متن الحديث

عن جابر رضي الله عنه قال " وضأت النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة ، ولا مرتين ،
ولا ثلاث ، ولا أربع ، فرأيتة يخلل لحيته بأصابعه كأنها أنياب مشط" .

التخريج والدراسة

هذا الحديث يرويه أصرم بن غياث النيسابوري ، عن مقاتل بن حيان ، عن الحسن ،
عن جابر رضي الله عنه ،

رواه عنه أحمد في العلل ولم يسمه ومن طريقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٣/٧ ،
ورواه عبد الله بن أحمد ، عن بعض المشايخ عنه ، وسبقت الإشارة إلى روايتهما آنفا . وليس
عندهما قوله " غير مرة ولا مرتين" الخ .

وأخرجه ابن عدي في الكامل ٤٠٣/١ ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٣/٧ ،
كلاهما من طريق أصرم بن غياث به .

(١) ٧٩/٢-٨٠ (١٦١٢) وقول أحمد أخرجه بسنده الخطيب في تاريخ بغداد ٣٣/٧ .

وعلة هذا الحديث هو أصرم هذا ، فقد ضعفه أحمد جدا ، وقال ابن معين : " ليس بثقة"^(١) وقال أحمد والبخاري ، وأبو حاتم وابن حبان والدارقطني و الساجي : " منكر الحديث " زاد ابن حبان : وكان مرجحا لا يتابع على ما روى"^(٢) وقال النسائي : " متروك الحديث"^(٣) . وقال ابن عدي : " وله أحاديث عن مقاتل منا كبير ، كما قاله البخاري والنسائي ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق ، وليس له كبير حديث"^(٤) .

وقال الذهبي في الميزان : " ومن حديثه عن مقاتل...فذكر هذا الحديث . وهو من هذا الوجه- ضعيف جدا .

مسألة :

ورد في تحليل اللحية أحاديث ، عن عثمان ، وعمار بن ياسر ، وأنس ، وابن عمر ، وأبي أيوب ، وعائشة ، وأم سلمة ، وابن أبي أوفى ، وغيرهم . رضي الله عنهم^(٥) ، أصحابها- كما قال البخاري- حديث عثمان رضي الله عنه .

أخرجه الترمذي ٤٦/١ (٣١) وابن ماجه ١٤٨/١ (٤٣٠) وابن أبي شيبة ٢٠/١ (١١٣) و٣١٨/٧ (٣٦٤٥٩) والد ارمي ١٧٨/١ . والبخاري ٤٩/٢ (٣٩٣) وصححه ابن خزيمة ٧٨/١ (١٥١) و(١٥٢) وابن حبان (الإحسان ٣٦٢/٣-٣٦٣ (١٠٨١) والحاكم ٢٤٩/١ (٥٢٧) . ومن طريقه البيهقي ،

(١) سؤالات ابن الجنيد (١٢٩) .

(٢) التاريخ الكبير ٥٦/٢ ، التاريخ الأوسط ٢/٢٠٤ ، الضعفاء الصغير (٣٤) ، الجرح والتعديل ٢/٣٢٦ ، كتاب المجروحين لابن حبان ١/١٨٣ ، الضعفاء للعقيلي ١/١١٨ ، الكامل لابن عدي ١/٤٠٣ ، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١١٧) الميزان ١/٢٧٣ ، لسان الميزان ١/٤٦٢ .

(٣) الضعفاء للنسائي (٦٥)

(٤) الكامل ١/٤٠٣

(٥) وقد تتبعها وبين طرقها الزيلعي في نصب الراية ١/٢٣-٢٦ وابن حجر في التلخيص الحبير ١/٨٥-٨٧ وابن القيم في تهذيب سنن أبي داود ١/١٠٧-١١٠ .

كلهم من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة عن عثمان رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته " هذا لفظ الترمذي وابن ماجه . وفي رواية ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم : قال أبو وائل : " رأيت عثمان يتوضأ... وخلل لحيته ثلاثاً... ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ" .

وقد اختلف الأئمة في هذا الحديث فصححه بعضهم وضعفه آخرون . قال البزار : لا نعلمه يروي عن عثمان ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد .

قال الترمذي : قال محمد(يعني البخاري) أصح شيء عندي في التحليل حديث عثمان ، قلت : إنهم يتكلمون في هذا الحديث . فقال : هو حسن^(١) . وقال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " وقال الحاكم : " قد اتفق الشيخان على إخراج طرق لحديث عثمان في دبر وضوئه ، ولم يذكر في روايتهما تحليل اللحية ثلاثاً ، وهذا إسناد صحيح ، قد احتجنا بجميع رواته ، غير عامر بن شقيق ، ولا أعلم في عامر بن شقيق طعناً بوجه من الوجوه " وقال الألباني " صحيح " ^(٢) .

وقد ضعف أحاديث تحليل اللحية آخرون .

قال أبو داود : " قلت لأحمد بن حنبل : تحليل اللحية ؟ قال : يخللها ، ليس يثبت فيها حديث يعني عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) .

وقال أبو حاتم الرازي : " لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليل اللحية حديث " ^(٤) .

وتبعهما على ذلك ابن عبد البر إذ قال : " روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خلل

(١) علل الترمذي الكبير ١١٤/١ وانظر جامع الترمذي/٤٥ .

(٢) إرواء الغليل ١٣٠/١ (٩٢) .

(٣) مسائل الامام أحمد رواية أبي داود (٤٠) .

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٤٥ .

لحيته من وجوه كلها ضعيفة" (١)

وكان هذا-والله أعلم- بالنظر إلى آحادها، وأما البخاري فلعله حسن الحديث بالنظر إلى مجموع تلك الوجوه، وإلا فهو من باب اختلاف الاجتهاد والله أعلم،

وقد ذهب أكثر العلماء إلى استحباب تخليل اللحية .

قال الترمذي "وقال بهذا : أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعدهم، رأوا تخليل اللحية..." (٢) .

(١) التمهيد ٢/١٢٠

(٢) جامع الترمذي ١/٤٦ .

(١٧)

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا سفيان ، عن أبي النضر ، عن أبي أنس ، أن عثمان توضأ ثلاثاً ، ثلاثاً..."

قال أبي : إنما هو بسر بن سعيد^(١)

متن الحديث

عن حمران مولى عثمان أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار، فغسلها ، ثم أدخل يمينه في الإناء فتمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجليه ثلاث مرار ، إلى الكعبين ، ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين ، لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه " هذه إحدى روايات البخاري .

التخريج والدراسة

هذا الحديث روي عن عثمان رضي الله عنه من أوجه كثيرة ، أشهرها وأصحها رواية حمران (بضم أوله) ابن أبان ، مولى عثمان ، عن عثمان رضي الله عنه .

وحديث حمران هذا أخرجه البخاري ٧٢/١ (١٥٩) و٧٤/١ (١٦٤) و٤٠/٢ (١٩٣٤) و٤/١٧٩ (٦٤٣٣)

وأخرجه مسلم ٢٠٧/١ (٢٢٩) و٢٠٨/١ (٢٣٢)

كلاهما من طريق حمران عن عثمان .

وروي الحديث عن عثمان من وجه مختلف فيه ، فرواه سفيان الثوري ، عن أبي

(١) ٢٨١-٢٨٢ . (٢٢٦٠)

النضر(سالم بن أبي أمية) واختلف فيه على سفيان .

فرواه وكيع ، عن سفيان ، عن أبي النضر ، عن أبي أنس(مالك بن أبي عامر
الأصبحي) عن عثمان .

ورواه عبد الله بن الوليد العدني ، و الأشجعي(عبيد الله بن عبيد الرحمن ، ويقال ابن
عبد الرحمن) والحسين بن حفص ، و القريابي ، وأبو حذيفة (موسى بن مسعود) كلهم
عن سفيان ، عن أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، عن عثمان رضى الله عنه .

فأما الوجه الأول ، وهو حديث وكيع ، فأخرجه مسلم ٢٠٧/١ (٢٣٠) وابن أبي شيبة
١٧/١ (٦٢)^(١) وأحمد ٥٧/١^(٢) والدارقطني ٨٦/١ ، البيهقي ٧٨/١ .

كلهم من طريق وكيع ، عن سفيان ، عن أبي النضر ، عن أبي أنس ، عن عثمان
رضي الله عنه .

وقد رواه غير وكيع كذلك .

قال الدارقطني " تابعه أبو أحمد الزبيري ، عن الثوري" ا-هـ^(٣) . ولم أجد روايته هذه .

وأما الوجه الثاني (من طريق أبي النضر ، عن بسر بن سعيد) فأخرجه أحمد ٦٧/١ -
٦٨ من طريق عبد الله بن الوليد ،

وأخرجه والدارقطني ٨٥/١ من طريق الأشجعي .

(١) وقع في المطبوع : " عن أبي النضر ، عن ابن أنس" وهو تصحيف صوابه " عن أبي أنس"
(٢) وقع في المطبوع" : عن أبي النضر ، عن أنس" وهو كذلك في طبعة الشيخ أحمد شاكر(٤٠٤) وهو
خطأ تم تصويبه في طبعة مؤسسة الرسالة بإشراف شعيب الارنؤوط(٤٠٤) وقال المحققان : " تحرف في
الأصول الخطية ، وكذا في النسخ المطبوعة إلى : " عن أنس" والصواب ما أثبتناه : " عن أبي أنس" كما
جاء في مصادر التخريج .

(٣) سنن الدارقطني ٨٦/١ . وذكره أيضا في العلل ١٨/٣ .

وأخرجه البيهقي ٧٩/١ من طريق الحسين بن حفص ، و الفريابي ، وأبي حذيفة .

كلهم عن سفيان ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد^(١) عن عثمان رضي الله عنه .

وزاد الدارقطني في ذكر من رواه كذلك "أبا نعيم (الفضل بن دكين) ويزيد بن أبي حكيم^(٢) .

هؤلاء كلهم -رووه عن سفيان ، عن أبي النضر ، عن بسر بن سعيد .

وخالفهم - كما تقدم - وكيع ، وأبو أحمد الزبيري . فروياه عن سفيان ، عن أبي النضر ، عن أبي أنس .

وقد أعل الإمام أحمد رواية وكيع هذه وقال - كما تقدم عنه - : " إنما هو بسر بن سعيد "

وأعلها كذلك : الإمام الدارقطني فقال في العلل " بعد ذكر الخلاف : " والصحيح قول من قال : عن بسر بن سعيد "^(٣) .

وكذلك في السنن إذ قال " : والصواب : عن الثوري ، عن أبي النضر ، عن بسر ، عن عثمان "^(٤) .

وانتقده الدارقطني كذلك في " التتبع " ... ص ٢٧٩ (١٣٤) ... فذكره ثم قال : " وقد كتبنا علته في موضع آخر " .

وقد قال بضع قولهما : الإمامان الحافظان : أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان فرجحا رواية وكيع .

(١) في المطبوع من سنن البيهقي " بشر " وهو تصحيف .

(٢) العلل ٧١/٣ .

(٣) العلل ١٩/٣ .

(٤) سنن الدارقطني ٨٦/١ .

قال ابن أبي حاتم : " سئل أبو زرعة عن حديث رواه الفريابي ، عن سفيان ، عن سالم أبي النضر ، عن بسر بن سعيد: أن عثمان توضحاً... قال أبو زرعة : وهم فيه الفريابي ، الصواب ما قال وكيع "

ثم قال ابن أبي حاتم : " سألت أبي عن هذا الحديث فقال : حديث وكيع أصح... " (١)

والأرجح-والله أعلم- ما ذهب إليه الإمام أحمد ، والدارقطني من ترجيح رواية من رواه عن " بسر بن سعيد" للقرائن التالية :

أولاً : لكثرة من رواه على هذا الوجه كما تقدم . أما رواية " أبي أنس" فلم يذكرها إلا وكيع ، وأبو أحمد الزبيري ، فيما وقفت عليه .

ثانياً : أن من رواه عن " بسر بن سعيد" على كثرتهم ، ففيهم أيضاً من وصف بضبط حديث الثوري وملازمته له ، وهو الأشجعي .

روى الخطيب البغدادي بسنده عنه قال : " سمعت من سفيان الثوري ثلاثين ألف حديث " (٢) .

ثم روى بسنده عن ابن محرز (بضم أوله وسكون الحاء المهملة وكسر الراء) (٣) قال سمعت يحيى بن معين يقول: ما بالكوفة أحد أعلم بسفيان من الأشجعي ، كان أعلم به من عبد الرحمن بن مهدي ، ومن يحيى بن سعيد ، وأبي أحمد الزبيري ، وقبيصة ، وأبي حذيفة" (٤) وقال أبو داود : سمعت يحيى وأحمد يقولان : أصحاب سفيان : ... وكيع ، وأبو نعيم ،

(١) علل الحديث ١/٥٥-٥٦ .

(٢) تاريخ بغداد ١٠/٣١١

(٣) توضيح المشتبه ٨/٧٤

(٤) تاريخ بغداد ١٠/٣١٢

والأشجعي" وذكرهم في آخرين^(١) .

وليس هذا تقدما للأشجعي على وكيع في سفيان مطلقا ، فإن وكيعا معدود في الطبقة الأولى من أصحاب الثوري . بل قال ابن معين في رواية الدوري : " ليس أحد في سفيان يشبه هؤلاء... فذكر وكيعا . فقيل له : الأشجعي ؟ فقال الأشجعي ثقة مأمون ولكن هاتوا من يروي عنه" زاد في رواية الدقاق : " ما أقل ما كتب عنه الكوفيون"^(٢) .

أقول ليس هذا تقدما للأشجعي مطلقا ، بل في هذا الحديث خاصة وذلك لسببين.

أما أولهما فهو موافقة الأكثرين للأشجعي ،

وأما ثانيهما فهو موافقته لما في كتاب الثوري. وبيان ذلك في الفقرة التالية .

ثالثا : أن الإمام البيهقي روى الحديث من طريق " بسر بن سعيد" من غير وجه عن سفيان . ثم حكى خلافا في بعض ألفاظه وقال : " وهكذا هو في جامع الثوري"^(٣) وقد قال ابن سعد في الطبقات عن الأشجعي : روى كتب الثوري على وجهها ، وروى عنه الجامع"^(٤) . ١-هـ

فيغلب على الظن أن هذا الحديث مما رواه الأشجعي من كتب الثوري .

رابعا : أن الذي انتقد رواية وكيع : تلميذه المكثر عنه، أعني أحمد بن حنبل وهو أعلم بجديته من غيره . والعلم عند الله تعالى .

(١) سؤلات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ١/٢٤٠ (٣١٧) .

(٢) التاريخ رواية الدوري ٣/٤٥٠ (٢٢١٥) ومن كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال " رواية الدقاق (٣٢٣)

(٣) السنن الكبرى ١/٧٩

(٤) الطبقات الكبرى ٧/١٦١ .

تكميل

هذا الخطأ في الحديث، هو من نوع إبدال الراوي الثقة بآخر ثقة مثله . فإن أبا أنس مالك بن أبي عامر الأصبحي " ثقة " وكذلك بسر بن سعيد ، المدني ، " ثقة جليل " (٤)

(٤) التقريب (٦٧٢) و (٦٤٨٤)

(١٨)

قال عبد الله قلت لأبي "... تحفظ هذا من حديث أبي عاصم ، عن سفيان ، عن عبد الله بن أبي بكر عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري ، قال :

" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "ألا أدلكم على شئ يكفر الخطايا ، ويزيد في الحسنات ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال إسباغ الوضوء عند المكاره... " فقال أبي : هذا باطل . يعني من حديث عبد الله بن أبي بكر . قال أبي : إنما هو حديث ابن عقيل ، وأنكره أشد الإنكار ، وقال : ليس بشيء . يعني حديث عبد الله بن أبي بكر . قال : هذا حديث ابن عقيل" (١)

متن الحديث

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ألا أدلكم على شئ يكفر الخطايا ، ويزيد في الحسنات ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال إسباغ الوضوء-أو الطهور-على المكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد(وفي رواية : إلى هذا المسجد) والصلاة بعد الصلاة .

وما من أحد يخرج من بيته متطهرا حتى يأتي المسجد ، فيصلي مع المسلمين- أو مع الإمام- ثم ينتظر الصلاة التي بعدها ، إلا قالت الملائكة : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه .

فإذا قمتم إلى الصلاة فاعدلوا صفوفكم ، وسدوا الفرج ، فإذا كبر الإمام فكبروا ، فإني أراكم من ورائي ، وإذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد .

وخير صفوف الرجال المقدم ، وشر صفوف الرجال المؤخر ، وخير صفوف النساء المؤخر ، وشر صفوف النساء المقدم .

(١) ٥٥٧/٢ (٣٦٣٣)، وضعفاء العقيلي ٢/٢٢٣ .

يا معشر النساء ، إذا سجد الرجال ، فاحفظن أبصاركن من عورات الرجال" هذه رواية ابن حبان . وبعضهم يرويه مختصرا .

التخريج والدراسة

أصل هذا الحديث بأوله ، أخرجه مسلم (٢٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، فيرويه : عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد .

أخرجه ابن ماجه ١٤٨/١ (٤٢٧) وابن أبي شيبة في المصنف ١٥/١ ، (وروايتهما مختصرة بذكر أول الحديث) وأحمد ٣/٣ .

وأخرجه الدارمي ١٧٨/١ ، وأبو يعلى ١٢١/٢ (١٣٥٠) (وروايتهما كرواية ابن حبان)

وأخرجه ابن خزيمة ٩٠/١ عقب حديث (١٧٧) و البيهقي ١٩/٢ (وروايتهما مختصرة بذكر بعض والإشارة للباقي)

كلهم من طريق زهير بن محمد وهو التميمي الخراساني .

وأخرجه عبد بن حميد في (المنتخب) ١٠٢/٢ (٩٨٢)

والدارمي ١٧٧/١ ، كلاهما من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي ، (١) .

كلاهما (زهير ، وعبيد الله) عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن المسيب به .

ورواه الضحاك بن مخلد " أبو عاصم النبيل " فقال : عن سفيان وهو الثوري ، عن عبد الله بن أبي بكر (وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم) ، عن سعيد بن المسيب ، عن

(١) في المطبوع من المنتخب " لعبد بن حميد " السوقي " وهو تصحيف .

أبي سعيد الخدري .

أخرجه ابن خزيمة ٩٠/١ (١٧٧) و١٨٥/١ (٣٥٧) .

والعقيلي في الضعفاء (٢٢٣/٢) وابن حبان (الإحسان ١٢٧/٢) (٤٠٢) .

والحاكم ٣٠٥/١ (٦٨٩) والبيهقي ١٦/٢ ،

كلهم من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد ، عن سفيان ، عن عبد الله بن أبي بكر .

وقد أنكر الإمام أحمد كما تقدم عنه هذه الرواية (من طريق عبد الله بن أبي بكر) وقال : هذا باطل ، وأنكره أشد الإنكار ، وقال : ليس بشيء ، وقال هذا حديث ابن عقيل .

وتبع الإمام أحمد على هذا جماعة من الأئمة .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه أبو عاصم النبيل ، عن الثوري ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . . . (و ذكر جملا من الحديث)

قال أبي : هذا وهم . إنما هو الثوري ، عن ابن عقيل . وليس لعبد الله بن أبي بكر معنى . روى هذا الحديث عن ابن عقيل : زهير ، وعبيد الله بن عمرو^(١) .

وحديث الثوري ، عن ابن عقيل " الذي أشار إليه أبو حاتم ، لم أجده .

وقال ابن خزيمة : " هذا الخبر لم يروه عن سفيان ، غير أبي عاصم . فإن كان أبو عاصم قد حفظه ، فهذا إسناد غريب"^(٢)

(١) علل الحديث ٣٠/١ .

(٢) مختصر المختصر من المسند الصحيح لابن خزيمة ٩٠/١ .

وقال أيضا في موضع آخر : " لم يرو هذا غير أبي عاصم " (١) .

وكذا قال أبو القاسم الطبراني : " لم يروه عن سفيان إلا أبو عاصم " حكاه البيهقي ، بعد أن أخرجه من طريقه (٢) .

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري (شيخ الحاكم) تفرد به أبو عاصم النبيل ، عن الثوري " (٣) .

وقال الحاكم : " غريب من حديث الثوري ، فإني سمعت أبا علي الحافظ... " ثم حكى قوله آنف الذكر .

وقال الذهبي : " تفرد به أبو عاصم عنه " يعني عن سفيان .

ومن مجموع ما سبق يتبين أن رواية الحديث من طريق عبد الله بن أبي بكر مما تفرد به أبو عاصم النبيل ، وهو خطأ - كما قال الإمام احمد - وأن مدار الحديث على عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابن المسيب .

وابن عقيل هذا ، قد سبق الكلام عنه تفصيلا وهو في الجملة " صدوق ، في حديثه لين ، ويقال إنه تغير بآخره " (٤) .

وأما عبد الله بن أبي بكر ، وهو: ابن محمد بن عمرو بن حزم ، فهو ثقة (٥) . وهذا من قبيل تجويد الإسناد ، لأن فيه ذكر راوٍ ثقة بدلاً من الراوي الذي فيه لين .

وأبو عاصم النبيل ، الضحاك بن مخلد الذي تفرد بهذا الوجه في الحديث متفق على

(١) المصدر السابق ١٨٥/١ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٦/١

(٣) المستدرک ٣٠٥/١

(٤) في حديث (٥)

(٥) التقريب (٣٢٥٦)

توثيقه ، وثقه ابن معين ، والعجلي ، وابن سعد ، وابن قانع ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال الخليلي : متفق عليه زهداً وعلماً وديانة وإتقاناً. وقال ابن حجر ثقة ثبت ^(١).

وقد أثنى عليه الإمام أحمد فقال : "كان يتحرى الصدق" ^(٢) إلا أنه قال عنه مرة : "يشج الحديث" ^(٣)

فحديثه هذا من قبيل أخطاء الثقات وأوهامهم .

وإذا علم أن الحديث إنما هو حديث ابن عقيل فلبعضه شواهد..

فأما أول الحديث إلى قوله : "والصلاة بعد الصلاة" فيشهد لها حديث أبي هريرة في صحيح مسلم (٢٥١) .

وأما الجملة الثانية في الحديث وهو قوله "ما من أحد يخرج من بيته متطهراً حتى يأتي المسجد ، فيصلي مع المسلمين ثم ينتظر الصلاة التي بعدها إلا قالت الملائكة : اللهم اغفر له اللهم أرحمه" فيشهد له . ما أخرجه البخاري ١٦٠/١ (٤٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث ، تقول : اللهم اغفر له اللهم أرحمه"

وأما قوله في الحديث : " وخير صفوف الرجال... الخ فيشهدا له ما أخرجه مسلم ٣٢٦/١ (٤٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها " والله أعلم .

(١) الجرح والتعديل ٤/٤٦٣ ، والتهذيب ٤/٤٥٠ ، والتقريب (٢٩٩٤)

(٢) العلال ، رواية عبد الله (١٩٢٧)

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٥٣٣/ب) ومعنى يشج الحديث ، أي لا يأتي به على وجهه ، أو لا

(١٩)

قال عبد الله : سمعت أبي يقول : حدثنا هشيم ، عن أبي هاشم ، عن أبي مجلز ، عن قيس بن عباد ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : إذا توضأ الرجل فقال : " سبحانك اللهم وبحمدك "

قال أبي : لم يسمعه هشيم من أبي هاشم^(١) .

متن الحديث

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : " من قال إذا فرغ من وضوئه " سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، ختمت بخاتم ، ثم رفعت تحت العرش ، فلم تكسر إلى يوم القيامة "

زاد بعضهم في رواية : ومن قرأ سورة الكهف كما أنزلت ، ثم أدرك الدجال ، لم يسقط عليه ، ولم يكن له عليه سبيل ، ومن قرأ خاتمة سورة الكهف ، أضاء نوره من حيث قرأها ، ما بينه وبين مكة "

روي هذا عن أبي سعيد موقوفا ، ومرفوعا . وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله .

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه الإمام أحمد - كما سبق أول المبحث - عن هشيم بن بشير ، عن أبي هاشم (الرماني ، الواسطي ، قيل اسمه : يحيى بن دينار ، وقيل غير ذلك) .

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (عزاه إليه ابن حجر في نتائج الأفكار ١/٢٥٠) .

كلاهما من طريق هشيم ، عن أبي هاشم ، عن أبي مجلز (بكسر الميم وسكون الجيم وفتح

(١) ٢٥١/٢ (٢١٥٣)

اللام ، لاحق بن حميد السدوسي^(١) عن قيس بن عباد (بضم المهملة وتخفيف الموحدة)^(٢) عن أبي سعيد موقفا .

وهذا الإسناد معلول بالتدليس . قال أحمد - كما سبق عنه - :

" لم يسمعه هشيم من أبي هاشم "

وهشيم معروف بالتدليس ، وصفه به غير واحد ، وتقدم بيان ذلك^(٣)

علة أخرى :

هذا الحديث مداره على أبي هاشم الرماني ، عن أبي مجلز ، عن قيس بن عباد ، عن أبي سعيد .

واختلف على أبي هاشم ، فرفعه قوم ، ووقفه آخرون .

فرواه عنه شعبة واختلف عليه ، فرواه عن شعبة مرفوعا : يحيى بن كثير ، أبو غسان وهو العنبري (ثقة)^(٤) .

أخرج حديثه النسائي في الكبرى ٢٥/٦ (٩٩٠٩) ، والطبراني في الأوسط ١٢٣/٢ (١٤٥٥) وفي الدعاء ٩٧٥/٢ (٣٩٠) . والحاكم ٧٥٢/١ (٢٠٧٢) والبيهقي في شعب الإيمان ٢١/٣ (٢٧٥٤) .

كلهم من طريق يحيى بن كشي ، ر عن شعبة ، عن أبي هاشم به مرفوعا .

(١) التقريب (٧٥٤٠) .

(٢) التقريب (٥٦١٧) .

(٣) في حديث (٢) .

(٤) التقريب (٧٦٧٩) .

قال الحاكم : " حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه "

لكن قال النسائي : " هذا خطأ . والصواب موقوف "

وقال الطبراني في الدعاء : " رفعه يحيى بن كثير عن شعبة ، ووقفه الناس ، وكذلك رواه الثوري موقوفاً " وقال في الأوسط : لم يرو هذا الحديث مرفوعاً عن شعبة إلا يحيى بن كثير " -

هـ

أقول قد رواه عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث ، عن شعبة به مرفوعاً متابعاً ليحيى بن كثير .

أخرج حديثه البيهقي في شعب الإيمان ٢١/٣ (٢٧٥٤) مقروناً بيحيى بن كثير ، ثم قال : هكذا رواه . ورواه ، معاذ بن معاذ ، عن شعبة موقوفاً ، وكذلك رواه سفيان الثوري ، عن أبي هاشم موقوفاً - هـ

و خالفهما (يحيى بن كثير وعبد الصمد) : محمد بن جعفر (غندر) إذ رواه عن شعبة موقوفاً .

أخرج حديثه النسائي في الكبرى ٢٥/٦ (٩٩١٠) .

وقد رواه غير واحد ، عن أبي هاشم فرفعه ، متابعاً لشعبة في رفعه .

منهم قيس بن الربيع والوليد بن مروان .

أخرج حديثهما الطبراني في الدعاء ٩٧٥/٢ (٣٨٨) و (٣٨٩)

وأخرج الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد بسنده ، عن قيس بن أبي سعيد الجزري ، عن الربيع ، عن أبي هاشم الرماني ، عن أبي مجلز السدوسي ، عن قيس بن أبي حازم البنجلي عن

أبي سعيد الخدري مرفوعاً (١) .

وقوله: " قيس بن أبي حازم البجلي " يظهر - والله أعلم - أنه خطأ : فإن الحديث إنما هو حديث قيس بن عباد ، لا ابن أبي حازم ، كما اتفقت على ذلك جميع الروايات .

وقد روى الحديث سفيان الثوري ، عن أبي هاشم به ، موقوفاً ، كما سبقت الإشارة إليه في كلام الطبراني .

رواه عنه عبد الرزاق في المصنف ١/١٨٦ (٧٣٠) ، و ٣/٣٧٨ (٦٠٢٣) ، ومن طريقه الدارقطني في الدعاء ٢/٧٩٦ (٣٩١)

وأخرجه ابن أبي شيبة ١/١٣ (١٩) و ٦/١١٣ (٢٩٨٩٣) من طريق وكيع ،

وأخرجه النسائي في الكبرى ٦/٢٥ (٩٩١١) من طريق عبد الله ، وهو ابن المبارك ،

وأخرجه الحاكم ١/٧٥٣ (٢٠٧٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي .

كلهم عن الثوري ، عن أبي هاشم ، عن أبي مجلز ، عن قيس بن عباد ، عن أبي سعيد موقوفاً .

هذا هو الوجه الصحيح المشهور ، الذي رواه الحفاظ عن الثوري ، رواه موقوفاً .

وخالفهم يوسف بن أسباط فرواه عن الثوري فرفعه .

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة ص ٢١ (٣٠) ، و البيهقي في الدعوات الكبير ١/ ٤٢ (٥٩) و المعمرى كما في النكت الظراف ٣/٤٤٧ ،

كلهم من طريق يوسف بن أسباط ، عن الثوري به مرفوعاً ، قال البيهقي عقبه : "

(١) تاريخ بغداد ٨/٢٥ .

والمشهور : موقوف " .

ورواية يوسف بن أسباط هذه عن الثوري ، رواية شاذة مخالفة لما رواه الثقات الأثبات
كما تقدم .

وهو : يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني ، قال أبو داود : قلت لأحمد : يوسف بن
أسباط ؟ قال : ثقة ، قلت : فدفن كتبه ؟ قال : قد علمت ، يقال ، ثم قال : ومن مثل
يوسف ؟ (١) . وقال ابن معين : ثقة ، وفي رواية الدوري عنه : رجل صدق (٢) ، وذكره
ابن حبان في الثقات ، وقال : مستقيم الحديث ، ربما أخطأ (٣) . وقال البخاري : قال
صدقة : دفن كتبه فكان بعد يقلب عليه ، فلا يجيء به كما
ينبغي (٤) وقال ابن عدي : هو عندي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على
حنظلة فيغلط ، ويشتهر عليه ولا يعتمد الكذب (٥) وقال أبو حاتم : كان رجلا عابدا دفن كتبه
وهو يغلط كثيرا وهو رجل صالح ، لا يحتج بحديثه (٦) .

وقد تابع الثوري على وقفه أيضا : هشيم بن بشير ، فوقفه ، إلا أنه دلسه ، كما تقدم في
أول المبحث . وحديثه مخرج هناك .

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث مرفوعا فقال : " يرويه أبو هاشم الرماني ، عن أبي
مجلز عنه (يعني عن قيس بن عباد ، عن أبي سعيد) واختلف عن أبي هاشم ،

فرواه روح بن القاسم ، والوليد بن مروان ، و سفيان الثوري ، وهشيم ، وشعبة ، عن
أبي هاشم .

(١) سؤالات أبي داود للامام أحمد (٣٣٠)

(٢) التاريخ رواية الدوري (١٩٩٩) وتاريخ الدارمي عن ابن معين (٨٧٤)

(٣) الثقات لابن حبان ٦٣٨/٧

(٤) التاريخ الكبير ٣٨٥/٨ ونسبه الذهبي في الميزان وابن حجر في التهذيب للبخاري نفسه

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١٥٨/٧

(٦) الجرح والتعديل ٢١٨/٩ وانظر الميزان ٤٦٢/٤ . ولسان الميزان ٣١٧/٦

واختلف عن الثوري ، وشعبة ، وهشيم في رفعه ،

فرواه أبو إسحاق الفزاري ، وعبد الملك الذماري ، عن الثوري ، عن أبي هاشم مرفوعا .

وقيل: عن ربيع بن يحيى عن شعبة مرفوعا ، ولم يثبت .

ورواه غندر وأصحاب شعبة ، عن شعبة موقوفا .

ورواه الحكم بن موسى ، عن هشيم ، عن أبي هاشم مرفوعا . ووقفه غيره عن هشيم .
وهو الصواب "أ-هـ كلام الدارقطني . (١) .

وقال النووي : " رواه النسائي في عمل اليوم والليلة بإسناد غريب ضعيف ، ورواه مرفوعا ، وموقوفا ، عن أبي سعيد "وكلاهما ضعيف الإسناد" (٢) وقد تعقبه الحافظ بن حجر فقال :

" أما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ ، وأما الموقوف فلا شك ، ولا ريب في صحته ، فإن النسائي قال فيه : حدثنا محمد بن بشار ، ثنا يحيى بن كثير ، ثنا شعبة ، ثنا أبو هاشم . وقال ابن أبي شيبة : ثنا وكيع ، ثنا سفيان ، عن أبي هاشم الواسطي ، عن أبي مجلز ، عن قيس بن عباد ، عنه .

وهؤلاء من رواة الصحيحين فلا معنى لحكمة عليه ؟ الضعف ، والله أعلم" (٣) .

وإذا ثبت الحديث موقوفا فإن " مثله لا يقال من قبل الرأي ، فله حكم المرفوع" قاله الحافظ بن حجر (٤) . والله أعلم .

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٣٠٨/١١ (٢٣٠١)

(٢) المجموع شرح المهذب ٤٥٧/١

(٣) التلخيص الحبير ١٠٢/١

(٤) النكت الظرف على الأطراف ٤٤٧/٣ .

(٢٠)

قال عبد الله : حدثت أبي بحديث الأشجعي ، و وكيع ، عن سفيان ، عن أبي قيس ، عن هُزَيْل ، عن المغيرة بن شعبة ، قال : " مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الجوربين والنعلين " .

قال أبي : ليس يروى هذا إلا من حديث أبي قيس .

قال أبي : أبي^(١) عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث به ، يقول : " هو منكر " يعني حديث المغيرة هذا . لا يرويه إلا من حديث أبي قيس^(٢) .

وقال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل عن حديث أبي قيس الأودي ، مما روى عن المغيرة بن شعبة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه مسح على النعلين ، والجوربين فقال لي : المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه مسح على الخفين ، ليس هذا إلا من أبي قيس ، إن له أشياء منا كبر .^(٣)

متن الحديث

عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : " توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ، ومسح على الجوربين والنعلين " .

التخريج والدراسة

هذا الحديث روي عن المغيرة بن شعبة ، من أوجه متعددة في صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما ، لكن بالمسح على الخفين ، لا على الجوربين والنعلين ،

(١) في المطبوع "أتى" وهو تصحيف . وانظر المخطوط ٣/ق ١٧١/أ

(٢) ٣/٣٦٦-٣٦٧ (٥٦١٢)

(٣) ص ٢١٩ (٤١٧)

رواه هكذا عنه عامة الرواة ، منهم ابناه عروة ، وحمزة ، وفي بعض الروايات : " ابن المغيرة " من غير تعيين ، والأسود بن هلال ، ومسروق ، وعمرو بن وهب الثقفي ، وعبد الرحمن بن أبي نعم ، ووراد ، كاتب المغيرة ومولاه .

هؤلاء كلهم رووه عنه فذكروا المسح على الخفين .

فأما حديث عروة بن المغيرة ، عن المغيرة ، فأخرجه البخاري ١/٨٦ (٢٠٣) ومسلم ١/٢٢٨ (٢٧٤) من غير وجه عنه والنسائي في الكبرى ١/٩٠ (١٢٢) و١/١٠٠ (١٠١) و (١٦٥) و (١٦٦) و الحميدي في مسنده ٢/٣٣٥ (٧٥٨) و الطبراني في الكبير من أوجه مختلفة ٢٠/٣٧١-٣٧٨ (٨٦٤) إلى (٨٨٢) .

وأما حديث حمزة بن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه ، فأخرجه النسائي في الكبرى ١/١٠١ (١٦٧) و الحميدي في مسنده ٢/٣٣٤ (٧٥٧) و الطبراني في الكبير ٢٠ (٣٧٩) (٨٨٥) و ٢٠/٣٨٠ (٨٨٩) و البيهقي ١/٥٨ ،

ثلاثتهم من طريق حمزة بن المغيرة ، عن أبيه المغيرة بن شعبة . وزاد في بعض رواياته " ومسح رأسه " وفي بعضها " ومسح بناصيته وعلى العمامة " .

وقد جاء الحديث عن " ابن المغيرة " هكذا من غير تعيين ، عن أبيه .

أخرجه الترمذي ١/١٧٠ (١٠٠) وقال حسن صحيح ، و الدارقطني ١/١٩٢ ، و الطبراني في الكبير ٢٠/٣٧٩-٣٨٠ (٨٨٦) و (٨٨٧) و (٨٨٨) و البيهقي ١/٥٨ كلهم من طريق ابن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه .

وأما حديث الأسود بن هلال عن المغيرة بن شعبة ، فأخرجه مسلم ١/٢٢٩ (٧٧)

وأما حديث مسروق عن المغيرة ، فأخرجه مسلم ١/٢٢٩ (٧٧) (٧٨) وفي إحدى

روايته : ومسح رأسه ، ومسح على خفيه"

وأما حديث عمرو بن وهب الثقفي ، عن المغيرة بن شعبة فأخرجه النسائي في الكبرى ١٠١/١ (١٦٨) وأحمد ٤/٢٤٤ ، والبخاري في التاريخ الكبير ٦/٣٧٧ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٠ ، ٣١ ، والطبراني في الكبير ٢٠/٤٢٦-٤٢٩ (١٠٣٠) و(١٠٣١) و(١٠٣٣) إلى (١٠٤٠) والدارقطني ١/١٩٢ ، والبيهقي ١/٥٨ ، كلهم من طريق عمرو بن وهب الثقفي ، عن المغيرة بن شعبة ، مرفوعا وجاء في بعض رواياته "مسح بناصيته ، ومسح على العمامة ، ومسح على الخفين .

وأما حديث عبد الرحمن بن أبي نعيم (بضم النون ، وسكون المهملة) فأخرجه أبو داود ١٠٨/١ (١٥٦) ، والحاكم ١/٢٧٦ (٦٠٦) ، كلاهما من طريق عبد الرحمن بن أبي نعيم ، عن المغيرة بن شعبة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين... الحديث .

وأما حديث وراذ كاتب المغيرة ، فأخرجه الطبراني في الكبير ٢٠/٣٩٠ (٩٢٣) والحاكم ٣/٥١٠ (٥٨٩٩) وتصحف في المطبوع منه "وراد" فصار "وارد" .

هؤلاء كلهم ، رووه عن المغيرة بن شعبة بذكر المسح على الخفين ، وفي بعض رواياتهم : الناصية ، والعمامة ، لم يذكر أحد منهم الجوربين ، والنعلين .

وخالف هؤلاء جميعا : أبو قيس الأودي ، عبد الرحمن بن ثروان ، فرواه عن هُزَيْل (مصغرا) ابن شرحبيل ، الأودي ، عن المغيرة بن شعبة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين"

أخرجه مسلم في كتاب التمييز ص ١٥٤ ، وأبو داود ١/١١٢ (١٥٩) و الترمذي ١/١٦٧ (٩٩) ، والنسائي في الكبرى ١/٩٢ (١٣٠) ، وابن ماجه ١/١٨٥ (٥٥٩) وابن أبي شيبة ١/١٧١ (١٩٧٣) ، وأحمد ٤/٢٥٢ ، وابن خزيمة ١/٩٩ (١٩٨) و الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٩٧ ، والعقيلي في الضعفاء ٢/٣٢٧ ، وابن حبان (الإحسان ٤/١٦٧ (١٣٣٨) و الطبراني في الكبير ٢٠/٤١٥ (٩٩٦) ، والبيهقي ١/٢٨٣ ،

كلهم من طريق أبي قيس به .

قال الترمذي : " حسن صحيح " وصححه كما رأيت ابن خزيمة ، وابن حبان ، لكن قد انتقده طائفة من أئمة الحديث ونقاده .

منهم سفيان الثوري - راويه عن أبي قيس ^(١) .

روى الإمام مسلم في التمييز بسنده عن ابن المبارك قال : عرضت هذا الحديث - يعني حديث المغيرة - من رواية أبي قيس - على الثوري فقال لم يجيء به غيره فعسى أن يكون وهما ،

وروى البيهقي بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي : قال : قلت لسفيان الثوري : لو حدثتني بحديث أبي قيس ، عن هزيل ، ما قبلته منك ، فقال سفيان : " الحديث ضعيف " أو "واه" أو كلمة نحوها ^(٢) .

ومنهم : عبد الرحمن بن مهدي كما سبق آنفا ، وتقدم رواية الإمام أحمد عنه أنه قال " هو منكر " وأنه أبي أن يحدث به .

وقال أبو داود : " كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف : عن المغيرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين " ^(٣) ،

ومنهم : الإمام الحافظ علي بن المديني - وهو من أعلم أهل زمانه بالعلل - روى البيهقي بسنده عنه قال : " حديث المغيرة بن شعبة في المسح ، رواه عن المغيرة : أهل المدينة ، وأهل الكوفة ، وأهل البصرة . ورواه هزيل بن شرحبيل ، عن المغيرة إلا أنه قال : " ومسح على

(١) التمييز لإمام مسلم ص ١٥٦ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٤/١

(٣) سنن أبي داود ١١٣/١ .

الجوربين " وخالف الناس" (١) .

ومنهم: يحيى بن معين ، فقد روى البيهقي أيضا بسنده عن الفضل بن غسان قال :
سألت أبا زكريا (يعني يحيى بن معين) عن هذا الحديث ؟

فقال : " الناس كلهم يروونه " على الخفين " غير أبي قيس" (٢)

وقال البخاري : " كان يحيى ينكر على أبي قيس... حديث هزيل عن المغيرة : مسح النبي
صلى الله عليه وسلم على الجوربين" (٣) .

ومنهم: الإمام أحمد وقد سبق قوله في أول المبحث .

ومنهم: الإمام مسلم ، قال في كتاب التمييز : " ذكر خبر ليس بمحفوظ المتن " فرواه
بسنده ، ثم أخرج حديث مسروق سابق الذكر ، ثم قال :

" والأسود بن هلال (يعني ساقه كذلك) عن المغيرة ،

وعلي بن ربيعة : خطبنا المغيرة ،

وإياد بن لقيط ، عن قبيصة بن برمة ، عن المغيرة بن شعبة ،

وعن حمزة بن المغيرة ، عن أبيه ،

وعروة بن المغيرة عن أبيه ،

والزهري ، عن عباد ، عن عروة ، وبكر بن عبد الله ، عن ابن المغيرة ، عن المغيرة .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١ / ٢٨٤ .

(٣) التاريخ الكبير ٣ / ١٣٧ .

وسليمان التيمي ، عن بكر ، عن الحسن ، عن ابن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه .

وشريك ، عن أبي السائب ، عن المغيرة .

ومحمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن المغيرة .

...وعامر ، وسعيد بن عبيدة ، قالا : سمعنا المغيرة ،

وأبو العالية ، عن فضالة ، عن المغيرة ،

وعمر بن وهب ، عن المغيرة ،

وابن عون عامر ، عن عروة ، عن المغيرة ،

وابن سيرين ، عن عمرو ، عن المغيرة ،

وقتادة ، عن الحسن ، و زرارة بن أبي أوفى ، عن المغيرة ،

وحريز بن حية الثقفي ، عن المغيرة ،

ثم قال مسلم-رحمه الله- : قد بينا من ذكر أسانيد المغيرة في المسح بخلاف ما روى أبو قيس ، عن هزيل ، عن المغيرة ما قد اقتصرنا ، وهم من التابعين ، وأجلتهم ، مثل مسروق ، وذكر من تقدم ذكرهم ، فكل هؤلاء قد اتفقوا على خلاف رواية أبي قيس عن هزيل... " (١) .

وروى البيهقي بسنده عن الإمام مسلم أنه ضعف هذا الخبر وقال : أبو قيس الأودي ، وهزيل بن شرحبيل ، لا يمتثلان هذا ، مع مخالفتها الأجلة الذين رووا هذا الخبر

(١) التمييز للإمام مسلم ص ١٥٤-١٥٦ ووقع في المطبوع في غير موضع (هزيل) بالذال. وهو تصحيف.

عن المغيرة ، فقالوا: " مسح على الخفين..."^(١)

وقال الإمام النسائي : " ما نعلم أن أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين . والله اعلم ^(٢) .

وقال العقيلي : " الرواية في الجورين فيها لين " ^(٣) ،

وقال الدارقطني في العلل : " لم يروه غير أبي قيس ، وهو مما يعد عليه به ، لأن المحفوظ عن المغيرة : المسح على الخفين " ^(٤) ،

وقد وجدت متابعا لأبي قيس في هذا الحديث ، في كتاب " المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي " ٧٠٣/٢ من طريق أبي العالية ، عن فضالة بن عمرو الزهراني ، عن المغيرة بن شعبة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجورين والتعنين " .

ولكن في النفس شيئا من هذه الرواية ، فإن الإمام مسلماً قد سبق النقل عنه ذكر رواية أبي العالية ، عن فضالة ، عن المغيرة ، في سياق من روى الحديث بالمسح على الخفين ، فإذا انضاف إلى ذلك ذكر غير واحد من الأئمة السابق ذكرهم بأنه لم يروه كذلك غير أبي قيس ازدادت الريبة في هذه الرواية والله أعلم .

ثم إنني وجدت رواية فضالة بن عمرو هذا على ما روى الجماعة — كما قال مسلم — .

أخرجه الطبراني في الكبير ٤٢٥/٢٠ (١٠٢٨) و (١٠٢٩) من طريق أبي العالية ، عن فضالة بن عمرو الزهراني ، عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ، ومسح على خفيه " هذه إحدى الروايتين ، وفي الأخرى : " مسح على رأسه وخفيه " .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٤/١ .

(٢) السنن الكبرى للنسائي ٩٢/١ .

(٣) الضعفاء للعقيلي ٣٢٧/٢ .

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١١٢/٧ (١٢٤٠) .

وبما سبق من النقل عن أئمة الحديث ونقاده ، يتبين بجلاء ضعف حديث أبي قيس في المسح على الجوربين ، وأما قول الترمذي : "

حسن صحيح" فغير صحيح ، وقد قال الإمام النووي بعد أن أشار إلى قول من انتقد الحديث : " وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث ، وإن كان الترمذي قال " حديث حسن " فهؤلاء مقدمون عليه ، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة" (١)

والمتهم في هذا الحديث هو أبو قيس الأودي ، قال الإمام مسلم :

" والحمل فيه على أبي قيس أشبه ، وبه أولى منه بهزيل ، لأن أبا قيس قد استنكر أهل العلم من روايته أخبارا غير هذا الخبر" (٢)

وقد تقدم قول الدارقطني قريبا : " لم يروه غير أبي قيس وهو مما يعد عليه به "

وأبو قيس الأودي هذا ، وثقة غير واحد منهم ابن معين و العجلي والدارقطني ، وابن نمير ، والذهبي ، وقال النسائي : لا بأس به (٣) . وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، هو قليل الحديث ، وليس بحافظ ، قيل كيف حديثه ؟ قال : صالح ، هو لين الحديث (٤) وقال الإمام أحمد : " هو كذا وكذا (يعني فيه لين) وهو يخالف في أحاديث" (٥) وقال ابن حجر : " صدوق ربما خالف" (٦) -

وحديثه هذا مما خالف فيه كما تقدم .

(١) المجموع شرح المهذب ٥٠٠/١ . وانظر اللؤلؤ المصنوع في الأحاديث والآثار التي حكم عليها الإمام النووي في المجموع (١٧١)

(٢) التمييز لإمام مسلم ص ١٥٦ .

(٣) التهذيب ١٥٢/٦ ، والكاشف للذهبي (٣٢٠١) .

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٨/٥ .

(٥) العلل رواية عبد الله ١ / ٤١٢ (٨٧٠)

(٦) التقريب (٣٨٤٧)

ولحديث المغيرة هذا في مسح الجوربين ، شاهد من حديث أبي موسى ، لكنه ضعيف .

أخرجه ابن ماجه ١٨٥/١ (٥٦٠) والعقيلي في الضعفاء ٣/٣٨٣ ، كلاهما من طريق عيسى بن سنان ، عن الضحاک بن عبد الرحمن بن عرزب ، عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين "

قال أبو داود : " ليس بالمتصل ، ولا بالقوي" (١) .

وقال البيهقي : " الضحاک بن عبد الرحمن ، لم يثبت سماعه من أبي موسى ، وعيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به " (٢)

وقال العقيلي عقبه : " والأسانيد في الجوربين والنعلين فيها لين "

ولئن لم يثبت الحديث مرفوعا ، فقد ذهب جماعة من الصحابة إلى المسح على الجوربين .

قال أبو داود : " ومسح على الجوربين على بن أبي طالب ، وابن مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك ، وأبو أمامة ، وسهل بن سعد ، وعمرو بن حريث ، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس" (٣) .

وقال الترمذي - عقب روايته حديث المسح على الجوربين - :

"هو قول غير واحد من أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، قالوا : يمسح على الجوربين ، وإن لم تكن نعلين ، إذا كآخينين" (٤)

(١) سنن أبي داود ١١٣/١ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٥/١ .

(٣) سنن أبي داود ١١٣/١ .

(٤) جامع الترمذي ١ : ١٦٨ .

وقال ابن المنذر : "روي المسح على الجوربين ، عن تسعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، على و عمار ، وأبي مسعود الأنصاري ، وأنس ، وابن عمر ، والبراء ، وبلال ، وأبي أمامة ، وسهل بن سعد" (١) .

ونقل ابن القيم قول ابن المنذر هذا (غير أنه ذكر عبد الله بن أوفى بدلا من أبي أمامة) ثم قال :

" وزاد أبو داود " : أبو أمامة ، وعمرو بن حريث ، وعمر وابن عباس " قال : فهؤلاء ثلاثة عشر صحابيا ، والعمدة في الجواز على هؤلاء رضي الله عنهم ، لاعلى حديث أبي قيس" (٢) .

وانظر في ماروى عن الصحابة ، ما علقه العلامة أحمد شاکر بحاشية جامع الترمذي ١٦٨/١-١٦٩ . والعلم عند الله تعالى .

(١) الأوسط لابن المنذر ٤٦٢/١ .

(٢) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ١٢٢/١ .

(٢١)

قال المروزي : سألته عن حديث عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم "أنه مسح على الجبائر"

فقال : باطل ، ليس من هذا شيء ، من حدث بهذا ؟ قلت ذكروه عن صاحب الزهري ، فتكلم فيه بكلام غليظ^(١) .

التخريج والدراسة

هذا الحديث لم أجد من أخرجه من هذا الوجه ، وسيأتي من وجوه آخر ، عن علي رضي الله عنه ، وقد أنكره جماعة من الأئمة ، منهم : يحيى بن معين .

قال عبد الله بن أحمد في العلل ١٥/٣ (٣٩٤٤) سمعت رجلا يقول ليحي ، تحفظ عن عبد الرزاق ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي : عن النبي صلى الله عليه وسلم "أنه مسح على الجبائر" فقال : باطل ، ما حدث به معمر قط"

ثم قال عبد الله : سمعت يحيى يقول : عليه بدنه مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط ، هذا باطل ، ولو حدث بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم ، من حدث بهذا عن عبد الرزاق ؟ قالوا له : فلان ، فقال : لا والله ما حدث به معمر ، وعليه حجة من هنا - يعني المسجد - إلى مكة إن كان معمر حدث بهذا^{أ-هـ}

وهذا الرجل الذي حدث به عن عبد الرزاق ، الذي أجهمه عبد الله ، لعله هو الذي قال عنه المروزي : ذكروه عن صاحب الزهري "ولم يتعين لي من هو".

نعم ، قد ساق ابن رجب رواية عبد الله بن أحمد عن ابن معين آنفة الذكر فقال (أي ابن معين) : " من حدث بهذا عن عبد الرزاق ؟ قالوا : فلان قال ابن رجب :

(١) ص ١٥٣ (٢٧٠)

"وفي بعض النسخ (أي من كتاب عبدالله) قالوا: "محمد بن يحيى" (١)

وعليه ، فهو المقصود بقول عبدالله بن أحمد "صاحب الزهري" لكن هذا مستبعد ، لأن الإمام أحمد "تكلم فيه بكلام غليظ" كما روى عنه ابنه عبدالله . فإن الإمام أحمد كان يثنى كثيراً على محمد بن يحيى ويجله (٢)

قال عبد الله بن الإمام أحمد في العلل ١٦/٣ (٣٩٤٥) : وهذا الحديث يروونه ، عن إسرائيل ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجبائر ، وعمرو بن خالد لا يسوى حديثه شيئاً (٣) . اهـ

كذا قال عبد الله بن أحمد ، والمعروف أن الحديث بالإسناد الذي ذكره عبد الله إنما هو بلفظ آخر (فهما حديثان كما قال الزيلعي وابن حجر في الدراية وإن كان مؤداهما واحداً) (٤)

والحديث الذي ذكره عبدالله بن أحمد أخرجه ابن ماجه ٢١٥/١ (٦٥٧) وعبد الرزاق ١٦١/١ (٦٢٣) وابن عدي في الكامل ١٢٣/٥ و١٢٤ ، و الدارقطني من غير وجه ٢٢٦/١ ، و٢٢٧ و البيهقي ٢٢٨/١ ، وابن الجوزي في التحقيق ٢٢٠/١ (٢٥١)

كلهم من طريق عمرو بن خالد الواسطي ، عن زيد بن علي . عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب ، قال : انكسرت إحدى زندي (٥) ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح على الجبائر "

وقد أعل هذا الحديث طائفة من الأئمة .

(١) - شرح علل الترمذي ٥٨١/٢

(٢) - انظر موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله (٣٠٤٣)

(٣) العلل للإمام أحمد ، رواية عبدالله ١٦/٣ (٣٩٤٥)

(٤) نصب الراية ١٨٦/١ . والدراية ٨٣/١

(٥) الزند معقد طرف الذراع في الكف قاله الزمخشري في الفائق ١٢٨/٢

قال ابن أبي حاتم في علل الحديث ٤٦/١ (١٠٢) : سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه أن عليا انكسرت إحدى زنديه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر ؟ فقال أبي هذا حديث باطل ، لا أصل له ، وعمرو بن خالد ، متروك الحديث "أ-هـ

وقال الدارقطني عقب الحديث : " عمرو بن خالد الواسطي ، متروك "

وقال البيهقي : " عمرو بن خالد الواسطي ، معروف بوضع الحديث ، كذبه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهما من أئمة الحديث ، ونسبه وكيع بن الجراح إلى وضع الحديث ، قال : وكان في جوارنا ، فلما فطن له تحول إلى واسط "أ-هـ

وقال ابن حجر : " عمرو بن خالد القرشي مولاهم ، نزل واسط ، متروك ، ورماه وكيع بالكذب " كذا قال في التقريب^(١) وقال في التلخيص الحبير ١٤٦/١ " كذاب "

وقد توبع عمرو بن خالد عليه لكن بإسناد فيه كذاب .

قال البيهقي عقب كلامه المنقول آنفا عن حديث ، عمرو بن خالد :

" ورواه أبو الوليد خالد بن يزيد المكي بإسناد آخر ، عن زيد بن علي مرسلا ، وأبو الوليد ضعيف "أ-هـ

حديث أبي الوليد المكي هذا أخرجه الدارقطني ٢٢٦/١ وابن الجوزي في التحقيق ١/ ٢٢٠ (٢٥١) .

كلاهما من طريق أبي الوليد ، حدثنا إسحاق بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، حدثنا الحسن بن زيد ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجبائر تكون على الكسير كيف ، أيتوضأ صاحبها ؟ وكيف يغتسل إذا أجنب ؟ قال : يمسحان بالماء عليها في الجنابة والوضوء... "

(١) التقريب (٥٠٥٦)

وقال مرة أبو الوليد : حدثنا إسحاق بن عبد الله ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموال ، عن الحسن بن زيد ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب به ، أخرجه الدارقطني ٢٢٦/١ ثم قال : " أبو الوليد خالد بن يزيد المكي ، ضعيف " -هـ-

كذا قال الدارقطني عن أبي الوليد وقال ابن معين في رواية : لا أعرفه^(١)

وقال ابن أبي حاتم : حدثنا علي بن الحسن الهسنجاني ، قال سمعت يحيى بن معين يقول : خالد بن يزيد العمري ، كذاب .^(٢)

وقال ابن أبي حاتم : كتب عنه أبو زرعة ، وترك الرواية عنه ثم قال : سئل أبي عنه فقال : كان كذابا أتيته بمكة ، ولم أكتب عنه وكان ذاهب الحديث .^(٣) وقال ابن حجر : واه^(٤)

. هذا هو حديث علي بن أبي طالب وهو باطل كما قال الإمام أحمد رحمه الله .

وقال النووي : اتفق الحفاظ على ضعف حديث علي في هذا^(٥)

وتبعه الشوكاني فقال : " اتفق الحفاظ على ضعفه "^(٦)

وقال ابن حجر : " رواه ابن ماجه بسند واه جدا "^(٧) .

وقد روي معناه من حديث ابن عمر وجابر ، وأبي أمامة رضي الله عنهم ، من أوجه

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٣٠٥)

(٢) وهذا إسناد صحيح إلى ابن معين، الهسنجاني، قال عنه ابن أبي حاتم كتبنا عنه وهو ثقة صدوق، الجرح

والتعديل ١٨١/٦

(٣) الجرح والتعديل ٣٦٠/٣

(٤) لسان الميزان ٣٩١/٢

(٥) التلخيص الحبير ١٤٧/١ ، وسبل السلام ١٨٨/١

(٦) نيل الأوطار ٣٢٣/١

(٧) بلوغ المرام ١٨٨/١

كلها ضعيفة .

قال البيهقي في السنن الكبرى (٢٢٨/١) "لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء..."

وانظر إن شئت نصب الراية ١٨٦/١ ، والتلخيص الحبير ٢٠٥/١ و٢٢٦ وتمام المنة في التعليق إلى فقه السنة صـ ١٣٣ .

تكميل

تقدم أنفا قول البيهقي : "لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء" ثم قال وأصح ما روي فيه : حديث عطاء بن أبي رباح (يعني عن جابر) الذي تقدم ، وليس بالقوي ، وإنما فيه قول الفقهاء ، من التابعين فمن بعدهم ، مع ما روينا عن ابن عمر ، في المسح على العصابة "أ-هـ يعني موقوفا عليه .

وحديث ابن عمر هذا أخرجه البيهقي ٢٢٨/١ من طريق نافع ، "عنه أنه توضأ وكفه معصوبة فمسح على العصابة ، وغسل سوى ذلك" ثم قال البيهقي : هو عن ابن عمر صحيح "

وكذا قال الألباني في تمام المنة صـ ١٣٤ : "رواه البيهقي عن ابن عمر موقوفا بسند صحيح . "

(٢٢)

قال عبد الله : سمعت أبي يقول في حديث الأعمش ، عن إبراهيم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة :

قال وكيع : قال الأعمش : أرى إبراهيم ذكره ،

وابن مهدي قال : قال سفيان : لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الضحك . (١)

قال أبي : وسمعنا أن إبراهيم سمعه من أبي هاشم الرماني .

قال أبي : ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا .

قال : أبي وذكروا أن الزهري قال : حدثني سليمان بن أرقم قال : وسليمان لا يسوى شيئا ، لا يروى عنه الحديث "

متن الحديث

عن الأعمش ، عن إبراهيم قال : "جاء رجل ضرير البصر ، والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ، فعثر فتردى ، في بئر فضحكوا ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة "

التخريج والدراسة

هذا الحديث روى مرسلا ومسندا ،

فرواه الأعمش ، عن إبراهيم ، وهو النخعي مرسلا .

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٨/٣ ، و الدارقطني ١٧١/١ ، والبيهقي ١٤٦/١ .

ثلاثتهم من طريق الأعمش ، عن إبراهيم مرسلا ،

ومرسل إبراهيم هذا فيه علتان .

أما الأولى : فهي ما ذكره سفيان من أن الأعمش لم يسمعه من إبراهيم كما تقدم عنه .

وأما وكيع فقال : " قال الأعمش : أرى إبراهيم ذكره "أي أنه رواه على الشك وعدم الجزم .

وأما العلة الثانية في مرسل إبراهيم فبيانها فيما يلي :

روى ابن عدي في الكامل ١٧٠/٣ وإسناده مسلسل بالأئمة ، ومن طريقه . البيهقي ١٤٧/١ و الدارقطني ١٦٦/١ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١٩٨/١ عن علي بن المديني قال : قال لي عبد الرحمن بن مهدي : " حديث الضحك في الصلاة... كله يدور على أبي العالية... قلت له : قد رواه إبراهيم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال عبد الرحمن : ثنا شريك ، عن أبي هاشم (وهو الرماني يضم الراء وتشديد الميم - الواسطي ثقة) ^(١) قال : أنا حدثت به إبراهيم ، عن أبي العالية... وسمعت ^(٢) علياً يقول : أعلم الناس بهذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي "أ-هـ

وهذا هو الذي قال عنه الإمام أحمد : " سمعنا أن إبراهيم سمعه من أبي هاشم الرماني "

وقال ابن عدي : " وهذا الحديث ، إنما أرسله إبراهيم عن نفسه ، فأما الحديث فهو عن أبي العالية ^(٣) .

وقال الدارقطني عقب روايته كلام عبد الرحمن بن مهدي : " رجع حديث إبراهيم هذا الذي أرسله إلى أبي العالية ، لأن أبا هاشم قال : أنا حدثت به إبراهيم ، عن أبي

(١) التقريب (٨٤٩٢)

(٢) القائل سمعت : إسماعيل بن إسحاق القاضي ، الراوي عن علي بن المديني

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٨/٣

العالية... (١)

وقال الدوري عن ابن معين : "مرسلات إبراهيم صحيحة ، إلا حديث تاجر البحرين ،
وحديث الضحك في الصلاة" (٢)

وأما مرسل أبي العالية (وهو الرياحي) المشار إليه فرواه عنه حفصة بنت سيرين ، و
قتادة .

فأما حديث حفصة ، فأخرجه عبد الرزاق ٣٧٦/٢ (٣٧٦٣) وابن عدي في الكامل
١٦٩/٣ و ١٧٠ و الدارقطني من غير وجه ١٦٨/١ و ١٦٩ .

كلهم من طرق ، عن خالد الحذاء ، عن حفصة بنت سيرين ، به... .
وأخرجه عبد الرزاق ٣٧٦/٢ (٣٧٦٢) و الدارقطني من غير وجه ١٦٩/١ .

كلاهما من طريق أيوب ، عن حفصة بنت سيرين به .

ورواه عبد الرزاق ٣٧٦/٢ (٣٧٦٠) وابن عدي في الكامل ١٧٠/٣ ، و الدارقطني من غير
وجه ١٦٩/١ و ١٧٠ ، و البيهقي ١٤٦/١ .

كلهم من طريق هشام بن حسان ، عن حفصة بنت سيرين ، عن أبي العالية به .

وأخرجه الدارقطني ١٦٩/١ من طريق مطر ، هو الوراق عن حفصة بنت سيرين به .

علة في حديث هشام بن حسان

روى هشام بن حسان الحديث عن حفصة بنت سيرين ، عن أبي العالية مرسلا ، كما
تقدم قريبا .

(١) سنن الدارقطني ١٧١/١

(٢) التاريخ رواية الدوري ٢٠٧/٣ (٩٥٨)

كذا رواه عنه : الثوري ، ويحيى بن سعيد القطان ، ويزيد بن زريع ، وزائدة بن قدامة
وعبد الرزاق وغيرهم .

وخالف هؤلاء جميعا : خالد بن عبد الله الواسطي ، فرواه عن هشام بن حسان ، عن
حفصة بنت سيرين ، عن أبي العالية ، عن رجل من الأنصار . فزاد فيه هذا الأنصاري .

أخرجه هكذا الدارقطني ١٦٩/١ ، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١٩٥/١
(٢١٦) .

قال الدارقطني : " لم يسم الرجل ، ولا ذكر أله صحبة أم لا ، . ولم يصنع خالد شيئا ،
وقد خالفه خمسة أثبات حفاظ ، وقولهم أولى بالصواب " ا-هـ

هذا حديث حفصة بنت سيرين عن أبي العالية ،

وأما حديث قتادة ، عن أبي العالية ، فرواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن قتادة ٣٧٦/٢
(٣٧٦١) ومن طريقه الدارقطني ١٦٣/١ .

وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٨/٣ ومن طريقه : ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/
٣٧٣ (٦١٩) و الدارقطني ١٦٣/١

ثلاثتهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به

وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٨/٣ و الدارقطني ١٦٣/١ كلاهما من طريق أبي
عوانة ، عن قتادة به .

وأخرجه الدارقطني ١٦٣/١ من طريق سعيد بن بشير ، عن قتادة عن أبي العالية مرسلا .

وأخرجه الدارقطني ١٦٣/١ عن سلم بن أبي الديال (ثقة قليل الحديث) (١) عن قتادة

(١) التقريب (٢٤٧٨)

قال : بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الاختلاف على قتادة :

تقدم آنفا في التخريج أن جملة من الثقات روه عن قتادة عن أبي العالية مرسلا .
وهم : معمر ، وأبو عوانة ، وسعيد بن أبي عروبة ، وسعيد بن بشير ، وتابعهم عليه سلم
بن أبي الذيال ، عن قتاده فأرسله .

وخالفهم : الحسن بن دينار فرواه ابن إسحاق ، عنه ، عن قتادة ، عن أبي المليح ،
عن أبيه قال : كنا نصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث .

أخرجه الدارقطني ١٦٢/١

والد أبي المليح هو أسامة بن عمير " صحابي " (١) .

قال الدارقطني : " وقد اضطرب ابن إسحاق في روايته عن الحسن بن دينار لهذا الحديث .

فمرة رواه عنه ، عن الحسن البصري .

ومرة رواه عنه ، عن قتادة ، عن أبي المليح عن أبيه

. و قتادة إنما رواه عن أبي العالية ، مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم .

كذلك رواه عنه : سعيد بن أبي عروبة ، وأبو عوانة ، وسعيد بن بشير ،
وغيرهم " انتهى " (٢) .

كذا قال الدارقطني عن ابن إسحاق وكان قد ضعف الحسن بن دينار (ابن واصل
التميمي) وهو الآفة الأكبر في هذه الرواية قال : البخاري : " تركه يحيى وابن مهدي ،

(١) التقريب (٣٢١)

(٢) سنن الدارقطني ١٦٢/١

ووكيع ، وابن المبارك" (١) وقال أحمد بن حنبل في رواية أبي طالب عنه : " لا يكتب حديث الحسن بن دينار" (٢) ، وقال ابن معين : " لاشيء" وقال أبو حفص الفلاس : أجمع أهل العلم من أهل الحديث أنه لا يروى عنه" (٣) وقال أبو حاتم : " متروك الحديث كذاب " وترك أبو زرعة حديثه وقال : اضربوا عليه" (٤) وقال ابن عدي : أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه" (٥)

هذا كلام الأئمة على الحسن بن دينار . ومن كان هذا حاله فلا يقبل حديثه على الانفراد . فكيف إذا خالف جماعة من الثقات كما تقدم . وقد رواه بن دينار أيضاً على وجه آخر سيأتي ص ٣٤٠ .

وخالفهم أيضاً : عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ، فرواه عن سلام بن أبي مطيع ، عن قتادة ، عن أبي العالية ، وأنس بن مالك .

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٨/٣ و ٣٠٧ و الدارقطني ١٦٢/١ .

وسلام بن أبي مطيع هذا ، وثقة غير واحد ، منهم : أحمد بن حنبل فقال في رواية عبد الله : " من الثقات" (٦) زاد في رواية : صاحب سنة ، وقال أبو داود : ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال النسائي : ليس به بأس (٧) ، فهو في الأصل ثقة : إلا أنه قد تكلم في روايته عن قتادة قال ابن عدي : " ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة" (٨)

(١) التاريخ الأوسط ١١٠/٢ والتاريخ الكبير ٢٩٢/٢ .

(٢) الجرح والتعديل ١٢/٣

(٣) العلل الجرح والتعديل ١٢/٣ ولسان الميزان ٢٠٥/٢ .

(٤) الجرح والتعديل ١٢/٣

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠٣/٢

(٦) العلل (٣٥٧)

(٧) التهذيب ٢٨٧/٤

(٨) التقريب (٣٢١)

وقال ابن حجر : ثقة ، صاحب سنة ، في روايته عن قتادة ضعف^(١)

قال ابن عدي : "وذكر أنس بن مالك في هذا الاسناد غير محفوظ ، وإنما يرويه سلام عن قتادة"^(٢) .

هذا إن كان الحديث محفوظا عن سلام ، فإن الذي رواه عنه : عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ، قال الدارقطني : لم يروه عن سلام غير عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ، وهو متروك يضع الحديث "^(٣)هـ" وقال أبو حاتم : كان يكذب ، فضرب على حديثه ، وقال أبو القاسم البغوي : ضعيف الحديث جدا"^(٤) .

وقال الدارقطني : قال أبو أمية (محمد بن إبراهيم الطرسوسي) ^(٥) : "هذا حديث منكر"^(٦) .

وخالف في حديث قتادة أيضا : داود بن المحبر (بموحدة مشددة ، مفتوحة) فرواه عن أيوب بن خُوط (بضم المعجمة) عن قتادة عن أنس .

أخرجه الدارقطني ١٦٣/١ بعد أن قال : " ورواه داود بن المحبر ، وهو متروك يضع الحديث ، عن أيوب بن خوط وهو ضعيف أيضا "ا-هـ .

قال ابن حجر : " أيوب بن خُوط البصري ، متروك "

وقال أيضا : داود بن المحبر الثقفي ، البصري ، متروك وأكثر " كتاب العقل " الذي صنفه

(١) التقريب (٢٧٢٦)

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٨/٣

(٣) سنن الدارقطني ١٦٣/٢

(٤) لسان الميزان ٤٢٤/٣

(٥) قال الذهبي : "الإمام الحافظ الجود الرحال ، نزيل طرطوس ومحدثها ، وصاحب المسند والتصانيف :

سير أعلام النبلاء ٩١/١٣ وتذكرة الحفاظ ٥٨١/٢ .

(٦) سنن الدارقطني ١٦٣/٢

قال ابن عدي : "...إنما يروي قتادة هذا عن أبي العالية مرسلًا"^(٢) .

وقال الدارقطني : والصواب من ذلك قول من رواه عن قتادة ، عن أبي العالية مرسلًا
فذكر من رواه كذلك ثم قال :

" هذا هو الصحيح عن قتادة ، اتفق عليه معمر ، وأبو عوانة ، وسعيد بن أبي عروبة ،
وسعيد بن بشير ، فرووه عن قتادة ، عن أبي العالية .

وتابعهم سلم بن أبي الديال ، عن قتادة فأرسله .

فهؤلاء خمسة ثقات ، رووه عن قتادة عن أبي العالية مرسلًا .

وأيوب بن خُوط ، وداود بن المحبّر ، وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ، و الحسن بن
دينار ، كلهم متروكون ، وليس فيهم من يجوز الاحتجاج بروايته لو لم يكن له مخالف ،
فكيف وقد خالف كل واحد منهم خمسة ثقات من أصحاب قتادة " انتهى كلام
الدارقطني^(٣) ،

وقد تقدم قول عبد الرحمن بن مهدي الكلي الجامع : " حديث الضحك كله يدور على
أبي العالية " .

الاختلاف على الحسن البصري

حديث الزهري عنه

(١) التقريب (٦١٧) و (١٨٢٠)

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/٣٠٨ .

(٣) سنن الدارقطني ١/١٦٣-١٦٤

هذا الحديث رواه يونس (هو ابن يزيد الأيلي) عن الزهري عن الحسن مرسلا

أخرجه ابن عدي ١٦٦/٣ ، والدارقطني من غير وجه ١٦٦/١ وابن الجوزي في العلل
المتناهية ١/٣٧٠ (٦١٤) وفي التحقيق ١/١٩٦ (٢١٧)

كلهم من طريق يونس بن يزيد الأيلي ، عن الزهري ، عن الحسن مرسلا .

قال ابن الجوزي : هذا لا يصح ، لأن عبد الله هو كاتب الليث رواه عن الليث ، عن
يونس فقال أحمد بن حنبل : ليس هو بشيء..."

كذا قال ابن الجوزي ، لكنه قد توبع ، فقد رواه الدارقطني من غير وجه عن عبد الله بن
وهب ، عن يونس به .

ورؤي أيضا ، عن الزهري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

أخرجه الشافعي في الرسالة ص ٤٦٩ (١٢٩٩) ومن طريقه البيهقي ١٤٦/١ .

وفي روايتي الزهري (عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الحسن مرسلا) علة

قال الإمام أحمد : " رواه ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وذكروا أن الزهري قال : حدثني سليمان بن أرقم قال : وسليمان لا يسوى شيئا ، لا يروى
عنه الحديث " ١-هـ .

وقال علي بن المديني لعبد الرحمن بن مهدي : " قد رواه الزهري مرسلا ، قال ابن
مهدي : قرأته في كتاب ابن أخي الزهري ، عن سليمان بن أرقم عن الحسن " (١) .

وروى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن ابن مهدي قال :

" حدثني رجل أنه رأى هذا الحديث عند ابن أخي ابن شهاب في كتب الزهري عن

(١) تقدم تخريجه قريبا .

سليمان بن أرقم عن الحسن...^(١) .

وكذلك قال الشافعي ، فإنه أخرج حديث الزهري ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم ثم قال : " فلم نقبل هذا لأنه مرسل ، ثم أخبرنا الثقة عن معمر ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن ، عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث"^(٢) .

وقال ابن عدي- بعد أن أخرجه من حديث الزهري عن الحسن : " ويقال هذا الحديث رواه الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن"^(٣) .

وحديث سليمان بن أرقم هذا ، أخرجه الشافعي في الرسالة ص ٤٦٩ (١٣٠١) والدارقطني ١٦٦/١ .

كلاهما من طريق الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن مرسلا .

فآل مرسل الزهري إلى أنه مرسل من قبل الحسن البصري ، إذ أخذه الزهري ، عن سليمان بن أرقم عن الحسن .

وسليمان بن أرقم هذا ، هو أبو معاذ البصري ، تقدم قول الإمام أحمد : " لا يسوى شيئا ، لا يروى عنه الحديث " ، وقال البخاري : " تركوه"^(٤) وقال ابن معين في رواية الدوري ، والدارمي : " ليس بشيء " وفي رواية الدوري أيضا : ليس يسوى فلسا^(٥) وقال أبو داود : " متروك"^(٦) وكذا قال أبو حاتم والترمذي ، وابن خراش وأبو أحمد الحاكم ،

(٢) الجرح والتعديل ٢٦٠/١

(٢) الرسالة ص ٤٦٩ "١٢٩٩-١٣٠١"

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٦/٣

(٤) التاريخ الكبير ٢/٤ ، والتاريخ الأوسط ١٤٤/٢

(٥) التاريخ رواية الدوري "٤٢٨/٢" ورواية الدارمي (٤٠١)

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود | (١٥٧٨)

التاريخ رواية الدوري "٤٢٨/٢" ورواية الدارمي (٤٠١)

والدارقطني وغير واحد : متروك^(١) ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ذاهب الحديث^(٢) وقال ابن حبان : كان مما يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات الموضوعات^(٣) وقال الترمذي : ضعيف عند أهل الحديث^(٤)

وبهذا يعلم أن قول الحافظ ابن حجر : "ضعيف"^(٥) تساهل ، وأن الأرحح قول الذهبي تبعاً لمن تقدم : متروك^(٦) .

علة أخرى في حديث الزهري

روى سفيان بن محمد الفزاري الحديث عن عبد الله بن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن ، عن أنس موصولاً .

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٦/٣ ، والدارقطني ١٦٥/١ وابن الجوزي في العلل المتناهية ٣٧١/١ ، وفي التحقيق ١٩٤/١ (٢١٢) .

وعلة هذه الرواية سفيان بن محمد الفزاري-راويه عن ابن وهب فإنه متروك ، وقد خالف غيره من الثقات في رواية الحديث .

قال ابن عدي : "والبلاء في هذه الرواية ، من سفيان بن محمد الفزاري ، فإنه ضعيف" وقال أيضاً : "يسرق الحديث ، ويسوي الأسانيد ، ... وفي أحاديثه موضوعات ، وسرقات يسرقها من قوم ثقات ، وفي أسانيد ما يرويه تبديل قوم بدل قوم ، واتصال الأسانيد ، وهو

(١) الجرح والتعديل ١٠٠/٤ والتهذيب ١٦٨/٤

(٢) الجرح والتعديل ١٠١/٤

(٣) كتاب المجروحين ٣٢٨/١

(٤) جامع الترمذي ٧٥/١

(٥) التقريب (٢٥٤٧)

(٦) الكاشف (٢٠٨٨)

وهذا الذي حكاه ابن عدي عنه ، هو بعينه الذي فعله في هذا الحديث .

وقال الدارقطني عنه : " كان ضعيفا سئ الحال في الحديث...وأحسن حالات سفيان بن محمد ، أن يكون وهم في هذا الحديث على ابن وهب ، إن لم يكن تعمد ذلك- في قوله : " عن الحسن ، عن أنس " فقد رواه غير واحد ، عن ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن الحسن مرسلا ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم: خالد بن خدش المهلي ، و موهب بن يزيد ، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، وغيرهم ، فلم يذكر أحد منهم في حديثه عن ابن وهب في الإسناد : " أنس بن مالك... " ^(٢) .

وهؤلاء مع اجتماعهم على هذا الوجه- ما منهم إلا صدوق ، وإن كان أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، " تغير بأخره " وابن خدش " يخطئ " ^(٣)

وتابعهم على هذا الوجه أيضا : الليث ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن عدي ، و الدارقطني ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ^(٤)

وتابعهم أيضا : هشام بن حسان ، عن الحسن مرسلا .

أخرجه الدارقطني ١٦٥/١ ، و البيهقي ١٤٦/١ .

قال الدارقطني : " هذا هو الصواب عن الحسن البصري ، مرسلا "

ومما سبق يعلم أن الزهري إنما رواه مرسلا عن الحسن ، وإن كان في روايته هذه علة سبق بيانها ، وهي أن الزهري إنما أخذه من سليمان بن أرقم ، عن الحسن . وسليمان بن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١٦٦/٣ ، و ٤٢٠ ، وانظر لسان الميزان ٣ / ٥٤

(٢) سنن الدارقطني ١٦٥/١

(٣) التقريب (٦٧) و(١٦٣٣) والجرح والتعديل ٤١٥/٨

(٤) تقدم تخريج الحديث

أرقم ، متروك كما تقدم وسيأتي - إن شاء الله - ما يبين أن مرسل الحسن مرده لأبي العالية .

الاختلاف على الحسن البصري .

تقدم أنفا حديث الزهري ، عن الحسن البصري .

وروي الحديث عن الحسن من أوجه أخرى ، كلها معلولة .

فروي عنه ، عن أبي المليلح بن أسامة ، عن أبيه مسندا .

وروي عنه ، عن أبي هريرة .

وروي عنه عن عمران بن حصين .

فأما حديثه عن أبي المليلح فأخرجه الدارقطني ١٦١/١ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٣٧٠ (٦١٣) وفي التحقيق ١/١٩٥ (٢١٤) .

كلاهما من طريق الحسن بن دينار ، عن الحسن البصري ، عن أبي المليلح ، عن أبيه .

ثم قال الدارقطني : قال ابن إسحاق : وحدثني الحسن بن عمار ، عن خالد الحذاء ، عن أبي المليلح ، عن أبيه مثل ذلك .

قال الدارقطني : " الحسن بن دينار ، والحسن بن عمار ضعيفان ، وكلاهما قد أخطأ في هذين الإسنادين ... "

وقال الدارقطني أيضا : " وأما حديث الحسن بن دينار ، عن الحسن ، عن أبي المليلح ، عن أبيه ، فهو بعيد من الصواب ... ولا نعلم أحداً تابعه عليه . "

وأما حديث الحسن عن أبي هريرة ، فأخرجه ابن عدي في الكامل ٣/١٦٧ و الدارقطني ١/١٦٤ ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٩/٣٧٩ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/

٣٦٩ (٦١٢) وفي التحقيق ١/١٩٤ (٢١١) .

كلهم من طريق عبد العزيز بن الحصين ، عن عبد الكريم أبي أمية (وهو ابن المخارق-بضم الميم) عن الحسن ، عن أبي هريرة .

وفي تاريخ بغداد والعلل المتناهية ، عن عبد الكريم بن أمية وفي التحقيق : " ابن أبي أمية " وهو تصحيف .

قال ابن عدي : " البلاء في هذا الإسناد من عبد العزيز بن حصين وعبد الكريم ؛ هو عبد الكريم أبو أمية وجميعا ضعيفان "

وقال الدارقطني : " عبد الكريم ، متروك ، والراوي له عنه عبد العزيز بن الحصين ، وهو ضعيف أيضا "

وأما حديث الحسن ، عن عمران بن حصين فأخرجه ابن عدي في الكامل ٣/١٦٧ ، و الدارقطني ١/١٦٥ وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٣٧٢ ، وفي التحقيق ١/١٩٤ (٢١٣)

ثلاثتهم من طريق عمر بن قيس ، عن عمرو بن عبيد ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين .

قال الدارقطني : " عمر بن قيس ، ضعيف ، ذاهب الحديث " . -هـ-

وأخرجه ابن عدي في الكامل ٣/١٦٦ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٣٧١ (٦١٦) ، وفي التحقيق (١/١٩٤) (٢١٣) .

ثلاثتهم من طريق بقية ، عن محمد الخزاعي ، عن الحسن ، عن عمران ابن الحصين .

وفي المطبوع من الكامل : (عن الحسين) وهو تصحيف .

قال ابن عدي : " محمد الخزاعي هذا هو من مجهولي مشايخ بقية "

وخلص ما تقدم أن هذه الأوجه المسندة من طريق الحسن البصري كلها معلولة ،
والصحيح من حديث الحسن البصري أنه مرسل ، كما قال الدارقطني .

غير أن فيه علة بينها أعلم الناس بهذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ، حيث قال : " هذا
الحديث يدور على أبي العالية ، قال علي المدني : فقلت قد رواه الحسن مرسلًا ؟ قال :
حدثني حماد بن زيد ، عن حفص بن سليمان المنقري قال أنا حدثت به الحسن ، عن حفصة (
يعني بنت سيرين) عن أبي العالية .

حديث منصور بن زاذان

وروى منصور بن زاذان والحديث واختلف عليه ،

فروي عنه ، عن ابن سيرين ، عن معبد الجهني ،

وروي عنه عن ابن سيرين ، وخالد الحذاء ، عن حفصة ، عن أبي العالية ،

وروي عنه ، عن الحسن عن معبد الجهني ،

وروي عنه ، عن أبي هاشم ، عن رجل ، عن أبي العالية ،

فأما حديثه عن ابن سيرين عن معبد الجهني ^(١) فأخرجه الدارقطني ١٦٧/١ ، من طريق
غيلان بن جامع ، عن منصور به .

وأما حديثه عن ابن سيرين ، وخالد الحذاء ، عن حفصة ، عن أبي العالية فأخرجه
الدارقطني ١٧٦/١ و١٦٨ من طريق هشيم ، عن منصور به .

ورواه أبو حنيفة ، عن منصور بن زاذان ، عن الحسن ، عن معبد ، عن النبي صلى الله
عليه وسلم .

(١) معبد هو : ابن خالد الجهني صدوق ، مبتدع ، أول من أظهر القدر بالبصرة التقريب (٦٨٢٥)

أخرجه ابن عدي ١٦٧/٣ ، و الدارقطني ١٦٧/١ وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/
 ٣٧٢ (٦١٨) وفي التحقيق ١/١٩٦ (٢١٧)

ثلاثتهم من طريق أبي حنيفة به وقال في متنه : " من كان منكم قهقهه فليعد الوضوء
 والصلاة"

قال ابن عدي : " أخطأ أبو حنيفة في إسناد هذا الحديث ومنتنه ، لزيادته في الإسناد :
 "معبد" والأصل : " عن الحسن مرسلًا" وزيادته في متنه : "القهقهه" وليس في حديث أبي العالية
 مع ضعفه وإرساله "القهقهه" ا-هـ

وقال الدارقطني : " وهم فيه أبو حنيفة على منصور ، وإنما رواه منصور بن زاذان ، عن
 محمد بن سيرين ، عن معبد ، ومعبد هذا لا صحبة له ، ويقال إنه أول من تكلم في القدر من
 التابعين ، حدث به عن منصور : غيلان بن جامع ، وهشيم بن بشير ، وهما أحفظ من أبي
 حنيفة للإسناد"

ثم رواه من طريق غيلان ، عن منصور ، عن ابن سيرين ، عن معبد ، ومن طريق هشيم
 عن منصور ، عن ابن سيرين وخالد الحذاء ، عن حفصة ، عن أبي العالية "ا-هـ

وقول ابن عدي عن أبي حنيفة إنه زاد في إسناده "معبدًا" يعني من حديث الحسن ، فإنه
 ليس فيه عن "معبد" كما تقدم ، وأما حديث منصور فرواه عن ابن سيرين ، عن معبد كما
 في رواية غيلان بن جامع عنه .

وقد روي حديث الضحك في الصلاة أيضا من طريق بقية ، عن عمرو بن قيس
 السكوني ، عن عطاء ، عن ابن عمر .

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٧/٣ وأحاديث بقية ليست نقية .

وروي أيضا من طريق محمد بن يزيد بن سنان ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان
 عن جابر مرفوعا .

أخرجه الدارقطني ١٧٢/١ والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١١٢ وابن الجوزي في العلل المتناهية ٣٦٩/١ (٦١١) وفي التحقيق في أحاديث الخلاف ١/١٩٥ (٢١٥)

قال الدارقطني : "قال لنا أبو بكر النيسابوري : "هذا حديث منكر فلا يصح ، والصحيح عن جابر خلافة " .

ثم قال الدارقطني : "يزيد بن سنان ، ضعيف وابنه ضعيف أيضا ، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين : أحدهما في رفعه إياه إلى النبي صلى الله عليه وسلم والآخر: في لفظه ، والصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان ، عن جابر من قوله : " من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء ، وكذلك رواه عن الأعمش: جماعة من الرفعاء الثقات منهم : سفيان الثوري ، وأبو معاوية الضرير ، ووكيع ، وعبد الله بن داود الخريبي ، و عمر بن علي المقدمي ، وغيرهم وكذلك رواه شعبة ، وابن جريج ، عن يزيد بن أبي خالد ، عن أبي سفيان ، عن جابر " انتهى كلام الدارقطني ، ثم رواه من أوجه عن جابر موقوفا .

وذكر الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١١٢ حديث جابر المرفوع ، في سياق التمثيل للجنس العاشر من علل الحديث ، ثم قال لهذا الحديث علة صحيحة... " فروى حديث جابر الموقوف .

وعلق البخاري حديث جابر موقوفا ٧٧/١ فقال : " وقال جابر بن عبد الله ، إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء "

وبعد ، فالصحيح في هذا الحديث ما قاله أعلم الناس به : عبد الرحمن ابن مهدي : " كله يدور على أبي العالية "

ووافقه على ذلك جماعة من الأئمة .

قال ابن عدي وقد ذكر أبا العالية وحديثه هذا : " وكل من رواه غيره ، فإنما مدارهم

ورجوعهم إلى أبي العالية ، والحديث له ، وبه يعرف" (١) .

قال البيهقي بعد أن ساق روايات الحديث : " وهذه الروايات كلها راجعة إلى أبي العالية
الرياحي ، والذي يدل على ذلك... " فروى قول ابن مهدي" (٢)

وقد أطلق بعض الأئمة تضعيف هذا الحديث .

وقال أبو داود : "سمعت أحمد سئل عن الضحك في الصلاة ؟ قال أما أنا فلا أوجب فيه
وضوءاً ، : ليس تصح الرواية فيه" (٣)

وأخرج البيهقي ١٤٨/١ بسنده عن محمد بن يحيى الذهلي ، و سئل عن حديث أبي
العالية وتوابعه في الضحك في الصلاة فقال : "واه ضعيف"

وقال ابن عدي وقد ذكر أبا العالية : " ...من أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية
وسائر أحاديثه صالحة" (٤) .

فائدة

جمع أبو يعلى الخليلي طرق هذا الحديث في جزء مفرد (٤) .

وألّف فيه الشيخ اللكنوي رسالة سماها : " المهسّسة بنقض الوضوء بالقهقهة" (٥) .

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١٧٠/٣

(٢) السنن الكبرى ١٤٧/١

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (٩١)

(٤) التلخيص الحبير ١١٥/١

(٥) حاشية العلل المتناهية ٣٧٤/١ .

(٢٣)

قال عبد الله : " سمعت أبي يقول في حديث " حجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، الرجل يغيب فلا يقدر على الماء ، أيجامع أهله؟ قال نعم " .

قال أبي : هذا حديث مثني بن الصباح . كأنه أنكره من حديث حجاج^(١) .

متن الحديث

هذا الحديث أخطأ فيه حجاج بن أرطاة سندا ، ومتنا .

وأصل الحديث ما رواه المثني بن الصباح ، وغيره ، عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة قال : " جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني أكون في الرمل أربعة أشهر ، أو خمسة أشهر ، فيكون فينا النفساء ، والحائض والجنب ، فما ترى ؟ قال : عليك بالتراب " .

التخريج والدراسة

حديث أبي هريرة هذا رواه عمرو بن شعيب ، عن ابن المسيب ، عنه به .

أخرجه عبد الرزاق ٢٣٦/١ (٩١١) وعنه طريقه أحمد ٢٧٨/٢ وفي ٣٥٢/٢ (من طريق الثوري) ، وإسحاق بن راهوية في مسنده ٣٣٩ /١ (٣٣١) والبيهقي ٢١٦/١ ، .

كلهم من طريق المثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب به ، وقال البيهقي : " والمثني غير قوي " ا-هـ

كذا قال البيهقي ، وقد تابعه ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ، وتابعهما غير واحد ، عن

(١) ١٠٨/٢ (١٧٢٤)

ابن المسيب .

أما حديث ابن لهيعة فأخرجه أبو يعلى في مسنده ٣٣٣/٥ (٥٨٤٤) من طريق ابن لهيعة ،
عن عمرو بن شعيب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

قال البوصيري : " هذا إسناد ضعيف ، لضعف ابن لهيعة " (١)

وقال ابن حجر : " فيه ضعف " (٢)

وقد روي الحديث من طريق سليمان الأحول ، وعمرو بن دينار ، وعمرو بن مرة ،
عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

أما حديث سليمان الأحول فأخرجه الطبراني في الأوسط ٢ | ٢٩٠ (٢٠١١) من طريق
إبراهيم بن يزيد ، عن سليمان الأحول ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، به ثم
قال الطبراني :

" لا نعلم سليمان الأحول ، عن سعيد بن المسيب غير هذا ، ولم يروه إلا وكيع ، عن
إبراهيم بن يزيد " .

وأما حديث عمرو بن دينار ، فأخرجه ابن عدي في الكامل ٣٧٨/١ ، و٣٧٩ ، و
البيهقي ٢١٧/٢ ،

كلاهما من طريق أبي الربيع السمان ، أشعث بن سعيد ، عن عمرو بن دينار ، عن
سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

وروى ابن عدي ، ومن طريقه البيهقي ، عن محمد بن يحيى قال : سمعت علي بن

(١) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ١/٥٢٦ (١٠٥٧)

(٢) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ١/١٠٤ (١٦٤) .

عبد الله (يعني ابن المديني) يقول : قلت لسفيان إن أبا الربيع روى بن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة في الرجل يعذب في إبله^(١)؟ فقال سفيان : " إنما حدث بهذا : المثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب . وإنما قال عمرو بن دينار : سمعت جابر بن زيد يقول ، قال علي : قلت لسفيان : إن شعبة رواه هكذا عن جابر بن زيد ، فقال : إن شعبة كان من أهل الحفظ والصدق ، ولم يكن يريد الباطل " ا-هـ .

وقد رواه غير شعبة كما رواه شعبة ، فقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ٩٣/١ (١٠٣٧) عن ابن عيينة ، عن عمرو ، عن جابر بن زيد سئل عن الرجل يعذب ومعه أهله ؟ قال : يأتي أهله ويقيم "

وأما حديث عمرو بن مرة ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، فأخرجه البيهقي ١/ ٢١٧ من طريق عبد الله بن سلمة الأفطس ، عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة به . ثم قال البيهقي : " عبد الله بن سلمة الأفطس ، ضعيف "

وقد روي الحديث أيضا عن المثني بن الصباح ، عن الزهري ، عن ابن المسيب " عن أبي هريرة ، .

أخرجه الطبراني في الأوسط ٦/٢٥٥ (٦٣٣٦) من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي ، ثنا حفص بن غياث ، قال سمعت المثني بن الصباح يحدث عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة... "

وهذا الوجه غير محفوظ قال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا المثني بن الصباح ، ولا رواه عن المثني إلا حفص ، تفرد به إبراهيم الشافعي ، ورواه الثوري ، وعبد الرزاق وغيرهما عن المثني ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب " ا-هـ .

(١) في المطبوع من الكامل : " يعذب " وفيه وفي سنن البيهقي : " في إبله " ولعل الصواب " في أهله " كما في الأثر الآتي بعد هذا النص .

وقال الدارقطني في العلل بعد أن أشار إلى هذا الوجه : " قاله إبراهيم بن محمد الشافعي ، عن حفص ، ووهم في قوله : " عن الزهري " وإنما رواه المثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب... " (١) .

وفي الحديث وجه آخر غير محفوظ ، قال الدارقطني : " رواه أبو السائب ، عن حفص (يعني ابن غياث) عن المثني ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، ووهم في قوله : " عن أبيه " (٢) .

ومما تقدم يتبين أن الحديث إنما هو حديث أبي هريرة ، رواه عنه سعيد بن المسيب ، ورواه عن ابن المسيب عمرو بن شعيب - وهو المشهور - وغيره كما تقدم تفصيلا .

وروى الحديث الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، الرجل يغيب لا يقدر على الماء ، أيجامع أهله ؟ قال نعم "

أخرجه أحمد ٢٢٥/٢ ، والبيهقي ٢١٨/١ ،

وقد خالف حجاج بن أرطاة بهذا سندنا ومتنا .

أما سندنا فإنه سلك به الجادة ، إذ جعله عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، والحديث إنما هو عن عمرو بن شعيب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، كما تقدم ، ويفهم هذا من قول الإمام أحمد بن حنبل حين سئل عن حديث حجاج " فقال : هذا حديث مثني بن الصباح " وقول عبد الله : كأنه أنكره من حديث حجاج ، وحديث المثني إنما هو عن عمرو بن شعيب ، عن ابن المسيب كما تقدم .

وأشار إلى مخالفة حجاج أيضا : الإمام البيهقي ، فإنه ذكر رواية المثني بن الصباح ، عن

(١) العلل للدارقطني ٩٣/٨-٩٤ .

(٢) العلل للدارقطني ٩٤/٨ .

عمرو بن شعيب ثم قال : " وقد رواه الحجاج بن أرطاة عن عمرو ، إلا أنه خالفه في الإسناد ، فرواه عن عمرو ، عن أبيه ، عن جده ، واختصر المتن فجعل السؤال عن الرجل لا يقدر على الماء أيجامع أهله ؟ قال نعم" (١) .

وأما مخالفة حجاج في متن الحديث فهو ظاهر من سياق المتن ، ومن قول البيهقي انف الذكر ، ومن قول الإمام أحمد : " هذا حديث مثنى بن الصباح " ومتن حديثه على ما تقدم في أول المبحث . فإن فيه الإشارة إلى أن الجنب يتيمم وحديث الحجاج ففيه جواز الجماع لمن لم يجد الماء .

ثم إن حجاج بن أرطاة لا يحتمل تفرده لو لم يخالف ، فكيف وقد خالف ، قال عنه ابن حجر : " صدوق ، كثير الخطأ والتدليس" (٢) ثم إنه معروف بالتدليس عن عمرو بن شعيب - وهو شيخه هنا - قال أبو نعيم الفضل بن دكين : " لم يسمع من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث ، والباقي : عن محمد بن عبيد الله العزمي" (٣) وقال ابن معين : " يدلس عن محمد بن عبيد الله العزمي ، عن عمرو بن شعيب" (٤) وجعله ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين (٥) وحديثه هذا مروى بالعنعنة .

و بمجموع ما تقدم يعلم أن قول العلامة أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٧٠٩٧) :
"إسناده صحيح" خلاف الصحيح ، والله تعالى اعلم .

(١) السنن الكبرى ٥٤/١

(٢) التقريب (١١٢٧) .

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٦٠ (١٢٣)

(٤) تهذيب الكمال ٥٨/٢ ،

(٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ١٦٤ (١١٨) .

(٢٤)

قال عبد الله : سألت أبي عن حديث حدثناه الفضل بن زياد - الذي يقال له : الطسّتي^(١) - قال حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن " فقال أبي " هذا باطل ، أنكره على إسماعيل بن عياش ، يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش "^(٢) .

التخريج والدراسة

هذا الحديث يرويه إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

أخرجه الترمذي ٢٣٦/١ (١٣١) و الدارقطني ١/١١٧ ، و البيهقي ١/٨٩ و ١/٣٠٩ ، وفي شعب الإيمان ٢/٣٧٩-٣٨٠ ، وفي معرفة السنن والآثار ١/٣٢٥ ، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/١١٧-١١٨ ، وفي تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦ ،

كلهم من طريق الحسن بن عرفة ،

وأخرجه ابن ماجه ١/١٩٥ (٥٩٥) وأبو الحسن بن القطان في زياداته على ابن ماجه ١/١٩٦ (٥٩٦) من طريق هشام بن عمار ،

وأخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل كما تقدم عنه ، من طريق الفضل بن زياد الطسّتي ،

(١) بفتح أوله ، وسكون المهملة ، تليها تاء مثناة من فوق . ووقع في المطبوع "الطسسي" والتصويب من المخطوط ٣/١٧١ ب وضعفاء العقيلي ١/٩٠ ، وتوضيح المشبه ٦/٢٧ .

(٢) ٣/٣٨١ (٥٦٧٥) . ورواه العقيلي في الضعفاء عن عبد الله ١/٩٠ ، وحكاها الذهبي في السير ٨/٣٢٢ .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٨٨ من طريق عبد الله بن يوسف ،

وأخرجه الدارقطني ١/١١٧ من طريق داود بن رشيد

خمستهم ، عن إسماعيل ابن عياش ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وخالفهم : صالح بن أحمد بن أبي مقاتل ، فرواه عن الحسن بن عرفة ، ثنا إسماعيل بن عياش ، حدثني موسى بن عقبة ، وعبيد الله بن عمر ، عن نافع به ، زاد في إسناده : عبيد الله بن عمر .

أخرجه ابن عدي في الكامل ٤/٧٣^(١) ، عن صالح به ثم قال : "

زاد صالح لنا عن ابن عرفة : " عبيد الله بن عمر ، عن موسى " وليس فيه ، حدثناه عن ابن عرفة جماعة من الشيوخ ، عن ابن عياش ، عن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وليس فيه عبيد الله ، وإنما سمع صالح أن الفريابي حدث به عن إبراهيم بن العلاء ، عن ابن عياش ، عن عبيد الله وموسى بن عقبة ، فأراد صالح أن يكون الحديث عنده بعلو فقال : حدثناه ابن عرفة ، عن ابن عياش ، زاد في إسناده : عبيد الله " ا-هـ .

وصالح بن أحمد بن أبي مقاتل ، قال ابن عدي : " هو بين الأمر جدا ، تجسره ... على أحاديث يسرقها من قوم حتى لا يفوته شيء وقال الدارقطني : " متروك ، كذاب دجال " ^(٢) .

وحديث الفريابي عن إبراهيم بن العلاء - الذي ذكره ابن عدي - عن ابن عياش ، عن عبيد الله بن عمر ، وموسى بن عقبة ، أخرجه ابن عدي في الكامل ١/٢٩٨ ، قال حدثنا جعفر بن محمد الفريابي ، ومحمد بن جعفر بن رزين قالوا : حدثنا إبراهيم بن العلاء فذكره ، وزاد فيه " عبيد الله بن عمر "

(١) في المطبوع من الكامل " إسماعيل بن عباس " وهو تصحيف .

(٢) التقريب (٣٢١)

وأخرجه الدارقطني ١١٧/١ ، من طريق إبراهيم بن العلاء كذلك .

وتابع إبراهيم بن العلاء عليه هكذا : سعيد بن يعقوب الطالقاني .

أخرج حديثه الدارقطني ١١٧/١ من طريقه عن إسماعيل بن عياش ، عن عبيد الله بن عمر ، وموسى بن عقبة .

قال ابن عدي : " عامة من رواه عن ابن عياش ، عن موسى بن عقبة عن نافع ، عن ابن عمر . وزاد في هذا الإسناد عن ابن عياش : إبراهيم ابن العلاء ، وسعيد بن يعقوب الطالقاني فقالوا : " عبيد الله ، وموسى بن عقبة " وليس لهذا الحديث أصل من حديث عبيد الله " (١) .

وعلى ما سبق فالحديث : حديث إسماعيل بن عياش ، يرويه عن موسى بن عقبة فحسب - على الصحيح - عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعا ،

وقد انتقد هذا الحديث على إسماعيل بن عياش غير واحد من الأئمة .

منهم الإمام : أحمد كما سبق النقل عنه فقد أنكره وقال : " هذا باطل " .

ومنهم : الإمام البخاري . قال الترمذي في العلل الكبير : " سألت محمدا - يعني البخاري - عن حديث إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة . . " فذكر الحديث ، فقال : " لا أعرفه من حديث ابن عقبة وإسماعيل بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز ، وأهل العراق " (٢) -م-

وشيخه في هذا الحديث : موسى بن عقبة بن أبي عياش ، مولى آل الزبير ، من أهل الحجاز .

وقال الترمذي عقب الحديث : " حديث ابن عمر حديث (كذا ولعلها : غريب) لا

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٨/١

(٢) علل الترمذي الكبير ١٨٩/١ - ١٩٠ (٤٠)

نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ... ، ثم قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يقول :

إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز ، وأهل العراق أحاديث منا كير ، كأنه ضعف روايته عنهم فيما ينفرد به" (١)

وقال ابن أبي حاتم : " سمعت أبي وذكر حديث إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع... فقال أبي " هذا خطأ ، إنما هو عن ابن عمر قوله" (٢) .

وقال ابن عدي " هذا الحديث بهذا الإسناد ؛ لا يرويه غير ابن عياش" (٣) .

وقال البيهقي بعد أن أخرج الحديث : " ليس هذا بالقوي " (٤) .

وقال في " معرفة السنن والآثار " هذا حديث ينفرد به إسماعيل بن عياش ، ورواية إسماعيل عن أهل الحجاز ضعيفة لا يحتج بها أهل العلم بالحديث ، قاله أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهما من الحفاظ" (٥) .

وقال الذهبي : " هذا حديث لين الإسناد من قبل إسماعيل ، إذ روايته عن الحجازيين مضعفة" (٦) ،

وقال ابن حجر : " في إسناده إسماعيل بن عياش ، وروايته عن الحجازيين ضعيفة ، وهذا

(١) جامع الترمذي ٢٣٦/١-٢٣٧ .

(٢) علل الحديث ٤٩/١ .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٨/١

(٤) السنن الكبرى ٣٠٩/١

(٥) معرفة السنن والآثار ٣٢٦/١ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٦ / ١١٨

منها" (١) ،

وقد روي الحديث من غير طريق إسماعيل بن عياش ، عن موسى بن عقبة من وجهين :

أولهما : أخرجه الدارقطني ١١٧/١ ، من طريق عبد الملك بن مسلمة ، حدثني المغيرة بن عبد الرحمن ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يقرأ الجنب شيئاً من القرآن " ثم قال الدارقطني : " عبد الملك هذا كان بمصر ، وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن ، وهو ثقة " ا-هـ .

قال ابن حجر في الدراية " ظاهرة الصحة " (٢) . ا-هـ .

وكان ابن حجر وقع فيما حكاه عن ابن عساكر ، وابن سيد الناس من الوهم في " عبد الملك بن مسلمة " حيث ظناه القعني ، لكنه تنبه لذلك في التلخيص الحبير " حيث قال : " وصحح ابن سيد الناس طريق المغيرة ، وأخطأ في ذلك ، فإن فيها عبد الملك بن مسلمة ، وهو ضعيف ... وكان ابن سيد الناس تبع ابن عساكر في قوله في " الأطراف " : إن عبد الملك بن مسلمة هذا ، هو القعني " وليس كذلك ، بل هو آخر " (٣) .

وهذا وهم ظاهر ، فإن القعني ، إنما هو عبد الله بن مسلمة ، وأما راوي هذا الحديث فهو عبد الملك بن مسلمة المصري ، قال أبو حاتم : " مضطرب الحديث ليس بقوي " وقال أبو زرعة ، وابن يونس : " منكر الحديث " ، " زاد أبو زرعة : " ليس بالقوي " ، وقال ابن حبان : " شيخ يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة " (٤) . ا-هـ .

وشيخه في هذا الحديث : المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ، مدني .

(١) التلخيص الحبير ١٣٨/١ .

(٢) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٨٦/١ .

(٣) التلخيص الحبير ١٣٨/١ .

(٤) الجرح والتعديل ٣٧١/٥ ، المجروحين لابن حبان ١٣٤/٢ ، الميزان ٦٦٤/٢ اللسان ٦٨/٤ .

وأما الوجه الثاني في رواية الحديث من غير طريق إسماعيل بن عياش ، فأخرجه الدارقطني أيضا ١١٨/١ من طريق محمد بن إسماعيل الحساني ، عن رجل ، عن أبي معشر ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع به .

وهذا الإسناد فيه هذا الرجل المبهم ، وفيه أبو معشر ، قال ابن حجر : " ضعيف " (١) .

وقد أطلق القول بتضعيف رواية غير ابن عياش : الإمام البيهقي إذ قال : " وقد روي عن غيره (يعني غير ابن عياش) وليس بصحيح " (٢) .

وقد روي الحديث عن جابر رضي الله عنه ، لكنه لا يصلح في الشواهد لشدة ضعفه ،

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٣/٦ ، والدارقطني ٨٧/٢ ، وأبو نعيم في الحلية ٢٢/٤ ، ثلاثتهم من طريق محمد بن الفضل بن عطية ، عن أبيه ، عن طاووس ، عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يقرأ الحائض ولا النفساء من القرآن شيئاً " .

قال ابن عدي : " هذا لا يروى إلا عن محمد بن الفضل ، عن أبيه ، عن طاووس " -هـ-

ومحمد بن الفضل بن عطية . قال عنه ابن حجر : " كذبوه " (٣) .

وقد ضعف الحديث - إضافة لمن تقدم ذكره - الشيخ الالباني رحمه الله تعالى (٤) .

(١) التلخيص الحبير ١٣٨/١ .

(٢) السنن الكبرى ٨٩/١ .

(٣) التقريب (٦٢٦٥) .

(٤) اواد الغليل (١٩٢) .

(٢٥)

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثني عبد الرحمن بن مهدي ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن أم الهذيل ، عن عائشة ، قالت : " كنا لا نعتد بالصفرة ، والكدرة بعد الطهر شيئا " .

قال أبي : إنما هو قتادة ، عن حفصة ، عن أم عطية^(١)

التخريج والدراسة

هذا الحديث مشهور من حديث أم عطية رضي الله عنها (نسيبة-بالتصغير ، ويقال بفتح أوله- بنت كعب ، الأنصارية ، صحابية مشهورة)

أخرجه أبو داود ١/٢١٥ (٣٠٧) و الدارمي ١/٢١٥ ، وابن المنذر في الأوسط ١/٢٣٦ (٨١٩) و الطبراني في الكبير ٢٥/٦٣-٦٤ (١٥١) و الحاكم ١/٢٨٢ (٦٢١) و البيهقي ١/٣٣٧ ، كلهم من طريق حماد بن سلمة .

وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٥/٦٤ (١٥٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة ،

وأخرجه البيهقي ١/٣٣٧ من طريق أبان ، وهو ابن يزيد العطار ،

ثلاثتهم عن قتادة ، عن أم الهذيل (حفصة بنت سيرين)^(٢) عن أم عطية رضي الله عنها .^(٣)

ورواه حماد بن سلمة مرة فوهم فيه فقال : عن قتادة ، عن أم الهذيل ، عن عائشة .

(١) ١٠٠/٢ (١٦٩٧)

(٢) التقريب (٣٢١)

(٣) سيأتي أن الحديث في صحيح البخاري ، لكن من غير طريق قتادة .

أخرجه الإمام أحمد في العلل ، رواية عبد الله كما تقدم عنه ، فقال : حدثني عبد الرحمن بن مهدي ، عن حماد بن سلمة فذكره ،

وقد أنكر الإمام أحمد هذه الرواية فقال : " إنما هو قتادة ، عن حفصة ، عن أم عطية " يعني وليس عن عائشة .

ووافق الإمام أحمد على ذلك : الدارقطني ، ففي " العلل " : سئل عن حديث أم الهذيل ، عن عائشة : كنا لا نعد الصفرة والكدره... .

فقال : يرويه قتادة ، واختلف عنه ، فرواه حماد بن سلمة ، عن قتادة عن أم هذيل - وهي حفصة بنت سيرين^(١) - ووهم فيه ، وإنما رواه قتادة ، عن حفصة ، عن أم عطية^(٢) .

وعلى هذا فقد رواه حماد بن سلمة على وجهين : أحدهما موافقا لما رواه غيره كابن أبي عروبة ، وأبان بن يزيد العطار ، عن قتادة ، عن أم الهذيل ، عن أم عطية .

ورواه مرة عن قتادة فجعله عن أم الهذيل ، عن عائشة ، ووهم فيه كما قال الدارقطني . وكلا الوجهين ثابت عن حماد بن سلمة .

أما الأول : فرواه أبو داود - كما تقدم - عن موسى بن إسماعيل ، عنه .

وموسى بن إسماعيل ، هو التبوذكي ، ثقة ثبت ، من رجال الجماعة^(٣) ورواه غير أبي داود من غير طريق التبوذكي عن حماد أيضاً .

وأما الوجه الثاني : فرواه الإمام أحمد ، عن عبدالرحمن بن مهدي ، عنه كما تقدم .

(١) أي عن عائشة ، كما هو ظاهر في السؤال .

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني هـ ١٠٧ .

(٣) التقريب (٦٩٩٢)

وقد روي الحديث من وجه آخر عن عائشة . قال البيهقي - بعد أن ساق الحديث من أوجه عن أم عطية - : "وروي عن عائشة بإسناد ضعيف ، لا يسوؤني ذكره" ثم أخرجه ٣٣٧/١ من طريق بحر السقاء ، عن الزهري ، عن عروة، عن عائشة فذكر الحديث .

وبحر السقاء هذا هو ابن كثير ، البصري ، ضعيف ^(١) .

وقد روي الحديث عن أم عطية من أوجه أخرى ، من غير طريق قتادة .

فقد رواه هشام بن حسان ، عن أم الهذيل ، عن أم عطية .

أخرج حديثه الطبراني في الكبير ٦٤/٢٥ (١٥٣) و الدارقطني ٢١٩/١ ، وابن المنذر في الأوسط ٢٣٦/٢ (٨١٨)

ثلاثتهم من طريق هشام بن حسان به ولفظ الدارقطني وابن المنذر : " كنا لا نعد الترية بعد الطهر شيئاً " قال الراوي : " وهي الصفرة والكدره" ^(٢) .

ورواه أيوب السخيتاني ، عن ابن سيرين ، عن أم عطية ،

أخرجه البخاري ١٢٢/١ (٣٢٦) وأبو داود ٢١٦/١ (٣٠٨) والنسائي ١٨٦/١-١٨٧ (٣٦٨) وابن ماجه ٢١٢/١ (٦٤٧) وعبد الرزاق ٣١٧/١ (١٢١٦) ومن طريقه الطبراني في الكبير ٥٥/٢٥ (١١٩) والحاكم ٢٨٢/١ (٦٢٠) .

كلهم من طريق أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أم عطية .

وقد رواه وهيب (وهو ابن خالد) ، عن أيوب وخالف فيه ، فقال عن حفصة (وهي

(١) التقريب (٦٤٢)

(٢) قال في النهاية ١٨٩/١ الترية بالتشديد - : ما تراه المرأة بعد الحيض والاعتسال منه ، من كدره أو صفرة ، وقيل البياض الذي تراه عند الطهر وقيل هي الخرقه التي تعرف بها المرأة حيضها من طهرها .

ابنة سيرين ، أم الهذيل) عن أم عطية .

أخرجه ابن ماجه ٢١٢/١ "٦٤٧" كذا قال عن حفصة " ولعل هذا لتغيره ، فإنه قد " تغير قليلا بآخره"^(١) ، فأدخل حديث أيوب في حديث قتادة ، وحديث أيوب ، وإنما هو عن محمد بن سيرين . كما في صحيح البخاري وغيره . وتقدم تخريجه آنفاً .

ومما تقدم يتبين أن الحديث إنما هو حديث أم عطية ، كما قال الإمام أحمد .

(١) التقريب (٧٥٣٧)

(٢٦)

قال عبد الله : "سئل عن حديث أبي الزبير ، عن جابر ، عن فاطمة بنت قيس في المستحاضة ، قال : " ليس بصحيح " : " أو ليس له أصل " يعني حديث جعفر بن سليمان ، عن ابن جريج" (١)

متن الحديث

عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة استحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا ، إنما ذلك عرق ، وليس بجيض ، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ، ثم صلي " .

التخريج والدراسة

هذا الحديث مشهور من مسند عائشة تحكي قصة فاطمة بنت أبي حبيش (بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة (١)) ، رضي الله عنهما ورد من طرق كثيرة ، عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة .

رواه مالك في الموطأ ١/٦١ (١٠٤) ، ومن طريقه البخاري ١/١١٦ (٣٠٦) وأبو داود ١/١٩٥ (٢٨٣) ، والنسائي ١/١٨٦ (٣٦٦) وابن حبان (الإحسان ٤/١٨٣ (١٣٥٠) و الدارقطني ١/٢٠٦ و البيهقي ١/٣٢٤ ، و ٣٢٩ .

كلهم من طريق مالك ،

وأخرجه البخاري ١/٩٣ (٢٢٨) ، و الترمذي ١/٢١٧ (١٢٥) و النسائي ١/١٢٢)

(١) ٥٢/٣ (٤١٢٢)

(٢) توضيح المشبه ٣/٤٦٢

(٢١٢) و١٨٤/١ (٣٥٩) ،

كلهم من طريق أبي معاوية ، وهو مقرون عند الترمذي والنسائي بعبدة ، وو كيع .

وأخرجه البخاري ١٢٢/١ (٣٢٥) و الدارقطني ٢٠٦/١ ، و البيهقي ٣٢٤/١ (٣٢٥)

كلهم من طريق أبي أسامة .

وأخرجه البخاري ١٢٠/١ (٣٢٠) ، و البيهقي ٣٢٧/١ ، من طريق سفيان ، هو ابن

عيينة .

وأخرجه مسلم ٢٦٢/١ (٣٣٣) و الترمذي ٢١٧/١ (١٢٥) ، و النسائي ١٢٢/١

(٢١٢) و١٨٤/١ (٣٥٩) وابن أبي شيبة ١١٨/١ (١٣٤٤) وأبو عوانة ٢٦٦/١ (٩٢٧) ،

و البيهقي ٣٢٤/١ .

كلهم من طريق وكيع ،

وأخرجه مسلم من طريق عبد العزيز بن محمد (وهو الدراوردي) وجرير ، وعبد الله بن

نمير ، وحماد بن زيد .

وأخرجه البيهقي ٣٢٤/١ من طريق عبد الله بن نمير ، و النسائي ١٨٥/١ (٣٦٤) من

طريق حماد (هو ابن زيد)

وأخرجه النسائي ١٨٦/١ (٣٦٥) من طريق عبد الله (هو ابن المبارك)

وأخرجه أبو داود ١٩٤/١ (٢٨٢) ، و البيهقي ٣٢٤/١ ، من طريق زهير بن معاوية .

وأخرجه الدارمي ١٩٩/١ من طريق حماد بن سلمة .

وأخرجه عبد الرزاق ٣٠٣/١ (١١٦٥) من طريق معمر .

وأخرجه أبو عوانة ٢٦٦/١ (٩٢٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٠٢ ، من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ، ومالك بن أنس ، وعمرو بن الحارث ، والليث بن سعد ،

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٠٢ ، من طريق أبي حنيفة .

وأخرجه الدارمي ١/١٩٨ ، وابن الجارود في المنتقى ص٤٦-٤٧ (١١٢) وأبو عوانة ٢٦٦/١ (٩٢٧) والبيهقي ١/٣٢٣ ، و ٣٢٤ من طريق جعفر بن عون ،

وأخرجه البيهقي ١/٣٢٤ من طريق محمد بن كناسة (بضم الكاف، وتخفيف النون)

كلهم جميعا عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش... الحديث .

وقد روي الحديث من أوجه أخرى وهذا المذكور (هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة) هو أصحها وأشهرها .

وفاطمة بنت أبي حبيش اسم أبيها : " قيس بن المطلب ، من بني أسد ^(١) " تعرف وتترجم بـ " بنت أبي حبيش " هكذا ذكرها ابن حجر في " الإصابة " وغيره ثم قال في الإصابة : فاطمة بنت قيس ، قيل هي بنت أبي حبيش... ^(٢) وهذا خلاف المشهور ، وأما عند الإطلاق فينصرف إلى :

فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية ، من بني فهر ^(٣) .

إذا علم هذا فإن الحديث - على الوجه المشهور - إنما ذكر فيه فاطمة بنت أبي حبيش .

(١) الإصابة ١/٨/١٦١ ، التهذيب ١٢/٤٤٢ ، التقريب (٨٧٥٠) .

(٢) الإصابة ١/٨/١٦٤ .

(٣) الإصابة ١/٨/١٦٤ التهذيب ١٢/٤٤٣ ، التقريب (٨٧٥٤)

ورواه جعفر بن سليمان (الضبعي ، البصري) عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، أن فاطمة بنت قيس... ، الحديث . فخالف في إسناده ، وقال فاطمة بنت قيس (لابنت أبي حبيش) وجعله من مسند جابر رضي الله عنه .

أخرج حديثه هكذا ابن عدي في الكامل ١٤٨/٢ ، و الطبراني في الصغير (الروض الداني ١٥٣/١) (٢٣٥) وفي الأوسط ٢١٧/٣ (٢٩٦٠) و الدارقطني ٢١٩/١ ، و البيهقي ٣٥٥/١ .

وجاء في بعض الروايات من هذا الوجه ، عن جابر ، عن فاطمة بنت قيس قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث .

أخرجه الطبراني في الأوسط ١٦/٨ (٧٨١٨) والحاكم ٦٢/٤ (٦٨٨٣) و البيهقي ١/٣٣٥ كلاهما من طريق جعفر بن سليمان به .

وقد انتقد الإمام أحمد حديث جعفر بن سليمان هذا فقال - كما تقدم عنه - : " ليس بصحيح : أو ليس له أصل " وفسره ابنه عبد الله بأن المقصود بهذا الإنكار حديث جعفر بن سليمان ، عن ابن جريج .

ووجه الخطأ في حديث جعفر بن سليمان أنه جعله من حديث أبي الزبير ، عن جابر (أو عن جابر ، عن فاطمة بنت قيس) وعامة الرواة إنما يروونه كما تقدم - عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

وقد رواه أيضاً غير هشام عن عروة ، عن عائشة .

ثم إنه قال : " فاطمة بنت قيس " أي الفهرية كما أوضحه الحاكم ، فقد أخرج حديثه في كتاب " معرفة الصحابة " من المستدرک ، في ترجمة فاطمة بنت قيس... بن فهر^(١) وكما هو الظاهر من الإطلاق والصحيح أنها " فاطمة بنت أبي حبيش " الأسدية .

(١) المستدرک ٦١/٤ ، ٦٢ .

وقد انتقد رواية جعفر بن سليمان هذه غير واحد من الأئمة .

قال ابن أبي حاتم في العلل : " سألت أبي عن حديث رواه جعفر بن سليمان ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : سألت فاطمة بنت أبي حبيش (كذا) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله المرأة المستحاضة كيف تصنع ؟ ... قال أبي : هذا ليس بشيء" (١) . . . —

وقد جاء هنا " بنت أبي حبيش " وهو في كل المصادر التي أخرجت الحديث من طريق أبي الزبير : " بنت قيس " فيظهر أنه تصحف في هذا الموضع من العلل .

وقال ابن عدي : " هذا الحديث لم يحدث به عن ابن جريج بهذا الإسناد ، غير جعفر بن سليمان ، ويقال إنه أخطأ فيه ، أراد به إسناداً آخر ، عن ابن جريج ... " (٢)

وقال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا جعفر بن سليمان (٣) ،

وقال الدارقطني في السنن : " تفرد به جعفر بن سليمان ، ولا يصح عن ابن جريج ، عن أبي الزبير . وهم فيه ، وإنما هي فاطمة بنت أبي حبيش " (٤) .

وقال في الغرائب والأفراد " تفرد به جعفر بن سليمان عن ابن جريج " (٥)

وقال البيهقي : " لا يعرف إلا من جهة جعفر بن سليمان " (٦) .

وقال أبو بكر أحمد بن إسحاق ، المعروف بالصبغي : " جعفر بن سليمان فيه نظر ، ولا

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٥٠ .

(٢) الكامل لابن عدي ٢/١٤٨ .

(٣) المعجم الأوسط ١٦/٨ . و٢١٧/٣ ، والصغير ١/١٥٣ .

(٤) سنن الدارقطني ١/٢١٩ .

(٥) أطراف الغرائب والأفراد ٢/٤١٥-٤١٦ .

(٦) السنن الكبرى البيهقي ١/٣٣٥ .

يعرف هذا الحديث لابن جريج ، ولأبي الزبير من وجه آخر غير هذا ، ويمثله لا تقوم حجة" حكاها عنه البيهقي (١) .

والذي تفرد بهذا الوجه في الحديث : جعفر بن سليمان ، الضبعي ، البصري ، صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع (٢) وحكى ابن حجر عن البخاري أنه قال في الضعفاء : يخالف في بعض حديثه (٣) ولم أجده في كتاب الضعفاء المطبوع .

تنبيه :

تقدم أن أصح الوجوه في الحديث وأشهرها : هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، وهناك أوجه أخرى مختلفة ، ولا يخلو بعضها من مقال . ذكرها الدارقطني في العلل (٤)

(١) السنن الكبرى ١/٣٥٦ . وأبو بكر بن إسحاق هذا قال عنه الحاكم : "بقي يفتي بنيسابور نيفا وخمسين سنة ولم يؤخذ عليه في فتاويه مسألة وهم فيها ، وكان يضرب المثل بعقله ورأيه ت ٣٤٢ ترجمته في الأنساب ٣/٥٢١ ، السيرة ١٥/٤٨٣ ، التدوين في أخبار قزوين ٢/١٤١ ، تاريخ الإسلام وفيات ٣٤٢

(٢) التقريب (٣٢١)

(٣) التقريب (٣٢١)

(٤) التقريب (٣٢١)

(٢٧)

قال عبد الله : " قال أبي في حديث حمّة^(١) بنت جحش ، قال : "ابن جريج حدثت^(٢) عن ابن عقيل محمد بن عبد الله بن عقيل" وهو خطأ . وقال : " إنما هو : "عبد الله بن محمد بن عقيل" وقال " عن حبيبة بنت جحش " خالف الناس"^(٣) .

وقال عبد الله في موضع آخر : " قال أبي : ابن جريج يرويه - يعني حديث حمّة - يقول : " حدثت عن ابن عقيل " ، لم يسمعه . ويقول " عن محمد بن عبد الله بن عقيل " قلب اسمه .

قال : يقولون وافقه النعمان بن راشد ، قال : ابن جريج يروي عن النعمان بن راشد ، و ما أراه إلا سمعه منه ، والنعمان بن راشد ، ليس بقوي في الحديث ، تعرف فيه الضعف"^(٤) .

متن الحديث

عن حمّة بنت جحش رضي الله عنها قالت : " كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فأتيته رسول الله صلى الله عليه وسلم أستفتيه وأخبره ، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش ، فقلت : يا رسول الله إني امرأة أستحاض حيضة كثيرة ، شديدة فما ترى فيها ؟ قد منعتني الصلاة والصوم ؟ فقال : " أنعت لك الكرسف ، فإنه يذهب الدم " قالت هو أكثر من ذلك ، قال " فاتخذني ثوبا " .

فقلت هو أكثر من ذلك ، إنما أتج ثجا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سأمرك

(١) في المطبوع : " حبيبة" والتصويب من المخطوط ٢/ق/١٢٨/ب

(٢) في المطبوع : " حدث" والتصويب من المخطوط ٢/ق/١٢٨/ب

(٣) ٥١/٣ (٤١٢٠)

(٤) ٢٨٦/٣ (٥٢٧١)

بأمرين ، أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر ، وإن قويت عليهما فأنت أعلم ، قال لها : إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان ، فتحيضي ستة أيام ، أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي ، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت ، واستنقأت فصلي ثلاثا وعشرين ليلة ، أو أربعاً وعشرين ليلة ، وأيامها ، وصومي فإن ذلك يجزيك ، وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن ، ميقات حيضهن وطهرهن ، وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر ، فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين : الظهر والعصر ، وتؤخرين المغرب ، وتعجلين العشاء ، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي ، وتغتسلين مع الفجر فافعلي ، وصومي إن قدرت على ذلك . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وهذا أعجب الأمرين إلي " وفي بعض الروايات : فقالت حمئة : هذا أعجب الأمرين إلي " .

التخريج والدراسة

حديث حمئة يرويه : عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه عمران بن طلحة ، عن أمه حمئة بنت جحش رضي الله عنها .

ورواه عن ابن عقيل : زهير بن محمد الخراساني ، وشريك بن عبد الله النخعي ، القاضي ، وعبيد الله بن عمرو الرقي ، وابن جريج ، وغيرهم ،

فأما حديث زهير : فأخرجه أبو داود (١٩٩/١) (٢٨٧) و الترمذي (٢٢١/١) (١٢٨) وقال : حسن صحيح ، وأحمد (٤٣٩/٦) ، والطبراني (٢١٨/٢٤) (٥٥٣) والدارقطني (٢١٤/١) ، والحاكم (٢٧٩/١-٢٨٠) (٦١٥) ، والبيهقي (٣٣٨/١) و (٣٣٩/١) ، وابن عبد البر في التمهيد (٦٢/١٦) .

كلهم من طريق زهير بن محمد ، وهو الخراساني ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به .

وأما حديث شريك بن عبد الله ، فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣١٦/١) ، وابن ماجه (٢٠٥/١) (٦٢٧) وأحمد (٣٨١/٦-٣٨٢) ، و (٤٣٩/٦) ، وابن أبي شيبة (١٢٠/١) (١٣٦٤) ومن طريقه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٤/٦) (٣١٩٠) و الطبراني في الكبير

٢٤/٢١٨ (٥٥٢) و الدارقطني ١/٢١٤ ،

كلهم من طريق شريك بن عبد الله به ، ووقع في المطبوع من مصنف ابن أبي شيبة : " عن عمران بن طلحة ، عن أم حمنة" وهو تصحيح ، صوابه" عن أمه حمنة " وقد رواه ابن أبي عاصم من طريق ابن أبي شيبة فذكره على الصواب : " عن أمه حمنة" .

وأما حديث عبيد الله بن عمرو الرقي ، فأخرجه الدارقطني/٢١٥ و الحاكم ١/٢٧٩-٢٨٠ (٦١٥) ، ومن طريقه البيهقي ١/٣٣٨ ، وابن عبد البر في التمهيد ١٦/٦٢ .

كلهم من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به ، ووقع في المطبوع من " المستدرک" : عبد الله بن عمرو الرقي" والصواب : " عبيد الله" ، وقد رواه البيهقي من طريقه على الصواب (١)

وجميع من تقدم روى الحديث عن عمران بن طلحة ، عن أمه حمنة بنت جحش ، سوى رواية شريك ، ففيها بعض اختلاف .

فرواه البخاري في التاريخ ، عن عبد الرحمن بن شريك ، عن أبيه ، به وقال : " عن أمه حمنة بنت جحش " .

وكذلك رواه ابن ماجه وأحمد ، عن يزيد بن هارون ، قال أخبرنا شريك بن عبد الله... وقال في حديثه" عن عمران بن طلحة ، عن أمه حمنة بنت جحش "

ورواه ابن أبي شيبة ، عن يزيد بن هارون ، قال حدثنا شريك ... ووقع في المطبوع من المصنف: " عن أم حمنة" ،

لكن رواه ابن أبي عاصم من طريق ابن أبي شيبة فقال : " حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ،

(١) وأفادني الأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي بأنه وقف عليه في المخطوط فرآه على الصواب : " عبيد الله" . نسخة رواق الأكراد ١/٧٩/ب

نا يزيد بن هارون ، نا شريك به وقال في حديثه : عن أمه حمنة بنت جحش " كما رواه أحمد ، عن يزيد بن هارون .

ورواه الطبراني في الكبير ، من طريق ابن أبي شيبة ، عن يزيد بن هارون ، عن شريك... به . وقال في روايته : " عن عمران بن طلحة ، عن أم حبيبة بنت جحش "

وأصح هذه الأوجه : هو رواية البخاري ، وابن ماجه وأحمد ، وابن أبي عاصم من طريق شريك عن ابن عقيل هكذا : " عن أمه حمنة " كما رواه عبيد الله بن عمرو الرقي ، وزهير بن محمد الخرساني ، عن ابن عقيل .

وأما ما في المصنف " عن أم حمنة " فالظاهر أنه تصحيف ، صوابه : " عن أمه حمنة " فإن أحمد رواه عن يزيد بن هارون " شيخ ابن أبي شيبة في الحديث - وقال " عن أمه "

وأما رواية الطبراني " : عن أم حبيبة " - وهي من طريق ابن أبي شيبة ، عن يزيد بن هارون - فيحتمل أنه تصحيف من " أمه حمنه " والرسم قريب ، ويحتمل أنه من شيخي الطبراني اللذين رواه عن ابن أبي شيبة . والله أعلم بالصواب .

وقد أخرج الدارقطني الحديث من طريق زهير بن محمد ، عن ابن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه عمران بن طلحة ، عن أمه حمنة بنت جحش (وقد سبق ذكر هذا الوجه)

ثم أخرجه من طريق عمرو بن ثابت ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ،

ثم قال الدارقطني : " بهذا الإسناد نحوه " وأشار أبو داود إلى رواية عمرو بن ثابت فقال : " ورواه عمرو بن ثابت ، عن ابن عقيل... قال فقالت حمنة... (١) "

ثم أخرجه الدارقطني أيضا من طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، عن عبد الله بن محمد بن

(١) سنن أبي داود ٢٠٢/١

عقيل ، ثم قال : " بإسناده ونحوه "

وروى الحديث ابن جريج ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه عمر ^(١) ابن طلحة ، عن أمه ابنة جحش قالت ... الحديث .

أخرجه هكذا عبد الرزاق ٣٠٦/١ (١١٧٤) ، ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد
والثاني ١٢/٦ (٣١٨٩)

وأخرجه ابن ماجه ٢٠٣/١ (٦٢٢) فقال : حدثنا محمد بن يحيى ، ثنا عبد الرزاق (إملاء
علي من كتابه وكان السائل غيري) أنا ابن جريج ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن
إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمرو بن طلحة عن أم حبيبة بنت جحش قالت ... الحديث .

وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٤/٢١٧ (٥٥١) فقال : " حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، عن
عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن
طلحة ، عن أم حبيبة قالت ... " فذكر الحديث ولم يذكر " عمران بن طلحة "

وقد أعل حديث ابن جريج هذا بعلل .

منها : ما ذكره الإمام أحمد بقوله - المذكور في أول المبحث - : " قال ابن جريج حدثت
عن ابن عقيل : محمد بن عقيل : وهو خطأ ... إنما هو عبد الله بن محمد بن عقيل " -هـ- يعني
قلب اسمه .

ولم أجد هذا عن ابن جريج ، وهو في جميع المصادر التي ذكرتها آنفا على الصواب " عن
ابن جريج ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل " وهي في الجميع ، من رواية عبد الرزاق عنه ،
فهي رواية صحيحة ثابتة عن ابن جريج ، ولعل ابن جريج رواه مرة على الصواب ، وأخطأ
في روايته أخرى فقال " محمد بن عبد الله " كما حكاه عنه الإمام أحمد .

(١) كذا قال ابن جريج في حديثه : (عمر) والصواب : (عمران) وسيأتي مزيد بيان لهذا .

ومما أعل به حديث ابن جريج أنه قد أسقط شيخه من الإسناد، وقدرناه عن ابن عقيل بالنعنة في جميع المصادر التي سبق ذكرها . وبينه مرة أخرى . قال الإمام أحمد بن حنبل - كما تقدم - : " ابن جريج يرويه... يقول : " حدثت عن ابن عقيل ، لم يسمعه... يقولون : وافقه النعمان بن راشد " ... ابن جريج يروي عن النعمان بن راشد ، وما أراه إلا سمعه منه ... " .

وحاصل كلام الإمام أحمد أن ابن جريج قد أسقط شيخه من السند ، وأنه لم يسمعه من ابن عقيل ، وأما ما يذكر من متابعة النعمان بن راشد لابن جريج عن ابن عقيل ، فإن هذه ليست بمتابعة ، فإن النعمان بن راشد يحتمل أن يكون شيخ ابن جريج في هذا الحديث ، فدلسه ابن جريج ، ولم يذكره .

هذا معنى كلام الإمام أحمد ، وقد صرح بإبهام شيخه هنا فقال : " حدثت عن ابن عقيل " .

وحديث النعمان بن راشد عن ابن عقيل لم أجده

ومما اخذ على ابن جريج في هذا الحديث ، أنه أخطأ في اسم راويه .

قال الترمذي : " رواه عبيد الله بن عمرو الرقي ، وابن جريج ، وشريك ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه " عمران " ، عن أمه حمنة " ، إلا أن ابن جريج يقول : " عمر بن طلحة " أ-هـ

وهو كذلك عن ابن جريج في جميع المصادر التي خرجت حديثه منها ^(١) .
والصحيح : " أنه عمران بن طلحة "

وقد أشار البخاري إلى رواية شريك وفيها " عمران بن طلحة " ثم قال البخاري : " قال

(١) ومنها مصنف عبد الرزاق ٣٠٦/١ وغيره المحقق وجعله " عمران " على ما راه غير ابن جريج ،
والصحيح في رواية ابن جريج : " عمر " لا " عمران "

زهير بن محمد ، وعبيد الله بن عمرو ، عن ابن عقيل... نحوه وقال عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن ابن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه (عمر) بن طلحة ، عن أمه حمنة بنت جحش ، قال أبو عبد الله : والأول أصح" (١) .

وقال المزني : " عمر بن طلحة بن عبيد الله ... قاله ابن جريج ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن إبراهيم . وقال زهير بن محمد ، وشريك بن عبد الله ، وعبيد الله بن عمرو الرقي : " عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه " عمران بن طلحة " ... وهو المحفوظ" (٢) .

وتبعه على ذلك ابن حجر ثم قال : " والصواب أنه عمران " قال ابن حجر: " ورواه عبيد الله بن عمرو الرقي ، عن ابن عقيل فقال : "عمر بن طلحة" أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده من طريقه وهو خلاف ما ذكره المزني ، وقد سبق [هـ] الترمذي... " (٣) . ا-هـ

وهذا الذي حكاه ابن حجر ، عن عبيد الله بن عمرو ، خلاف المعروف من روايته كما حكاه البخاري ، و الترمذي ، والمزني عنه أنه قال " عمران " وهو الصحيح كما تقدم بل قال ابن حزم " لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر" (٤) .

ومما أخذ على ابن جريج في هذا الحديث ما ذكره الإمام أحمد بقوله : " وقال (يعني ابن جريج) عن " حبيبة بنت جحش " خالف الناس "

ومعنى هذا أن عامة الرواة يروونه عن ابن عقيل به وقالوا : " عن عمران بن طلحة ، عن أمه حمنة " إلا ابن جريج فقد خالفهم فقال في حديثه : " عن حبيبة بنت جحش " ا-هـ

(١) التاريخ الكبير ٣١٦/١

(٢) تهذيب الكمال ٣٦١/٥٠

(٣) التهذيب ٤٦٦/٧ وما بين المعكوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) المحلى ١٩٥/٢

ولم أجد هذه الرواية عن ابن جريج هكذا "حببية" وقد تقدم ذكر الروايات عنه على وجهين ، هما : عن ابنة جحش " هكذا عند عبد الرزاق ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني " وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا تعد مخالفة .

والوجه الآخر عن ابن جريج : " عن أم حبيبة " وهذا الوجه حكاه عنه أيضا - الحافظ المزني وضعفه حيث قال : " عمر بن طلحة... عن أم حبيبة بنت جحش " حديث الاستحاضة... قاله ابن جريج... وقال زهير بن محمد ، وشريك بن عبد الله وعبيد الله بن عمرو الرقي... عن عمران بن طلحة ، عن أمه حممة بنت جحش ، وهو المحفوظ" (١) .

وبما ذكر من هذه العلة في حديث " ابن جريج " يتبين بوضوح أنه لم يحفظ هذا الحديث على الوجه الصحيح ، أو أنه دلسه عن من لم يحفظه ، وهذا الإحتمال أقرب ، فإنه ثقة في نفسه ، لكنه يدلس ، قال الدارقطني : " شر التدليس ، تدليس ابن جريج ، فإنه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح" (٢) .

وهذا الاحتمال هو الذي أشار إليه الإمام أحمد بقوله : " ابن جريج يروي عن النعمان بن راشد ، وماأراه إلا سمعه منه ، والنعمان بن راشد ، ليس بقوي في الحديث ، تعرف منه الضعف " .

علة أخرى :

مدار هذا الحديث - كما تقدم - على عبد الله بن محمد بن عقيل ، يرويه عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه عمران بن طلحة ، هكذا رواه عنه عامة الرواة .

وخالفهم أبو أيوب الإفريقي ، عبد الله بن علي ، فرواه عن ابن عقيل ، عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة" .

(١) تهذيب الكمال ٣٦١/٥

(٢) تعريف أهل التقديس ص ١٤٢

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٤٥/٧ ، و الطبراني في الأوسط ٢٦٦/٢ و ١٦٧ (١٥٩٧) ، و البيهقي ٣٤٧/١ .

ثلاثتهم من طريق أبي يوسف القاضي ، عن أبي أيوب الأفرقي ، عبد الله بن علي ، عن ابن عقيل به .

وهذا الوجه في الحديث معلول ، قال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن أبي أيوب الأفرقي ، وهو عبد الله بن علي - إلا أبو يوسف ،

وقال البيهقي : " تفرد به أبو يوسف ، عن عبد الله بن علي ، أبي أيوب الأفرقي "

وهو مع التفرد فيه مخالفة لعامة الرواة عن ابن عقيل ، كما تقدم ،

قال الدارقطني : يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل ، واختلف عنه ،

فرواه أبو أيوب الإفرقي عبد الله بن علي ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن جابر ، ووهم فيه ،

وخالفه عبيد الله بن عمرو ، ويزيد (كذا ولعل الصواب : شريك) وابن جريج ، وعمرو بن أبي ثابت ، وزهير بن محمد وإبراهيم بن أبي يحيى . رواه عن ابن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، عن عمه عمران بن طلحة ، عن أمه حمدة بنت جحش ، وهو الصحيح " (١) - هـ

ومقصود الدارقطني هنا بيان مخالفة لإفرقي لعامة الرواة ، والافقي حديث ابن جريج مخالفات سبق إيضاها .

مسألة :

(١) علل الدارقطني " ٥/ق/٢١١/ب "

اختلف الأئمة في حديثه حمنة فضعفة قوم وصححه آخرون :

قال ابن أبي حاتم في العلل " : سألت أبي ، عن حديث رواه ابن عقيل ، عن إبراهيم بن محمد ، عن عمران بن طلحة ، عن أمه حمنة بنت جحش في الحيض ، فوهنه ، ولم يقوِّ إسناده "(١)"

وقال الخطابي في معالم السنن : " قد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر لأن ابن عقيل - راويه - ليس بذلك "(٢)"

وحكى ابن حجر عن البيهقي أنه قال " تفرد به ابن عقيل ، وهو مختلف في الاحتجاج به " ثم قال ابن حجر : " وقال ابن مندة : " لا يصح بوجه من الوجوه ، لأنهم أجمعوا على ترك حديث ابن عقيل ، وتعقبه ابن دقيق العيد ، واستنكر منه هذا الإطلاق ، قال ابن حجر : لكن ظهر لي أن مراد ابن مندة بذلك من خرج الصحيح ، وهو كذلك "(٣)" ، -هـ-

وابن عقيل ، قد سبقت ترجمته تفصيلاً (٤) ، ومجمل القول فيه أنه قواه قوم ، وتكلم فيه آخرون ، قال الذهبي في السير : " لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج ، وقال في الميزان : " حديثه في مرتبة الحسن " ، وقال ابن حجر : صدوق في حديثه لين ، ويقال تغير بأخره "

وقد قال البخاري من قبل : " رأيت أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، و الحميدي يحتجون بحديثه ، وهو مقارب الحديث "(٥)"

وعلى هذا فقد صحح - أو حسن - الحديث جماعة من الأئمة . .

(١) علل الحديث ٥١/١

(٢) معالم السنن ٢٠١/١

(٣) التلخيص الحبير ١ / ١٦٣

(٤) في حديث (٤) .

(٥) علل الترمذي ١/٨١ السير ٢٠٤/٦ ، الميزان ٤٨٤/٢ ، التقريب (٣٦١٧)

قال البخاري : " هو حديث حسن ، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة ، هو قديم ، ولا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عجيل أم لا... " (١)

وقول البخاري إلا أن إبراهيم... "أ-هـ. هذا قد يقال في ثبوت سماعه منه ، أما معاصرتهما فتأبته لاشك فيها ، وهي كافية في القبول من غير المدلس ،

قال العلامة أحمد شاكر عن هذه العلة... "علة لا تقوم لها قائمة ، لأن ابن عجيل تابعي سمع كثيرا من الصحابة ، ومات بين سنتي ١٤٠ و ١٤٥ ويقال سنة ١٤٢ ، وإبراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة ١١٠ ، فهما متعاصران ، وابن عجيل سمع ممن هم أقدم موتا من إبراهيم هذا (٢) .

وصحح الحديث أيضا الإمام أحمد قال البخاري : " كان أحمد بن حنبل يقول : هو حديث صحيح " (٣) ونقل الترمذي عنه أنه قال " حديث حسن صحيح " (٤) .

وأما أبو داود فقال " سمعت أحمد يقول : حديث ابن عجيل في نفسي منه شيء " (٥) .

وهذا القول المنقول عن أحمد ليس صريحا في تضعيف الحديث ، فلعله أراد أن في نفسه شيئا من جهة الاستنباط والجمع بينه وبين الأحاديث الأخرى ، وإن كان صحيحا عنده ، قاله أحمد شاكر بمعناه (٦) .

وقال الترمذي : " حديث حسن صحيح " .

(١) علل الترمذي الكبير ١/١٨٧-١٨٨

(٢) حاشية جامع الترمذي ١/٢٢٦

(٣) علل الترمذي الكبير ١/١٨٨

(٤) جامع الترمذي ١/٢٢٦

(٥) سنن أبي داود ١/٢٠٢

(٦) حاشية جامع الترمذي ١/٢٢٦

وقال أحمد شاكر " الحديث كما قال أحمد بن حنبل و الترمذي " حسن صحيح" ^(١) وقال الألباني : " حسن" ^(٢) .

مسألة :

روى البخاري ١٢٢/١ (٣٢٧) ، ومسلم ٢٦٣/١ (٣٣٤) وغيرهما من طرق ، عن الزهري ، عن عروة ، وعمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن أم حبيبة استحضت سبع سنين ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأمرها أن تغتسل ، فقال " هذا عرق " فكانت تغتسل لكل صلاة "

وهنا أمران ، أولهما هل أم حبيبة هذه المذكورة في حديث عائشة ، هي نفسها حمنة أم غيرها ؟

وإذا كانت غيرها فمن المستحاضة منهما ؟

فذهب بعض العلماء إلى أن أم حبيبة هي حمنة ،

روى البيهقي بسنده إلى علي بن المديني قال : " حمنة بنت جحش ، هي أم حبيبة كانت تكنى بأم حبيبة ، وهي حمنة بنت جحش" ^(٣) .

وذهب ابن معين إلى التفريق بينهما وأن المستحاضة : أم حبيبة بنت جحش تحت عبد الرحمن بن عوف ، ليست بجمنة " رواه عنه البيهقي بسنده ^(٤) .

(١) حاشية جامع الترمذي ٢٢٦/١

(٢) إرواء الغليل (١٨٨)

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٣٣٩/١ - ٣٤٠

(٤) المرجع السابق

وفرق بينهما أيضا : الواقدي ، حكاة ابن حجر (١)

وقال أبو عوانة : " سمعت إبراهيم الحربي يقول " : وهذا هو الصواب ، هي حبيبة بنت جحش ، تكنى : أم حبيبة ، أخت حمنة بنت جحش " (٢) .

وقال البيهقي : " حديث ابن عقيل ، يدل على انها غير أم حبيبة (٣)

وهذا هو الراجح ؛ التفريق بينهما ، فإن أم حبيبة ، كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره (٤)

وأما حمنة بنت جحش ، فكانت زوج مصعب بن عمير ، فقتل عنها يوم أحد فتزوجها طلحة بن عبيد الله فولدت له محمدا وعمران (٥)

وقال الزبير بن بكار ، وخليفة بن خياط ما يفيد أنها كانت عند طلحة بن عبيد الله (٦) ،

وفرق بينهما أيضا ابن حجر في الإصابة (٧) .

وإذا ترجح التفريق بينهما ، فمن هي التي كانت تستحاض؟

قال الواقدي : بعضهم يغلط ، فيظن أن المستحاضة " حمنة بنت جحش " ويظن أن كنيته " أم حبيبة " وهي - يعني المستحاضة - " أم حبيب ، حبيبة بنت جحش " قال " ومن

(١) التهذيب ٤١٢/١٢

(٢) مسند أبي عوانة ٢٧٠/١

(٣) علل الدارقطني " ٥/ق/٢١١/ب "

(٤) صحيح مسلم (٣٣٤) ٦٤

(٥) الإصابة ٥٣/١/٨

(٦) التهذيب ٤١٢/١٢

(٧) الإصابة ٢٢٢/١/٨ و ٥٣/١/٨

زعم أنها حمئة فقد غلط" (١) .

والأرجح والله أعلم - بعد ثبوت التفريق بينهما ، أنهما كانتا تستحاضان جميعا .

فأما " أم حبيبة " فلا شك فيه لثبوت ذلك عنها في الصحيحين ، وغيرهما من حديث عائشة كما تقدم .

وأما حمئة فقد صحح حديثها غير واحد من الأئمة - كما تقدم - وهو الراجح .

قال ابن حجر : " جمع بعضهم الاختلاف بأن كلا منهما كانت تستحاض... وقد قيل إن زينب أيضاً كانت من المستحاضات ، حتى قيل إن بنات جحش ، كلهن ابتلين بذلك " (٢) والعلم عند الله تعالى .

(١) تهذيب الكمال ٥٢٨/٨ ، والتهذيب ٤١٢/١٢

(٢) الإصابة ٥٣/١/٨ - ٥٤

شروط الصلاة

(٢٨)

قال عبد الله : " سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان ؟ قال : لم أخرج عنه في المسند شيئاً ، وقد أخرجت عنه عن غير وجه الحديث .

منذ حدث بحديث المواقيت - حديث سفيان ، عن علقمة بن مرثد - تركته " (١) .

وقال في موضع آخر : " تركته لما حدث بحديث المواقيت " (٢) .

متن الحديث

عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً سأله عن وقت الصلاة ؟ فقال له : صل معنا هذين (يعني اليومين) فلما زالت الشمس أمر بلالا فأذن ، ثم أمره فأقام الظهر . ثم أمره فأقام العصر ، والشمس مرتفعة بيضاء نقية ، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر .

فلما أن كان اليوم الثاني أمره فأبرد بالظهر ، فأبرد بها . فأنعم أن يبرد بها ، وصلى العصر والشمس مرتفعة ، أحرها فوق الذي كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق ، وصلى العشاء بعدما ذهب ثلث الليل ، وصلى الفجر فأسفر بها ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا ، يا رسول الله قال : وقت صلاتكم بين مار أيتم .

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه .

ورواه عن علقمة بن مرثد : شعبة ، والثوري ، والجراح بن الضحاك .

(١) ٢٩٨/٣ (٥٣٢٦)

(٢) ٥٠/٢ (١٥١٩)

فأما حديث شعبة فأخرجه مسلم ٤٢٩/١ (٦١٣) ، وابن خزيمة ١٦٦/١ و١٦٧ (٣٢٤) وأبو عوانة ٣١٣/١ (١١١٠) ، و الدارقطني ٢٦٣/١ ، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم . ٢١٠/٢ (١٣٧٠)

كلهم من طريق حَرَمي بن عمارة عن شعبة ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه .

ورواه الطبراني في الأوسط ٢١٦/٢ (١٧٧٧) عن نوح بن أنس المقرئ ، قال حدثنا علي بن أبي بكر ، عن الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد به .

ثم قال الطبراني : " لم يرو هذا الحديث عن الجراح إلا على ، تفرد به : نوح " .

وأما حديث سفيان الثوري فأخرجه مسلم ٤٢٨/١ (٦١٣) و الترمذي ٢٨٦/١ (١٥٢) وقال حسن غريب صحيح ، و ابن ماجه ٢١٩/١ "٦٦٧" وأحمد ٣٤٩/٥ ، وابن الجارود في المنتقى ص ٦٠ (١٥١) و الروياني في مسند الصحابة ١٦/١ (١٤) وابن خزيمة ١٦٦/١ (٣٢٣) وأبو عوانة ٣١٢/١ (١١٠٩) و الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٤٨/١ ، وابن حبان (الإحسان ٣٥٩/٤ (١٤٩٢) و ٣٩١/٤ (١٥٢٥) و الدارقطني ٢٦٢/١ ، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٢١٠/٢ (١٣٦٩) و البيهقي ٣٧١/١ ، وابن عبد البر في التمهيد ٨٠/٨ ، وابن الجوزي في التحقيق ٢٧٩/١ (٣١٦)

كلهم من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن الثوري .

وأخرجه النسائي ٢٥٨/١ (٥١٩) ، وفي الكبرى ٤٧٣/١ (١٥١٥) وابن ماجه ٢١٩/١ (٦٦٧) وأبو عوانة ٣١٢/١ (١١٠٨) و الدارقطني ٢٦٣/١ ، وابن عبد البر في التمهيد ٨٠/٨

كلهم من طريق مخلد بن يزيد عن الثوري .

وأخرجه البيهقي ٣٧١/١ من طريق قبيصة (هو ابن عقبة) عن الثوري ،

وأخرجه أبو عوانة ٣١٢/١ (١١٠٩) من طريق عبد العزيز أبي خالد ، عن الثوري ،

وأخرجه العقيلي في الضعفاء ١٦/٣ ، من طريق عبد العزيز بن أبان القرشي ، عن الثوري .

وقد أنكر الإمام أحمد على عبد العزيز بن أبان حديثه هذا ، بل تركه من أجله ، فإنه قال - كما تقدم - : " تركته لما حدث بحديث المواقيت "

وعلة حديث عبد العزيز بن أبان هذا ، هي - والله اعلم - أنه لم يكن الحديث عند عبد العزيز ، عن الثوري على وجه الرواية ، وإنما سرقه فحدث به عن الثوري ، فإنه كان يسرق الحديث ، بل اتهم بالوضع وهذا كلام الأئمة فيه :

قال ابن معين : ليس بثقة ، قيل : من أين جاء ضعفه ؟ قال : كان يأخذ أحاديث الناس فيرويهما^(١) ، وعنه قال : كذاب ، يدعي ما لم يسمع وأحاديث لم يخلقها الله قط^(٢) وقال ابن نمير : ما مات حتى قرأ ما ليس من حديثه^(٣) وقال ابن حبان : كان ممن يأخذ كتب الناس فيرويهما من غير سماع ، ويسرق الحديث ، ويأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات^(٤) وقال البخاري وأبو حاتم ، وابن حبان : تركه أحمد وقد تقدم من قوله^(٥) وقال ابن معين أيضا : ليس بشيء^(٦) وقال البخاري : تركوه^(٧) وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد : كذاب خبيث يضع الحديث^(٨) وقال أيضا : وضع أحاديث عن سفيان الثوري لم تكن^(٩) وكذا قال ابن

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٥٦٩)

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٢٨٨/٥

(٣) الجرح والتعديل ٣٧٧/٥

(٤) كتاب المجروحين ١٤٠/٢

(٥) التاريخ الكبير ٣٠/٦ والتاريخ الأوسط ٢٢٢/٢ والجرح والتعديل ٣٧٧/٥ وكتاب المجروحين ٢/

١٤٠

(٦) التاريخ رواية الدوري (١٣٢٤)

(٧) الضعفاء الصغير (٢٢٤)

(٨) " ٨٢ " والجرح والتعديل ٣٧٧/٥

نمير : كذاب^(٢) وقال ابن حجر : متروك وكذبه ابن معين وغيره^(٣)

فهذا الحديث- موضع البحث- هو مما سرقه عبد العزيز بن أبان ، ولذلك فإنه لما حدث به ، تركه الإمام أحمد :

هذا هو حديث عبد العزيز بن أبان ، عن الثوري والحديث في أصله ثابت عن الثوري ، روى عنه من غير وجه وصححه- كما تقدم- مسلم وابن خزيمة ، وابن حبان وغيرهما .

وقال الإمام البخاري فيما حكاه عنه الترمذي "...حديث سفيان الثوري ، عن علقمة بن مرثد ، عن أبي بريدة^(٤) ، عن أبيه في المواقيت- هو حديث حسن..."^(٥)

علة أخرى

تقدم تخريج حديث شعبة ، من طريق حرمي بن عمار ، عنه ولم أجد من رواه عن شعبة غيره .

وقد رواه ابن خزيمة ١/١٦٦ (٢٣٤) فقال : حدثنا بندار ، حدثنا حرمي بن عمار... فذكره ثم قال ابن خزيمة :

" قال بندار : " فذكرته لأبي داود ، فقال : صاحب هذا الحديث ينبغي أن يكبر عليه قال بندار : فمحوته من كتابي "

ثم قال ابن خزيمة : " ينبغي أن يكبر على أبي داود حيث غلط ، وأن يضرب بندار عشرة ، حيث محاه هذا الحديث من كتابه ، حديث صحيح ، على ما رواه الثوري أيضا عن

(١) الجرح والتعديل ٣٧٧/٥ وفي تاريخ بغداد ١٠/٤٤٥ : لم يكن شئ

(٢) تاريخ بغداد ١٠/٤٤٦

(٣) التقريب (٤١١١)

(٤) هكذا في المطبوع ، وإنما هو : ابن بريدة" وهو سليمان بن بريدة كما تقدم في التخريج .

(٥) العلل الكبير للترمذي ١ / ٢٠٢

علقمة ، غلط أبو داود ، وغير بNDAR ، هذا حديث صحيح ، رواه الثوري أيضا عن علقمة " (١) -هـ

هكذا أجاب ابن خزيمة عن كلام أبي داود ، ولكن يتقوى ما ذهب إليه أبو داود بما حكاه الترمذي عن البخاري أنه قال : " حديث سفيان الثوري ، عن علقمة بن مرثد... حديث حسن ، ولم يعرفه إلا من حديث سفيان " (٢) -هـ

فهذا الإمام الترمذي يحكي عن الإمام البخاري - وهو أمير المؤمنين في الحديث - أنه " لم يعرفه إلا من حديث سفيان "

وأما احتجاج الإمام ابن خزيمة بأن الحديث صحيح من رواية الثوري فلا يلزم أبا داود ، فإنه إنما أنكر الحديث من الوجه الذي ذكره له بNDAR ، وهو حديث حرمي بن عمارة ، عن شعبة ، ومازال الأئمة يعلون الحديث من وجه ، مع ثبوته من وجه آخر .

والحديث معروف بالثوري روى عنه من غير وجه .

ولعل أبا داود استبعد أن يكون الحديث عند حرمي بن عمارة (وقد ذكر بغفلة) ، دون سائر أصحاب شعبة ، فلذلك أنكره .

وقد أنكر له الإمام أحمد حديثين ذكرهما العقيلي (٣) ، وروى عن الأثرم عن أحمد قال : صدوق ، ولكن كانت فيه غفلة (٤)

وقال ابن معين في رواية الدارمي ، وأبو حاتم : صدوق (٥)

(١) هكذا هي عبارة ابن خزيمة

(٢) العلل الكبير للترمذي ٢٠٢ / ١

(٣) قال ابن حجر في التهذيب ٢٣٣/٢ : " أحدهما حديث حارثة بن وهب وقد صححه الشيخان .

(٤) الضعفاء ١ / ٢٧٠

(٥) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٢٧٤)

وقال أيضا : ليس هو في عداد يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، و غندر ، وهو مع عبد الصمد بن عبد الوارث ، ووهب بن جرير ، وأمثالهما وقال الذهبي : ثقة^(١) ، وقال ابن حجر : "صدوق يهيم"^(٢) . ا-هـ

ويظهر-والله اعلم- أن مرتبته بين ما ذكره الذهبي ، وابن حجر ، فهو صدوق كما أطلق ذلك ابن معين ، وأبو حاتم ، وهو من هو ، لكن فيه غفلة ، كما قال أحمد وهذا التفصيل فيه ، أدنى قليلا مما ذكره الذهبي ، وأرفع قليلا من قول ابن حجر ، وقد روى له الجماعة إلا الترمذي .

(١) الكاشف(٩٨٨)

(٢) التقريب(١١٨٨)

(٢٩)

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا ، عمرو بن يحيى بن
عمارة بن أبي الحسن المازني ، عن أبيه ، عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم
توضأ " .

قال سفيان : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى... .

قال أبي : قال سفيان سمعت منه ثلاث أحاديث

قال أبي : قال سفيان : لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن النبي صلى
الله عليه وسلم في الحمام والمقبرة .

قال أبي : قد حدثنا به سفيان . . دلسه^(١) .

متن الحديث

عن أبي سعيد الخدري ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الأرض كلها
مسجد إلا المقبرة والحمام " .

التخريج والدراسة

هذا الحديث يرويه عمرو بن يحيى بن عمارة ، عن أبيه، واختلف عليه وصلا وإرسالا .

فرواه عبد الواحد بن زياد ، وعبد العزيز بن محمد الدراودي ، وابن إسحاق ، عن
عمرو بن يحيى به موصولا .

وكذلك رواه حماد بن سلمة - علي الصحيح - عن عمرو بن يحيى به موصولا ،

(١) ١٩١/١ (١٧٦) وهو وفي ١٤٩/٢ (١٨٣١) وذكر بعضه في ٢٦٨/١ (٤٠٧)

ورواه السفينان ، والدراوردي - فيما حكى عنه - عن عمرو بن يحيى به ، مرسلا ،
وموصولا .

فأما حديث عبد الواحد بن زياد ، فأخرجه أبو داود ٣٣٠/١ (٤٩٢) وأحمد ٩٦/٣ ،
وابن خزيمة ٧/٢ (٧٩١) وعنه ابن حبان (الإحسان ٤/٥٩٨) و(١٦٩٩) و(٨٩٦) (٢٣١٦) ومن
غير طريق ابن خزيمة في ٩٢/٦ (٢٣٢١) والحاكم ٣٨٠/١-٣٨١ (٩١٩)
والبهقي ٤٣٥/٢ ،

كلهم من طريق عبد الواحد بن زياد ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد ،
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث الدراوردي ، عن عمرو بن يحيى ، فأخرجه الترمذي ١٣١/٢ (٣١٧) وفي
العلل الكبير ٢٣٨/١ (٦٣) ، والدارمي ٣٢٣/١ وابن خزيمة ٧/٢ (٧٩١) والحاكم ٣٨١/١
(٩٢٠) وعنه البهقي ٤٣٥/٢ ،

كلهم من طريق الدراوردي ، عن عمرو بن يحيى ، به موصولا .

وأما حديث ابن إسحاق ، فأخرجه أحمد ٨٣/٣ ، عن عمرو بن يحيى به موصولا .

وأما حديث حماد بن سلمة ، فأخرجه أبو داود ٣٣٠/١ (٤٩٢) فقال : " حدثنا موسى
بن إسماعيل (هو التبوكي) حدثنا حماد / ح / وحدثنا مسدد ، حدثنا عبد الواحد ، عن عمرو
بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال موسى في حديثه : فيما يحسب عمرو أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال... " . ا - هـ

وهذا الشك قد ارتفع بيقين غيره ، فقد رواه يزيد بن هارون ، عن حماد بن سلمة ، عن
عمرو بن يحيى به موصولا .

رواه عن يزيد بن هارون :

أحمد بن حنبل في المسند ٨٣/٣ .

ومحمد بن يحيى الذهلي ، و عنه ابن ماجه ٢٤٦/١ (٧٤٥) ،

ومن طريق الذهلي : البيهقي ٤٣٤/١ .

وأبو خيثمة ، و عنه أبو يعلى ١٨٨/٢ (١٣٤٥)

ثلاثتهم عن يزيد بن هارون ، عن حماد بن سلمة ، به موصولا ،

قال البيهقي : " حديث حماد بن سلمة : موصول" (١)

هؤلاء كلهم (عبد الواحد بن زياد ، و الدراوردي ، و ابن إسحاق ، و حماد بن سلمة) رووه عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الترمذي : " كان الدراوردي أحيانا يذكر فيه : " عن أبي سعيد ، وربما لم يذكر فيه... " (٢) .

ورواه سفيان الثوري ، وابن عيينة مرسلا وموصولا .

فأما حديث الثوري المرسل فرواه أحمد ٨٣/٣ عن يزيد (وهو ابن هارون) وأبو يعلى ١١٨/٢ (١٣٤٥) عن أبي خيثمة ، عن يزيد بن هارون ، أخبرنا سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه-قال : ولم يجز سفيان أباه- قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكره .

(١) السنن الكبرى ٤٣٥/٢

(٢) العلل الكبير ٢٣٩/١ ونحوه في جامع الترمذي ١٣١/٢ .

ورواه ابن ماجه ٢٤٦/١ (٧٤٥) و البيهقي ٤٣٤/٢ على وجه محتمل فقال ابن ماجه حدثنا محمد بن يحيى (هو الذهلي ، و رواية البيهقي من طريقه) ثنا يزيد بن هارون ، ثنا سفيان ، عن عمرو بن يحيى عن أبيه .

وحماد بن سلمة ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكره .

وهذا الوجه عن الثوري محتمل للوصل ، والإرسال والتحقيق أن رواية الثوري مرسله

قال البيهقي عقبه : حديث الثوري مرسل^(١) وقال ابن حجر :

فقوله " عن أبي سعيد " ظاهر في رواية حماد ، ومحتمل في رواية الثوري ، والتحقيق أن رواية الثوري ، ليس فيها عن أبي سعيد^(٢)

وقد روى الحديث أحمد بن حنبل ٨٣/٣ ، عن يزيد بن هارون ، وأبو يعلى ١١٨/٢ (١٣٤٥) عن أبي خيثمة ، عن يزيد بن هارون ، عن سفيان الثوري ، وحماد بن سلمة به كرواية ابن ماجه و البيهقي سواء ، غير أنه أبان رواية الثوري فقال " عن عمرو يحيى ، عن أبيه ، قال حماد في حديثه : عن أبي سعيد " ولم يجز سفيان أباه... " يعني أبا عمرو بن يحيى .

خلاصة ما تقدم : أن حديث يزيد بن هارون ، عن الثوري ، الصحيح فيه ، الإرسال لم يذكر أبا سعيد .

ورواه عنه وكيع أيضا مرسلا

رواه ابن أبي شيبة ١٥٣/٢ (٧٥٧٤) قال : حدثنا وكيع ، ثنا سفيان ، عن عمرو بن يحيى

(١) السنن الكبرى ٤٣٥/٢

(٢) النكت الظراف ٤٨٥/٣

به ، مرسلا .

وروي الحديث عن الثوري أيضا مرسلا ، رواه عنه أبو نعيم ، الفضل بن دكين ، و
قيصة بن عقبة ،

أخرجه من طريقهما الدارقطني في " العلل" ٣٢١/١١ عن سفیان ، عن عمرو بن يحيى ،
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ،

وسفیان هذا هو الثوري فقد عده المزي في شيوخ قبيصة ، وعد قبيصة في تلاميذ الثوري
. ولم يذكر ابن عيينة في شيوخ قبيصة ، ولا ذكره في تلاميذ ابن عيينة .

وأخرجه الدارقطني في " العلل" ٣٢١/١١ ، من طريق أبي نعيم ، ثنا سفیان ، عن عمرو
بن يحيى عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وسفیان هنا هو الثوري ، قاله الدارقطني ، فإنه قال : "... رواه أبو نعيم ، عن الثوري ،
عن عمرو ، وتابعه سعيد بن سالم القداح ، ويحيى بن آدم ، عن الثوري ، فوصلوه... ثم روى
الحديث ، من طريق أبي نعيم .

وروي من وجه آخر عن الثوري موصولاً ، ذكره الدارقطني في الغرائب والأفراد
ثم قال : " غريب من حديث حماد بن قيراط ، عن الثوري مسندا ، متصلا " (١) .

والأرجح في حديث الثوري ، أنه مرسل ، كما تقدم عن يزيد بن هارون : " لم يجز
سفیان أباه " يعني يحيى بن عمارة .

وقال البيهقي : " حديث الثوري ؛ مرسل ، وقد روي موصولا ، وليس بشيء " (٢) .

وقال ابن حجر : " التحقيق أن رواية الثوري ، ليس فيها " عن أبي سعيد " (١)

(١) أطراف الغرائب والأفراد/٩٣-٩٤

(٢) السنن الكبرى ٤٣٥/٢

وبما تقدم من بيان المواضع التي روي فيها حديث الثوري مرسلا ، وكلام الأئمة على حديثه ، يتبين ضعف الاحتمال الذي ذكره العلامة أحمد شاکر حيث قال : " لا أدري كيف يزعم الترمذي ، ثم البيهقي أن الثوري رواه مرسلا ، في حين أن روايته موصولة أيضا ؟ ثم الذي وصله عن الثوري هو يزيد بن هارون وهو حجة حافظ وأنا لم أجده مرسلا من رواية الثوري ، إنما رأيتته كذلك من رواية سفيان بن عيينة ، فلعله اشتبه عليهم سفيان بسفيان ... " (٢)

هكذا قال الشيخ ، وقد تقدم النص عن يزيد بن هارون ما يفيد أن سفيان أرسله ، وبيان تلك المواضع التي روي فيها حديثه مرسلا .

وأما حديث سفيان بن عيينة فقال الشافعي (المسند ٢٠/١) :

أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ... فذكره . قال الشافعي : " وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين ، أحدهما منقطع ، والآخر عن أبي سعيد الخدري ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "

وقوله " منقطع " هذا من إطلاقه ذلك على ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم (المعروف بالمرسل) بدليل ذكر مقابله حيث قال : " والآخر عن أبي سعيد " يعني الأول لم يذكر أبا سعيد ،

وفي حديث سفيان بن عيينة علة أخرى - غير الاختلاف في الوصل والإرسال - هي أن ابن عيينة لم يسمعه من عمرو بن يحيى ، فإن الإمام أحمد حكى عنه قوله المذكور في أول المبحث : " لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى ، عن أبيه ... وأشار إلى الحديث ، ثم قال أحمد : قد حدثنا به سفيان ، دلسه "

(١) النكت الطراف ٤٨٥/٣ .

(٢) حاشية جامع الترمذي ١٣٣/٢ .

وقد كان ابن عيينة يدلّس أحيانا وصفه بذلك غير واحد .

روى عنه أحمد بن حنبل حديثا عن الزهري... قال : قيل له : سمعته من الزهري ؟
قال : لا" (١) .

وصرح بنحو ذلك في أحاديث سئل عنها فأبان أنه لم يسمعها ممن رواها عنه (٢) .

وذكر له يحيى بن معين حديثا ثم قال : " دلّسه سفيان" (٣) .

ومع ذلك فقد احتمل الأئمة تدليسهم لأنه ما كان يدلّس إلا عن الثقات .

قال ابن حبان : " كان يدلّس ، ولا يدلّس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد لسفيان ابن عيينة خير دلّس فيه ، إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة مثل نفسه ، والحكم في قبول روايته لهذه العلة- وإن لم يبين السماع فيها- كالحكم في رواية ابن عباس ، إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يسمع منه..."

وقال : " وهذا (يعني التدليس عن الثقات فقط) ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة" (٤) .

وحكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا : " يقبل تدليس ابن عيينة ، لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ، ومعمر ، ونظرائهما" (٥) .

وكذا قال ابن حجر ، فقال في سياق مراتب المدلسين : " الثانية : من احتمل الأئمة تدليسهم لإمامته... أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة كابن عيينة" ثم ذكره في المرتبة الثانية . ثم

(١) العلل رواية عبد الله ١٨٧/١ (١٦٣)

(٢) أمثلة ذلك في علل أحمد رواية عبد الله (٢٠٨٠) و(٢١٧٥) و(٢١٧٥) وانظر الحديث الآتي برقم (٤٥)

(٣) التاريخ رواية الدوري ٤٥٢/٣ (٢٢٢٢)

(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٦١/١ .

(٥) التمهيد ٣١/١ والتبيين لأسماء المدلسين ص ٩٤ (٢٩) ؟

قال " وصفه النسائي وغيره بالتدليس" (١) .

وحاصل ما تقدم أن الحديث مختلف في وصله وإرساله فما هو الصحيح ؟

قال الترمذي في " الجامع" هذا حديث فيه اضطراب : روى سفيان الثوري... مرسل ، ورواه حماد بن سلمة ... عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه محمد بن إسحاق ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه قال : وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه " عن أبي سعيد" (٢) وكان رواية الثوري ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت وأصح [مرسلًا] (٣)

وقال في العلل : " الصحيح : رواية الثوري وغيره ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه، مرسل" (٤) .

وقال الدارمي بعد أن أخرج الحديث من طريق الدراوردي موصولا : " الحديث أكثرهم أرسلوه" (٥) .

وقال الدارقطني : " المرسل : المحفوظ" (٦) .

وقد صحح الحديث آخرون ، منهم : ابن خزيمة ، وابن حبان كما تقدم عنهما ،

ومنهم : الحاكم فإنه أخرجه من طريق عبد الواحد بن زياد موصولا ثم قال : " تابعه :

(١) تعريف أهل التقديس ص ٦٢ وص ١١٤ (٥٢) .

(٢) بل أخرجه أحمد ٨٣/٣ ، من طريق ابن إسحاق موصولا بذكر أبي سعيد ، وكذا عد الدارقطني ابن إسحاق فيمن رواه موصولا ، العلل ٣٢٠/١١ .

(٣) جامع الترمذي ١٣١/٢ - ١٣٢ .

(٤) العلل الكبير ٢٣٩/١

(٥) سنن الدارمي ٣٢٣/١ ، وفيه " كلهم أرسلوه" ثم وقفت على الطبعة التي حققها الدكتور الشيخ

محمود عبد المحسن (١٣٩٦) فإذا هو فيها على الصواب "أكثرهم"

(٦) العلل ١١ / ٣٢١

عبد العزيز بن محمد ، عن عمرو بن يحيى "

وأخرجه من طريقه ثم قال : " هذه الأسانيد كلها صحيحة ، على شرط البخاري
ومسلم ، ولم يخرجاه "

ووافقه الذهبي . (١) ،

وقال ابن دقيق العيد : " حاصل ما علل به الإرسال ، وإذا كان الواصل له ثقة فهو
مقبول " (٢) ،

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : " رواه أحمد وأبو داود... بأسانيد جيدة ، ومن تكلم فيه
فما استوفى طريقه " (٣)

وانظر ما قاله الشيخان أحمد شاكر ، والألباني (٤) ،

والراجع - والله أعلم - الحكم للموصول لما يلي :

١- أنه قد رواه كذلك الآكثرون : عبد الواحد بن زياد ، و الدراوردي ، وحماد بن
سلمة - على الصحيح عنه - وابن إسحاق .

٢- أنه لم يخالفهم سوى الثوري - على الصحيح عنه - فرواه مرسلًا ، وأما ابن عيينة ،
فقد ثبت عنه الوجوهان ، موافقة الجماعة مرة ، وموافقة الثوري أخرى .

٣- أن هذا الاختلاف - وصلا وإرسالا - هو في حديث عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، ومع
أن الرجح الموصول ، فهو أيضا قد توبع على وصله . إذ رواه عمارة بن غزيرة ، عن يحيى

(١) المستدرک ١/٣٨١ .

(٢) عن التلخیص الجبیر ١/٢٧٧ .

(٣) اقتضاء الصراط المستقیم ٢/١٨٩ .

(٤) حاشية جامع الترمذي ١/١٣٣ ، وإرواء الغليل ١/٣٢٠ .

بن عمارة بن أبي حسن (والد عمرو بن يحيى وشيخه) به موصولا .

أخرجه ابن خزيمة ٧/٢ (٧٩٢) ، والحاكم ١/٣٨١ (٩٢٠) ، والبيهقي ٤٣٥/٢ .

كلهم من طريق عمارة بن غزويه ، عن يحيى بن عمارة ، عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكره وإسناد ابن خزيمة حسن . والله أعلم .

(٣٠)

قال عبد الله : " حدثني أبي قال : حدثنا وكيع ، قال حدثني داود بن سوار^(١) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا " .

قال أبي خالفوا وكيعا في اسم هذا الشيخ، يعني : داود بن سوار.

قال أبي : وقال الطفاوي محمد بن عبد الرحمن ، والبر ساني : سوار أبو حمزة^(٢) .

متن الحديث :

عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مروا أولادكم بالصلاة ، وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع ،

زاد في رواية : " وإذا زوج أحدكم خادمه : عبده ، أو أجيده ، فلا ينظر إلى مادون السرة ، وفوق الركبة "

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه عن عمرو بن شعيب : سوار بن داود ، أبو حمزة ، الصيرفي .

ورواه عن سوار جماعة منهم : إسماعيل بن علي ، وعبد الله بن بكر السهمي ، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي (بضم الطاء) وقره بن حبيب ، والنضر بن شميل ،

وقد سماه هؤلاء جميعا : " سوار " قال بعضهم : " عن سوار ، أبي حمزة " وقال آخرون "

(١) بتشديد الواو

(٢) (٤٧) ١٤٩/١

سوار بن داود"

أما حديث ابن عليّة ، عن سوار فأخرجه أبو داود ٣٣٤/١ (٤٩٥) من طريق ابن عليّة ،
عن سوار أبي حمزة ، عن عمرو بن شعيب به ،

وأما حديث عبد الله بن بكر السهمي فأخرجه الدارقطني ٢٣٠/١ والحاكم ٣١/١
("٧٠٨") ، و البيهقي ٢٢٨/٢-٢٢٩ ، و ٨٣/٣ ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢/٢
. ٢٧٨

كلهم من طريق عبد الله بن بكر السهمي ، ثنا سوار ، أبو حمزة ، وفي إحدى روايتي
البيهقي : " سوار بن داود أبو حمزة "

قال أحمد شاكر في تحقيق ... ورواه الحاكم ١٩٧/١ (٣١١/١-٣١٢) بإسنادين ، عن
سفيان ، وهو الثوري ، وبإسناد ثالث ، عن عبد الله بن بكر السهمي ... ثم قال : وهذه
متابعة قوية من سفيان الثوري لسوار بن داود ، إذ روى الحديث عن عمرو بن شعيب
كروايته^(١)

وهذا وهم منه - رحمه الله - فإن الإمام الحاكم ، إنما ساق حديث الثوري شاهداً لحديث
آخر ذكره قبل حديث "سوار" وقال عقب ذلك الحديث : " وله شاهد عن سفيان الثوري
... " ثم ذكره بغير متنه فدخل إسناده في إسناده حديث سوار فاشتبه على الطابع ، وعلى
القارئ .

وأما حديث محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ، فأخرجه أحمد ١٨٧/٢ . مقرونا بـ عبد
الله بن بكر السهمي ، قالوا : ثنا سوار أبو حمزة "

وأما حديث قرة بن حبيب ، فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٦٨/٤ ، فقال : "
قال لنا قرة بن حبيب ، ثنا سوار به .

(١) المسند بتحقيقه (٦٦٨٩)

وأما حديث النضر بن شميل فأخرجه الدارقطني ٢٣٠/١ ، ومن طريقه البيهقي ٢٢٩/٢ ، من طريق النضر بن شميل ، أنا أبو حمزة الصيرفي - وهو سوار بن داود - عن عمرو بن شعيب به ،

هؤلاء كلهم رووا الحديث فقالوا : " عن سوار " قال بعضهم : " ابن داود " وقال آخرون " أبو حمزة .

وخالفهم جميعاً : وكيع بن الجراح فقال : " داود بن سوار " .

أخرج حديثه أبو داود ٣٣٤/١ (٤٩٦) ، وأحمد ١٨٠/٢ ، وفي العلل - كما تقدم - وابن أبي شيبة ٣٠٤/١ (٣٤٨٢) ، وأبو نعيم في الحلية ٢٦/١ ،

كلهم من طريق وكيع ، ثنا " داود بن سوار " به .

وهذا خطأ من وكيع ، خالف به سائر الرواة ، " عن سوار " وأنكره عليه أئمة الحديث قال الإمام البخاري : " قال وكيع : داود بن سوار ، وهم " وكذا قال أبو داود ، وابن أبي حاتم : " وهم " وكيع في اسمه ^(١) .

وهذا الوهم من وكيع هو بقلب اسم الراوي ، قال ابن معين : " كان وكيع يقلب اسمه " وكذا قال الإمام أحمد - في رواية أبي طالب والمزي وابن حجر ^(٢) .

قال الذهبي والمزي : " صوابه : سوار بن داود " ^(٣) .

إشكال وجوابه :

(١) التاريخ الكبير ١٦٨/٤ ، وسنن أبي داود ٣٣٤/١ ، والجرح والتعديل ٢٧٢/٤ .

(٢) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ، رواية الدقائق (١٦٤) وتهذيب الكمال ٣٣٤/٣ ، وتهذيب ٢٦٧/٤ .

(٣) الكاشف ٢٢١/١ (١٤٥٣) وتحفة الأشراف ٣١٢/٦ .

تقدم أن الإمام أحمد قال: "خالفوا وكيعا في اسم هذا الشيخ" يعني: "داود بن سوار"
وقال الطفاوي محمد بن عبد الرحمن ، و البر ساني : " سوار أبو حمزة " .

وواضح من هذا النص عن أحمد أن وكيعا بقوله " داود بن سوار " قد خالف سائر الرواة
وأن ممن خالفه في ذلك : الطفاوي فقال : " سوار أبو حمزة " وقد تقدم من رواية أبي طالب
عن أحمد أن وكيعا قلب اسمه ،

هذا كله بين ظاهر ولكن قال الإمام أحمد في المسند عقب روايته الحديث من طريق
وكيع : " وقال الطفاوي (محمد بن عبد الرحمن) في هذا الحديث : سوار أبو حمزة "
وأخطأ فيه " (١) -هـ

كذا في طبعة المكتب الإسلامي ، وفي تحقيق احمد شاكر ، وطبعة الأرنؤوط .

وظاهر هذا أنه يريد بالذي أخطأ " الطفاوي " ولكن بما سبق من القرائن والأدلة يظهر -
والله اعلم - انه يقصد وكيعا ، فإنه هو الذي أخطأ في اسمه فقلبه ، نص عليه الإمام أحمد
وغيره من الأئمة (٢) ، ويحتمل أن في النص سقطا ، وأصله : " وأخطأ فيه وكيع " .

ويؤيد ماتقدم أن هذا النص جاء عن أحمد بعينه في العلل كما تقدم في أول المبحث على
الصواب فقال : " وقال الطفاوي... والبرساني : " سوار أبو حمزة " .

علة أخرى :

هذا الحديث معروف من رواية سوار بن داود ، عن عمرو بن شعيب به .

كذا رواية سائر الرواة عنه كما تقدم ، ورواه مغيرة بن موسى البصري ، عن سوار بن

(١) المسند ٢/١٨٠

(٢) انظر مقاله أحمد شاكر في المسند (٦٦٨٩) ومحققوا الطبعة التي أشرف على تحقيقها شعيب
الأرنؤوط (٦٦٨٩)

داود ، عن محمد بن جحادة ، عن عمرو بن شعيب به : زاد في إسناده : " محمد بن جحاده "

أخرجه العقيلي في " الضعفاء " ١٧٦/٤ ، و البيهقي ٢٢٩//٢ كلاهما من طريق مغيرة به ،

قال العقيلي : " وقال عبد الله بن بكر ، عن سوار أبي حمزة... ولم يذكر [ابن جحادة]
ولا أصل له عن محمد بن [جحادة] والرواية في هذا فيها لين" (١)

وقال البيهقي : قد قيل : " عن سوار عن محمد بن جحادة " وليس بشيء" (٢) .

ومغيرة بن موسى هذا قال عنه البخاري : " منكر الحديث " وأما ابن عدي فإنه قال : " المغيرة في نفسه ثقة ، ولا أعلم له حديثا منكرا فأذكره وهو مستقيم الرواية وقول البخاري فيه أقرب - إن كان هذا الوجه محفوظا عنه - فإنه مخالف لعامة الثقات الذين رووه عن سوار -
هـ قال ابن حجر : " ذكره العقيلي و الدولابي وابن الجارود والساجي في الضعفاء ، تبعوا فيه البخاري (٣) .

(١) الضعفاء ١٧٦/٤ ، وجاء في المطبوع " ولم يذكر بخمس حجارة ، ... ولا أصل له عن محمد بن

حجارة والتصويب من لسان الميزان ٨٠/٦ .

(٢) السنن الكبرى ٢٢٩/٢ .

(٣) التاريخ الكبير ٣١٩/٧ ، الضعفاء للعقيلي ١٧٦/٤ ، الكامل لابن عدي ٣٧٥/٦ لسان الميزان

٨٠/٦ .

(٣١)

قال عبد الله : " حدثت أبي بحديث ، حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ، قال :
حدثنا معاذ بن معاذ ، قال حدثنا الأشعث - يعني ابن عبد الملك الحمراي - عن محمد ، عن
عبد الله بن شقيق العقيلي ، عن عائشة قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
يصلي في شعرنا ، أو لحافنا "

قال أبي : " ما سمعت عن أشعث حديثا أنكر من هذا ، وأنكره أشد الإنكار " (١) .

التخريج والدراسة

هذا الحديث يرويه الأشعث بن عبد الملك الحمراي (بضم الحاء المهملة) عن محمد بن
سيرين ، عن عبد الله بن شقيق العقيلي ، عن عائشة رضي الله عنها .

ورواه عن الأشعث : معاذ بن معاذ العبدي ، وخالد بن الحارث ، وسفيان بن حبيب
ومعتمر بن سليمان ، وشعبة .

أما حديث معاذ بن معاذ ، فأخرجه أبو داود ٢٥٧/١ (٣٦٧) و٤٢٤/١ (٦٤٥) وعبد
الله بن أحمد في العلل - كما تقدم آنفا - وابن حبان (الإحسان ١٠٥/٦) (٢٣٣٦) والحاكم ١/
٣٨١-٣٨٢ (٩٢٣) ، و البيهقي ٤٠٩/٢ - ٤١٠ ،

كلهم من طريق معاذ بن معاذ ، عن الأشعث ، عن ابن سيرين ، عن عبد الله بن
شقيق ، عن عائشة به ،

وأما حديث خالد بن الحارث فأخرجه الترمذي ٤٩٦/١ (٦٠٠) وقال : حسن صحيح . وابن
الجارود في المنتقى ص ٥٤ " ١٣٤ ، و الطحاوي ٥٠/١ .

كلهم من طريق خالد بن الحارث ، عن الأشعث به .

وأما حديث سفيان بن حبيب ، ومعتمر بن سليمان فأخرجه النسائي ٢١٧/٨ (٥٣٦٦)

(١) ٤٦٤/٣ (٥٩٨٢)

وفي الكبرى ٥٠٦/٥ (٩٨٠٧)

وأخرجه في الكبرى ٥٠٦/٥ (٩٨٠٨) ، من طريق المعتمر بن سليمان ثم برقم (٩٨٠٩) من طريق سفيان بن حبيب .

كلاهما (المعتمر ، وسفيان بن حبيب) عن أشعث به .

وروي الحديث من طريق شعبة ، عن أشعث بن عبد الملك به .

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٥٠/١ ، من طريق أحمد بن حميد عن ، " غندر ، عن شعبة ، عن أشعث به .

وروي أيضا من طريق غندر ، عن أشعث به .

أخرجه البيهقي ٤٠٩/٢ ، من طريق أحمد بن حميد ، عن محمد بن جعفر " غندر " ، عن أشعث به ،

وفي النفس من هاتين الروايتين الأخيرتين شيء فإن مخرجهما واحد ، وهي عند الطحاوي عن أحمد بن حميد ، عن غندر ، عن شعبة ، وعند البيهقي عن أحمد بن حميد ، عن " غندر " عن أشعث به لم يذكر " شعبة "

ثم أين أصحاب شعبة ، وغندر عن هذا الحديث ؟

وقد أنكر الإمام أحمد هذا الحديث ، من رواية أشعث أشد الإنكار كما تقدم عنه .

وأشعث هذا قال عنه الإمام أحمد : " صالح" ^(١) وقال مرة : ليس به بأس ^(٢) وكذا قال أبو حاتم : " لا بأس به " وقال أبو زرعة : " صالح" وقال ابن أبي حاتم " نا صالح بن أحمد بن حنبل ، نا علي - بن المديني - قال : قال يحيى بن سعيد (وهو القطان) : " هو عندي ثقة مأمون" ^(٣) وقال البخاري : قال لي ابن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد : لم ألق أحدا يحدث

(١) العلل رواية عبد الله (٩٨١)

(٢) الجرح والتعديل ٢٧٥/٢

(٣) الجرح والتعديل ٢٧٥/٢

عن الحسن أثبت من الأشعث الحمراي" وقال البخاري : كان يحي ، وبشر بن المفضل ، ومعاذ بن معاذ يثبتون الأشعث الحمراي" (١) .

وقال ابن معين : ثقة" (٢) وكذا وثقه النسائي وعثمان بن أبي شيبة ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : " كان فقيها متقنا" (٣) وقال الذهبي : " وثقوه" (٤) وقال ابن حجر : " ثقة فقيه" (٥)

وقد صحح حديثه هذا : جمع من الأئمة منهم : ابن حبان ، وقال الترمذي : " حسن صحيح " وقال الحاكم : " صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي . ولم ينفرد به أشعث بن عبد الملك.

فقد روي الحديث من وجه آخر عن ابن سيرين ، عن عائشة : ولم يذكر عبد الله بن شقيق بينهما ،

أخرجه أبو داود ٢٥٨/١ (٣٦٨) ومن طريقه البيهقي ٤١٠/٢ قال أبو داود : وحدثنا الحسن بن علي ، حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم "

الحسن بن علي : هو الخلال ، وحماد هو ابن زيد ، وهشام : هو ابن حسان : وهذا إسناد قوي إلى ابن سيرين .

وأخرجه البيهقي ٤١٠/٢ ، من طريق سلمة بن علقمة ، عن ابن سيرين به . ولكن ابن سيرين لم يسمعه من عائشة .

والدليل على ذلك ما رواه أبو داود ٢٥٨/١ ، وإسحاق بن راهوية في مسنده ٧٣٥/٣

(١) التاريخ الكبير ٤٣٢/١

(٢) التاريخ رواية الدوري ٤١/٢ .

(٣) التهذيب ٣٥٧/١ .

(٤) الكاشف (٤٥٠)

(٥) التقريب (٥٣٥)

(٨٠٠) عن سليمان بن حرب ، عن حماد بن زيد ، عن سعيد بن أبي صدقة - وهو ثقة - قال سألت محمداً (أي ابن سيرين) عن حديث عائشة... فقال : " قد سمعته منذ زمان ، ولا أدري أسمعته من ثبت أم لا ؟ فسلوا عنه "

وقد رواه ابن سيرين مرة فقال : " نبئت أن عائشة قالت... "

أخرجه أحمد ١٠١/٦ من طريق سلمة بن علقمة ، عنه به .

وهذا الشيخ الذي حدث به ابن سيرين ونسيه ، قد بينته رواية الأشعث بن عبد الملك ، عن ابن سيرين ، - التي سبق تخريجها من طرق عنه - وأنه عبد الله بن شقيق العقيلي ، وهو ثقة ، هذا إن كان الأشعث قد حفظ هذا الحديث وضبطه ، فإن الإمام أحمد قد أنكره عليه أشد الأنكار كما تقدم . وعليه فتصير روايته معلولة بالرواية الأخرى التي نسي فيه ابن سيرين الوسطة بينه وبين عائشة رضي الله عنه .

وهذا هو الذي يتسق مع صنع الأمام أحمد والله أعلم .

وقد روي الحديث - بمعناه - من وجه آخر عن ابن سيرين فأرسله ،

رواه أحمد ١٢٩/٦ ، عن عفان ، ثنا همام ، ثنا قتادة ، عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم كره الصلاة في ملاحف النساء .

علة أخرى

في رواية معاذ بن معاذ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في شعرنا ، أو لحننا .

و" أو " هنا للشك ، بينه : راويه عبيد الله بن معاذ ، عن أبيه فقال - كما في رواية أبي داود وغيره : شك أبي .

والأصح من اللفظين قوله " لحننا " كذا جاء في رواية معتمر بن سليمان وشعبة ، وغندر ، عن الأشعث من غير شك . وفي رواية خالد بن الحارث : " كان لا يصلي في لحف نسائه "

وبهذا التقرير يتضح أن لفظه " شعرنا " غير محفوظة ، لشك راويها فيها ، ولإطباق الرواة

الآخرين على عدم ذكرها والله أعلم .

فائدة :

قال الترمذي عقب الحديث : " وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة في ذلك "

قال محققه العلامة أحمد شاكر "... روى مسلم وأبو داود عنها (أي عائشة) قالت : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ، وأنا إلى جنبه ، وأنا حائض ، وعلي مرط ، وعليه بعضه " ثم حكى عن الشوكاني قوله : كل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء ، وإنما هو مندوب فقط ، عملاً بالاحتياط ، وبهذا يجمع بين الأحاديث "أ-هـ قال : أحمد شاكر : لا دليل على النذب ، لأنه لم يطلب ذلك في حديث نعلمه ، وإنما كان تارة يفعل ، وتارة يترك ، وهو الجمع الصحيح بين الروايات ، فهو أمر مباح" (١) .

(١) جامع الترمذي وحاشيته ١/٤٩٦-٤٩٧ . وكلام الشوكاني في نيل الأوطار ٢/١٢٦

(٣٢)

قال عبد الله : قلت لأبي : ابن الحَمَّاني^(١) حدث عنك ، عن إسحاق الأزرق ، عن شريك ، عن بيان ، عن قيس ، عن المغيرة بن شعبة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أبردوا بالصلاة .

فقال : كذب ، ما حدثته به . فقلت : إنهم حكوا عنه أنه قال : سمعته منه في المذاكرة على باب إسماعيل بن علي ، فقال : كذب ، إنما سمعته بعد ذلك من إسحاق الأزرق ، وأنا لم أعلم تلك الأيام أن هذا الحديث غريب ، حتى سألوني عنه بعد ذلك هؤلاء الشباب ، أو قال : هؤلاء الأحداث^(٢)

وقال المروذي^(٣) وذكر (يعني : أحمد بن حنبل) الحماني ، فقلت إنه روى عنك حديث إسحاق الأزرق ، حديث المغيرة بن شعبة : " أبردوا بالصلاة " وزعم أنه سمعه على باب ابن علي .

فأنكر أن يكون سمعه ، وقال : ليس من ذا شيء ، قلت : إنه ادعى أن هذا على المذاكرة ، فقال : " وأنا علمت في أيام إسماعيل أن هذا عندي ، يعني : إنما أخرجه بأخوه"^(٣) .

متن الحديث

عن المغيرة بن شعبة قال " كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر بالهجرة ، فقال لنا : " أبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم "

التخريج والدراسة

هذا الحديث يرويه إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن شريك (هو ابن عبد الله النخعي القاضي) عن بيان بن بشر ، عن قيس بن أبي حازم ، عن المغيرة به ،

(١) بكسر المهملة ، وتشديد الميم

(٢) العلل رواية عبد الله ٤٠/٣ (٤٠٧٧)

(٣) ص ١٣٣ (٢٣٤) وتاريخ بغداد ١٧١/٤ وتهذيب الكمال ٦١/٨ .

ورواه عن إسحاق الأزرق جماعة ، منهم الإمام أحمد رواه عنه أبو حاتم الرازي كما في " العلل " لابنه ١٣٦/١ .

وأخرجه ابن حبان (الإحسان ٣٧٢/٤) (١٥٠٥) والطبراني في الكبير ٢٠/٤٠٠ (٩٤٩) وابن عدي ١٩/٤ ، وأبو نعيم في الحلية ٩/٢٢٨ ، والبيهقي ١/٤٣٩ ، وأبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ١٤/١٧٠ و١٤/١٧٢ ، والمزي في تهذيب الكمال ٦١/٨ .

كلهم من طرق ، عن الإمام أحمد ، عن إسحاق الأزرق به .

ورواه السبخاري في التاريخ الكبير ٢/١٣٣ ، عن صدقه - هو ابن الفضل المرزوي - عن إسحاق الأزرق به .

وأخرجه ابن ماجه ١/٢٢٣ (٦٨٠) ، وابن عدي في الكامل ٤/٢٠ ، من طريق تميم بن المنتصر الواسطي ، عن إسحاق الأزرق به ،

وأخرجه ابن عدي في الكامل ٤/٢٠ و البيهقي ١/٤٣٩ ، من طريق يحيى بن معين ، عن إسحاق الأزرق به .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٨٧ ، من طريق يحيى بن معين ، وتميم بن المنتصر ، كلاهما عن إسحاق الأزرق به .

وقد روى الإمام أحمد هذا الحديث عن إسحاق الأزرق كما تقدم ، - ورواه عن أحمد غير واحد ، منهم : يحيى بن عبد الحميد الحماني ، وحديثه عنه أخرجه الخطيب ١٤/١٧٠ ، و١٧٢ .

ولكن الإمام أحمد أنكر أن يكون قد حدثه بهذا الحديث ، واتهمه بسرقة الحديث^(١) وأغلظ القول عليه حين بلغه أنه يروي الحديث عنه فقال - في رواية عبد الله - كذب ، ما حدثته به "

وكذا قال المروزي في روايته : " وأنكر أن يكون سمعه "

(١) سيأتي النص عن أحمد بهذا.

وقال أبو داود في روايته : " أنكره أحمد ، وقال : ما حدثته به " (١) .

وروى أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد بسنده عن حنبل بن إسحاق قال : قلت لأبي عبد الله : إن ابن الحماني حدثنا عنك بهذا الحديث ، فقال ، أبو عبد الله : ما أعلم أبي حدثته ، ولا أدري لعله على المذاكرة حفظه ، وأنكر أن يكون حدثه به " (٢) .

وإذا لم يكن الإمام أحمد قد حدثه به فهل سمعه منه الحماني على سبيل المذاكرة على باب إسماعيل بن عليّة كما زعم ؟ فيه عن أحمد روايات ،

فأما في رواية حنبل بن إسحاق - المذكورة آنفاً - فلم يجزم بالنفي ولا بالإثبات وقال : " لا أدري ، لعله على المذاكرة حفظه "

وأما في رواية عبد الله ، و المرودي ، وأبي داود ، فقد جزم بنفي ذلك ،

قال عبد الله في روايته : " قلت إنهم حكوا عنه أنه قال سمعته منه في المذاكرة على باب إسماعيل بن عليّة ، فقال (يعني أحمد) كذب ، وإنما سمعته بعد ذلك من إسحاق... "

وقال المرودي " زعم أنه سمعه على باب ابن عليّة ، فأنكر أن يكون سمعه ، وقال : ليس من ذا شيء ، قلت : إنه ادعى أن هذا على المذاكرة فقال : وأنا علمت في أيام إسماعيل أن هذا كان عندي ، يعني إنما أخرجه بأخره "

وقال أبو داود في روايته : " ... قال يحيى (الحماني) : حدثنا أحمد على باب إسماعيل بن عليّة فقال أحمد : ما سمعناه من إسحاق إلا بعد موت إسماعيل " (٣)

وهذا الذي في هذه الروايات عن أحمد (أي نفي سماع يحيى للحديث منه ، ولو على سبيل المذاكرة) أرجح وأقوى عن أحمد مما جاء في رواية حنبل : " لا أدري ، لعله على المذاكرة حفظه " لما يلي :

أولاً : أنه قال في رواية حنبل " لا أدري لعله... " فلم يجزم بشيء نفيًا وإثباتًا ، وأما في

(١) سؤلات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ٣١٣/٢ (١٩٦٧)

(٢) تاريخ بغداد ١٧١/١٤ ، وتهذيب الكمال ٦١/٨

(٣) سبقت إحالة هذه الروايات إلى مصادرها.

رواية عبد الله و المرودي ، وأبي داود فجزم بنفي ذلك ، والجزم مقدم على قوله : " لأدري ... لعله . . . " .

ثانيا : أن الإمام أحمد قد ذكر برهانا قويا على عدم صحة دعوى الحماني ، بأنه لم يكن حينئذ قد سمع الحديث من إسحاق الأزرق ، قال أبو داود في روايته : قال أحمد : " ماسمناه من إسحاق إلا بعد موت إسماعيل "

وقال في رواية قال عبد الله : " إنما سمعته بعد ذلك من إسحاق الأزرق " .

ثالثا : أن الإمام أحمد قد نفى أن تكون المذاكرة التي ذكرها الحماني في الأحاديث المسندة ، وإنما كانت في غير ذلك ، فقد روى ابن أبي حاتم ، عن عبد الله بن أحمد ، عن أبيه زيادة مهمة حيث قال " أي وقت التقينا على باب ابن عليّة ؟ إنما كنا نتذاكر الفقه والأبواب ، لم نكن تلك الأيام نتذاكر المسند " ثم قال أحمد : " مازلنا نعرفه أنه كان يسرق الأحاديث ، أو يلتقطها ، أو يلتقفها " (١) .

وبعد هذا فماذا لو قال قائل : إن الحماني أثبت سماعه للحديث من أحمد على سبيل المذاكرة ، وأحمد قد نفاه والمثبت مقدم على النافي لما يعرض للنافي من عدم اطلاع أو سهو أو نسيان أو غير ذلك ؟

والجواب أن قاعدة تقديم قول المثبت على النافي ليست على إطلاقها ، ومن ذلك هذا الموضوع ، للبراهين القوية التي ذكرها أحمد ، وجلالته في هذا الشأن والله أعلم .

وخلاصة ما تقدم أن الإمام أحمد أتهم يحيى بن عبد الحميد الحماني بسرقة هذا الحديث وروايته عنه ، وقال عنه مرة : كان يكذب جهارا .

وقد أتهمه أيضا غير أحمد بسرقة الحديث .

روى ابن أبي حاتم أبي عن إسماعيل بن موسى (نسيب السدي) قال : " جاءني يحيى الحماني وسألني عن أحاديث ، عن شريك ، فذهب فرواها عن شريك ، وقال : " هو

(١) الجرح والتعديل ١٦٩/٩ ، وتاريخ بغداد ١٧٢/١٤ ، وتهذيب الكمال ٦١/٨-٦٢

وروى أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد بسنده عن عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي (الدارمي) قال : أودعت يحيى الحماني كتيبي ، وكان فيها حديث خالد الواسطي ، عن عمرو بن عون ، وفيها حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن حسان ، وكنت قد سمعت منه المسند ، ولم يكن فيه من حديث خالد وسليمان حديث واحد ، فقدمت فإذا كتيبي على خلاف ما تركتها عنده ، وإذا قد نسخ حديث سليمان ووضعه في المسند"

وفي رواية أخرى عن الدارمي قال : قدمت الكوفة فترلت بالقرب من يحيى الحماني فذاكرته بأحاديث سمعتها بالبصرة من أحاديث سليمان بن بلال ، وكان يستغربها ، ويقول : ما سمعت هذا من سليمان ، ثم أردت الخروج إلى الشام ، فأودعته كتيبي وختمت عليها ، فلما انصرفت وجدت الخواتم قد كسرت ، فقلت : ما شأن هذه الكتب وهذه الخواتم ؟ فقال : ما أدري ، ووجدت تلك الأحاديث التي كنت ذاكرته بها عن سليمان بن بلال قد أدخلها في مصنفاته" (٢)

وقد تكلم في الحماني غير واحد قال البخاري : كان أحمد وعلي يتكلمان فيه ، وقال ابن عمار : " لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب ، ولا لأهل المدينة ، ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه ، وقال محمد بن يحيى الذهلي : ذهب كالأمس الذاهب ، وقال ابن أبي حاتم : ترك أبو زرعة الرواية عنه .

وفي مقابل ذلك وثقة آخرون قال أبو داود : كان حافظا ، وقال أبو حاتم لم أر أحدا من المحدثين ممن يحفظ يأتي بالحديث على لفظ واحد سوى يحيى الحماني في شريك ، وقال ابن معين : ثقة وما يتكلمون فيه إلا من الحسد ، وتعقبه الذهبي فقال : الجرح مقدم ، وأحمد والدارمي بريئان من الحسد ، وقال أيضا : تواتر توثيقه عن ابن معين ، كما قد تواتر تجريحه عن الإمام أحمد ، مع ما صح عنه من تكفير صاحب (يعني معاوية) وقال في موضع : شيعي بغيض ، وقال الذهبي أيضا : كان يلتقط أحاديث ويدعي روايتها فيرويهما على وجه

(١) الجرح والتعديل ١٦٩/٩

(٢) تاريخ بغداد ١٧٤/١٤-١٧٥ ، وتهذيب الكمال ٦٣/٨ ، وفيهما رواية ثالثة عنه .

التدليس ، ويوهم أنه سمعها ، وهو أخف من افتراء المتون .

كذا قال الذهبي ولكن بين التدليس وسرقة الحديث فرق ، إذ سرقة أخذته على وجه غير مشروع ، كما سبق في قصة الدارمي ، ولذا لم يذكره الأئمة بتدليس ، ولا هو معدود في المدلسين^(١).

قال الذهبي : لا رواية له في الكتب الستة ، تجنبوا حديثه عمداً ، لكن له ذكر في صحيح مسلم في ضبط اسم ،

وقال ابن حجر : حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث .

ويظهر مما سبق أنه حافظ في الأصل إلا أنه كان يسرق الحديث ،

وأما من أطلق توثيقه فلعله لم يطلع من حاله على ما طلع عليه أحمد و الدارمي ، ولعله لذلك قال أحمد : " سبحان الذي يستر من يشاء "

وقال يعقوب بن سفيان : " أما ابن الحماي فإن أحمد بن حنبل سئ الرأي فيه وأبو عبد الله متحر في مذهبه ، مذهبه أحمد من مذهب غيره "^(٢) .

تتمة

قال ابن عدي عن الحديث بعد أن ذكر أنه حدث به عن إسحاق الأزرق : يحيى بن معين ، و تميم بن المنتصر : " وقد سرق هذا الحديث من هؤلاء الثقات قوم ضعفاء فحدثوا به عن إسحاق الأزرق... سمعت عبد الملك بن محمد يقول : ثنا محمد بن سليمان ، ابن بنت مطر الوراق، عن إسحاق الأزرق قال ابن عدي: " وهذا ابن بنت مطر ، ضعيف " وقال في موضع وقد أخرجه من طريقه : " وليس لمحمد بن سليمان من القدر ما سمع مثل هذا الحديث

(١) سرقة الحديث : أن ينفرد محدث بحديث فيدعي السارق أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث أو يكون الحديث عرف براو ، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته . انظر فتح المغيث للسخاوي

١٢١/٢

(٢) الجرح والتعديل ١٦٨/٩ وتهذيب الكمال ٦٠/٨ السير ٥٢٦/١٠ الميزان ٣٩٢/٤ التهذيب ١١/

٢٤٣ التقريب (٧٦٤١)

من إسحاق الأزرق ."

وقال ابن عدي : ... ورواه القاسم بن أبي شيبه ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن شريك (شيخ إسحاق الأزرق في الحديث) وأبطل (١) القاسم في ذلك ، وليس الحديث عند يعقوب بن إبراهيم ، والقاسم : ضعيف (٢) .

فائدة

هذا الحديث مداره على شريك بن عبد الله النخعي القاضي ، صدوق يخطئ كثيرا ، وتغير حفظه (٣) لكن أصل الحديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري برقم : (٥٣٣) و(٥٣٦) ومسلم برقم : (٦١٥) .

وهو عندهما أيضا من حديث أبي ذر ، أخرجه البخاري برقم : (٥٣٥) و(٥٣٩) ومسلم برقم (٦١٦) .

وهو في البخاري أيضا من حديث ابن عمر وأبي سعيد ولفظ حديث أبي هريرة وابن عمر عنده : " إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم "

وقد سأل أبو حاتم الرازي يحيى بن معين عن حديث المغيرة هذا ، وعن حديث عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة " بمثله " من طريق " إسحاق الأزرق فقال : " ليس له أصل ، نظرت في كتاب إسحاق فليس فيه هذا " .

قال ابن أبي حاتم : قلت لأبي فما قولك في حديث عمارة بن القعقاع ... الذي أنكره يحيى ؟ قال : هو عندي صحيح ، وحدثنا به أحمد بن حنبل بالحديثين جميعا ، عن إسحاق الأزرق .

قلت لأبي : فما بال يحيى نظر في كتب إسحاق فلم يجده قال : كيف ، نظر في كتبه

(١) لعل المعنى: أتى بالباطل

(٢) الكامل في الضعفاء ٤/٢٠٠ و٦/٢٧٦ .

(٣) التقريب (٢٨٠٢)

كله ؟ إنما نظر في بعض ، وربما كان في موضع آخر"^(١) .

وقال البيهقي : " قال أبو عيسى الترمذي - فما بلغني عنه - : سألت محمدا - يعني البخاري - عن هذا الحديث فعده محفوظا ، وقال رواه غير شريك ، عن بيان عن قيس ، عن المغيرة ، ... "

قال البيهقي : رواه أبو عيسى عن عمر بن إسماعيل بن مجالد عن أبيه ، عن بيان ، كما قال البخاري"^(٢) - هـ - ولم أجد هذا الحديث عند الترمذي . وانظر تحفة الأشراف ٤٩٠/٨ ، فلم يعزه للترمذي .

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١٣٦-١٣٧

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١/٤٣٩

(٣٣)

قال عبد الله : " سألت أبي عن حديث إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : " ما رأيت أحدا قط أشد تعجیلا لصلاة الظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم "

فقال : الحديث ، حديث حكيم بن جبير ، ليس هذا من حديث منصور .

وحدثناه الأزرق ، عن سفيان ، عن حكيم ، عن سعيد بن جبير ، عن عائشة ، خطأ لنا فيه .

وقال مرة الأزرق : عن سفيان ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

وأنكر أبي أن يكون هذا من حديث منصور^(١) .

وقال عبد الله أيضا : " سئل أبي عن حديث الفريابي ، عن الثوري ، عن حكيم بن جبير ، عن ابن جبير ، عن عائشة .

فقال : " قال وكيع : عن سفيان ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

وقال مرة الأزرق : عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

وقال مرة : عن سعيد بن جبير عن عائشة ، يعني : " ما رأيت أحدا قط كان أشد تعجیلا لصلاة الظهر من رسول الله صلى الله عليه وسلم "^(٢) .

متن الحديث

عن عائشة رضي الله عنها قالت : " ما رأيت أحدا كان أشد تعجیلا للظهر ، من رسول

(١) ٣/٣٠٣ (٥٣٤٩)

(٢) ٣/٥٨ (٤١٥٩)

الله صلى الله عليه وسلم"

و في رواية : " ولا من أبي بكر ، ولا من عمر "

و في أخرى : " ما استثنت أباهما ولا عمر " .

التخريج والدراسة

هذا الحديث يرويه سفيان الثوري ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم (وهو ابن يزيد النخعي) عن الأسود (وهو ابن يزيد النخعي) عن عائشة .

ورواه عن سفيان هكذا جماعة .

أخرجه الترمذي ١ / ٢٩٢ (١٥٥) وقال : حسن ، وأحمد ٦ / ١٣٥ ، وابن الجوزي في التحقيق ١ / ٢٩١ (٣٣٨)

ثلاثتهم من طريق وكيع ،

ورواه عبد الرزاق في المصنف ١ / ٤٣٥ (٢٠٥٤) عن الثوري .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ١٨٥ ، من طريق أبي حذيفة ،

وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢ / ٢١٧ من طريق يحيى بن سعيد (هو القطان)

وأخرجه البيهقي ١ / ٤٣٦ من طريق الحسين بن حفص .

ورواه ابن المنذر في الأوسط ٢ / ٣٥٨ (١٠٠٧) قال حدثني علي بن الحسن قال : ثنا عبدالله .

كلهم عن سفيان الثوري ، عن حكيم بن جبير عن إبراهيم به .

وروي عن إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن الثوري على ثلاثة أوجه :

أحدها : رواه عنه أحمد بن حنبل كما رواه الجماعة ، عن الثوري ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم به ،

أخرجه أحمد ٦ / ٢١٥-٢١٦ ،

قال البيهقي: "وقد رواه (يعني إسحاق الأزرق) على الصواب "أ-هـ. يعني هذا الوجه كما رواه الجماعة) .

وروي عن إسحاق الأزرق ، عن الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

أخرجه البيهقي ٤٣٧/١ .

وهذا الوجه معلول ، قال أحمد - كما تقدم عنه : "الحديث حديث حكيم بن جبير ، ليس هذا من حديث منصور"

وقال الدارقطني في العلل ، وقد سئل عن حديث الأسود ، عن عائشة هذا : "يرويه إبراهيم النخعي ، عن الأسود ،

فرواه الثوري واختلف عنه ،

حدث به أبو عبد الرحمن الأدمي (كذا وفي سنن البيهقي : الأذرمي) ^(١) عن إسحاق الأزرق ، عن الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، وهم في قوله عن منصور ،

وخالفه أحمد بن حنبل ، فرواه عن إسحاق الأزرق ، عن الثوري ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة...

وكذلك قال وكيع ، ويحي القطان ، ومؤمل : عن الثوري عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة... ^(٢) .

وكذلك قال البيهقي بعد أن روى الحديث من طريق الحسين بن حفص ، عن سفيان ، عن حكيم بن جبير... :

(١) وهو الصحيح بفتح الهمزة ، وسكون المعجمة وفتح الراء . أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد الجزري

، الأذرمي ، ثقة . التقريب (٣٦٠١) وانظر تهذيب الكمال ٢٠٣/١

(٢) العلل للدارقطني ١٢٩ق/ب وانظر سنن البيهقي ٤٣٧/١

هكذا رواه الجماعة عن سفيان الثوري ، ورواه إسحاق الأزرق عن سفيان ، عن منصور عن إبراهيم ، وهو وهم . والصواب : رواية الجماعة ، قاله ابن حنبل وغيره ، وقد رواه إسحاق مرة على الصواب" (١) .

إذا علم هذا من كلام أحمد و الدارقطني ، و البيهقي ومن النظر إلى رواية الأكثرين ظهر أن ما ذهب إليه العلامة المحقق أحمد شاكر رحمه الله خلاف الصواب ، حيث قال :

" وهو حديث صحيح ، وإنما حسنه الترمذي فقط لمكان حكيم بن جبير فيه ، وتوهم أنه انفرد به... ومع ذلك فإنه لم ينفرد به فقد قال البيهقي (ونقل قول البيهقي المذكور آنفا) ثم قال أحمد شاكر : يريد بذلك (يعني البيهقي) أن يعلل الرواية الأخرى التي رواها عن الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، وليس ذلك بعللة لأن إسحاق بن يوسف الأزرق ثقة مأمون فروايته الحديث على الوجهين : مرة عن سفيان ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم ومرة عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم : دليل على أن الحديث عنده عن سفيان عن الراويين وبذلك يرتفع توهم الخطأ من حكيم بن جبير ونوقن بصحة الحديث" (٢) . ١-هـ

كذا قال رحمه الله وفيه ما فيه ، فإن عامة الرواة - وفيهم يحيى بن سعيد القطان ، و وكيع ، وعبد الرزاق - إنما يروونه عن الثوري ، عن حكيم بن جبير ، ولم يقل عن الثوري ، عن منصور إلا الأزرق ، فأين أصحاب الثوري عن هذا ، لو كان عنده عن منصور ؟

وأما كون الأزرق ثقة ، فإن الثقة قد يهم ، كما في هذا الحديث فإنه تفرد ، وخالف سائر الرواة عن الثوري ، ولذا حكم عليه الأئمة بالوهم في هذا الوجه ، ثم إنه يحتمل أن يكون الوهم من الراوي عنه لامنه وعلى كلا الحالين فهو وهم كما حكم الأئمة عليه .

وإذا تقرر ذلك وأن الحديث إنما هو عن حكيم بن جبير ، وأن الرواية عن منصور خطأ ، فلا تتقوى رواية حكيم بن جبير بهذا الخطأ والله أعلم .

نعم قد روي الحديث عن منصور ، عن إبراهيم (من قوله) قال : " كان من قبلكم

(١) السنن الكبرى ٤٣٦/١ - ٤٣٧

(٢) حاشية جامع الترمذي ٢٩٣/١ .

أشد تعجيلا للظهر ، وأشد تأخيرا للعصر منكم " .

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٩٣ : من طريق أبي عامر ، عن سفيان ، عن منصور به .

والوجه الثالث : الذي رواه إسحاق الأزرق : عن سفيان ، عن حكيم بن جبير ، عن سعيد بن جبير ، عن عائشة .

رواه عنه أحمد بن حنبل كما في العلل رواية عبد الله ٣/٣٠٣ (٥٣٤٩) .

وقال الإمام أحمد : " أخطأ لنا فيه " .

وقد تابع إسحاق الأزرق على هذا الوجه : الفريابي ، فقد سئل عنه أحمد كما في العلل رواية عبد الله - كما تقدم - حيث قال : سئل أبي عن حديث الفريابي ، عن الثوري ، عن حكيم بن جبير ، عن ابن جبير ، عن عائشة ، فقال : قال وكيع : عن سفيان ، عن حكيم بن جبير ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

وجواب أحمد هذا ، إشارة إلى أنه يعل رواية الفريابي برواية وكيع .

وهذا الذي أشار إليه أحمد ، صرح بنحوه الدارقطني حيث قال عقب قوله المنقول عنه قبل قليل : " ورواه الفريابي عن الثوري ، عن حكيم بن جبير ، عن سعيد بن جبير ، عن عائشة ،

وقال مرة : عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

والقول : قول يحيى القطان ، ومن تابعه ^(١) يعني عن الثوري ، عن حكيم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

هكذا قال الدارقطني ، وأحمد ، وأما الإمام البخاري فإنه سئل عن الحديث من هذين الوجهين فقال " فيه اضطراب "

قال الترمذي في العلل للكبير : " سألت محمدا عن حديث حكيم بن جبير ، عن

(١) العلل للدارقطني ٥٩١/ب

إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت ... الحديث " ؟

فقال : يروى هذا أيضا عن حكيم ، عن سعيد بن جبير ، عن عائشة ، وهو حديث فيه اضطراب" (١) .

وعلى أي حال فحكيم بن جبير "ضعيف" (٢) وقد تفرد به على الصحيح كما تقدم - ومثله لا يحتمل التفرد بمثل هذا والله أعلم .

تنبیه

قال إسحاق بن راهوية في مسنده ٨٣٦/٣ (٩٤٦) : أخبرنا وكيع ، نا سفيان ، عن عائشة... فذكره .

هكذا في المطبوع من مسند إسحاق بن راهوية ويظهر أن في النسخة سقطا، والله أعلم .

(١) علل الترمذي الكبير ٢٠٤/١ (٤٧)

(٢) التقريب ١٤٧٦

(٣٤)

قال عبد الله سمعت أبي يقول : "كذا قال غندر ، وأظن شعبة أخطأ في اسمه في حديث شعبة ، عن محمد بن إسحاق ، عن عمر بن عاصم بن قتادة ، عن محمود ، عن رافع ، عن النبي صلى الله عليه وسلم :

أسفروا بصلاة الصبح"

قال أبي : وإنما هو عاصم بن عمر بن قتادة^(١) .

متن الحديث

عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "أسفروا بالفجر ، فإنه أعظم للأجر"

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج مرفوعاً .

ورواه عن عاصم غير واحد ، منهم محمد بن عجلان ،

أخرج حديثه أبو داود ٢٩٤/١ (٤٢٤) ، والنسائي ٢٧٢/١ (٥٤٨) وفي السنن الكبرى ٤٧٨/١ (١٥٣٠) وابن ماجه ٢٢١/١ (٦٧٢) وعبد الرزاق في المصنف ٥٦٨/١ (٢١٥٩) والحميدي في مسنده ١٩٩/١ (٤٠٩) ، وابن أبي شيبة ٢٨٣/١ (٣٢٤٢) والدارمي ٢٧/١ ، وأحمد ٤٦٥/٣ ، و٤٠/٤ و١٤٢ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٢٠/٤ (٢٠٩٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٧٨/١ ، وابن حبان (الإحسان ٣٥٥/٤ (١٤٨٩) و٣٥٨ (١٤٩١) والطبراني في الكبير ٢٤٩/٤ ، ٢٥٠ (٤٢٨٣) (٤٢٨٤) (٤٢٨٧) وابن عبد البر في التمهيد ٣٨٦/٢٣ ، والحازمي في الاعتبار ص ٧٥ .

كلهم من طرق ، عن محمد بن عجلان ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن

(١) ١٦٠/٢ (١٨٦٧)

ليبد ، عن رافع بن خديج .

وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٥٠/٤ (٤٢٨٥) من طريق محمد بن جارية ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن ليبد به ،

وأخرجه الطبراني أيضا ٢٥١/٤ (٤٢٩١) من طريق عبد الحميد بن جعفر ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن ليبد به .

وأخرجه أبو القاسم البغوي في " الجعديات " ٣٨٩/٢ (٢٩٨٤) من طريق يزيد بن عياض ، عن عاصم بن عمر بن قتادة به .

ورواه أيضا عن عاصم بن عمر بن قتادة : محمد بن إسحاق ، روي عنه من طرق .

أخرجه الترمذي ٢٨٩/١ (١٥٤) وقال : حسن صحيح ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٢٨٨/١ (٣٣٥) كلاهما من طريق عبدة ، هو ابن سليمان ،

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٧٩/١ ، و البيهقي ٤٥٧/١ ، كلاهما من طريق يزيد بن هارون ،

وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٥٠/٤ (٤٢٨٧) ، وأبو نعيم في الحلية ٩٤/٧ ، كلاهما من طريق النعمان بن عبد السلام ، عن سفيان ، وهو الثوري قال الدارقطني : " تفرد به : النعمان بن عبد السلام ، عن الثوري ، عن ابن إسحاق " (١) .

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط ٣٧٩/٢ (١٠٦٣) من طريق يعلى ، هو ابن عبيد الطنافسي ،

وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٥٠/٤ (٤٢٨٨) من طريق زائدة ،

وأخرجه برقم (٤٢٩٠) من طريق يزيد بن زريع ،

ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٢٩ (٩٥٩) ، و الدارمي ٢٧٧/١ وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ١٢٠/٤ (٢٠٩١) و الطبراني في الكبير ٢٥٠/٤ (٤٢٨٦) كلهم من

(١) أطراف الغرائب والأفراد ٦١/٣ (٢٠٥٣)

طريق شعبة .

سبعتهم عن ابن إسحاق ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج مرفوعا .

وقد قالوا جميعا (ابن عجلان فمن بعده) : عاصم بن عمر بن قتادة"

هكذا قال ابن إسحاق ، حكاه عنه جميع من رواه عنه بمن فيهم شعبة ، وهو هكذا في كتب التراجم بلا خلاف فيه .

وهذا الوجه - أعني ذكر الاسم على الصواب : (عاصم بن عمر) ثابت صحيح عن شعبة من غير وجه فقد رواه عنه أبو داود الطيالسي كما تقدم ورواه أيضا الدارمي عن حجاج بن منهال (وهو ثقة فاضل)^(١) عن شعبة .

وقد حكى الإمام أحمد عن " غندر " أنه رواه عن شعبة فقال : " عمر بن عاصم بن قتادة " وقال أحمد : " أظن شعبة أخطأ في اسمه "

وعلى هذه الرواية فمن الذي أخطأ فيها فقال : " عمر بن قتادة " أهو غندر ، أم شعبة ؟
يحتمل أن يكون الخطأ من غندر ، فإن شعبة قد ثبت عنه من غير وجه - كما تقدم - أنه قاله على الصواب .

ويحتمل أن يكون الخطأ من شعبة ، كما ظن الإمام أحمد ، فإن صح هذا ، فيكون شعبة قد حدث به على الوجهين ، أخطأ مرة فقال " عمر بن عاصم " وأصاب أخرى فقال " عاصم بن عمر " .

والذي حمل أحمد على أن يقول : " أظن شعبة أخطأ " هو ما عرف عن شعبة أنه - على جلاله قدره في الحديث - ربما أخطأ في أسماء الرجال .

قال أحمد بن حنبل : " كان شعبة يقلب أسامي الرجال " ^(٢) .

(١) التقريب (١١٤٦)

(٢) العلل رواية المروذي وغيره ص ٥٤ (٤٠)

وقال أبو داود : " شعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه " قال الآجري : يعني في الأسماء" (١)

وقال أبو زرعة : كان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال" (٢) .

وقال أبو حاتم : " شعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال" (٣)

وقال الدارقطني : كان شعبة يغلط في أسماء الرجال لاشتغاله بحفظ المتن" (٤) .

هذا هو الذي حمل الإمام أحمد على ما قال ، ومع ذلك فلم يجزم به بل قال " أظن " لما قد ثبت عن شعبة من روايته على الوجه الصحيح والله اعلم .

تمتات

الأولى : روي الحديث عن يعلى بن عبيد ، عن ابن إسحاق ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن رافع بن خديج ، لم يذكر محمود بن لبيد - شيخ عاصم في الحديث - .

أخرجه هكذا عبد بن حميد في المنتخب ١/٣٨٧ (٤٢١) فقال : حدثنا يعلى بن عبيد فذكره .

وقد روي الحديث من طريق يعلى بن عبيد نفسه ، عن ابن إسحاق ، عن عاصم بن عمر ، عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج ، فذكره كما ذكره غيره .

أخرجه هكذا ابن المنذر في الأوسط ٢/٣٧٩ (١٠٦٣) ، فهل ما في المنتخب" من قبيل السقط في النسخ ؟ هذا محتمل والله أعلم .

الثانية :

وقد روي الحديث عن زيد بن أسلم على ثلاثة أوجه :

(١) سؤلات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (١١٩٠)

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٢٧ .

(٣) المرجع السابق

(٤) العلل للدارقطني ١١/٣١٤ .

الأول : عن زيد بن أسلم ، عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج مرفوعا ،

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١١٩/٤ (٢٠٩٠) ، والطبراني في الكبير ٢٥١/٤ (٤٢٩٢) و (٤٢٩٣) من طريق داود البصري ، عن زيد بن أسلم به . وفي المطبوع من المعجم الكبير : "النصري" وفي موضع : "عن أبي داود عن زيد بن أسلم" ويظهر أن الصواب : داود البصري" كما نبه عليه محققه ، وكما هو في الآحاد والمثاني .

الوجه الثاني : عن زيد بن أسلم ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن لبيد ، عن رجال من قومه من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ... الحديث

أخرجه النسائي ٢٧٢/١ (٥٤٩) ، وفي الكبرى ٤٧٩/١ (١٥٣١) وأحمد في المسند ١٤٣/٤ وفي روايته : " عن محمود بن لبيد ، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخرجه أيضا الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٧٩/١ ، وفي روايته : " عن رجال من قومه من الأنصار ، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ."

و أخرجه الطبراني في الكبير ٢٥١ /٤ (٤٢٩٤) وفي روايته : " عن رجل من الأنصار" ورواية أحمد ، و الطحاوي مبينة أنه صحابي ، وهو رافع بن خديج الأنصاري كما سمي في عامة الروايات .

الوجه الثالث : عن زيد بن أسلم ، عن محمود بن لبيد الأنصاري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يذكر رافع بن خديج .

أخرجه أحمد ٤٢٩/٥ ، وهو مرسل صحابي ، فإن محمود بن لبيد " صحابي صغير ، وجل روايته عن الصحابة" (١) .

علة أخرى :

تقدم في تخريج الحديث أنه رواه عن عاصم بن عمر : محمد بن عجلان ، وابن إسحاق ،

(١) التقريب (٦٥٦٠)

وعبد الحميد بن جعفر ، ومحمد بن جارية ، ويزيد بن عياض ، فقالوا جميعا :

"عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج ،

وخالفهم : فليح بن سليمان ، فرواه عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن أبيه عن جده ، أن
النبي صلى الله عليه وسلم فذكره .

أخرجه البزار (كشف الأستار / ١٩٥ (٣٨٤) و الطبراني في الكبير ١٩ / ١٢ (١٦) كلاهما
من طريق فليح بن سليمان به .

قال البزار : " لا نعلم أحدا تابع فليحا على هذه الرواية " (١) .

و فليح بن سليمان - الذي تفرد بهذه الرواية - لا يحتمل مثل هذا ، فقد ضعفه يحيى بن
معين ، وعلي بن المديني وغيرهما ، وأثنى عليه غيرهم ،

قال الدارقطني : " يختلفون فيه ، وليس به بأس ، وقال ابن عدي : يروي عن سائر
الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب ، وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى
عنه الكثير ، وهو عندي لا بأس به : وقال ابن حجر : " صدوق كثير الخطأ " (٢) ١-هـ .

وحديثه هذا من أخطائه وغرائبه . والله اعلم .

(١) كشف الأستار ١ / ٣٩٥ وانظر كتاب من روي عن أبيه عن جده ، لابن قطلوبغا ص ٣٠٢ (١٧١)

(٢) الضعفاء للعقيلي ٣ / ٤٦٦ والكمال لابن عدي ٦ / ٣٠ والتهديب ٨ / ٣٠٣ والتقريب (٥٤٧٨)

(٣٥)

قال عبد الله : " حدثت أبي بحديث المخاري ، عن معمر ، عن الزهري [عن] ^(١) سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري قال : " سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن التشبيه في الصلاة ؟ فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا ، أو يجد ريحا ، فأنكره أبي واستعظمه .

قال أبي : المخاري عن معمر ؟ قلت نعم ، وأنكره جدا .

والحديث حدثني به : أبو الشعثاء وأبو كريب ، قالا : حدثنا المخاري .

قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد : ولم نعلم أن المخاري سمع من معمر شيئا ، وبلغنا أن المخاري كان يدلس ^(٢) .

التخريج والدراسة

هذا الحديث روي عن أبي سعيد الخدري من وجهين ، من طريق عياض بن هلال ، وسعيد بن المسيب ، كلاهما عن أبي سعيد .

أما حديث عياض بن هلال فأخرجه عبد الرزاق ١٤٠/١ (٥٣٣) و ٣٠٤/٢ (٣٤٦٣) وأحمد ٣٧/٣ ، وابن حبان (الإحسان ٣٨٩/٦) (٢٦٦٦) والحاكم ١/٢٢٨ (٤٦٧) وأبو بكر الخطيب في موضع أوهام الجمع والتفريق ٣٠٩/٢ ،

كلهم من طريق معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عياض بن هلال ، به . وفي رواية أحمد عن معمر : (هلال بن عياض) وهو مرجوح وسيأتي بيانه إن شاء الله "

وأخرجه أيضا أبو داود ١/٦٢٤ (١٠٢٩) من طريق هشام الدستوائي - وأبان (هو ابن يزيد العطار) كلاهما عن يحيى بن أبي كثير به .

وقال في روايته أيضا : (هلال بن عياض) .

وأخرجه أحمد ٣/٥١ و ٥٣ ، وأبو يعلى ٢/٨٠ (١٢٣٦) وابن حبان (الإحسان ٦/٣٨٨)

(١) في المطبوع : " عبد " وهو تصحيف واضح .

(٢) ٣/٣٦٣ (٥٥٩٧) والضعفاء للعقيلي ٢/٣٤٧ .

(٢٦٦٥) والحاكم ٢٢٨/١ (٤٦٥) والمزي في تهذيب الكمال ٥٣٨/٥ من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير به وهو عند جميعهم "عياض".

وأخرجه أحمد ٥٤/٣ وأبو يعلى ٤٧/٢ (١١٣٦) وابن خزيمة ١٩/١ (٢٩) والحاكم ١/٢٢٨ (٤٦٦)، من طريق علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير به.

وأخرجه الحاكم ١/٢٢٧٧ (٤٦٤١) ٤٧٠/١ (١٢١٠) من طريق حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن عياض به.

وقد اختلف الرواة في اسم عياض على النحو التالي :

قال معمر في رواية عبد الرزاق عنه في مصنفه : "عياض بن هلال" وهو كذلك عند ابن حبان ، والخطيب في البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" من طريق معمر .

وقال الحاكم في روايته من طريق عبد الرزاق عن معمر: "عياض" هكذا لم يذكر أباه (١) .

وقال أحمد في روايته عن عبد الرزاق عن معمر : " هلال بن عياض " .

قال أبو داود : قال معمر ، وعلي بن المبارك : عياض بن هلال... " (٢) .

كذا أطلق أبو داود عن معمر ، وتقدم آنفاً أن رواية أحمد على خلاف ذلك .

وأما على بن المبارك فإن روايته كما قال أبو داود : " عياض بن هلال هذا عند أحمد وابن خزيمة .

وأما في روايتي أبي يعلى ، والحاكم من طريق علي بن المبارك : " عياض " هكذا دون ذكر أبيه .

وقال حرب بن شداد : " عياض " .

وقال هشام الدستوائي : "عياض" كذا في رواية يزيد بن هارون ، ويحيى ، عن هشام، عند أحمد ، وهو كذلك في رواية يزيد بن زريع، عنه ، عند ابن حبان والحاكم .

(١) ولذلك فقد اشتبه عليه براو آخر كما سيأتي

(٢) سنن أبي داود ٦٢٤/١ .

وأما في رواية إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن عليّة - عنه عند أبي داود فقال : " هلال بن عياض "

قال أبو بكر الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق: " روى حرب بن شداد ، وعلي بن المبارك ، وهشام الدستوائي ، عن يحيى (يعني ابن أبي كثير) عن " عياض بن هلال " (١) .
كذا قال أبو بكر الخطيب ، وتقدم آنفاً أنه روي عن هشام خلاف ذلك أيضاً .

وقال أبان العطار في روايته ، وعكرمة بن عمار ، في حديث آخر عند أبي بكر الخطيب في " موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٠١/٢) : هلال بن عياض " .

وأخرج الخطيب في " الموضح " أيضاً ٣/٣٠٩ من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن " عياض بن أبي زهير ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا سها أحدكم فلا يدري أزد أم نقص فليسجد سجدتين وهو جالس " .

هذا ما وقفت عليه من اختلاف الرواة في اسم هذا الراوي ، وبعد الدراسة والنظر نخلص بما يلي :

أما من قال " عياض فهو " عياض بن هلال " كما جاء مصرحاً به في الروايات الأخرى .
وعلى هذا فأيهما أرجح : " عياض بن هلال "؟ أم هلال بن عياض "؟ ثم هل هو نفسه :
" عياض بن أبي زهير " المذكور في حديث السهو آنفاً أم لا .

فأما الأمر الأول فالأرجح فيه : " عياض بن هلال " كما جاء في بعض الروايات ويؤيده قول من قال : عياض " فحسب وقد رجحه الأئمة .

قال محمد بن يحيى الذهلي : الصواب : عياض بن هلال " (٢) .

وقال أبو حاتم : " عياض بن هلال أشبه " (٣) .

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ٣١٠/٢

(٢) تهذيب الكمال ٥٣٨/٥

(٣) الجرح والتعديل ٤٠٨/٦ .

وقال ابن خزيمة : " هذا هو الصحيح ، هذا الشيخ هو " عياض بن هلال... " (١) .

وقال ابن حبان : " عياض بن هلال الأنصاري... ومن زعم أنه هلال بن عياض فقدوهم " (٢) .

وقال أبو بكر الخطيب : " وهو أصح " يعني : عياض بن هلال " (٣) .

قال ابن حجر : " وكذا رجح تسميته عياض بن هلال " ... : البخاري ، ومسلم ، و الدارقطني " (٤) .

وقال ابن حجر أيضاً : " قال بعضهم هلال بن عياض " وهو مرجوح " (٥) .

هذا هو الراجح إذاً : عياض بن هلال " فمن الذي وهم في اسمه ؟

قال ابن خزيمة : " هذا هو الصحيح ، هذا الشيخ هو " عياض بن هلال "

وأحسب الوهم من عكرمة بن عمار حين قال : " هلال بن عياض " (٦) .

قال ابن حجر : " فيه نظر ، لأن الأوزاعي سماه أيضاً... عياض بن هلال مرة ، وهلال بن عياض مرة ، وكذا اختلف فيه بقية أصحاب يحيى بن أبي كثير... فالظاهر أن الاضطراب فيه من يحيى بن أبي كثير " (٧) .

ثم مسألة أخرى وهي هل هذا الراوي هو نفسه : عياض بن أبي زهير ؟

هذا ما ذهب إليه : أبو بكر الخطيب فقال في موضع أوهام الجمع والتفريق ٣٠٩/٢ : " عياض بن هلال... وهو عياض بن أبي زهير... "

(١) مختصر المختصر من المسند الصحيح المطبوع باسم صحيح ابن خزيمة ٣٩/١ .

(٢) الثقات ٢٦٥/٥

(٣) موضع أوهام الجمع والتفريق ٣١٠/٢

(٤) التهذيب ٢٠٢/٨ .

(٥) التقريب (٥٣١٦)

(٦) مختصر المختصر من المسند الصحيح ٣٩/١

(٧) التهذيب ٣٠٣/٨

ثم روى من طريق الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير فسماه كذلك .

وذهب بعض الأئمة إلى خلاف ذلك ، قال ابن حجر : " قد جعل الإمام علي بن المديني " عياض بن أبي زهير " غير " عياض بن هلال " ، فإنه قال : " عياض بن أبي زهير " ، الفهري ، مجهول ، لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم " قلت (القائل ابن حجر) : وهذا عندي الصواب ، لأن عياض بن هلال ، أو هلال بن عياض : " أنصاري ، وأما هذا فإنه فهري فأني يجتمعان ، وكأن سبب الاشتباه أن يحيى بن أبي كثير روي عنهما جميعا ، لكن امتاز ابن أبي زهير برواية زيد بن أسلم عنه أيضا" (١) .

إذا تقرر ذلك فإن عياضاً بن هلال - ومدار الحديث من هذا الوجه عليه - ممن تفرد بالرواية عنه : يحيى بن أبي كثير ، قاله الإمام مسلم (٢) وقال الذهبي عنه : " لا يعرف ، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير ، وقال ابن حجر : " مجهول ، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه" (٣)

وقد وهم الحاكم في هذا الحديث ، فإنه أخرجه من طريق حرب بن شداد ٢٢٧/١ . عن " عياض " هكذا دون ذكر أبيه ثم قال : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، فإن عياضاً هذا ، هو ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وقد احتجا جميعاً به ، ولم يخرج هذا الحديث لخلاف من أبان يزيد العطار فيه ، عن يحيى بن أبي كثير ، فإنه لم يحفظه فقال : " عن يحيى عن هلال بن عياض ، أو عياض بن هلال "

وهذا لا يعلله لإجماع يحيى بن أبي كثير على إقامة هذا الإسناد عنه . ومتابعة حرب بن شداد فيه ، كذلك رواه هشام الدستوائي ، وعلي بن المبارك ، ومعمربن راشد ، وغيرهم عن يحيى بن أبي كثير "

ثم أخرج الحديث من طريق هشام ، وعلي بن المبارك ومعمربن راشد وأختصر أحاديثهم وقال فيها : " عن عياض " فحسب ، ومن هنا دخل عليه الوهم - وتبعه الذهبي في ذلك - فقال "

(١) التهذيب ٢٠٣/٨ .

(٢) جز رفع اليدين ص ٩٣

(٣) الميزان ٣٠٧/٣ ، التقريب (٥٣١٦)

عياض هو : ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح "

وهذا وهم بلا شك وإنما هو " عياض بن هلال " كما تقدم مصرحا به في روايات عدة ، وما حكاها الحاكم عن رواية هشام ، وعلي بن المبارك ، ومعمّر ، فإن الإطلاق فيه غير مسلم وقد سبق بيان ما ذكره في رواياتهم وتحريره . والله أعلم .

هذا هو الوجه الأول في حديث أبي سعيد ، مداره على عياض بن هلال وهو مجهول كما تقدم ، وإن ذكره ابن حبان في الثقات^(١) .

والوجه الثاني عن أبي سعيد : من رواية ابن المسيب عنه .

أخرجه أحمد ٩٦/٣ والحارث بن أبي أسامة (بغية الباحث ص ٤٣ (٢٧٩)) وأبو يعلى ٨٣/٢ (١٢٤٤) وابن عدي في الكامل ١٩٩/٥ ،

كلهم من طريق حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد - هو ابن جدعان - عن ابن المسيب عن أبي سعيد مرفوعا .

وأخرجه أحمد ٩٦/٣ من طريق حماد بن زيد ، عن علي بن زيد ، عن أبي نضرة ، عن ابن المسيب به .

وعلي بن زيد بن جدعان ؛ ضعيف^(٢) .

وروي الحديث عن ابن المسيب من وجه آخر لكنه معلول .

أخرجه ابن ماجه ١٧١/١ (٥٥٩٧) و عبد الله بن أحمد في العلل ٣/٣٦٣-٣٦٤ "٥٥٩٧" وهو المذكور في أول المبحث) كلاهما من طريق الحاربي (عبد الرحمن بن محمد) عن معمّر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي سعيد مرفوعا .

وقد أنكر الإمام أحمد حديث الحاربي هذا ، واستعظمه

وقال ابنه عبد الله : " لم نعلم أن الحاربي سمع من معمّر شيئا ، وبلغنا أن الحاربي كان

(١) الثقات ٢٦٥/٥ .

(٢) التقريب (٤٧٦٨) .

والمحاربي ، هو عبد الرحمن بن محمد بن زياد ، قال ابن معين ، والبراز ، والنسائي ، و الدارقطني : " ثقة" وقال ابن سعد : " ثقة ، كثير الغلط" . وقال ابن معين : " ليس به بأس ، وقال : " له أحاديث منا كير عن المجهولين " . وقال أبو حاتم : " صدوق ، إذا حدث عن الثقات ، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرا ، وقال الساجي : صدوق يهم : وقال الذهبي " ثقة صاحب حديث" . قال ابن حجر : لا بأس به ، وكان يدلس ، قاله أحمد" كذا قال في التقريب وقال في التهذيب : " قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : بلغنا أنه كان يدلس " وذكره في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة وقال " وصفه العقيلي بالتدليس " أ-هـ

كذا قال ابن حجر في هذه المواضع ، ويظهر أن نسبة القول فيها وهم .

فأما في الموضع الأول والثاني فلعله تبع فيهما العقيلي ، إذ روى عن عبد الله بن أحمد هذا الخبر وقال فيه : " قال أبو عبد الله : لم نعلم أن المحاربي سمع من معمر شيئا ، وبلغنا أن المحاربي كان يدلس" أ-هـ . هكذا نسبه العقيلي إلى أبي عبد الله والأرجح - والله أعلم - هو ما في كتاب عبد الله : " قال أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن أحمد" . فذكره .

وهكذا حكاه العلائي في جامع التحصيل عن عبد الله بن أحمد .

وأما قوله في طبقات المدلسين " وصفه العقيلي بالتدليس" فلا أدري أين وجدته عن العقيلي فأما الذي في الضعفاء " فإن العقيلي ذكره رواية عن أحمد بن حنبل كما تقدم والله أعلم .

وحكى ابن حجر في التهذيب عن العجلي أنه قال : " كان يدلس" (٢) .

(١) كذا جاء مصرحا بنسبة هذا القول لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد كما تقدم في العلل وأما العقيلي فإنه روى هذا الخبر عن عبد الله بن أحمد كما تقدم . فقال في روايته : " قال أبو عبد الله " وتبعه على ذلك ابن حجر في التهذيب ، والتقريب وطبقات المدلسين فنسب هذا القول لأحمد والأرجح ما في كتاب عبد الله . والله أعلم .

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٥٧/٢ ، تاريخ الثقات للعجلي (٩٨١) الجرح والتعديل ٢٨٢/٥ السير ١٣٦/٩ ، الميزان ٥٨٥/٢ التهذيب ٢٦٥/٦ ، التقريب (٤٠٢٥) تعريف أهل التقديس (٨٠)

وخلصه ماتقدم أن الحاربي ، موثق في الأصل إلا أن له مناكير عن الجهولين ، ووصف أيضا بالتدليس .

وروايته هنا عن معمر أحد الثقات المشهورين ، وقد أنكر الإمام أحمد حديثه هذا جدا واستعظمه - كما تقدم - وسأل سؤال المنكر فقال : " الحاربي عن معمر ؟ "

وأشار ابنه عبد الله إلى تدليسه " وأنه لم يسمع من معمر شيئاً "

فمن المحتمل أن يكون الحاربي قد دلسه عن لم يحفظه .

ذلك أنه قد انفرد بهذا الوجه عن معمر عن الزهري كما هو الظاهر .

ثم إنه قد خالف من هو أوثق منه في معمر ، وهو عبد الرزاق فقد رواه عن معمر ، عن الزهري مرسلًا وبيان ذلك فيما يأتي .

علة أخرى

تقدم أن الحاربي رواه عن معمر ، عن الزهري ، به موصولاً .

والمحفوظ عن معمر ، عن الزهري مرسل .

فقد سئل الدار القطني في العلل عن حديث سعيد بن المسيب ، عن سعد^(١) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا وضوء إلا من ریح فقال :

" يرويه الحاربي ، عن معمر عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد ، ووهم فيه ، والمحفوظ عن الزهري ، " عن سعيد بن المسيب مرسلًا " وعن عباد بن تميم ، عن عمه (عبد الله بن زيد رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم " أ- هـ - كلام الدارقطني^(٢) .

وقال البوصيري عقب حديث الحاربي : " هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه معلل برواية

(١) هو أبو سعيد الخدري ، سعد بن مالك .

(٢) العلل للدارقطني ٤/٣٦٦ (٦٣٣)

الحفاظ من أصحاب الزهري ، عنه عن عبد الله بن زيد...^(١) .

فاجتمع في حديث الحاربي المخالفة ، والتدليس .

وعلى ماتقدم فالحديث محفوظ عن الزهري عن ابن المسيب مرسلا ، وأما من حديث أبي سعيد الخدري فغير محفوظ عنه . ومحموظ عنه أيضا موصولا ، من حديث عبد الله بن زيد ، رواه الزهري ، عن عباد بن تميم (كما قال الدارقطني) وأيضا عن ابن المسيب عن عبد الله بن زيد مرفوعا .

فأما المرسل فرواه عبد الرزاق ١٤٠/١ (٥٣٤) عن الزهري عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكره .

وأما حديث عبد الله بن زيد فأخرجه البخاري ٦٦/١ (١٣٧) ومسلم ٢٦٧/١ (٣٦١) وأبو داود ١٢٢/١ (١٧٦) والنسائي ٩٨/١ (١٦٠) وفي الكبرى ٩٧/١ (١٥٢) وابن ماجه ١٧١/١ (٥١٣) والحميدي ٢٠١/١ (٤١٣) وابن الجارود في المنتقى ص ١٢ (٣) والبيهقي ١٦١/١ و٣٦٤/٧ ، وابن عبد البر في التمهيد ٢٨/٥ .

كلهم من طرق مختلفة عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، وعباد بن تميم ، عن عمه ، قال مسلم : " قال أبو بكر وزهير بن حرب في روايتهما : هو عبد الله بن زيد " وأخرجه أحمد ٣٩/٤ من طريق محمد بن أبي حفصة ، قال : حدثنا ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وعباد بن تميم ، عن عمه .

ورواه بعضهم عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه ، لم يذكر ابن المسيب وكلا الوجهين صحيح .

أخرجه البخاري ٧٨/١ (١٧٧) وفي ٧٦/٢ (٢٠٥٦) والشافعي (المسند ص ١١) والحميدي ٢٠١/١ (٤١٤) وأحمد ٤٠/٤ ، وابن خزيمة ١٧/١ (٢٥) و١٠٨/٢ (١٠١٨) ، والبيهقي ١١٤/١ ، و٢٥٤/٢ .

(١) مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه ٧٤/١ .

كلهم من طرق ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه - وهو عبد
الله بن زيد - الحديث .

صفة الصلاة

(٣٦)

قال عبد الله : سألت أبي عن حديث هشيم ، عن حصين ، عن عمرو بن مرة ، عن علقمة بن وائل ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرفع .

قال : رواه شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي البختري ، عن عبد الرحمن اليحصبي ، عن وائل ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

خالف حصين شعبة ، فقال : شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين ، القول قول شعبة ، من أين يقع شعبة على أبي البختري ، عن عبد الرحمن اليحصبي ، عن وائل ؟ (١) .

متن الحديث

"عن وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبير... ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ، ثم رفعها ، ثم كبر فركع ، فلما قال "سمع الله لمن حمده ، رفع يديه ، فلما سجد ، سجد بين كفيه" .

هذا لفظ مسلم ، ورواه بعضهم بغير هذا السياق .

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه عمرو بن مرة هو المرادي الكوفي ، واختلف عليه ،

فرواه شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي البختري (سعيد بن فيروز) عن عبد الرحمن اليحصبي ، عن وائل بن حجر مرفوعا .

ورواه حصين بن عبد الرحمن السلمي فقال : عن عمرو بن مرة ، عن علقمة بن وائل ، عن أبيه مرفوعا .

أما حديث شعبة ، فرواه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٣٧ (١٠٢١) وأخرجه أحمد ٣١٦/٤ ، و الدارمي ٢٨٥/١-٢٨٦ ، و الطبراني في الكبير ٤١/٢٢-٤٢ (١٠٣) و (١٠٤)

(١) (١٠٨٥)٤٦٣/١

و البيهقي ٢٦/٢ .

كلهم من طرق عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي البختري ، عن عبد الرحمن اليحصبي ، عن وائل بن حجر .

وأما حديث حصي ، ن فأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص ٦٤ (٢٣) ، و الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٤/١ و الطبراني في الكبير ١٢/٢٢ (٨) و (٩) و (١٠) و الدارقطني ٢٩١/١ و البيهقي ٨١/٢ ،

كلهم من طرق عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن مرة عن علقمة بن وائل عن أبيه .

وظاهر من قول الإمام أحمد " شعبة أثبت في عمرو بن مرة بن حصين "

ومن قوله : القول قول شعبة " أنه يرجح رواية شعبة على رواية حصين .

وعلى هذا فيصير حاصل كلام أحمد أن الحديث عند عمرو بن مرة إنما هو عن أبي البختري ، عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل كما رواه شعبة .

ولكن ما معنى قول أحمد " من أين يقع شعبة على أبي البختري ، عن عبد الرحمن اليحصبي ، عن وائل به " ؟ ذلك ما لم يظهر لي على سبيل الجزم .

و على أي حال فقد انفرد شعبة عن عمرو بن مرة بهذا الوجه ، لم أجد لغيره ،

وأما على الوجه الآخر الذي رواه حصين ، فقد رواه سوى عمرو بن مرة ، غير واحد ، عن علقمة بن وائل .

منهم : عبد الجبار بن وائل أخرج حديثه مسلم ١ / ٣٠١ (٤٠١) وأبو عوانة في مسنده ٤٢٨/١ (١٥٩٦) وأحمد ٣١٧/٤ و البيهقي ٧١/٢ .

كلهم من طريق همام ، عن محمد بن جحادة ، عن عبد الجبار بن وائل ، عن علقمة بن وائل ، ومولى لهم ، عن وائل بن حجر .

وروي أيضا عن عبد الجبار ، عن علقمة بن وائل ، عن أبيه دون ذكر المولى .

أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢ / ٢٨ (٦١) من طريق عبد الجبار به .

وأخرجه أيضا أبو داود ٤٦٤ / ١ ، وابن حبان (الإحسان ١٧٣ / ٥ (١٨٦٢) .

كلاهما من طريق عبد الوارث بن سعيد ، عن محمد بن جحادة ، عن عبد الجبار بن وائل ، به إلا أنه قال : " عن وائل بن علقمة " فقلب اسمه .

قال ابن حبان : " محمد بن جحادة من الثقات المتقين ، وأهل الفضل في الدين ، إلا أنه وهم في اسم هذا الرجل ، إذ الجواد يعثر ، فقال " وائل بن علقمة " وإنما هو " علقمة بن وائل "

كذا قال ابن حبان ويحتمل - والله أعلم - أن الخطأ فيه من عبد الوارث ، فإن هماما قد رواه عن محمد بن جحادة على الصواب ، عند مسلم وغيره ، كما تقدم تخريجه والله أعلم .

وقد روي أيضا عن عبد الجبار بن وائل ، عن أهل بيته ، عن أبيه .

أخرجه أبو داود ٤٦٥ / ١ (٧٢٥) وأحمد ٣١٦ / ٤ ، والطبراني في الكبير ٢٢ / ٣٢ - ٣٣ (٧٦) و (٧٧) ، و البيهقي ٢ / ٢٦ ، كلهم من طريق المسعودي ، عن عبد الجبار بن وائل به .

وروي أيضا عن عبد الجبار ، عن أبيه بلا واسطة .

أخرجه أبو داود ٤٥٦ / ١ (٧٢٤) ، وأحمد ٣١٧ / ٤ ، والطبراني في الكبير ٢٢ / ٢٣ - ٣٢ من (٤٢) إلى (٤٨) و (٦٠) و (٦٣) و (٧٢) و (٧٤) كلهم من طرق عن عبد الجبار بن وائل ، عن أبيه .

وروايته الأولى بواسطة علقمة بن وائل أقوى فإنه قال فيها :

" كنت غلاما لأعقل صلاة أبي فحدثني وائل بن علقمة عن وائل بن حجر

" ثم إني بحمد الله وجدت النسائي قد قال : " عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه والحديث في نفسه صحيح " (١) وقد أخرجه من طريقه في ٣٠٧ / ١ (٩٥٣) وفي ٣٠٨ (٩٥٦)

(١) السنن الكبرى ٣٠٨ / ١

وفي ٣٢٣ (١٠٠٤) .

ورُوي الحديث من غير طريق عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل .

أخرجه الطبراني في الكبير ١٩/٢٢ (٢٧) من طريق أبي نعيم ، ثنا قيس بن سليم العنبري ، حدثني علقمة بن وائل بن حجر ، عن أبيه فذكره .

و روي الحديث من طريق عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر ،

أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص ٧٤ و ٨٢ و ١٤٦ (٢٧) و (٣١) و (٧٢) وأبو داود ١/٤٦٥-٤٦٦ (٧٢٦) و (٧٢٧) و (٧٢٨) و النسائي ٣/٣٤ (١٢٦٣) وأبو داود الطيالسي ص ١٣٧ (١٠٢٠) وابن أبي شيبة ١/٢١٢ (٢٤٢٦) ، وأحمد ٤/٣١٦ من غير وجه و ٣١٩ ، و الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٩٦ ، و ٢٢٣ و الطبراني في الكبير ٢٢/٣٣-٤٠ من (٧٩) إلى (٩٠) و (٩٦) و (٩٨) و الدارقطني ١/٢٩٠ و ٢٩٢ ، و البيهقي ٢/٧٢ كلهم من طرق عن عاصم بن كليب ، عن أبيه به .

وخالفهم شريك مرة فقال عن عاصم بن كليب ، عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه ،

رواه أحمد ٤/٣١٦ ، عن شريك ، عن عاصم بن كليب ، عن علقمة بن وائل بن حجر ، عن أبيه كذا قال والمعروف من حديث عاصم بن كليب أنه عن أبيه لاعتن علقمة . فالله أعلم .

وروي الحديث من طريق عبد الجبار بن وائل ، عن أمه ، عن وائل بن حجر ذكره الدارقطني في "الغرائب والأفراد" وقال "تفرد به أبو شيبة ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الجبار ، عن أمه ، عن وائل" (١)

(١) أطراف الغرائب والأفراد ٤/٣٣٨ (٤٤١٨)

(٣٧)

قال عبد الله : سمعت أبي يقول : " لم يسمع هشيم من الزهري حديث سالم ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يرفع يديه إذا كبر " . (١)

متن الحديث

عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع . وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ، وقال : " سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد " وكان لا يفعل ذلك في السجود "

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ،

ورواه عن الزهري : مالك ، ويونس بن يزيد الأيلي ، وشعيب بن أبي حمزة ، وسفيان بن عيينة ، وابن جريج ، وعبيد الله بن عمر ، وابن أخي ابن شهاب (محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري) والزبيدي (محمد بن الوليد) ومعمر ، وعقيل ، والحميدي ، وهشيم وغيرهم .

أما حديث مالك فرواه في الموطأ ٧٥/١ ، وأخرجه البخاري ٢٤١/١ (٧٣٥) وفي جزء رفع اليدين ص ٤٨ (١٢) ، وأبو داود ٤٧٥/١ (٧٤٢) والنسائي ١٢٢/٢ (٨٧٨) و ١٩٤/٢ (١٠٥٧) و ١٩٥/٢ (١٠٥٩) وفي الكـبرى ٢٢١/١ (٦٤٤) و ٣٠٧/١ (٩٢٥) و الدارمي ٢٨٥/١ ، وأحمد ١٨/٢ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٣/١ وابن حبان (الإحسان ١٧٢/٥) (١٨٦١) و البيهقي ٦٨/٢ و ٩٣/٢ - ٩٤ ، .

كلهم من طريق مالك عن الزهري به .

وأما حديث يونس بن يزيد الأيلي ، فأخرجه البخاري ٢٤١/١ (٧٣٦) وفي جزء رفع اليدين ص ١٢٥ (٤٧) و ص ١٨٠ (١٠٤) و مسلم ٢٩٢/١ (٣٩٠) والنسائي ١٢١/٢ (٨٧٧)

(١) ٢٦٥/٢ (٢٢٠٣) وحلية الأولياء ٩/٢٢٣

وفي الكبرى ٣٠٦/١ (٩٥١) و الدارقطني ٢٨٨/١ ، و البيهقي ٦٢/٢

كلهم من طريق يونس بن يزيد الأيلي به .

وأما حديث شعيب بن أبي حمزة ، فأخرجه البخاري ٢٤١/١ (٧٣٨) وفي جزء رفع اليدين ص ١١١ (٤٢) والنسائي ١٢١/٢ (٨٧٦) وفي الكبرى ٣٠٦/١ (٩٥) و البيهقي ٢٦/٢ وفي ٧٠/٢ لكن جاء فيه : " عن أبي اليمان ، قال أخبرني أبو بشر شعيب بن دينار عن أبي حمزة عن محمد بن مسلم الزهري " ثم قال البيهقي : " رواه البخاري في الصحيح عن أبي اليمان " والذي في صحيح البخاري . إنما هو : عن أبي اليمان قال : أخبرنا شعيب عن الزهري فلعل في نسخة السنن الكبرى شيئاً من التصحيف والله أعلم .

وأما حديث ابن عيينة ، فأخرجه مسلم ٢٩٢/١ (٣٩٠) ، وأبو داود ٤٦١/١ (٧٢١) ، و الترمذي ٣٥٠/٢ (٢٥٥) و (٢٥٦) والنسائي ١٨٢/٢ (١٠٢٥) وفي الكبرى ٣٥٠/١ " (١٠٩٨) وابن ماجه ٢٧٩/١ (٨٥٨) ، وأحمد ٨/٢ ، و الطبراني في الصغير ٢٨٠/٢ ، (١١٨٦) وابن حبان (الإحسان ٧٧/٥ (١٨٦٤) و البيهقي ٢٣/٢ ، و ٦٩ ،

كلهم من طريق سفيان بن عيينة ، عن الزهري به .

وأما حديث ابن جريج ، فأخرجه مسلم ٢٩٢/١ (٣٩٠) وابن خزيمة ٢٣٢/١ (٤٥٦) ، و الدارقطني ٢٨٧/١ ، و البيهقي ٢٦/٢

كلهم من طريق ابن جريج ، عن الزهري به .

وأما حديث ابن أخي ابن شهاب الزهري ، فأخرجه أحمد ١٣٣/٢ - ١٣٤ ، وابن الجارود في المنتقى ص ٦٩ (١٧٨) و الدارقطني ٢٨٩/١ ،

ثلاثتهم من طريق ابن أخي الزهري ، محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري ، عن عمه به

وأما حديث عبيد الله بن عمر ، فأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص ١٥٢ (٧٧) وابن حبان (الإحسان ١٨٥/٥ (١٨٦٨) .

كلاهما من طريق عبيد الله بن عمر ، عن الزهري به .

وأما حديث محمد بن الوليد الزبيدي ، فأخرجه أبو داود ٤٦٣/١ (٧٢٢) ،
والدارقطني ٢٨٨/١ ، و البيهقي ٢٨٣/٢ و ٢٩٢/٣ .

ثلاثتهم من طريق الزبيدي ، عن الزهري به .

وأما حديث معمر ، فأخرجه أحمد ١٤٧/٢ و الدارقطني ٢٨٩/١ كلاهما من طريق
معمر ، عن الزهري به .

وأما حديث عقيل بن خالد ، فأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص ١٥٤ (٧٩)
ومسلم ٢٩٢/١ (٣٩٠) و الدارقطني ٢٨٨/١ ، و البيهقي ٧٠/٢ .

كلهم من طريق عقيل ، عن الزهري به .

وأما حديث الحميدي، عبد الله بن الزبير ، فرواه عنه في المسند ٢٧٧/٢ (٦١٤) عن
الزهري به .

وأما حديث هشيم عن الزهري- وهو الذي أعله الإمام أحمد-

فأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص ١٥٣ (٧٨) وابن أبي شيبة ٢١٢/١ (٢٤٢٨) ،
وأبو نعيم في الحلية ٢٢٣/٩ ،

ثلاثتهم عن هشيم ، عن الزهري به معنعنا .

وفي حديث هشيم هذا علة بينها الإمام أحمد بقوله : " لم يسمعه هشيم من الزهري "
يعني أنه دلّسه عن الزهري وأن بينهما واسطة .

وهذه الوسطة قد بينها عبد الله ابن الإمام أحمد فقد روى أبو نعيم في الحلية ٢٢٣/٩ عنه
قال : " وحدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا هشيم ، عن سفيان ، عن حسين ، عن الزهري
نحوه " .

كذا في المطبوع من الحلية " سفيان عن حسين " ، ويغلب على الظن أنه تصحيف ،

وصوابه "سفيان بن حسين" وهو أبو الحسن الواسطي ، روى عن الزهري ، وعنه هشيم^(١) .
وقد ورد عن الإمام أحمد ما يقوي هذا الظن ، حيث روى أبو بكر الخطيب بسنده عن
أبي بكر الأثرم قال : سمعت أبا عبد الله ذكر سفيان بن حسين قال : " ... قد حدثنا عنه
هشيم بأشياء كان يقول : إن لم أكن سمعته من الزهري ، فحدثني به صاحبه : سفيان بن
حسين"^(٢)

وهشيم بن بشير معروف بالتدليس ، قال بن سعد : " يدلس كثيراً " وتقدم الكلام على
ذلك^(٣)

وقد روي الحديث عن هشيم ، عن الفضل بن عطية ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ،
عن أبيه لم يذكر الزهري .

أخرجه الطبراني في الكبير ٣٢٣/١٢ (١٣٢٤٣) من طريق هشيم به .

وقال البخاري في التاريخ الكبير: " محمد بن أبي جعفر ، عن سالم ، عن ابن عمر : "
رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه في الصلاة " قاله هشيم "^(٤)—هـ

وقد روى الحديث من أوجه أخر عن ابن عمر^(٥) .

(١) تهذيب الكمال ٢١٤/٣ .

(٢) تاريخ بغداد ١٥٠/٩ .

(٣) في الحديث (٢)

(٤) التاريخ الكبير ٥٨/١

(٥) انظرها-عن شئت- في جزء رفع اليدين للبخاري .

(٣٨)

قال عبد الله : سألت أبي عن حديث البراء بن عازب في الرفع ؟ فقال : حدثنا محمد ابن جعفر "غندر" قال : حدثنا شعبة ، عن يزيد بن أبي زياد قال : سمعت ابن أبي ليلي^(١) يقول : سمعت البراء يحدث قوما فيهم كعب بن عجرة ، قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فتح^(٢) الصلاة رفع يديه "

قال أبي : وكان سفيان بن عيينة يقول : سمعناه من يزيد هكذا ، قال سفيان : ثم قدمت الكوفة قدمة فإذا هو يقول : " ثم لم يعد " .

حدثني أبي ، عن محمد بن عبد الله بن نمير ، قال : نظرت في كتاب ابن أبي ليلي^(٣) فإذا هو يرويه عن يزيد بن أبي زياد .

قال أبي : وحدثناه وكيع ، سمعه من ابن أبي ليلي ، عن الحكم ، وعيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي .

وكان أبي يذكر حديث الحكم وعيسى يقول : " إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد ، كما رآه ابن نمير في كتاب ابن أبي ليلي .

قال أبي : ابن أبي ليلي كان سيئ الحفظ ، ولم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ^(٤) "

متن الحديث

" عن البراء رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه "

التخريج والدراسة

- (١) هو عبد الرحمن بن أبي ليلي .
- (٢) كذا في المطبوع وأصله المخطوط وعليها علامة (ص) .
- (٣) يعني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي
- (٤) (٧٠٨) ٣٦٨/١

وأما حديث خالد بن عبد الله الواسطي فأخرجه الدارقطني ٢٩٤/١ ، من طريقه عن يزيد به .

وأما حديث عبد الله بن إدريس ، فأخرجه أبو يعلى ٢٩١/٢ (١٦٨٨) من طريقه ، عن يزيد به .

وأما حديث شريك ، فأخرجه أبو داود ٤٧٨/١ (٧٤٩) ، وأبو يعلى ٢٩٠/٢ (١٦٨٦) ، والرويانى فى مسند الصحابة ١٤٢/١ (٣٤٤) .

ثلاثتهم من طريق شريك ، عن يزيد به .

وأما حديث إسماعيل بن زكريا فأخرجه الدارقطني ٢٩٣/١ و ٢٩٤ من طريقه عن يزيد به .

وأما حديث أسباط بن محمد ، فرواه عنه أحمد ٣٠٣/٤ و ٣٠٤ .

وأخرجه البيهقي ٢٥/٢ من طريقه ، عن يزيد بن أبي زياد به .

وأما حديث علي بن عاصم ، فأخرجه الدارقطني ٢٩٤/١ ، عن يزيد به .

وأما حديث حمزة الزيات ، فأخرجه الطبراني فى الأوسط ٨٤/٢ (١٣٢٥) وأبو بكر الخطيب فى تاريخ بغداد ٤٠/٥ من طريقه عن يزيد بن أبي زياد به .

وأما حديث صالح بن عمر الواسطي ، فأخرجه أبو يعلى ٢٩٣/٢ (١٦٩٦) من طريقه عن يزيد به .

وأما حديث الجراح ، والد وكيع ، فرواه أحمد فى العلل ، رواية عبد الله ٣٧٢/١ (٧١٥) عنه ، عن يزيد به .

وأما حديث إبراهيم بن طهمان فأخرجه أبو الشيخ فى طبقات المحدثين بأصبهان ١٧/٣ من طريقه عن يزيد به . (لكن جاء فى المطبوع : يزيد بن زياد) .

وقال أبو بكر الخطيب فى موضح أوهام الجمع والتفريق ٤٦٨/٢ : يزيد بن أبي زياد... وهو يزيد أبو عبد الله الذى روى عنه غيلان بن جامع... ثم رواه من طريق يزيد به ، لكن

وقع في مطبوعته سقط في الإسناد .

وأخرج الحديث أيضا : الروياني في مسند الصحابة ١/١٤١ (٣٤٣) من طريق ابن فضيل ، وهو محمد بن فضيل بن غزوان ، عن زيد ، به .

وأخرجه الروياني أيضا في مسند الصحابة ١/١٤٢ (٣٤٧) ، من طريق زياد بن عبد الله البكائي ، عن يزيد به ،

هؤلاء كلهم أجمعون - وفيهم من فيهم من الحفاظ الأثبات - روى الحديث ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، عن البراء .

ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، واضطرب فيه .

فرواه مرة عن يزيد بن أبي زياد ، عن بن أبي ليلي ، عن البراء ، كما رواه عامة الرواة المذكورون آنفا .

أخرجه هكذا الدارقطني ١/٢٩٤ ،

ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي مرة أخرى ، عن أخيه عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، عن الحكم (هو ابن عتيبة) عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن البراء .

أخرجه هكذا أبو داود ١/٤٧٩ (٤٥٢) .

وروي عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ثلاثة ، عن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، عن البراء ، لم يذكر الحكم .

أخرجه الروياني في مسند الصحابة ١/١٤٣ (٣٤٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٢٤ .

ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، عن الحكم وعيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن البراء ،

رواه أحمد في العلل ، رواية عبد الله ١/٣٦٩ (٧٠٨) وابن أبي شيبة ١/٢١٣ (٢٤٤٠) و الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٢٤ كلاهما عن وكيع ، وعلقه عنه البخاري في جزء

رفع اليدين ص ٩٩ (٣٦) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن الحكم وعيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ،

وهذه الروايات (سوى الرواية الأولى التي وافق فيها الجماعة) غير محفوظة . لما يلي :

أولا : لأن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قد خالف بذلك عامة الرواة عن يزيد ، وفيهم السفينان وشعبة وغيرهم ، فإنهم قد رووا الحديث عن يزيد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء ، ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أخيه عيسى ، ومرة عن الحكم ، وثالثة عنهما ، عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ورابعة عن أخيه عيسى ، عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى .

ثانيا : أن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، برواية الحديث على هذه الأوجه ، قد خالف أيضا ما في كتابه ، فقد قال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه - كما سبق - عن محمد بن عبد الله بن نمير قال : " نظرت في كتاب ابن أبي ليلى ، فإذا هو يرويه عن يزيد بن أبي زياد "

قال عبد الله : وكان أبي يذكر حديث الحكم وعيسى ، يقول : " إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد ، كما رآه ابن نمير في كتاب ابن أبي ليلى "

ثم قال عبد الله : " قال أبي : " ابن أبي ليلى ، كان سئ الحفظ " .

وقال الإمام البخاري عقب تعليقه الحديث عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى ، والحكم بن عتيبة ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء : " إنما روى هذا ابن أبي ليلى من حفظه ، فأما من حدث ، عن ابن أبي ليلى من كتابه ، فإنما حدث عن ابن أبي ليلى ، عن يزيد... " (١) .

وقال الدارقطني في الغرائب والأفراد تفرد به : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أخيه عيسى والحكم ، عن عبد الرحمن الأكبر " (٢) .

وقال أبو داود بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن

(١) جزء رفع اليدين للبخاري ص ٩٩ .

(٢) أطراف الغرائب والأفراد ٢/٢٩٢ (١٣٩٢)

أخيه عيسى ، عن الحكم : " هذا الحديث ليس بصحيح " (١) .

وبهذين الأمرين عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي (مخالفه الحفاظ ، ومخالفة ما في كتابه) يحكم على روايته بالنكارة ، و لو كان حافظا لعد هذا من أوهامه ، فكيف وقد تكلم في حفظه ، قال أحمد - كما تقدم عنه آنفا - : كان سئ الحفظ " وقال ابن حجر : " صدوق سئ الحفظ جدا " (٢) .

وعلى ما سبق فالحديث - كما قال أحمد - إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد .

وقد روي الحديث على وجه يوهم أن فيه متابعة ليزيد بن أبي زياد ،

إذ أخرجه أبو يعلى ٢٩٣/٢ (١٦٩٦) من طريق صالح بن عمر (هو الواسطي) حدثنا يزيد بن أبي زياد (٣) ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي... الحديث وجاء عقبه : " فذكرت ذلك لعدي بن ثابت ، فقال قد سمعت البراء يذكر ذلك (هكذا دون تعيين القائل : فذكرت...) وهو يحتمل أن يكون من مقول : " يزيد بن أبي زياد " ويحتمل أن يكون من مقول " صالح بن عمر " راويه عن يزيد بن أبي زياد ، والأرجح أنه من مقول يزيد بن أبي زياد ، فقد أخرجه الدارقطني ٢٩٤/٢ من طريق خالد بن محمد (هو الواسطي) عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي... الحديث ثم جاء بعده : " قال : وحدثني أيضا عدي بن ثابت ، عن البراء... "

وظاهر من قوله : " وحدثني أيضا... عن البراء " أنه من مقول الراوي عمن رواه عن البراء (وهو يزيد بن أبي زياد) فإنه قال (وحدثني أيضا عدي بن ثابت عن البراء) .

وهذا الظاهر ، قد جاء منصوفاً عليه في رواية أخرى ، فقد أخرج أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان ٣ / ١٧ الحديث من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، وعدي بن ثابت عن البراء بن عازب... الحديث "

(١) سنن أبي داود ٤٧٩/١ .

(٢) التقريب (٦١٢١)

(٣) في المطبوع : " يزيد بن زياد " والمثبت هو الصواب .

فالحديث إذاً - كما قال أحمد - إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد ، وهو ضعيف ، كبير فتغير ، وصار يتلقن^(١) وسيأتي عنه المزيد إن شاء الله .

علة أخرى

هذا الحديث رواه من تقدم ذكرهم من الرواة عن يزيد بن أبي زياد بسنده عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه " زاد بعضهم عن يزيد : " ثم لا يعود" .

رواه عن يزيد دون هذه الزيادة : سفيان الثوري ، وشعبة ، وخالد بن عبد الله الواسطي ، وأسباط بن محمد ، وعلي بن عاصم ، وحزمة الزيات ، وصالح بن عمر الواسطي ، والجراح (والد وكيع) ، وإبراهيم بن طهمان ، وغيلان بن جامع ، ومحمد بن فضيل بن غزوان ، وزياد البكائي .^(٢)

وكذلك رواه هشيم بن بشير عن يزيد دون هذه الزيادة - على الصحيح - فقد رواه عن هشيم : أحمد بن حنبل في المسند ٨٨٢/٢ ، وابن أبي شيبة ٢١١/١ ، وزكريا بن يحيى الواسطي (وهو ثقة)^(٣) عند أبي يعلى ٢٨٠/٢ (١٦٥٤)

هؤلاء الثلاثة الحفاظ رووه عن هشيم ، عن يزيد بن أبي زياد ، دون قوله " ثم لم يعد" .

و رواه إسحاق بن أبي إسرائيل ، عن هشيم فقال في حديثه : " ثم لم يعد"

وهذا اللفظ غير محفوظ من حديث هشيم ، وقد دخل على إسحاق من حديث غير هشيم . فقد رواه إسحاق عند أبي يعلى عن شريك ٢٩٠/١ (١٦٨٦) وعن ابن إدريس ١/٢٩١ (١٦٨٨) وفي حديثهما هذه الزيادة ، فأدخلها من حديثهما في حديث هشيم والله أعلم .

وقد ذكر أبو داود ، وعثمان بن سعيد الدارمي هشيمًا فيمن روى الحديث دون هذه

(١) التقريب (٧٧٨٦)

(٢) تقدم تخريج أحاديثهم جميعاً .

(٣) لسان الميزان ٤٨٤/٢ .

قال أبو داود : روى هذا الحديث : هشيم ، وخالد ، وابن إدريس عن يزيد لم يذكروا " ثم لا يعود" (١) .

ورواه عن يزيد بالزيادة _ بلفظها أو بمعناها : عبد الله بن إدريس ، وشريك ، وإسماعيل بن زكريا ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي .

وهذا الاختلاف إنما هو من يزيد نفسه ، بينه سفيان بن عيينة ،

قال الحميدي في المسند ٣١٦/٢ (٧٢٤) ثنا سفيان ، قال : ثنا يزيد بن أبي زياد بمكة... فذكر الحديث دون الزيادة ، ثم قال الحميدي : " قال سفيان : وقدم الكوفة فسمعتة يحدث به فزاد فيه : " ثم لا يعود" فظننت أنهم لقنوه ، وكان بمكة يومئذ أحفظ منه يوم رأيتة بالكوفة ، وقالوا لي : إنه قد تغير حفظه ، أو ساء حفظه " .

ورواه أحمد بن حنبل في العلل عن سفيان - كما تقدم في أول المبحث - فقال : " وكان سفيان بن عيينة يقول : " سمعناه من يزيد هكذا" (يعني دون الزيادة) ، قال سفيان " ثم قدمت الكوفة ، فإذا هو يقول : " ثم لم يعد" . -هـ-

وقال البخاري بعد أن روى الحديث من طريق سفيان : " قال سفيان : لما كبر الشيخ لقنوه : " ثم لم يعد" ، فقال : " ثم لم يعد" ، وكذلك روى الحفاظ ، من سمع يزيد بن أبي زياد قديما ، منهم الثوري ، وشعبة ، وزهير ، ليس فيه : " ثم لم يعد" انتهى كلام البخاري (٢) .

وروى البيهقي بسنده إلى عثمان بن سعيد الدارمي أنه قال :

" ومما يحقق قول سفيان بن عيينة أنهم لقنوه هذه الكلمة : أن سفيان الثوري ، وزهير بن معاوية ، وهشيم وغيرهم ، لم يجئوا بها ، إنما جاء بها من سمع منه بآخره" (٣) .

(١) سنن أبي داود ٤٧٨/١ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٧٦/٢ .

(٢) جزء رفع اليدين ص ٩٣

(٣) السنن الكبرى ٧٦/٢ .

وقال ابن حبان في المجروحين : "هذه الزيادة لقنها أهل الكوفة : يزيد بن أبي زياد في آخر عمره فتلقن ، كما قال سفيان بن عيينة"^(١) .

وكذلك قال الدارقطني فإنه أخرج الحديث ٩٢٤/١ من طريق خالد بن عبد الله ، دون الزيادة ثم قال الدارقطني : " وهذا هو الصواب ، وإنما لقن يزيد في آخر عمره : " ثم لم يعد" فتلقنه وكان قد اختلط "أ-هـ

وقال ابن عبد البر : " المحفوظ في حديث يزيد بن أبي زياد ، عن ابن أبي ليلى عن البراء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه في أول كل مرة " وقال بعضهم فيه : " مرة واحدة " وأما قول من قال فيه : " ثم لا يعود" فخطأ عند أهل الحديث"^(٢) .

وقد روي عن يزيد بن أبي زياد نفسه أنه لا يحفظ هذا اللفظ فقد روى الدارقطني الحديث ٢٩٤/١ ، من طريق علي بن عاصم ، عن محمد بن أبي ليلى ، عن يزيد بن أبي زياد به وقال فيه : " ثم لم يعد" .

ثم قال : قال علي :^(٣) فلما قدمت الكوفة قيل لي : ابن يزيد حي فأثبته فحدثني بهذا الحديث فقال : حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى... فذكر الحديث دون الزيادة قال علي : " فقلت له أخبرني ابن أبي ليلى أنك قلت : " ثم لم يعد" قال : " لا أحفظ هذا " فعاودته فقال : ما أحفظه"

وقال أحمد بن حنبل - كما تقدم - : حديث إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ؛ ليس بشيء" قال عبد الله : يعني حديث يزيد بن أبي زياد"

وقد روى البيهقي بسنده عن عثمان بن سعيد الدارمي : قال : سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال : " لا يصح عنه هذا الحديث"^(٤) . وقد قال أحمد عن يزيد-ومدار

(١) المجروحين ١٠٠/٣ .

(٢) التمهيد ٢٢٠/٩

(٣) هو ابن عاصم ، راويه عن ابن أبي ليلى.

(٤) السنن الكبرى ٧٦/٢

الحديث عليه- : " لم يكن بالحافظ " ، وقال ابن حبان : " كان صدوقا ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير ، فكان يتلقن مالتن ، فوق المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه... "

وقال ابن حجر : " ضعيف ، كبر فتغير وصار يتلقن " (١) .

وقد روى البيهقي بسنده عن عثمان بن سعيد الدارمي فذكر فصلا في تضعيف حديث يزيد بن أبي زياد ، ثم قال : " ولم يرو هذا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أحد أقوى من يزيد " (٢) .

(١) كتاب المجروحين لابن حبان ٣ / ١٠٠ ، والتقريب (٧٧٦٨) وانظر الملحق الثاني لكتاب الكواكب النيرات ص ٥٠٩ .

(٢) السنن الكبرى ٧٨ / ٢

(٣٩)

قال عبد الله : قلت لأبي : حديث عاصم بن كليب ، حديث عبد الله ؟

قال : حدثناه وكيع في الجماعة ، قال : حدثنا سفيان ، عن عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة ، قال : قال ابن مسعود : " ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة "

حدثني أبي قال : حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء ، فقال : " قال عبد الله : " أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع يديه في أول "

حدثني أبي قال : حدثنا أبو عبد الرحمن الضرير ، قال : كان وكيع ربما قال : يعني : " ثم لا يعود " .

قال أبي : كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه ، يعني : " ثم لا يعود " .

قال أبي : وقال الأشجعي : " فرفع يديه في أول شيء "

... قال أبي : " حديث عاصم بن كليب ، رواه ابن إدريس ، فلم يقل : " ثم لا يعود " .

حدثني أبي ، قال : حدثنا يحيى بن آدم ، قال : أملاه علي عبد الله ابن إدريس من كتابه ، عن عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، قال : حدثنا علقمة ، عن عبد الله قال : " علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فكبر ورفع يديه ، ثم ركع وأطبق يديه ، وجعلهما بين ركبتيه ، فبلغ سعداً ، فقال : صدق أخي ، قد كنا نفعل ذلك ، ثم أمرنا بهذا ، وأخذ ركبتيه " حدثني عاصم بن كليب هكذا .

قال : أبي هذا لفظ غير لفظ وكيع ، وكيع يشج (١) الحديث ، لأنه كان يحمل نفسه في

(١) أي: لا يأتي بالحديث على وجهه ، أو لا يبينه قال في اللسان ثبج الكتاب والكلام تشبيحا: لم يبينه ، وقيل لم يأت به على وجه لسان العرب ٢٢٠/٢ وانظر حاشية التاريخ الكبير للبخاري ١/٣٥٩ و٣/

حفظ الحديث " (١) .

التخريج والدراسة

هذا الحديث رواه عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

ورواه عن عاصم : الثوري ، وعبد الله بن إدريس ،

أما حديث الثوري فأخرجه أبو داود (٧٤٨)٤٧٧/١ و الترمذي (٢٥٧)٤٠/٢ ، والنسائي (١٠٥٨)١٩٥/٢ وفي الكبرى (٦٤٥)٢٢١/١ وابن أبي شيبة (٢٤٤١)٢١٣/١ وأحمد (٣٨٨)١ ، و٤٤١/١ وفي العلل رواية عبد الله وتقدم ذكره وأبو يعلى (٥٠١٨)٣٦/٥ و (٥٢٨١)١٣٨/٥ و الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٤/١ ، وابن عبد البر في التمهيد ٢١٥/٩ و البيهقي ٧٨/٢ وابن الجوزي في التحقيق (٤٢٣)٣٣٢/١

كلهم من طرق عن وكيع ، عن الثوري ، به وفي المطبوع من التمهيد : " وكيع ، عن عاصم بن كليب " فلعل فيه سقطا .

ورواه عن الثوري أيضا : عبد الله بن المبارك .

أخرجه النسائي (١٠٢٦)١٨٢/٢ .

وعلقه البخاري عن سفيان في جزء رفع اليدين ص (٣٢)٧٦ فقال : " ويروى عن سفيان ... " فذكره .

وأما حديث عبد الله بن إدريس ، فأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص (٣٣)٩١ ، وأبو داود (٧٤٧)٤٧٧/١ ، والنسائي (١٠٣١)١٨٤/٢ ، وابن أبي شيبة (٢٥٤١)٢٢٢/١ وأحمد (٤١٨)١ ، وفي العلل رواية عبد الله ، كما تقدم ، وفي المسائل ، رواية عبد الله ص ٧١ ، والبخاري (١٦٠٨)٤٦/٥ ، وابن الجارود في المنتقى ص (١٩٦)٧٧ وابن خزيمة (٥٩٥)٣٠١/١ ، والدارقطني (٣٣٩)١ ، و البيهقي ٧٨/٢ ،

(١) (١) ٣٦٩-٣٧١-(٧٠٩)-٧١١ و٧١٣ و(٧١٤)

كلهم من طريق عبد الله بن إدريس ، عن عاصم بن كليب به .

وقد اختلف الرواة في ألفاظ هذا الحديث على هذا النحو :

فقال عامة من رواه عن وكيع ، (وهم : أحمد في المسند ، وابن أبي شيبة في المصنف ، وعند أبي داود ، ومحمود بن غيلان عند النسائي ، وأبو خيثمة عند أبي يعلى ، وزهير عند أبي يعلى ، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي عند البيهقي)

فقالوا : " فلم يرفع يديه إلا مرة " وعند بعضهم : " إلا في أول مرة " .

وكذا رواه أحمد بن حنبل عن وكيع فقال : " حدثناه وكيع في الجماعة قال : حدثنا سفيان... فذكره ثم قال أحمد :

حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء فقال عبد الله : أصلي بكم صلاة رسول اله صلى الله عليه وسلم فرفع يديه في أول " (١) .

ورواه نعيم بن حماد عند الطحاوي عن وكيع فقال : " فرفع يديه في أول تكبيرة ، ثم لا يعود " فذكر فيه : " ثم لا يعود "

وقد نسبه غيره إلى وكيع ، فقد قال أحمد في العلل - وقد تقدم - : " حدثنا أبو عبد الرحمن الضرير (٢) قال : " كان وكيع ربما قال يعني : " ثم لا يعود "

وهذا اللفظ " لا يعود " قد رواه أيضا ابن المبارك ، عن الثوري

رواه النسائي عن سويد بن نصر - وهو ثقة - عن ابن المبارك . وتقدم تخريجه قريبا .

وأما الأشجعي (عبيد الله بن عبيد الرحمن) فرواه عن سفيان الثوري وقال : " فرفع يديه

(١) العلل رواية عبد الله ٣٦٩/١ ، والرواية عنده هكذا : " في أول " فحسب وهي كذلك ف المسند ١ / ٤٤١ .

(٢) وهو أحمد بن جعفر الوكيعي قال أبو نعيم : ما رأيت ضريرا أحفظ منه ، وقال أبو داود : كان يحفظ العلم على الوجه . وثقه الدارقطني ت ٢١٥ وليس له رواية في الكتب الستة لأنه مات قبل محل الرواية . قاله الذهب . ي تاريخ بغداد ٤ / ٥٨ السير ١٠ / ٥٧٤

في أول شيء "حكاه عنه الإمام أحمد كما تقدم ، والأشجعي من أثبت الناس في الثوري .

وأما عبد الله بن إدريس فقال : وقد أملاه من كتابه : " علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فقام فكبر ، ورفع يديه... " . اتفق عليه كل من رواه عن ابن إدريس ، سوى روايتي النسائي وابن خزيمة فليس فيهما ذكر الرفع أصلا . "

فأما رواية : " ثم لا يعود " وهي رواية نعيم بن حماد ، عن وكيع عن سفيان ، ورواية بن المبارك عن سفيان ، فقد انتقدها جمع من الأئمة ورجحوا رواية عبد الله بن إدريس : " فقام فكبر ورفع يديه "

قال الإمام أحمد : " كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه " يعني قوله " ثم لا يعود "

وقال الإمام أحمد أيضا بعد أن ساق رواية ابن إدريس - كما تقدم عنه - : " هذا لفظ غير لفظ وكيع ، وكيع يثبج الحديث ، لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث "

وتثبيجه هنا هو إدراج هذا اللفظ : " ثم لا يعود " من رأيه ، لا من روايته .

هذا هو معنى قول الإمام أحمد : " كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه "

وقال البخاري بعد روايته حديث ابن إدريس : " هذا المحفوظ عند أهل النظر ، من حديث عبد الله بن مسعود " (١) .

وقال البخاري أيضا : " قال أحمد بن حنبل ، عن يحيى بن آدم : نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس ، عن عاصم بن كليب ، ليس فيه : " ثم لم يعد " ثم قال البخاري :

فهذا أصح لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم ، لأن الرجل يحدث بشئ " ، ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب " (٢) .

كذا قال البخاري عن أحمد ، وقد رواه أحمد في العلل عن يحيى بن آدم ، قال : أملاه علي عبد الله بن إدريس من كتابه ، عن عاصم بن كليب... فذكره ثم قال أحمد ما نقل عنه آنفا .

(١) جزء رفع اليدين للبخاري ص ٩١

(٢) جزء رفع اليدين للبخاري ص ٨٧ و ٩٠

وقال أبو داود بعد أن روى حديث وكيع ، عن سفیان بلفظ : " فلم يرفع يديه إلا مرة : " قال أبو داود : " هذا حديث مختصر من حديث طويل ، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ " (١) .

والحديث الطويل الذي عناه أبو داود هو حديث عبد الله بن إدريس الذي ذكر فيه التطبيق وهو مذكور في أول المبحث .

وقد أنكره من قبل : عبد الله بن المبارك — وهو راويه عن سفیان — حيث روى عنه الترمذي بسنده ٣٨/١ ، و البيهقي ٧٩/٢ أنه قال : " قد ثبت حديث من يرفع يديه ، وذكر حديث الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، ولم يثبت حديث ابن مسعود : " أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه إلا في أول مرة " هذا لفظ الترمذي ، وفي لفظ البيهقي : " رفع يديه أول مرة ثم لم يرجع " وزاد عنه : " كأني أنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يرفع يديه في الصلاة لكثرة الأحاديث وجودة الأسانيد " — هـ —

وإسناد الترمذي إلى ابن المبارك حسن .

وقال ابن أبي حاتم في العلل : " سألت أبي عن حديث رواه الثوري ، عن عاصم بن كليب ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة ، عن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فكبر ، فرفع يديه ثم لم يعد ؟ قال أبي : هذا خطأ يقال وهم فيه الثوري .

و روى هذا الحديث عن عاصم جماعة ، فقالوا كلهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم افتتح فرفع يديه ، ثم ركع فطبق ، وجعلها بين ركبتيه ، ولم يقل أحد ما رواه الثوري " (٢) — هـ — .

وظاهر من كلام أبي حاتم أنه مع تخطئته رواية : " ثم لا يعود " يرجح رواية " فرفع يديه " وهي رواية ابن إدريس كما تقدم .

وقال ابن حبان في كتاب الصلاة فيما نقله عنه ابن حجر : هذا أحسن خبر روي لأهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة ، عند الركوع ، وعند الرفع منه ، وهو في الحقيقة

(١) سنن أبي داود ١ / ٤٧٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ١ / ٩٦ (٢٥٨)

أضعف شئ يعول عليه ، لأن له عللا تبطله"^(١) .

وقال الدارقطني في العلل : " إسناده صحيح ، وفيه لفظه ليست بمحفوظة ، ذكرها أبو حذيفة في حديثه عن الثوري ، وهي قوله " ثم لم يعد"

وكذلك قال الحماني ، عن وكيع ،

وأما أحمد بن حنبل ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وابن نمير ، فرووه عن وكيع ولم يقولوا فيه : " ثم لم يعد"

وكذلك رواه معاوية بن هشام أيضا ، عن الثوري ، مثل ما قال الجماعة ، عن وكيع ،

وليس قول من قال : " ثم لم يعد" محفوظا" انتهى كلام الدارقطني"^(٢) .

ويضاف إلى ما ذكره الدارقطني أنه قد رواه عن الثوري أيضا ابن المبارك ، عند النسائي ورواه أيضا عن وكيع : نعيم بن حماد ، كما تقدم .

وحكى أبو الحسن بن القطان ، عن عبد الحق الإشبيلي أنه قال عن الحديث : " لا يصح" ثم قال - أي عبد الحق - وقد ذكر علته ، وبينها أبو عبد الله المروزي ، في كتاب رفع الأيدي" ثم قال ابن القطان : " وأبو عبد الله المروزي الذي توهم أبو محمد عبد الحق أنه ضعف الحديث إنما اعتنى بتضعيف هذه اللفظة (يعني : " ثم لا يعود") وكذلك أحمد بن حنبل وغيره ، فأما الحديث دونها فصحيح " كما قال الدارقطني... ثم قال ابن القطان : " والحديث عندي - لعدالة روايته - أقرب إلى الصحة ، ومابه علة سوى ما ذكرت"^(٣) يعني لفظ " ثم لا يعود" .

وخلاصة ما تقدم من أقوال هؤلاء النقاد أن رواية " ثم لا يعود" خطأ ، لا تثبت .
وحكم الدارقطني بصحة الحديث دون هذه اللفظة ، وكذا قال ابن القطان : " أقرب إلى الصحة "

(١) التلخيص الحبير ٢٢٢/١

(٢) العلل الدارقطني ١٧١/٥ - ١٧٣ .

(٣) بيان الوهم والإيهام ٣/٣٦٥ - ٣٦٧ (١١٠)

وأن الراجح ، كما ذكره أحمد والبخاري ، وهو مفهوم كلام أبي داود : رواية عبد الله بن إدريس : " فكبر ، ورفع يديه "

وذلك لضبط ابن إدريس الرواية من كتابه وهذا أحد أوجه الترجيح .

قال الحازمي في سياق ذكر وجوه الترجيح : " الوجه الرابع والعشرون : أن يكون راوي أحد الحديثين - مع حفظه - صاحب كتاب يرجع إليه ، والراوي الآخر حافظ ، غير أنه لا يرجع إلى كتاب ، فحديث الأول أولى أن يكون محفوظا... " (١) .

وقال البزار : " هذا الحديث رواه عاصم بن كليب ، وعاصم في حديثه اضطراب ، ولاسيما في حديث الرفع ،

ذكره عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة ، عن عبد الله " أنه رفع يديه في أول تكبيرة "

و رواه عن أبيه عن وائل بن حجر ، أنه رفع يديه حين افتتح الصلاة ، وحين رفع رأسه من الركوع (٢) .

و روى عن محارب بن دثار ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك أيضا .

و روى عن أبيه ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه رآه يرفع في أول مرة (٣) .

(١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ١١

(٢) تقدم حديث وائل بن حجر برقم (٣٦)

(٣) مسند البزار ٥/٤٧-٤٨ .

(٤٠)

قال عبد الله : ذكرت لأبي حديث محمد بن جابر ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله في الرفع ، فقال : هذا ابن جابر ، أيش حديثه ؟ هذا حديث منكر ، أنكره جدا" (١) .

متن الحديث

عن عبد الله بن مسعود قال : " صليت مع رسول الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر ، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة" .

التخريج والدراسة

هذا الحديث يرويه : محمد بن جابر بن سيار ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم النخعي ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعا .

أخرجه أبو يعلى ٣٦/٥ (٥٠١٧) ، والعقيلي في الضعفاء ٤٢/٤ ، وابن حبان في المجروحين ٢٧٠/٢ ، وابن عدي في الكامل ١٥٢/٦ ، والدارقطني ٢٩٥/١ ، والبيهقي ٧٩/٢ - ٨٠ ، وأبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ٢٢٤/١١ ، وابن الجوزي في التحقيق (٣٣٣/١) (٤٢٤) .

كلهم من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل ، عن محمد بن جابر به .

وهذا الحديث فيه علل .

منها : أن راويه محمد بن جابر بن سيار اليمامي الحنفي - ومدار الحديث عليه - متكلم

فيه .

(١) (٣٧٣/١) (٧١٦) .

قال ابن معين : " لا يحدث عنه إلا من هو شر منه"^(١) ، وقال في رواية الدوري: ليس بشيء" وقال أيضا: عمي واختلط ، ليس بشيء" وقال في رواية الدقاق : " ليس بثقة" وزاد في موضع: " لا يكتب حديثه ليس بثقة"^(٢) وقال أحمد بن حنبل : " كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ، ثم تركه بعد" وقال أيضا : " يروي أحاديث منا كبر ، وهو معروف بالسماع ، يقولون : رأو في كتبه لحقا" وقال أيضا : " كان ربما ألحق في كتابه ، أو يلحق في كتابه"^(٣) وقال البخاري : " ليس بالقوي" ،^(٤) وقال أبو داود : " ليس بشيء ، وقال ابن المبارك : " مررت به وهو يحدث الناس ، فرأيت لا يحفظ حديثه . فجاءني إلى رحلي ومعه كتابه فنظرت فإذا هو صحيح ، فقلت : لا تحدث إلا من كتابك" وقال النسائي ، ويعقوب بن سفيان ، والعجلي " ضعيف" وقال الدارقطني : " هو و أخوه يتقاربان في الضعف ، قيل له يتركان ؟ قال لا ، بل يعتبر بهما ، وقال الذهلي : " لا بأس به"^(٥)

وقال عمرو بن علي : " صدوق كثير الوهم" ، وقال أبو حاتم : ذهب كتبه في آخر عمره ، وساء حفظه ، وكان يلحقن" وسئل أبو حاتم عنه ، وعن ابن لهيعة فقال : " محلها الصدق ، ومحمد بن جابر أحب إلي" وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة : " صدوق ، إلا أن في حديثه تخاليط ، وأما أصوله فهي صحاح" وقال أبو زرعة : " ساقط الحديث عند أهل العلم"^(٦) وقال ابن عدي : قد روى عنه من الكبار : أيوب ، وابن عون ، وهشام بن حسان ، والثوري ، وشعبة ، وابن عينة ، وغيرهم ممن ذكرتهم ، ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل ، لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم ، وقد خالف في أحاديث ، ومع ما تكلم فيه من تكلم

(١) علل أحمد رواية عبد الله (٧١٩) و(٧٧٠) وهو زيادات عبد الله بن أحمد ، ووهم ابن حجر في التهذيب فجعله من قول أحمد بن حنبل ، وإنما دخل الوهم عليه لأنه في علل أحمد إنما هو عن ابن معين قال عبد الله في الموضوعين : سألت يحيى بن معين... فذكره .

(٢) التاريخ رواية الدوري (٣٣٠٣) و (٢٦٤٧) ورواية الدقاق

(٣) العلل رواية عبد الله (٤١٧٠) و (٤١٧٦) و (٢٦٤٤)

(٤) التاريخ الكبير ٥٣/١ .

(٥) التهذيب ٩٠/٩ .

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٢١٩-٢٢٠ .

يكتب حديثه"^(١) وقال ابن حجر : " صدوق ، ذهب كتبه فساء حفظه ، واخلط كثيرا ، وعمي فصار يلقن ، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة"^(٢) .

هذا هو كلام الأئمة ، عن محمد بن جابر ، ومن كان كذلك فإنه لا يحتاج به ، إذا انفرد ، فكيف إذا خالف كما سيأتي .

قال العقيلي وقد ذكر له هذا الحديث وآخر معه : " لا يتابع عليهما ، ولا على عامة حديثه"^(٣) .

وقال ابن عدي : " هذا لم يوصله عن حماد ، غير محمد بن جابر . ورواه غيره عن حماد عن إبراهيم ، عن عبد الله ، ولم يجعل بينهما "علقمة"^(٤) .

وقال الدارقطني : " تفرد به محمد بن جابر - وكان ضعيفا - عن حماد عن إبراهيم . وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلا ، عن عبد الله من فعله ، غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب"^(٥) .

وحكى البيهقي قول الدارقطني ثم قال : " وكذلك رواه حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سلمان ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود مرسلا ، موقوفا"^(٦) .

وقد تقدم عن أحمد أنه أنكره جدا .

والوجه "الصواب" في الحديث الذي خالفه محمد بن جابر ،

أخرجه البيهقي في الخلافيات (مختصر خلافيات البيهقي ٧٨/٢) بسنده ، عن إبراهيم ، أن ابن مسعود كان إذا دخل في الصلاة ، كبر ، ورفع يديه أول مرة ، ثم لا يرفع بعد ذلك ،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١٥٣/٦ .

(٢) التقريب (٥٨١٤)

(٣) الضعفاء للعقيلي ٤٢/٤

(٤) الكامل لابن عدي ١٥٢/٦

(٥) سنن الدارقطني ٢٩٥/١

(٦) السنن الكبرى ٨٠/٢ .

قال الحاكم : وهذا هو المحفوظ...^(١) أي موقوفا .

ورواه عن إبراهيم النخعي هكذا : حصين (وهو ابن عبد الرحمن السلمي) .

رواه عبد الرزاق ٧١/٢ (٢٥٣٣) وعن الثوري (٢٥٣٤) ، عن ابن عيينة ،

كلاهما عن حصين ، عن إبراهيم به موقوفا على ابن مسعود .

وفيه علة ، وهي انقطاعه بين إبراهيم النخعي وابن مسعود ،

قال علي بن المديني : " إبراهيم النخعي ، لم يلق أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم... وقد رأى أبا جُحَيْفَةَ ، وزيد بن أرقم ، وابن أبي أوفى ، ولم يسمع منهم"^(٢)

وكذا قال أبو حاتم : " لم يلق إبراهيم النخعي أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

إلا عائشة ، ولم يسمع منها شيئا"^(٣) .

وقال العجلي : " إبراهيم بن يزيد النخعي ، لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم ، وقد أدرك منهم جماعة ، ورأى عائشة رؤيا"^(٤) .

وهذه العلة هي التي أشار إليها الدارقطني ، و البيهقي بقولهما " مرسلا" .

وقد جعل الإمام البخاري مخالفة محمد بن جابر في الحديث على وجه آخر ، إذ قال في

جزء رفع اليدين ص ١٨٧ (١١٩) : " قال وكيع : عن سفيان ، عن حماد : سألت إبراهيم

فقال : يرفع يديه مع أول تكبيرة"

قال البخاري : " وخالفه محمد بن جابر ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن

عبد الله أن أبا بكر ، وعمر رضي الله عنهما"

وهذا الوجه الذي علقه البخاري وصله عبد الرزاق ٧١/٢ (٢٥٣٥) عن الثوري ، عن

(١) انظر نصب الراية ٣٩٦/١

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٧-١٨

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٨

(٤) تاريخ الثقات للعجلي (٤٥)

حماد قال سألت إبراهيم عن ذلك فقال : يرفع يديه أول مرة" هكذا لم ينسبه لابن مسعود ،
 كما رواه حصين ، ولم يرفعه كما فعل محمد بن جابر ، وهذا الوجه أصحها سنداً والموقوف
 محفوظ أيضاً وفيه علة كما تقدم بيان ذلك والله أعلم .

